السادة المفتشون العامون الذين تسنموا ادارة المكتب منذ التأسيس

علي محسن أسماعيل
المفتش العام
٢٠٠٤/٣/٨ - ٢٠٠٦/٩/١٨

د.منال عبد الهادي مهدي
نائب المفتش العام
٢٠٠٦/٩/١٩ - ٢٠٠٧/٣/٨

عبد الكريم العيبي باهض
المفتش العام
٢٠٠٧/٣/٨ - ٢٠٠٩/٣/٢٦

علاء رسول محي الدين
نائب المفتش العام
٢٠٠٩/٣/٢٦ - ٢٠١٠/٥/٦

هلال علي اسماعيل
المفتش العام / وكالة
٢٠١٠/٥/٧ - ٢٠١٤/١٢/٣١

حمدان عويجل راشد
المفتش العام
٢٠١٥/١/١ - مستمر بالخدمة

تضحيات المكتب

شهداء المكتب

حسن سليم الياس
(مشاور قانوني)

أستشهد بتاريخ
١٤ / ١٢ / ٢٠١٥

فراس عباس فاضل
(سائق)

أستشهد بتاريخ
١٤ / ١٢ / ٢٠١٥

أيهاب عماد البير
(سائق)

أستشهد بتاريخ
٤/ ٧ / ٢٠٠٦

نهى كاظم عبد الكريم
(قانوني)

أستشهدت بتاريخ
٥/ ٦ / ٢٠٠٦

أحمد عبد زاير
(مدير قسم التدقيق الأداري)

أستشهد بتاريخ
٢/ ٦ / ٢٠٠٦

زهير هادي حسين
(مدير هيئة شؤون التفتيش)

أستشهد بتاريخ
٧/ ١١ / ٢٠٠٥

جرحى المكتب

علي أحسان عبد الخالق
(مشاور قانوني مساعد)

جرح بتاريخ
١٤ / ١٢ / ٢٠١٥

علاء شهاب أحمد
(م. مهندس)

جرح بتاريخ
١٤ / ١٢ / ٢٠١٥

عباس فاضل ياسين
(م. ر . كتاب)

جرح بتاريخ
٢٣ / ٥ / ٢٠٠٦

المقـــدمـة

ايمانا وادراكا من مكتب المفتش العام لمسؤوليته الشرعية والوطنية اولا والقانونية والاخلاقية في اداء مهمته للحفاظ على المال العام ومكافحة الفساد بشتى صوره والتقصي من المفسدين وملاحقتهم اينما كانوا والايقاع بهم وتقديهم للعدالة لما للفساد والارهاب ارتباط وثيق في تدمير الدولة العراقية واحدهما يغذي ويكمل الاخر.

لذا كان من اولويات المكتب المساهمة الفاعلة في محاربة الفساد الاداري ونشر اخلاقيات الوظيفة العامة وتقويم اداء مؤسساته والعمل وفق التشريعات النافذة واتخاذ الاجراءات الكفيلة للرقي بعمل القطاع النفطي بالكفاءة والجودة العالية وحسب المعايير المعتمدة، اعتمادا على آليات تفتيشية وتدقيقية وتحقيقية وتقويمية فعالة تؤدي الغرض منها، فضلا عن الاجراءات الوقائية من خلال تقديم المشورة والتوصيات واعداد الندوات والادلة الاسترشادية التي ترفع من مستويات الاداء وتصحح المسارات الخاطئة، انطلاقا من مهامه الاساسية التي اسندت اليه حسب ما جاء بمضامين قانون المفتشين العموميين رقم (٥٧) لسنة ٢٠٠٤ المعدل.
ونظرا للظروف الراهنة التي يمر بها العراق في محاربة الارهاب، وتنفيذ الاصلاحات التي نادت بها الحكومة العراقية وفق المعطيات المحدد لها وبما لا يؤثر على جودة الانتاج والعمل معا، اصبح امام مكتب المفتش العام كم من التحديات الواسعة نتيجة المتغيرات البيئية المتسارعة والتي تحتم عليه التكييف معها لتنفذ برامجه على اتم وجه في مهمته الاساسية في محابة الفساد وتحقيق النزاهة والحفاظ على المال العام واحترام المواطن والوصول بالموظف الى اقصى غايات العطاء من اجل خدمة المواطن كهدف استراتيجي.

وانطلاقا من ذلك، وضع المكتب خطته السنوية تتناسب مع هذه التحديات، من خلال زيادة العمل الميداني في التفتيش والتدقيق والتحقيق، اجراء البحوث التطويرية والتقويمية التي تساعد على تطوير العمل الميداني واقامة الندوات وورش العمل بشتى التخصصات ومتابعة المشاريع الاستثمارية وتقييم اداء المؤسسات العاملة في وزارة النفط وما يرافقها من الخدمات المقدمة للمواطنين، حيث بلغت نسبة انجاز خطة عام ٢٠١٥ بشكل عام (٩٥٪).

وتنفيذا لسياسة البلد في ترشيد الانفاق ومنع الهدر بالمال العام فقد تم ايقاف العقود والمناقصات، او تخفيض مبالغها، حيث تم تدقيق (٣٩٧) عقدا ومناقصة خلال عام/٢٠١٥، مجموع مبالغها (١٨٦.٦١٠.٣٠٠.٥٧٢) دينار عراقي بالنسبة للطلبيات المحالة بالعملة المحلية و(٤.٤٤٩.٢٤٩.٦٩٣) دولار امريكي و(٤٤.٤٣٩.٥٠٢) يورو اوروبي بالنسبة لتلك المحالة بالعملة الاجنبية، كما تم تدقيق (٦٣٤) معاملة من المعاملات المالية قدرت مبالغها (٢٠.٢٩٢.٨٠٤.٢٢٨) دينار عراقي و(١٤٠.٦١٦.٩٦٣) دولارا امريكيا و(٥٠.٧٩٢.٤٠٢) يورو اوروبي و(٦٠٧.٤٩٤) جنيها استرلينيا، وتدقيق (٥٠٩) حالة تخص الأمور الإدارية، منها التدقيق المتقاطع، بلغ مجموع المبالغ المسترجعة الى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية او الوزارات المعنية ما مقداره (٢٦٠.٣١٥.٨٠٥) دينار خلال عام/٢٠١٥، كما تم تدقيق (٤٢٤) محضر من محاضر اللجان التحقيقية المشكلة في التشكيلات النفطية وابداء الملاحظات القانونية عليه من الناحية الشكلية والموضوعية.

كما اسفرت نتائج التحري عما ورد من البلاغات والشكاوى والتدقيقات اعلاه ونتائج الزيارات الميدانية البالغ عددها (٤٦٨٢) زيارة لكافة التشكيلات النفطية عن تحديد وتشخيص مخالفات بمختلفة الجوانب (فنية، عقدية، مالية، قانونية، ادارية...الخ)، حيث صدر عنها (١٣٥٩) تقريرا رفعت الى الجهات المعنية لاتخاذ الاجراءات اللازمة بصدد معالجة هذه المخالفات من قبل التشكيل المعني، وعن عدد من اعلانات التحقيق بلغت (٢٥٨) اعلان التحقيق،انجز منها (١٦٠) قضية، احيلت (٣٢) قضية الى هيئة النزاهة و(١١) الى المحاكم المختصة لوجود هدر في المال العام او اهمال جسيم وتزوير و(٨) قضايا الى لجنة التضمين المركزية، فضلا عن العقوبات الانضباطية التي تم توجيهها للموظفين نتيجة المخالفات الادارية، هذه الاجراءات نتج عنها استرداد مبلغ (٤٣٧,٥٨٤,٥٦٠) دينارا عراقيا و(١,٦٦٢,٥٤٢.٠٠) دولارا امريكيا، فضلا عن مجموع المبالغ المستحصلة نتيجة المخالفات التي تم ضبطها في المنافذ التوزيعية الاهلية والمولدات الحكومية والاهلية البالغة (١,٦٥٩,١٧٨,٣٠٠) دينارا عراقيا.

وكأجراء احترازي، تم تقييم اداء (٤) تشكيلات نفطية من الناحية الفني وتشكلين من حيث اداء مشاريعها، وتقييم اداء الوحدات التعاقدية والادارية والقانونية لكافة التشكيلات الخاضعة للتقييم وتقنية المعلومات والاتصالات في محافظة بغداد والمنطقة الجنوبية

وايمانا بالاهداف السامية التي تدعو الى نشر هذه الثقافات فقد وقع على عاتق المكتب مسؤولية الاصلاح الاداري ودعم وزارة النفط باتخاذ القرارات التي تعتمد على الحقائق الفعلية في اداءها، وتحقيق اهداف جميع الاطراف ذات العلاقة في تبني سياسات وقائية لتقويم الاداء الحكومي وذلك منذ تأسيسه ووعلى اساس ذلك قدم المكتب ارواحا غالية ونفوس طيبة في سبيل مكافحة الفساد وفضح المفسدين، ومن هنا يقدم مكتب المفتش العام في وزارة النفط يتقدمهم المفتش العام ببالغ الحزن والاسى على شهداء المكتب الذين قدموا الغالي والنفيس في سبيل وطنهم العزيز، وندعوا الله عز وجل ان يلهم عوائلهم الصبر والسلوان، وندعوا من الله العزيز الغفار ان يشافى جرحانا ولهمهم العزة والافتخار لما قدموه لهذا الوطن.

ومن الله التوفيق...

المفتش العام

الفصل الأول
نبذة عن مكتب المفتش العام

أولا: تأسيس المكتب

نظرا لتفشي الفساد في وزارات الدولة العراقية، ولرؤيتها المستقبلية في القضاء على هذه الظاهرة التي تنخر في جسد الدولة العراقية، فقد شرع الامر ٥٧ لسنة ٢٠٠٤ (المعدل) والمتضمن انشاء مكاتب المفتشين العموميين في كل وزارة من وزارات الدولة العراقية، وتنفيذا لذلك تأسس مكتب المفتش العام في وزارة النفط بتاريخ ٢٠٠٤/٣/١٣ من اجل اعادة اشاعة نظم النزاهة والشفافية وتعزيز برامج الادارة الرشيدة.

وايمانا بالاهداف السامية التي تدعو الى نشر هذه الثقافات فقد وقع على عاتق المكتب مسؤولية الاصلاح الاداري ودعم وزارة النفط باتخاذ القرارات التي تعتمد على الحقائق الفعلية في اداءها، وتحقيق اهداف جميع الاطراف ذات العلاقة في تبني سياسات وقائية لتقويم الاداء الحكومي، فكان لمكتب المفتش العام الدور الفاعل في تأدية مهامه وواجباته الموكلة له حسب الامر اعلاه وتقليل نسب الانحرافات وتجنب هدر المال العام.

ثانيا: الهيكل التنظيمي

تنفيذا لتوجيهات الحكومة والتعليمات الصادرة من الامانة العامة لمجلس الوزراء باتخاذ الاجراءات الكفيلة بمحاربة الفساد وتقليص النفقات وترشيق الهياكل التنظيمية لدوائر الدولة كافة، فقد بادر المكتب باصدار الامر الاداري المرقم (٨٤٧٥) في ٢٠١٥/٨/١٨ بتقليص الهيكل التنظيمي قدر الامكان وبما لا يخل بعمله وفق الخطط الموضوعة من خلال الغاء التشكيلات الادارية المذكورة في ادناه، ليكون المكتب القدوة في تفعيل تلك التوجيهات:

١. هيئة الشؤون الادارية
٢. شعبة المتابعة ضمن الهيكل التنظيمي لقسم الشؤون القانونية
٣. شعبة المتابعة ضمن الهيكل التنظيمي لقسم الشؤون التحقيقية.
٥. شعبة المتابعة ضمن الهيكل التنظيمي لقسم مراقبة المشاريع.
٦. شعبة الدراسات والبحوث ضمن الهيكل التنظيمي لقسم التخطيط.
٧. شعبة التحليل المالي ضمن الهيكل التنظيمي لقسم التدقيق المالي.

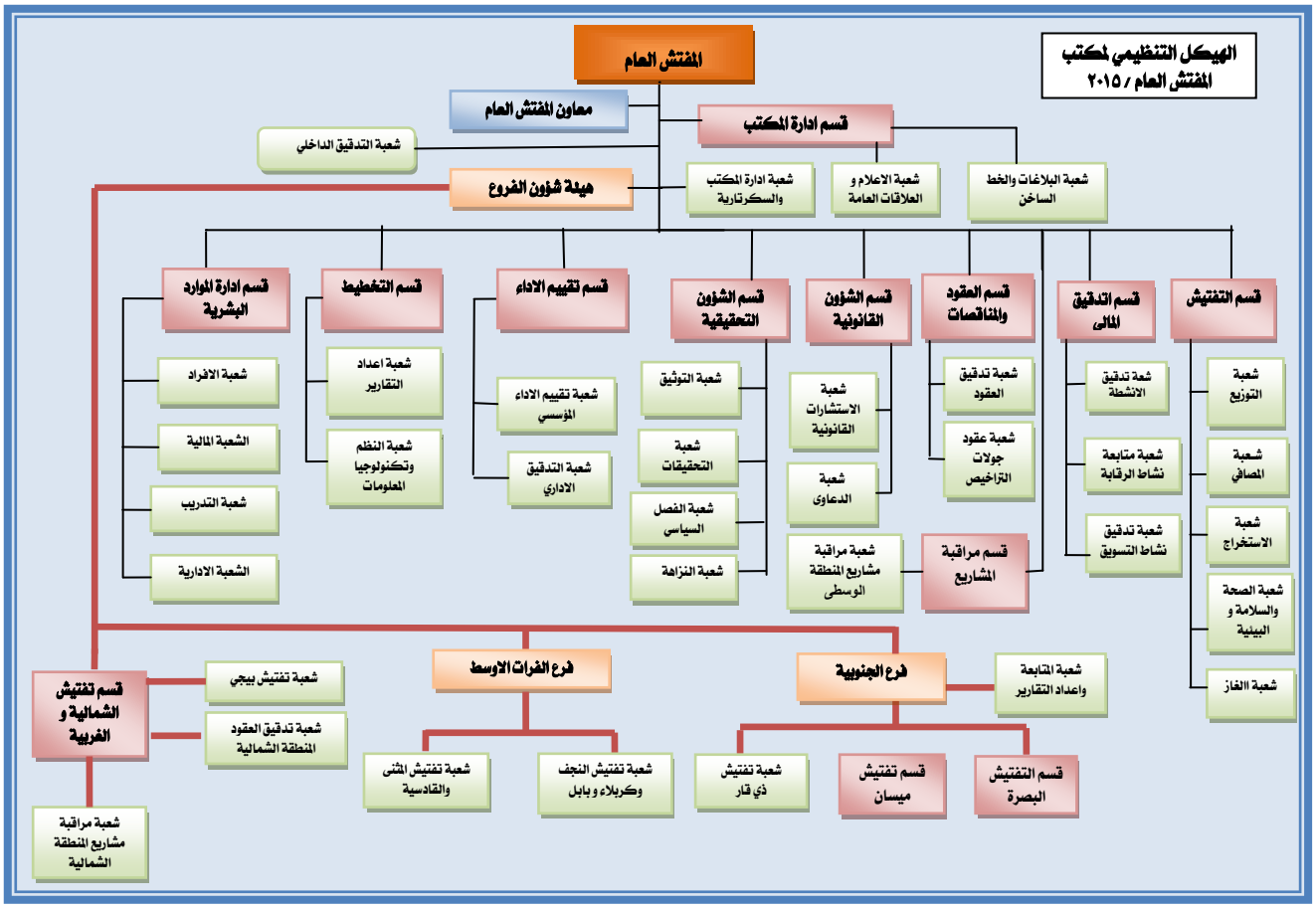

ثالثا: الملاك المصادق عليه والمشغول لعام ٢٠١٥

لم يطرأ على الملاك المصادق عليه لعام/٢٠١٤ اي تغيير عما كان عليه في عام / ٢٠١٥ حيث لايزال ملاكه (٢٣٢) درجة، وانما التغيير حصل في المشغول الفعلي للدرجات الوظيفية نتيجة حركة الملاك.

الدرجة	الملاك المصدق لعام ٢٠١٥	المشغول الفعلي	الانحراف عن الملاك المصادق عليه		الملاحظات (الشاغر)
			زيادة	نقص	
د / خاصة	١	١	-	-	-
د / ١	١	-	-	١	١
د / ٢	٢٣	١٧	-	٦	٦
د / ٣	١٨	١٦	-	١	١
د / ٤	٢٥	٢١	-	٤	٤
د / ٥	٦٣	٦٠	-	٣	٣
د / ٦	٥٠	٤٩	-	١	١
د / ٧	٣٣	٣٠	-	٣	٣
د / ٨	١٤	١٤	-	-	-
د / ٩	٢	٤	(٢)	-	(٢)
د / ١٠	٢	٣	(١)	-	(١)
المجموع	٢٣٢	٢١٦	(٣)	١٩	١٦

تم توزيع ملاك المكتب المشغول وفق الأتي:

١.توزيع منتسبي مكتب المفتش العام (الملاك الدائم) وفقا للتحصيل الدراسي كما في ٢٠١٥/١٢/٣١

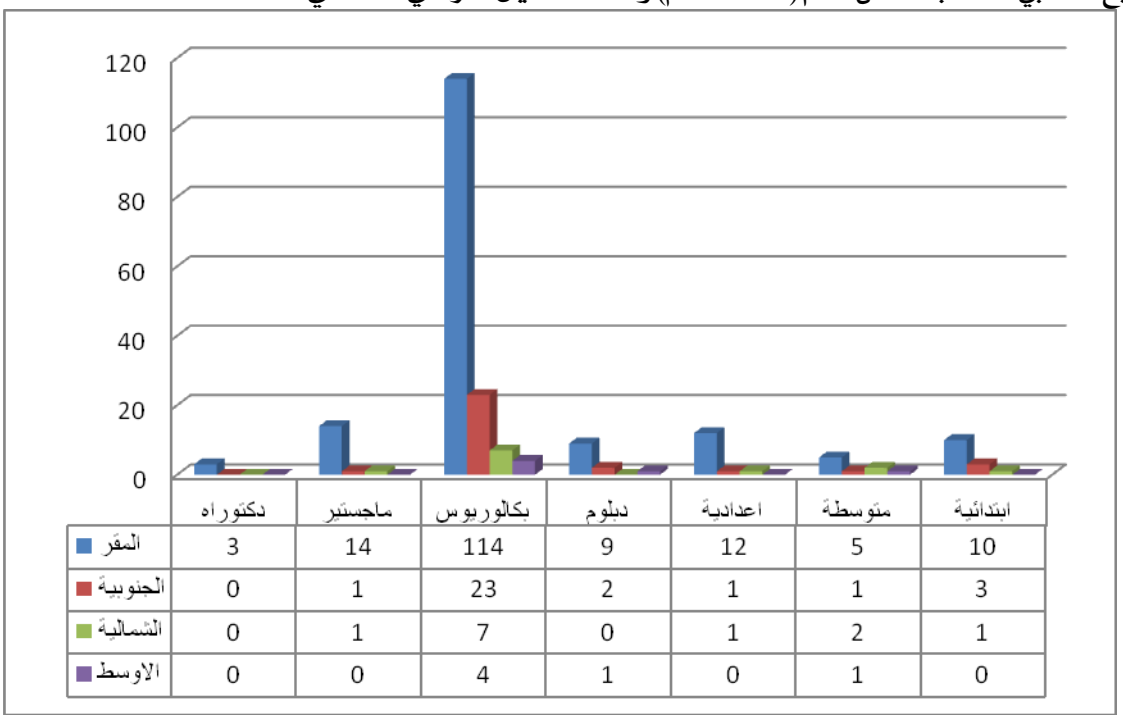

	دكتوراه	ماجستير	بكالوريوس	دبلوم	اعدادية	متوسطة	ابتدائية
المقر	3	14	114	9	12	5	10
الجنوبية	0	1	23	2	1	1	3
الشمالية	0	1	7	0	1	2	1
الاوسط	0	0	4	1	0	1	0

٢. توزيع منتسبي مكتب المفتش العام (الملاك الدائم والمنسبين) وفقا للتحصيل الدراسي

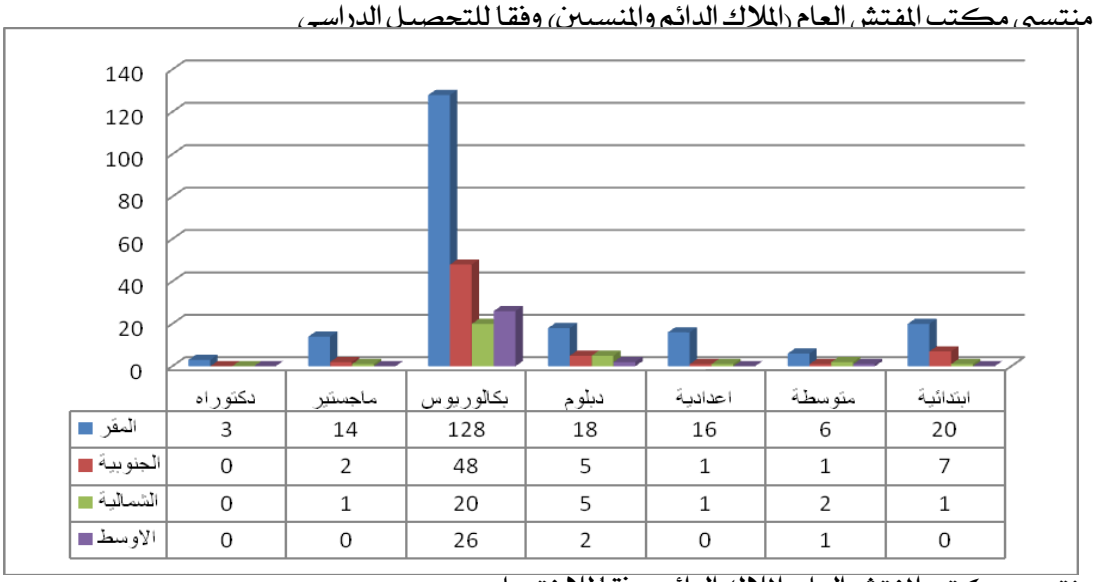

	دكتوراه	ماجستير	بكالوريوس	دبلوم	اعدادية	متوسطة	ابتدائية
المقر	3	14	128	18	16	6	20
الجنوبية	0	2	48	5	1	1	7
الشمالية	0	1	20	5	1	2	1
الاوسط	0	0	26	2	0	1	0

٣. توزيع منتسبي مكتب المفتش العام (الملاك الدائم) وفقا للاختصاص

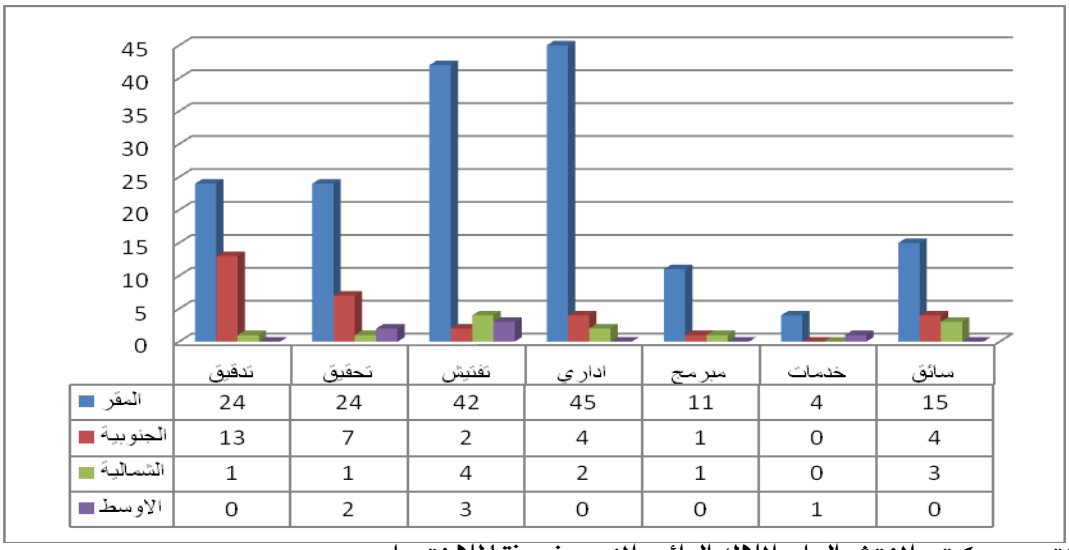

	تدقيق	تحقيق	تفتيش	اداري	مبرمج	خدمات	سائق
المقر	24	24	42	45	11	4	15
الجنوبية	13	7	2	4	1	0	4
الشمالية	1	1	4	2	1	0	3
الاوسط	0	2	3	0	0	1	0

٤. توزيع منتسبي مكتب المفتش العام (الملاك الدائم والمنسبين) وفقا للاختصاص

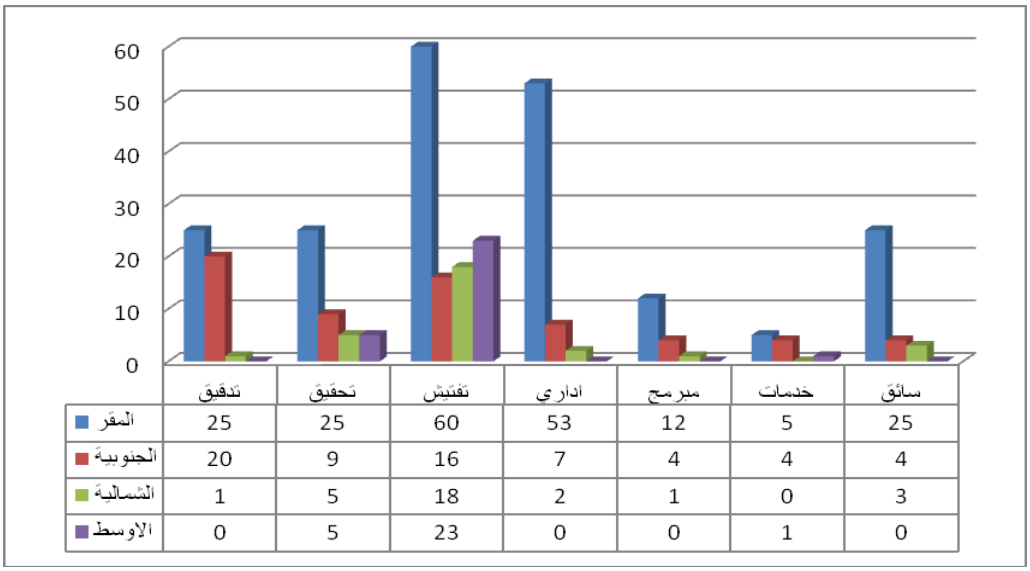

	تدقيق	تحقيق	تفتيش	اداري	مبرمج	خدمات	سائق
المقر	25	25	60	53	12	5	25
الجنوبية	20	9	16	7	4	4	4
الشمالية	1	5	18	2	1	0	3
الاوسط	0	5	23	0	0	1	0

٥. توزيع منتسبي مكتب المفتش العام وفقا للفئات العمرية وسنوات الخدمة

ت	الفئات العمرية	العدد	سنوات الخدمة	العدد
١	اقل من ٢١ سنة	٠	اقل من سنة	٠
٢	٢١-٢٥	٢	١ – ٥	٣٧
٣	٢٦-٣٠	٣٣	٦-١٠	٨٠
٤	٣١-٣٥	٤٥	١١-١٥	٤٧
٥	٣٦-٤٠	٤١	١٦-٢٠	١٢
٦	٤١-٤٥	٤٠	٢١-٢٥	١٧
٧	٤٦-٥٠	٢٥	٢٦ – ٣٠	١٥
٨	٥١-٥٥	١٩	٣١ – ٣٥	٣
٩	٥٦ – ٦٠	٧	٣٦ – ٤٠	٣
١٠	٦١ سنة فاكثر	٤	٤١ سنة فاكثر	٢
المجموع		٢١٦		٢١٦

وتضمنت الجداول اعلاه الملاحظات التالية:

- موظفين عدد (٣) متفرغين للدراسة في المركز وموظفة عدد (٣) اجازة مصاحبة وموظفة عدد (٢) اجازة امومة .
- عدد المنسبين للمكتب (١١٢) في بغداد والمحافظات بضمنهم المنسبين الى شعبة البلاغات والخط الساخن.

- عدد المثبتين على الملاك الدائم (٢١٦) في بغداد والمحافظات.
- اجمال عدد موظفي المكتب من الملاك الدائم والمنسبين في بغداد والمحافظات (٣٢٨).

رابعا: الملاك المصادق عليه والمشغول لوزارة النفط لعام ٢٠١٥

أما بالنسبة لوزارة النفط فقد بلغ إجمالي الملاك المصادق عليه لعام/٢٠١٥ (١٤٤.٢٣٤) درجة، وكما موضح في الجدول أدناه وحسب التشكيلات النفطية.

ت	التشكيلات النفطية	الملاك المصادق	ت	التشكيلات النفطية	الملاك المصادق
١	مركز الوزارة	١٨٩٣	١٤	شركة غاز الشمال	٣٢٨٧
٢	شركة تسويق النفط	٣٥٠	١٥	شركة غاز الجنوب	٦٠٠٠
٣	شركة نفط الشمال	١٤٠٠٩	١٦	شركة خطوط الأنابيب	٦٧٦٤
٤	شركة نفط الجنوب	٢٨١٤٨	١٧	شركة تعبئة الغاز	٧٢١٢
٥	شركة نفط ميسان	٤٦٥٦	١٨	مركز البحث والتطوير النفطي	٣٤٦
٦	شركة المشاريع النفطية	٣٨٠٠	١٩	معهد التدريب النفطي/بغداد	٥٨٩
٧	شركة الاستكشافات النفطية	٢٤٤٤	٢٠	معهد التدريب النفطي /ببجي	٢٣٢
٨	شركة ناقلات النفط	٥٠٠	٢١	معهد التدريب النفطي /بصرة	٤٠٦
٩	شركة الحفر العراقية	٨٠٠٠	٢٢	معهد التدريب النفطي /كركوك	٢٢٠
١٠	شركة مصافي الوسط	٧٩٥١	٢٣	شركة المعدات الهندسية الثقيلة	٢٣٥٥
١١	شركة مصافي الجنوب	٧٢٧٩	٢٤	شركة نفط الوسط	٣٦٤٥
١٢	شركة مصافي الشمال	١٠٤٠٠	٢٥	دار الضيافة	٤٣
١٣	شركة توزيع المنتجات النفطية	٢٣٦٥٠	٢٦	المركز الثقافي النفطي	٥٥
	المجموع الكلي				١٤٤٢٣٤

الفصل الثاني
خطة مكتب المفتش العام لعام ٢٠١٥

قام المكتب بتوحيد جهوده نحو تنفيذ خطته التي بنيت على الأساليب والإجراءات الوقائية والاصلاحية في معالجة الفساد الإداري من خلال تقويم أنظمة وسياسات الوزارة، وعلى الجوانب العلاجية من خلال التدقيق والتفتيش والمراجعة والتحقيق اعتمادا على الزيارات التفتيشية المستمرة، فضلا عن ذلك الجهود التي قام بها المكتب في متابعة تنفيذ خطة الوزارة والتشكيلات النفطية التابعة لها وبيان مدى تحقيق الوزارة لاهدافها الاستراتيجية المتعلقة بزيادة الانتاج وتوفير المشتقات النفطية وتنفيذ المشاريع ذات الاهمية العالية للقطاع النفطي، حيث بلغت نسبة أنجاز خطة المكتب الموضوعة لعام ٢٠١٥ أجمالا (٩٥٪).

أ. خطة قسم التدقيق المالي

يتكون القسم من (١٢) منتسب باختصاصات مختلفة تشمل: مدير حسابات أقدم عدد (٢)، محاسب أقدم عدد(٢)،مدقق أقدم عدد (١)، م.مدير عدد (٢)، محاسب عدد(٣)، مبرمج عدد(١)، ملاحظ عدد(١).يوضح الجدول أدناه تفاصيل خطة قسم التدقيق المالي لعام ٢٠١٥، حيث بلغت نسبة الانجاز فيهابشكل عام (٩٥٪).

ت	التفاصيل	المنهاج الزمني	نسبة الانجاز	
			المخطط	الفعلي
١	اجراء المراجعة والتدقيق على المبالغ المصروفة ضمن عقود جولات التراخيص	سنوي	١٠٠٪	٩٢٪
٢	تدقيق خطابات الضمان والاعتمادات المستندية لحسابات الخطة الاستثمارية	سنوي	١٠٠٪	٩٨٪
٣	مراجعة وفحص التقارير الفصلية لأقسام التدقيق الداخلي	سنوي	١٠٠٪	٩٩٪
٤	تقويم وتقييم اداء اقسام التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية	لم يتم تنفيذ هذه الخطة وانما تمت متابعة تقييمات السنوات السابقة مع تقييم ورش عمل اقسام الرقابة الداخلية		
٥	اجراء اعمال التفتيش المالى للقضايا التى تتطلب ذلك والاشتراك فى اللجان التدقيقية والتحقيقية .	سنوي	١٠٠٪	٨٦٪
٦	متابعة تصفية الملاحظات الواردة فى تقارير ديوان الرقابة المالية الموجهة الى الشركات النفطية	سنوي	١٠٠٪	٩٧٪
٧	اصدار الاعمامات والمنشورات وعقد الندوات واللقاءات فيما يتعلق باعمال المحاسبة والتدقيق .	سنوي	١٠٠٪	٩٩٪

ب. خطة قسم العقود والمناقصات

يتكون القسم من (٢٠) منتسب باختصاصات مختلفة تشمل:ر.مهندسين أقدم عدد(٢)، مشاور قانوني (١) ، مشاور قانوني مساعد عدد(٣)، مهندس أقدم عدد(٤)، محاسب أقدم (١) ، مهندسين عدد(١)، قانوني عدد (١)، ر.ملاحظين عدد (٢)، مدقق عدد(١)، ملاحظ عدد (٣)، م.فيزياوي عدد (١).يوضح الجدول أدناه تفاصيل خطة قسم العقود والمناقصات لعام ٢٠١٥، حيث بلغت نسبة الانجاز فيها وبشكل عام (٩٧٪).

ت	التفاصيل	المنهاج الزمني	نسبة الانجاز	
			المخطط	الفعلي
١	مراجعة وتدقيق كافة الطلبيات والعقود ضمن صلاحية معالي الوزير والأمانة العامة لمجلس الوزراء.	سنوي	١٠٠٪	١٠٠٪
٢	مراجعة وتدقيق عينات من الطلبيات والعقود ضمن صلاحية المدراء العامون للتشكيلات النفطية.	سنوي	عينات	١٠٠٪
٣	المشاركة في اللجان الخاصة بالعقود والمشتريات للعقود والطلبيات الهامة كـ(لجان فتح العطاءات ولجان تحليل	سنوي	١٠٠٪	١٠٠٪

	العطـــاءات ولجـــان الاســـتلام) و (بصـــفة مراقـــب) في التشكيلات النفطية المختلفة.			
٤	متابعـــة الشـــكاوى الخاصـــة بالفســـاد المـــالي والاداري في الجانب التعاقدي والتحري عما ورد فيها من معلومات وابداء التوصيات اللازمة بشأنها ومتابعة تنفيذها.	سنوي	٪١٠٠	٪٩٠
٥	الاشـــتراك في اللجـــان الوزاريـــة المختلفـــة (بصـــفة مراقـــب) بالاضـــافة الى الاشـــتراك في اللجـــان التحقيقيـــة المشـــكلة في مكتبنا وفي الجانب التعاقدي حصرا.	سنوي	٪١٠٠	٪١٠٠
٦	متابعـــة مراحـــل تنفيـــذ العقـــود المختلفـــة مـــن خـــلال دراســـة وتحليـــل نظـــام ارشـــفة العقـــود المركـــزي في القســـم مـــع تحديد مواطن الضعف والخلل ان وجد وفي اي مرحلة	سنوي	٪١٠٠	٪٨٠
٧	ابـــداء الـــرأي والاجابـــة عـــن الاستفســـارات وتقـــديم المشـــورة لجميـــع التشـــكيلات النفطيـــة في مجـــال العقـــود والمشتريات.	سنوي	٪١٠٠	٪١٠٠
٨	تقيـــيم اداء الوحـــدات التعاقديـــة للتشـــكيلات النفطيـــة كافة وبالتنسيق مع قسم تقييم الاداء.	سنوي	٪١٠٠	٪١٠٠
٩	اقامـــة النـــدوات وورش العمـــل الخاصـــة بتطـــوير كفـــاءة ومهارة العاملين ضمن مجال العقود والمشتريات.	سنوي	٣ ندوات	٪١٠٠
١٠	متابعـــة تصـــفية الملاحظـــات الرقابيـــة الـــواردة في تقـــارير ديـــوان الرقابـــة الماليـــة والجهـــات الرقابيـــة الاخـــرى في المجـــال التعاقدي واتخاذ الاجراءات اللازمة بالخصوص.	سنوي	٪١٠٠	٪١٠٠
١١	مراجعـــة وتـــدقيق كافـــة الطلبيـــات والعقـــود الثانويـــة لعقـــود الخدمـــة لجـــولات التراخـــيص وضـــمن صـــلاحية معـــالي الـــوزير والامانة العامة لمجلس الوزراء.	سنوي	٪١٠٠	٪١٠٠
١٢	مراجعـــة وتـــدقيق عينـــات مـــن الطلبيـــات والعقـــود الثانويـــة لعقـــود الخدمـــة وضـــمن جـــولات التراخـــيص لبقيـــة الصلاحيات المالية (لجنة الادارة المشتركة , المقاول).	سنوي	عينات	٪٩٥

ج. خطة قسم تقييم الأداء

يتكون القسم من (٩) منتسب باختصاصات مختلفة تشمل: مدير اقدم عدد(١)، مدير عدد (١)،م.مدير عدد (١) م.مدير حسابات عدد(١)،مدقق أقدم عدد (١)، ر.ملاحظين عدد(١)، ملاحظ عدد (٢)، كاتب عدد (١). يوضح الجدول أدناه تفاصيل خطة قسم تقييم الأداء لعام ٢٠١٥ ، حيث بلغت نسبة الانجاز فيها وبشكل عام (٩٩٪).

ت	التفاصيل	المخطط	نسبة الانجاز	
			المخطط	الفعلي
١	تحديث استمارات تقييم الاداء بشكل متكامل وفق مؤشرات بطاقة الاداء المتوازن	التشكيلات الخاضعة للتقييم	التشكيلات الخاضعة للتقييم	٪١٠٠
٢	استكمال تقييم اداء المكتب وفق مؤشرات تقويم الاداء الخاص بديوان الرقابة المالية ومقارنته بالمؤشرات الموضوعة من قبل المكتب للسنوات ٢٠١١،٢٠١٢،٢٠١٣	اقسام المكتب كافة	٩ اقسام	٪١٠٠
٣	تقييم اداء فروع المكتب والوحدات التابعة لها وفق مؤشرات تقويم الاداء الخاص بديوان الرقابة المالية ومقارنته بالمؤشرات الموضوعة من قبل المكتب للسنوات ٢٠١١،٢٠١٢،٢٠١٣	(٢) فرع ووحداتها	لم يتم اجراء التقيم بسبب الموازنة	٪٠

٤	تقييم رؤية ورسالة التشكيلات النفطية ومدى انسجامها مع رؤية ورسالة الوزارة	٢٤ تشكيل	٢٤ تشكيل	٪١٠٠
٥	تقييم اداء الوحدات النفطية العاملة في القطاع النفطي	٢٣ تشكيل	٢٢ تشكيل	٪٩٥
٦	تقييم اداء المركز الثقافي النفطي ومقارنتها بسنة الاساس	١	١	٪١٠٠
٧	تقييم اداء المراكز الصحية في التشكيلات النفطية	٣	٣	٪١٠٠
٨.	تقييم جودة الخدمات التي يقدمها دار الضيافة للموفدين ومقارنتها بسنة الاساس	١	١	٪١٠٠
٩	تقييم اداء دائرة التدريب والتطوير ومقارنتها بسنة الاساس	١	١	٪٥٠
١٠	دليل عمل المقيم	١	١	٪١٠٠
١١	تحديث دليل العمل الاداري	١	١	٪١٠٠
١٢	تحديث دليل سير المعاملات	١	١	٪١٠٠
١٣	اعداد دليل مسؤوليات الموظف في الابلاغ عن الفساد	١	١	٪١٠٠
١٤	التحري عن الشكاوى الواردة عبر الخط الساخن او الجهات الاخرى	٢٠٠ شكوى وبلاغ	٣٩١ شكوى وبلاغ	٪١٧٩
١٥	المشاركة في اللجان الوزارية والتحقيقية داخل وخارج المكتب	٢٥ لجنة	٢٦ لجنة	٪١٠٤
١٦	متابعة ملئ استمارة كشف المصالح المالية للمكلفين بها وبالتنسيق مع هيئة النزاهة	٣١ مكلف	٣١ مكلف	٪١٠٠
١٧	ابداء الرأي والمشورة لمعالي الوزير والجهات العليا وللتشكيلات النفطية الخاصة بالأمور الادارية	١٥٠ رأي	٢٩١ رأي	٪١٩٤
١٨	تدقيق قواعد البيانات الادارية الفصلية ومتابعة تنفيذ الملاحظات الواردة عليها ان وجد	٢٤ تشكيل	٢٤ تشكيل	٪١٠٠
١٩	المتابعة مع تشكيلات القطاع النفطي لاستكمال اجراءات صحة صدور الوثائق الدراسية للمعينين والحاصلين على شهادة اثناء الخدمة	٢٤ تشكيل	٢٤ تشكيل	٪١٠٠

د. خطة قسم الشؤون القانونية

يتكون القسم من (١١) منتسب باختصاصات مختلفة تشمل: مشاور قانوني أقدم عدد(٢)، مشاور قانوني عدد(١)، مهندس اقدم عدد(١) , قانوني عدد(٢)،أحصائي أقدم(١)، ر.ملاحظين عدد (١)، ملاحظ عدد (٣). يوضح الجدول أدناه تفاصيل خطة قسم الشؤون القانونية لعام ٢٠١٥ ، وقد بلغت نسبة الانجاز فيها وبشكل عام (٨٨٪).

ت	التفاصيل	المنهاج الزمني	نسبة الانجاز	
			المخطط	الفعلي
١	ابداء الراي والمشورة الى معالي الوزير, الوكلاء, التشكيلات النفطية بصدد الشكاوي والتظلمات المحالة للقسم.	سنة	٪١٠٠	٪١٠٠
٢	دراسة مسودات القوانين ذات الصلة وابداء الراي بصددها .	سنة	٪١٠٠	٪٨٠
٣	تدقيق الإجراءات القانونية المتخذة من القطاع النفطي لدى المحاكم المختصة ودور الممثلين القانونيين فيها .	سنة	٪١٠٠	٪٩٠
٤	متابعة القضايا الخاصة بتدخل مجالس المحافظات والجهات الخارجية في عمل وزارة النفط خلافا للقوانين والتعليمات النافذة .	سنة	٪١٠٠	٪٩٠
٥	تدقيق الإجراءات المتخذة بصدد جرائم التزوير من قبل الأقسام القانونية في القطاع النفطي .	سنة	٪١٠٠	٪٩٠
٦	متابعة الدعاوي المقامة من التشكيلات النفطية او عليها وإبداء الراي بصدد الدفوع المقدمة فيها وتقييم إجراءاتها القانونية .	سنة	٪١٠٠	٪٨٥
٧	تدقيق محاضر اجتماعات مجالس الإدارة لكافة شركات القطاع النفطي .	سنة	٪١٠٠	٪١٠٠
٨	تمثيل المكتب قانونا امام المحاكم المدنية ومحكمة القضاء الإداري والمحاكم الأخرى في الدعاوي المقامة ضد المكتب او الوزارة ودوائرها .	سنة	٪١٠٠	٪٧٠
٩	تحسين اداء الكادر القانوني في الوزارة والدوائر والشركات التابعة لها ورفع مستوى كفائتها وشفافيتها وفعاليتها من خلال الإشراف العام والشامل على	سنة	٪١٠٠	٪٧٠

	عملها وإخضاع ادائها لإجراءات المراجعة والتدقيق وتقديم التوصيات المناسبة إزائها وصولا إلى تقييم عام وشامل للارتقاء بمستوى العمل الذي تضطلع فيه .			
١٠	التعاون والتنسيق مع الجهات القانونية والقضائية وفي مقدمتها هيئة النزاهة من خلال اعلامها بالقضايا والموضوعات المهمة ومتابعتها والاجراءات المتخذة فيها.	سنة	٪١٠٠	٪١٠٠
١١	تدقيق كافة محاضر اللجان التحقيقية المشكلة في دوائر وتشكيلات القطاع النفطي الواردة الينا وتقييم الاجراءات المتخذة فيها وتقديم الرأي القانوني المناسب بصددها لتكون اللجنة موافقة للقانون من الناحيتين الشكلية والموضوعية .	سنة	٪١٠٠	٪١٠٠
١٢	متابعة كافة قضايا التضمين الصادرة من التشكيلات النفطية وابداء الراي الملائم بصددها ومتابعة تنفيذها الى اخر مراحلها ضمانا لاستيفاء المبالغ المترتبة بذمة الموظف المضمن .	سنة	٪١٠٠	٪٩٠
١٣	متابعة كافة الظواهر السلبية الموجودة في القطاع النفطي وتقديم كافة السبل الضرورية لمعالجتها .	سنة	٪١٠٠	٪٨٠
١٤	متابعة وتدقيق الاجراءات القانونية المتخذة من قبل التشكيلات النفطية في مواضيع التجاوزات الواقعة على العقارات العائدة لهم والمحرمات النفطية كافة .	سنة	٪١٠٠	٪٨٠
١٥	ابداء الراي والمشورة لكافة التشكيلات التابعة للمكتب .	سنة	٪١٠٠	٪١٠٠
١٦	تدقيق كافة الاجراءات القانونية المتخذة من قبل الاقسام القانونية التابعة للتشكيلات النفطية كافة من خلال التقييم السنوي للارتقاء بمستوى عمل افضل من خلال الملاحظات والتوجيهات الصادرة من قبل قسمنا بهذا الصدد .	سنة	٪١٠٠	٪١٠٠
١٧	اشراك منتسبي القسم بكافة الدورات التشغيلية والتطويرية التي لها علاقة بالقانونين ذات المساس بالوظيفة العامة والمؤتمرات والدورات التي لها علاقة بمكافحة الفساد المالي والاداري .	سنة	٪١٠٠	٪٧٠
١٨	متابعة وتدقيق الاجراءات القانونية المتخذة من قبل التشكيلات النفطية بقضايا التهريب وينظم جدول بذلك وضمن الارشفة الالكترونية .	سنة	٪١٠٠	٪٩٥
١٩	متابعة الاجراءات المتخذة من قبل التشكيلات النفطية بصدد حوادث التخريب التي تطال الانابيب والمنشأة النفطية (الواردة الينا) وتقييم اداء الاقسام القانونية في المتابعة القضائية للمتهمين بالحوادث المشار اليها انفا.	سنة	٪١٠٠	٪٩٠
٢٠	اعداد قاعدة بيناتات خاصة بالمركبات المهربة والمعدة للتهريب المضبوطة من قبل الجهات الامنية (الواردة الينا) والايعاز الى التشكيلات النفطية ذات العلاقة بمتابعة الاجراءات القضائية المتخذة بحق المتهمين وصولا الى صدور احكام باته بحقهم .	سنة	٪١٠٠	٪٨٥
٢١	متابعة كافة الاوامر الادارية المتعلقة بتشكيل اللجان التحقيقية بالشركات النفطية وتزويدنا بمحاضرها.	سنة	٪١٠٠	٪٨٥

هـ خطة قسم التفتيش

يتكون القسم من (٢٦) منتسب باختصاصات مختلفة تشمل: ر.مهندسين اقدم عدد (١)، ر. مهندسين عدد (٢)، م.ر.مهندسين عد (٢) ، مهندس اقدم عدد (٥)، مهندس عدد(٧)، م. مهندس عدد (١)، كيمياوي اقدم عدد(٢)، جيولوجي اقدم عدد (١)، مترجم اقدم عدد (١)، ملاحظ فني عدد (٣) ، كاتب عدد (١). ويوضح الجدول أدناه تفاصيل خطة قسم التفتيش لعام ٢٠١٥ ، حيث بلغت نسبة الانجاز فيها وبشكل عام (٨٧ ٪).

ت	تفاصيل الخطة	المنهاج الزمني	نسبة الانجاز	
			المخطط	الفعلي
١	متابعة تحققات الإنتاج في الشركات النفطية ومستوى تنفيذ الخطط الإنتاجية.	سنوي	٪١٠٠	٪١٠٠
٢	متابعة الواقع البيئي في القطاع النفطي وتقييم مدى التزام الشركات العالمية والوطنية بالتنفيذ والالتزام بمعايير الصحة والسلامة والبيئة .	سنوي	٪١٠٠	٪٩٠
٣	متابعة تنفيذ برامج الحفر المنفذة من قبل شركة الحفر العراقية وشركات الحفر العاملة في حقول التراخيص .	سنوي	٪١٠٠	٪٧٠
٤	متابعة ومراقبة خزين المواد الكيمياوية وآليات الخزن والتداول .	سنوي	٪١٠٠	٪١٠٠
٥	متابعة ومراجعة تقارير اجتماعات لجان الادارة المشتركة للحقول المشمولة بجولات التراخيص.	سنوي	٪١٠٠	٪٨٠
٦	تقييم الاداء الفني لعدد من التشكيلات النفطية		٪١٠٠	٪١٠٠

٧	مراقبة تنفيذ نصب وإنشاء معدات ومستلزمات القياس في الشركات النفطية و تقييم مستوى أداء هذه الأجهزة والمعدات.	سنوي	٪١٠٠	٪١٠٠
٨	متابعة مصادر تجهيز النفط الخام ورفع القدرات للمصافي العاملة والمخطط تنفيذها.	سنوي	٪١٠٠	٪٩٠
٩	متابعة الفروقات في تداول ونقل النفط الخام والمشتقات النفطية ومطابقة الكميات .	سنوي	٪١٠٠	٪١٠٠
١٠	متابعة خطوات تنفيذ المصافي الاستثمارية ودراسة المعوقات وتقديم الحلول والمقترحات.	سنوي	٪١٠٠	٪٩٠
١٢	متابعة حصص وانسيابية توزيع المنتجات النفطية في المحافظات وتحديد الحيود في التنفيذ.	سنوي	٪١٠٠	٪٩٠
١٣	متابعة تجهيز المنتجات النفطية غير البيضاء للقطاع الخاص والدوائر والشركات الحكومية.	سنوي	٪١٠٠	٪٩٠
١٤	متابعة تطوير المنافذ التوزيعية (محطات ومستودعات ومعامل غاز) في كافة المحافظات.	سنوي	٪١٠٠	٪٨٥
١٥	متابعة موضوع تصدير النفط الخام وزيارة منافذ التصدير	سنوي	٪١٠٠	٪٩٠
١٦	متابعة آلية تجهيز زوارق الصيد بالوقود والمشاركة في لجان تجهيز الوقود	سنوي	٪١٠٠	٪٩٠
١٧	متابعة تنفيذ خطط تطوير الحقول المشمولة بجولات التراخيص وتحديث قاعدة البيانات	سنوي	٪١٠٠	٪٨٠
١٨	متابعة تنفيذ واعتماد منظومات القياس في حقول جولات التراخيص وآليات حسم الفروقات	سنوي	٪١٠٠	٪١٠٠
١٩	متابعة ومراقبة المصادر المشعة والمواد الكيمياوية ذات الاستخدام المزدوج في الشركات النفطية	سنوي	٪١٠٠	٪١٠٠
٢٠	متابعة تقييم اداء وحدات المعالجة الصناعية في شركات القطاع النفطي	سنوي	٪١٠٠	٪٩٠
٢١	متابعة نشاط السلامة والاطفاء في القطاع النفطي والمشاركة في اللجان الوزارية المختصة لتطوير النشاط.	سنوي	٪١٠٠	٪١٠٠
٢٢	متابعة مشاريع استثمار الغاز المصاحب في الحقول النفطية	سنوي	٪١٠٠	٪٧٠
٢٣	متابعة الحوادث في القطاعة النفطي وتصنيفها	سنوي	٪١٠٠	٪١٠٠
٢٤	متابعة تنفيذ عقود الفاحص الثالث في منافذ التصدير	سنوي	٪١٠٠	٪٩٠

و. خطة قسم مراقبة المشاريع

يتكون القسم من (٧) منتسبين باختصاصات مختلفة تشمل: رئيس مهندسين أقدم عدد (١)، م.ر.مهندسين عدد (١)، مهندس أقدم عدد(١)، مهندس عدد(١) ,م.مهندس عدد(١) , م.مدير عدد (١)، مبرمج أقدم عدد (١). ويوضح الجدول أدناه تفاصيل خطة قسم مراقبة المشاريع لعام ٢٠١٥، حيث بلغت نسبة الانجاز فيه بحدود (٩٦ ٪).

ت	الخطة	المنهاج الزمني	نسبة الانجاز	
			المخطط	الفعلي
١	متابعة مشاريع الخطة الاستثمارية للشركات النفطية	سنوي	٪١٠٠	٪٩٢
٢	حضور الاجتماعات المتعلقة بالمشاريع النفطية المتابعة وحسب توجيهات السيد المفتش العام.	سنوي	٪١٠٠	٪١٠٠
٣	إعداد تقرير شهري يرفع إلى السيد الوكيل الأقدم للوزارة بالنتائج المتحققة من خلال الزيارات الميدانية لمشاريع التشكيلات النفطية والملاحظات المثبتة من قبلنا ومتابعة توجيهات وهوامش سيادته بالخصوص.	سنوي	٪١٠٠	٪٨٤
٤	تفعيل العمل ببرنامج تدقيق مشاريع الخطة الاستثمارية وللتشكيلات النفطية كافة بعد استكمال معلوماته .	سنوي	٪١٠٠	٪١٠٠

٥	الاستمرار بالتحري عن الشكاوى والبلاغات الواردة إلى القسم	سنوي	١٠٠	٪١٠٠
٦	الاستمرار بأعمال تقييم الأداء للشركات (نفط الوسط, المشاريع النفطية) وإعداد تقارير بخصوصها	سنوي	٪١٠٠	٪١٠٠

ز. خطة قسم الشؤون التحقيقية

يتكون القسم من (٢١) منتسب باختصاصات مختلفة تشمل : مستشار قانوني مساعد (١) مشاور قانوني اقدم عدد (٢) مشاور قانوني مساعد عدد (٥) مدير حسابات اقدم (١) مدير اقدم (١) معاون مدير عدد (١) رئيس ملاحظين عدد (١) رئيس ملاحظين فني عدد (١) ملاحظ عدد (١) مبرمج اقدم (١) قانوني عدد (٤) معاون مبرمج (١) معاون ملاحظ فني عدد (١).وقد بلغت نسبة الانجاز وبشكل عام (٩٦٪).

ت	الفقرة	المنهاج	نسبة الانجاز	
			المخطط	الفعلي
١	التركيز على اجراء التحقيق في القضايا ذات الاهمية والخطورة.	سنوي	٪١٠٠	٪١٠٠
٢	دراسة البلاغات والاخبارات التي ترد الى قسمنا.	سنوي	٪١٠٠	٪١٠٠
٣	احالة كافة القضايا الجسيمة والخطيرة الى هيئة النزاهة.	سنوي	٪١٠٠	٪١٠٠
٤	احالة كافة القضايا التي لا تنطوي على الفساد الاداري والمالي الى دوائر وشركات القطاع النفطي لاجراء التحقيق فيها حسب الاختصاص.	سنوي	٪١٠٠	٪٧٠
٥	تدقيق ملفات الفصل السياسي للتاكد من مدى مطابقتها للقوانين.	سنوي	٪١٠٠	٪١٠٠
٦	متابعة انجاز القضايا التحقيقية الخاصة بالمفصولين الذي قدموا محررات ووثائق فيها شائبة التزوير مع شركات ودوائر القطاع النفطي.	سنوي	٪١٠٠	٪٩٥
٧	النظر في التظلمات المقدمة من قبل المفصولين السياسيين والمحالة من السيد المفتش العام والبت فيها وفقا للقوانين النافذة.	سنوي	٪١٠٠	٪١٠٠
٨	**هيأة النزاهة:** أ- متابعة اجراء التحري او التحقيق في البلاغات او قرارات قضاة التحقيق التي ترد الى المكتب. ب- المتابعة والتنسيق والتدقيق بصدد الإجراءات المتخذة من كافة التشكيلات النفطية ازاء مراسلات هيأة النزاهة الواردة الى المكتب. ت- التنسيق مع الهيئة لايجاد الحلول للقضايا العالقة او المتأخرة. ث- اصدار الاعممات الخاصة بكتب هيأة النزاهة بغية تسهيل عمل الهيأة ومواكبة الأساليب الحديثة لمكافحة الفساد. ج- متابعة قرارات الاحكام الصادرة عن الهيأة الخاصة بمنتسبي وزارتنا من خلال جدول خاص بالاحكام والقرارات.	سنوي	٪١٠٠	٪١٠٠
٩	**لجنة النزاهة النيابية:** الرد على التساؤلات وشكاوى المواطنين التي يوجهها السادة النواب الى المكتب. **ديوان الرقابة المالية:** إجراء التحقيق في المخالفات الواردة في تقارير ديوان الرقابة المالية التي طلب فيها إجراء التحقيق من قبل المكتب.	سنوي	٪١٠٠	٪١٠٠
١٠	متابعة تنفيذ كافة التوصيات الصادرة عن اللجان التحقيقية المشكلة في المكتب ومتابعة استحصال المبالغ الموصى باستردادها او تضمينها والمبالغ المترتبة عن المخالفات في الالتزامات التعاقدية	سنوي	٪١٠٠	٪١٠٠
١١	تقديم الدراسات والبحوث وورش العمل التي تساعد في رفع مستوى الأداء الوظيفي في مجال التحقيق لباقي منتسبي المكتب والقطاع النفطي كافة.	سنوي	٪١٠٠	٪٨٥

١٢	اجراء التقييم السنوي للهيئات والاقسام والشعب القانونية في التشكيلات النفطية وفق الاسس والضوابط التي يتم وضعها لاغراض التقييم.	سنوي	٪١٠٠	٪١٠٠
١٣	متابعة سير اعمال القسم بنظام الحاسبة الالكترونية من خلال ادخال المعلومات وتوثيقها على الحاسبة وحفظها في اقراص (CD)	سنوي	٪١٠٠	٪١٠٠

ح. خطة قسم إدارة الموارد البشرية

يتكون القسم من (٤٠) منتسب باختصاصات مختلفة تشمل:- مدير أقدم عدد(٢)،م. حسابات أقدم عدد (١)، م. مدير عدد (٢)، ر.ملاحظين عدد(٢)، إحصائي عدد(١)، محاسب أقدم(٤)، ملاحظ عدد (٤). م.ملاحظ فني عدد(١)، كاتب طابعة أقدم عدد(١)، مبرمج عدد(١)، سائق عدد (١٧)، حرفي عدد(٣)، موظف خدمات عدد(١)، حيث بلغت نسبة الانجاز فيها بشكل عام (٩٧٪).

ت	التفاصيل	المنهاج الزمني	نسبة الانجاز المخطط	نسبة الانجاز الفعلي
.١	التركيز على استخدام البرامج فى تنظيم وأتمتة شؤون الأفراد والمالية.	سنوي	٪١٠٠	٪٨٠
.٢	إقامة ورش تدريبية خاصة لموظفى المكتب لتعزيز قدراتهم باستخدام برامج وانظمة الحاسوب والانظمة الحديثة	سنوي	٪١٠٠	٪١٠٠
.٣	تقييم البرامج التدريبية التي يشارك فيها موظفي المكتب لاختيار الأفضل من البرامج والمراكز التدريبية بما يتناسب وطبيعة عمل مكتب المفتش العام	سنوي	٪١٠٠	٪٨٠
.٤	اقامة الندوات لتطوير مهارات العاملين فى اقسام المكتب بالاستفادة من خبرات الموظفين المشاركين فى الدورات التدريبية الخارجية	سنوي	٪١٠٠	٠
.٥	تنفيذ المرحلة الثانية لدورة اللغة الانكليزية (المستوى المتوسط) التى يقيمها مكتب المفتش العام وبمشارك دوائر مركز الوزارة	سنوي	٪١٠٠	٠
.٦	استمرار شعبة التدريب با نجاز الأعمال الروتينية من إصدار أوامر الإيفاد ومتابعة البرامج التدريبية وشؤون المتدربين مع الدوائر ذات العلاقة وإدامة النظام الخاص بالبرامج التدريبية فى الحاسوب	سنوي	٪١٠٠	٪١٠٠
.٧	تقديم التقارير الشهرية والفصلية الخاصة بنشاط القسم فى مجال التدريب والأفراد.	سنوي	٪١٠٠	٪١٠٠
.٨	قيام شعبة التدريب بترشيح موظفى المكتب المشمولين بالتدريب، فى الدورات التدريبية والتطويرية التى تقيمها المراكز التدريبية فى الداخل وخارج العراق	سنوي	٪١٠٠	٪١٠٠
.٩	استمرار الشعبة المالية فى انجاز الأعمال الروتينية المتعلقة بإعداد الموازنة التقديرية للمكتب وتأمين التمويل الشهري ومسك السجلات وإصدار الجداول الشهرية والمطابقات وإعداد الحسابات الختامية وصرف المستحقات المالية لموظفى المكتب وادامة نظام السيطرة على الموجودات (سنوي) .	سنوي	٪١٠٠	٪١٠٠
.١٠	استمرار شعبة الإدارة والخدمات فى انجاز الأعمال الروتينية للشعبة من استلام وتسليم البريد وتوزيعه على أقسام وشعب المكتب, و التسجيل فى سجلات الوارد والصادر وإدامة نظام المتابعة والتوثيق بالحاسوب للبريد الوارد والصادر ومتابعة احتياجات المكتب من خدمات الإدارية (سنوي).	سنوي	٪١٠٠	٪١٠٠
.١١	استمرار شعبة الأفراد با نجاز الأعمال الروتينية من حفظ وتوثيق بريد الشعبة وإدامة مواقف الإجازات بأنواعها وإصدار الأوامر الإدارية المختلفة وإدامة نظام الأفراد بالحاسوب وإصدار الأوامر الإدارية بالعلاوات وتغيير العناوين الوظيفية لموظفى المكتب (سنوي) .	سنوي	٪١٠٠	٪١٠٠
.١٢	المشاركة باللجان الوزارية واللجان الخاصة بعمل المكتب التي تنسجم واختصاص قسم الموارد البشرية (سنوي).	سنوي	٪١٠٠	٪١٠٠
.١٣	استمرار ادارة القسم باعداد الدراسات والبحوث وتقديم الرأي كلما تطلب الامر	سنوي	٪١٠٠	٪١٠٠
.١٤	استحداث وحدة الارشفة الالكترونية ضمن الهيكل التنظيمي للشعبة المالية فى حالة توفر المكان المناسب والكادر المتخصص .	سنوي	٪١٠٠	٠
.١٥	تفعيل نشاط الوحدات المالية فى فروع المكتب وربطها اليا بالمركز فى حالة توفر الامكانيات الفنية والبشرية	سنوي	٪١٠٠	٠

لم يتم تنفيذ الفقرة (٤) بسبب عدم توفر فرص للتدريب خارج العراق بسبب عدم توفر التخصيصات المالية.
لم يتم تنفيذ الفقرة (٥) من الخطة اعلاه بسبب تقليص موازنة المكتب لعام ٢٠١٥ وعدم توفر التخصيصات المالية المناسبة.

لم يتم تنفيذ الفقرة (١٤) من الخطة اعلاه بسبب ضيق مكان عمل المكتب .
لم يتم تنفيذ الفقرة (١٥) من الخطة اعلاه بسبب عدم توفر الامكانيات المادية والفنية.

ط. خطة قسم التخطيط

يتكون القسم من (١١) منتسب باختصاصات مختلفة تشمل:ر.مهندسين أقدم عدد(١)، ر.محللي نظم اقدم عدد(١)، ر.مهندسين عدد(١)، مهندس اقدم عدد(١)،مهندس عدد (١) ,م.مهندس عدد(١)، مبرمج اقدم عدد(٣)،ملاحظ فني عدد(١), ملاحظ اداري عدد (١).يوضح الجدول أدناه تفاصيل خطة قسم التخطيط لعام ٢٠١٥،وبلغت نسبة الانجاز فيهاوبشكل عام (١٠٠٪).

ت	تفاصيل الخطة	المنهاج الزمني	نسبة الانجاز	
			المخطط	الفعلي
١	توحيد خطط العمل لأقسام المكتب لعام ٢٠١٥ وإعداد الخطة النهائية .	سنوي	١٠٠٪	١٠٠٪
٢	تحديد ومتابعة نسب الانجاز لخطط الأقسام .	سنوي	١٠٠٪	١٠٠٪
٣	إعداد التقارير الفصلية والتقرير السنوي وتقرير الشفافية ونشرها على الموقع الالكتروني الرسمي للمكتب.	سنوي	١٠٠٪	١٠٠٪
٤	تزويد اقسام المكتب بالبحوث والدراسات واكمال اعمال تصميم نظام المكتبة الالكترونية.	سنوي	١٠٠٪	١٠٠٪
٥	تقديم الإسناد لأقسام المكتب بما يخص : الصيانة الفنية للحاسبات من تنصيب برامج ومكافحة الفيروسات وتصليح الأعطال التي تحصل في الحاسبات بأنواعها وملحقاتها.	سنوي	١٠٠٪	١٠٠٪
٦	تصميم وإعداد وكتابة البرامجيات وحسب احتياجات الأقسام .	سنوي	١٠٠٪	١٠٠٪
٧	ديمومة العمل على الأنظمة النمطية التي يعمل عليها المكتب.	سنوي	١٠٠٪	١٠٠٪
٨	التنسيق مع الجهات الخارجية ذات الاختصاص لتلبية متطلبات المكتب من الأنظمة النمطية الضرورية في حال الحاجة إلى ذلك.	سنوي	١٠٠٪	١٠٠٪
٩	ديمومة عمل منظومة أل(SERVER) الاولى والحاسبات المرتبطة به وتحديد عملها بـ(DHCP – server و file share و antivirus server و domain controller...الخ	سنوي	١٠٠٪	١٠٠٪
١٠	ديمومة العمل على ادامة وتحديث الموقع الالكتروني الخاص بالمكتب واستلام شكاوى المواطنين.	سنوي	١٠٠٪	١٠٠٪
١١	متابعة تقييم أداء مركز تقنية المعلومات وأقسام الحاسبات في التشكيلات النفطية	سنوي	١٠٠٪	١٠٠٪
١٢	الاسهام في عمل اللجان المختلفة والتي تنسجم واختصاص قسم التخطيط	سنوي	١٠٠٪	١٠٠٪
١٣	متابعة العمل على ارشفة كافة المراسلات الصادرة والواردة الكترونيا.	سنوي	١٠٠٪	١٠٠٪

الفصل الثالث
نشاطات مكتب المفتش العام

اولا: النشاط التحقيقي

بلغ عدد القضايا التي تم التحقيق فيها من قبل المكتب (بضمنها القضايا التي تم التحقيق فيها من قبل شعبة الخط الساخن البالغ عددها خمس قضايا) خلال عام ٢٠١٥ (٢٥٨) قضية بمواضيع مختلفة، انجز (١٦٠) قضية خلال عام ٢٠١٥ من ضمنها (٤٧) اعلان من اللجان التحقيقية للسنوات السابقة، وتم تدوير (١٤٥) قضية الى عام ٢٠١٦، لاسباب تتعلق بنوع اللجنة التحقيقية وتأخر المخاطبات مع الوزارات الاخرى...ألخ.

ثانيا: نشاطات المكتب التثقيفية والاجتماعية

أ. زيارات المفتش العام

- حضوراجتماعات المفتشين العموميين لمناقشة مسودة قانون المفتشين العموميين في ديوان الوقف السني، وزارة الكهرباء ووزارةالبلديات.
- حضور اجتماع في مكتب السيدالأمين العام لمجلس الوزراء تلبية لدعوة السيد منسق رئيس الوزراء للشؤون الرقابية(تسلم درع النزاهة).
- حضور الاجتماعات الخاصة بموضوع (تسعيرة النفط الخام) في شركة تسويق النفط وبشكل دوري.
- حضور أجتماع حول البطاقة الوقودية في قصر العدالة برئاسة وزير النفط.
- حضور أجتماع مجالس المحافظات في شركة نفط ميسان.
- حضور احتفالية ذكرى تأسيس شركة نفط الجنوب.
- حضور مؤتمر العراق الثالث للنفط والغاز للايام ٢٨-٢٠١٥/١٠/٢٩ في حقل الحلفاية / ميسان.
- حضور احتفالية شركة الاستكشافات النفطية لمناسبة حصولها على شهادة الـiso الدولية.
- حضور احتفالية اسبوع النزاهة في مقر وزارة النفط والذي تضمن القاء مجموعة من البحوث عن الاصلاح الاداري.
- حضور اجتماع مدراء اقسام الرقابة الداخلية في الشركات النفطية في محافظات الوسط والجنوب والشمال في مقر المكتب / قاعة الاجتماعات.
- المشاركة في مؤتمر عقد في بغداد. في اطار مشروع الدعم الفني لتعزيز دور المفتشين العامين في الوزارات العراقية، المنفذ من قبل برنامج الامم المتحدة الانمائي (UNDP).
- المشاركة في أجتماعات لجنتي النزاهة والطاقة البرلمانية .
- المشاركة في ورشة عمل للتعرف على البرنامج الحكومي المقام في الامانة العامة لمجلس الوزراء.
- المشاركة في أحتفالية المجلس الأعلى لدعم برنامج الرعاية (معكم).
- المشاركة في افتتاح احد الابار النفطية ومؤتمر مجالس المحافظات.
- المشاركة في ورشة عمل أهمية تحديد الاحتياج التدريبي ودوره الفاعل في تحسين أداء الموظف الذي أقامته هيئة النزاهة في مقر هيئة النزاهة.
- المشاركة في اجتماع الذي اقيم مع مجلس إدارة شركة ابيكو في السعودية.
- عقد اجتماع تشاوري لمناقشة تقرير الفريق التفتيشي التابع لهيئة النزاهة والخاص بزيارة ميناء خور الزبير برئاسة إدارة قسم العقود والمناقصات وبحضور ممثلي هيئة النزاهة الموقرة و وزارة النقل / الشركة العامة للموانئ العراقية وممثلي الدائرة الفنية و دائرة الرقابة الداخلية في قاعة المكتب.
- حضور الاجتماع تداولي لمناقشة الصلاحيات المتبادلة بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية في إدارة النفط والغاز.

- المشاركة في الاسبوع الثقافي لاعياد المرأة والام ودعما لقواتنا الامنية والحشد الوطني الذي افتتح برعاية وكيل وزارةالنفط لشؤون التصفية وتضمن معرضا فنيا نظمته لجنةالنهوض بالمرأة بالتعاون مع المكتب الاعلامي وبالتنسيق مع بعض الجمعيات والمنظمات الخيرية.
- زيارة ميدانية بتاريخ (٢٠١٥/١٠/٢٨) للفرق الزلزالية / ميسان برفقة وزير النفط.
- زيارة ميدانية الى محافظة كربلاء لحضور اجتماع مع شركة هونداي والأطلاع على سير الأعمال في مصفى كربلاء.
- زيارات ميدانية للتشكيلات النفطية في محافظة البصرة.
- زيارات ميدانية الى التشكيلات النفطية في محافظة بغداد.
- زيارة ميدانية الى مصفى الشمال للوقوف على حجم الدمار الذي خلفه الارهاب في المصفى.
- زيارات ميدانية متعددة ومفاجئة لمحطات توزيع الوقود في بغداد.
- زيارة الى المكتب فرع الجنوبية وعقد اجتماع مع الاقسام الرقابية والقانونية للاطلاع على اجراءات الفرع.
- مشاركة المفتش العام في احتفالية الذكرى السنوية لجريدة الحقيقة في ٢٠١٥/٣/٢ .
- مشاركة المفتش العام في ورشة عمل السادة المفتشين العموميين في تركيا.
- حضر المفتش العام الندوة التثقيفية للتسجيل البايومتري للاقتراع الالكتروني في قاعة الاقصى في مركز الوزارة.
- قام المفتش العام بجولة تفتيشية في بعض محطات الوقود.
- قام المفتش العام بزيارة ميدانية لشركة نفط الجنوب وشركة الحفر العراقية وشركة مصافي الجنوب للفترة من ٨ – ٢٠١٥/١٠/١١ واقامة اجتماعات موسعة مع شركات القطاع النفطي.
- زيارة المفتش العام لشركة خطوط الانابيب النفطية للوقوف على واقع عمل الشركة ومتطلباتها.
- زيارة المفتش العام لمشروعي الازمرة ووحدة مزج الهون في شركة مصافي الوسط للوقوف على نسب الانجاز لهذين المشروعين.
- زيارة المفتش العام لمقر قيادة شرطة الطاقة لتقديم التهاني لتسنم منصب قائد شرطة الطاقة الجديد.
- حضور المفتش العام الحفل السنوي لحقوق الانسان في وزارة الداخلية.
- مشاركة المفتش العام مجالس العزاء المقامة على ارواح شهداء المكتب في قسم الشمالية وزيارة الجرحى في الحادث الارهابي.

ب . الانشطة التي اقامها المكتب والتي شارك بها

يمثل الشكل التالي اعداد الانشطة التي قام بها المكتب خلال سنة التقرير:

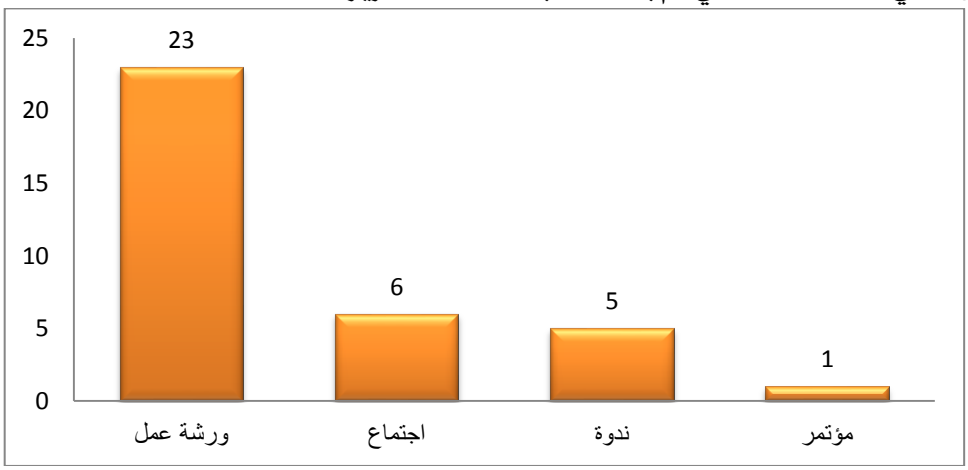

اما الانشطة التي شارك بها المكتب، فتمثلت بالشكل التالي

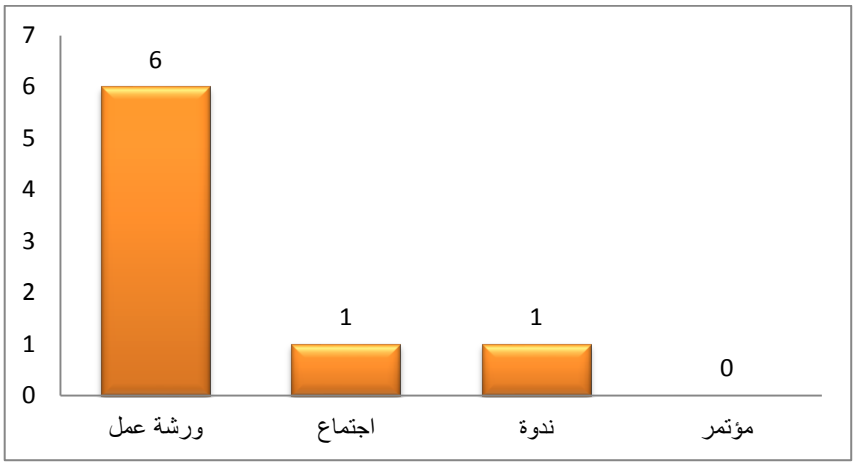

٢. الندوات وورش العمل

المؤتمر السنوي الاول للاصلاح الاداري ومكافحة الفساد: تزامنا مع اسبوع النزاهة الوطني اقام المكتب المؤتمر السنوي الاول للاصلاح الاداري ومكافحة الفساد للفترة من ٥ – ٦ / ١٠ / ٢٠١٥ بحضور وزير النفط ووكلاءه والمدراء العامين، حيث تناول مختلف القضايا في مكافحة الفساد وسبل الاصلاح الاداري والقانوني.

٣. الدراسات والبحوث

أ. دليل عمل المقيم في مكتب المفتش العام.

يعد تقييم الاداء من العناصر المهمة في عملية الرقابة على اداء المؤسسات على اختلاف وظائفها واهدافها، الا انه رغم اهمية هذه العملية فان الكثير من المؤسسات لا توليها الاهتمام الكافي، نتيجة لضعف ادراك متخذي القرارات لاهمية هذه العملية وانعكاساتها على سلوكيات واتجاهات العاملين، لذا كان من الاهمية نشر هذا الدليل على مستوى القطاع النفطي، وبذلك فان الوصول الى قيمة نهائية لاداءها يعتبر امرا مهما للغاية للوقوف على الاداء الاجمالي للمؤسسة، ومما لاشك فيه ان التشكيلات التابعة لوزارة النفط تمثل الذراع التنفيذي لهذه الوزارة فلابد للادارة العليا من الوقوف على الاداء الاجمالى من اجل المقارنة الحقيقية لكافة التشكيلات بالاضافة الى التطور في الاداء على مدى الزمن.

ب. دليل العمل الاداري المحدث لعام ٢٠١٥.

تم تحديث دليل العمل الاداري الصادر في عام ٢٠١٣، حيث تم فيه تعديل القوانين والقرارات والتعليمات الصادرة بخصوص ادارة الموارد البشرية معتمدا على الموازنة الاتحادية لعام/٢٠١٥.

ج. دليل مسؤوليات الموظف في الابلاغ عن الفساد.

لاشك ان وظيفة الدولة في حفظ النظام وتطبيق القانون تبقى بحاجة الى مساعدة المواطن في التعاون معها في الكشف عن الفساد ولن يتحقق استقرار المجتمع الابوجود مواطن يتحلى بالاحساس بالمسؤولية، ويحول الاخبار عن الفساد في كثير من الاحيان دون وقوعها، وكذلك تفادي النتائج الخطيرة التي تنتج عنها، الامر الذي يساهم في بناء الثقة والطمأنينة في المجتمع ويؤدي الى تعزيز مشاركة الافراد بشكل خاص والمجتمع بشكل عام في مكافحة الفساد.

د. دليل سير المعاملات في القطاع النفطي

تنفيذا لما جاء بقرار مجلس الوزراء المرقم (٢) لسنة ٢٠١٤ والمعمم بموجب كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء المرقم (٢٨٩٥٤) في ٢٠١٤/٩/١١ والذي تنسب قيام الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة تبسيط اجراءات المعاملات، وتقديم دليل جديد لسير المعاملات في القطاع النفطي، فقد تم اعداد هذا الدليل بالتعاون مع التشكيلات النفطية التي قدمت ما يتم اعتماده حاليا من اجراءاتها الخاصة با نجاز المعاملات الخاصة بالمواطنين والمقترحات لتبسيطها وبما لا يخل بالتشريعات التي تلزم ذلك، علما ان اغلب التشكيلات النفطية لا تتعامل مع المواطنين الا فيما يخص النشاطات الواردة في هذا الدليل.

هـ. **دراسة عن** تقارير مكاتب المفتشين العامين ودورها في الاصلاح الاداري ومكافحة الفساد.
و. **دراسة عن** تقارير تقنية المعلومات ودورها في الاصلاح الاداري وتبسيط الاجراءات.
ز. **دراسة عن** تقارير الفساد الاداري وطرق علاجه.

٤. نشاطات اخرى تضمنت تنفيذ ندوات وورش العمل واجتماعات لتطوير كفاءة ومهارة العاملين ضمن مجال العقود والمشتريات:

تنفيذا لخطة العمل الموضوعة للقسم ودعما لتوجهات الوزارة بتقويم مسار تنفيذ العقود وتقييم ومراجعة آليات تنفيذها في التشكيلات النفطية قام المكتب بعقد عدة ندوات وورش عمل واجتماعات بالاضافة الى عقد دورات تدريبية وبحضور ممثلي تلك التشكيلات للاقسام المناظرة من مسؤولي الوحدات التعاقدية والتدقيقية لمناقشة وتحجيم المعوقات التي تواجه تشكيلاتنا النفطية ومعالجتها وضمانا لعدم تكرارها.

أ. اقام المكتب بالتعاون مع دائرة التدريب والتطوير في وزارة النفط دورتين تدريبيتين خاصة بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة ٢٠١٥ في مقر الوزارة للفترة من ٣ـ ٩ اب ٢٠١٥ و ٨/٣٠ لغاية ٩/٣.

ب. عقد اجتماع تشاوري بتاريخ ٢٠١٥/٤/١٤ لمناقشة تقرير الفريق التفتيشي التابع لهيئة النزاهة والخاص بزيارة ميناء خور الزبير بحضور ممثلي هيئة النزاهة ووزارة النقل/الشركة العامة للموانئ العراقية وممثلي الدائرة الفنية ودائرة الرقابة الداخلية، وتم مناقشة المواضيع ادناه:

- مناقشة تقرير الفريق التفتيشي التابع لهيئة النزاهة الخاص بزيارة ميناء خور الزبير وتحليل وتقييم الملاحظات المشخصة.
- الوقوف على رأي وزارة النقل / الشركة العامة للموانئ العراقية بخصوص الموضوع.
- استعراض آلية تحميل وقياس الكمية المحملة في السفن والبواخر ومدى توافقها مع التعليمات والقوانين النافذة.
- مناقشة توصيات الفريق التفتيشي بناءا على تقرير مكتب الوكالات البحرية في ميناء خور الزبير.
- ملاحظات وتقارير الجهات الرقابية حول الموضوع.

ج. عقد اجتماع تشاوري لغرض الوقوف بشكل دقيق ومفصل عن الية تجهيز البنزين في محافظة كركوك بحضور الجهات المعنية من شركة توزيع المنتجات النفطية والدائرة الفنية، حيث تم مناقشة المحاور التالية:

- اختلاف الكميات المجهزة بين تقارير شركة التوزيع والدائرة الفنية ومن هي الجهة المجهزة وهل يتم نقلها بواسطة سيارات حكومية ام شركات اهلية لمنتوج البنزين المنتج محليا.
- موقف التجهيز لشركة النشأة للاشهر الثلاث الاخيرة (تشرين الثاني، كانون الاول، كانون الثاني) ولكافة المحاور ولوزارتي النفط والكهرباء.
- موقف كتب تسهيل المهمة لشركة النشاة والتي تصدر من قيادة قوات شرطة الطاقة.

د. عقد اجتماع تشاوري اخر حول موضوع نقل المنتجات النفطية لمحور (خور الزبير – كركوك) بحضور الجهات المعنية من شركة توزيع المنتجات النفطية والدائرة الفنية، وتم مناقشة المواضيع ادناه:

- وسائل السيطرة و الضمان المتعلقة بأداء الشركة خاصة وانها تعمل على عدة محاور ضمن المناطق الجنوبية والشمالية.
- امكانيات الشركة واعمالها المماثلة السابقة.
- المواصفات الفنية للوقود وآلية التحكم به على كافة المحاور.

ه. عقد اجتماع تشاوري للجنة دراسة السلع والبضائع المشتراة الى الدولة ضمن عقود مذكرات التفاهم بحضور اللجنة المعنية من تشكيلات الوزارة وعدد من السادة من ذوي العلاقة والمدرجة اسمائهم ادناه وتم مناقشة المحاور التالية:

و. دراسة ملابسات تلك العقود وطابعها السياسي.

ز. تسمية الجهات المقصرة ومقدار الضرر بالمال العام ان وجد وبناءا على طلب هيئة النزاهة بعد لقاء منسق المكتب مع المحقق المختص في الهيئة.

س. مراجعة اخر مستجدات المبالغ المسترجعة لعقود مذكرات التفاهم والدعاوي المقامة على تلك الشركات المتلكئة.

ش. اعداد توصية نهائية لمخاطبة هيئة النزاهة.

٤. النشاط التدريبي للمكتب

وضع المكتب سياسة لتطوير كفاءة ومهارة منتسبي المكتب من خلال اشراكهم في الدورات التدريبية والتطويرية لاكسابهم الخبرة في كافة المجالات بالرغم من التخفيض الكبير في موازنة المكتب قياسا بالسنوات السابقة والذي اثر بشكل خاص على عدد المشاركين في الدورات التي تقام خارج العراق، والشكل التالي يوضح النشاط التدريبي لمنتسبي المكتب، علما بلغ مجموع الدورات الداخلية والخارجية (١٣١) شارك بها (٢٢٩) منتسب.

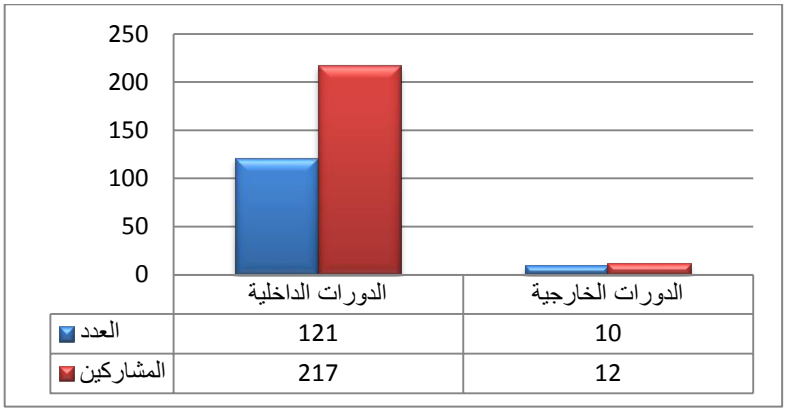

كما يوضح الشكل التالي النشاط التدريبي الداخلي للمكتب حسب نوع الدورة

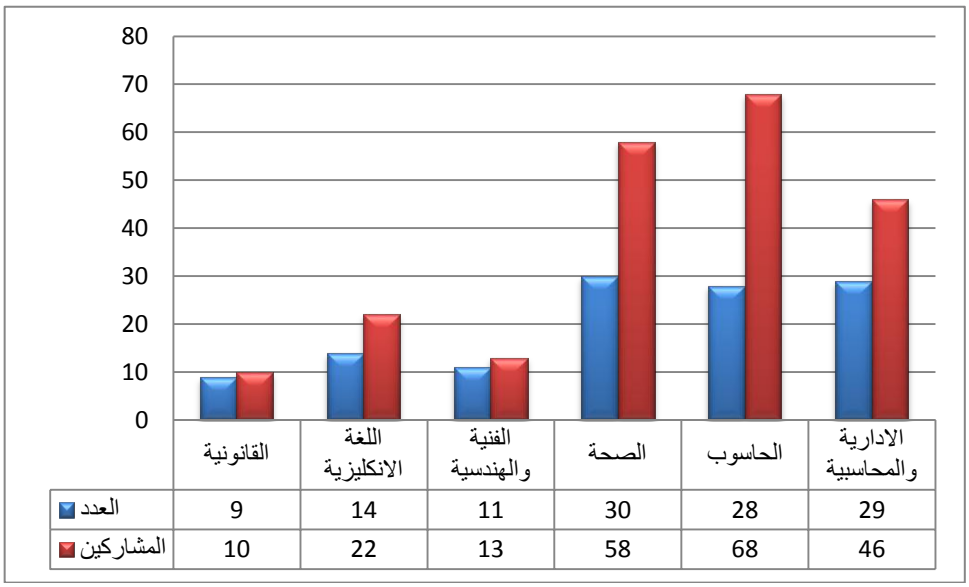

في حين كانت تفاصيل انواع الايفادات التدريبية المنفذة خلال عام ٢٠١٥ وعدد المشاركين فيها موضحة في الشكل التالي:

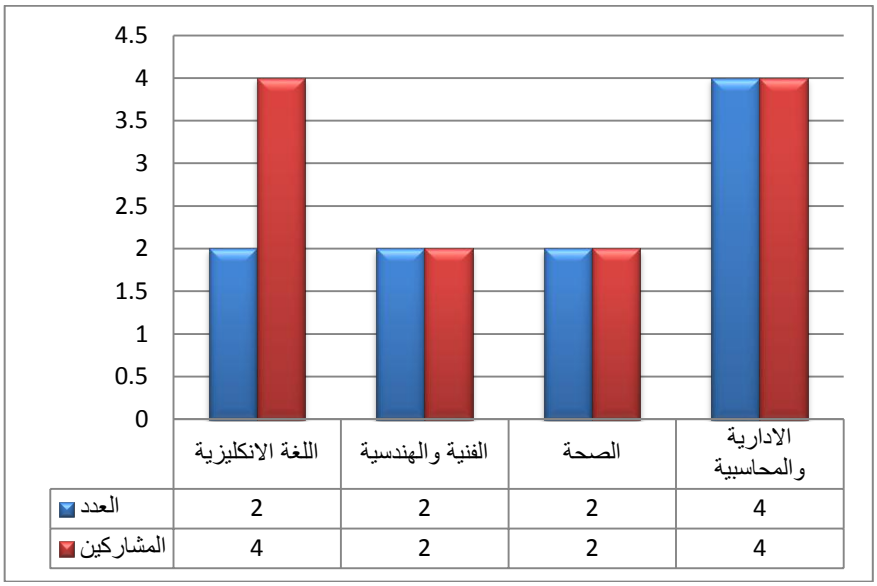

	اللغة الانكليزية	الفنية والهندسية	الصحة	الادارية والمحاسبية
العدد	2	2	2	4
المشاركين	4	2	2	4

خامسا: عدد الزيارات التفتيشية

بلغ إجمالي عدد الزيارات التفتيشية للمكتب (٤٦٨٢) زيارة من قبل أقسام المكتب وفروعه في المحافظات عدا شعبة الخط الساخن تضمنت جولات تفتيشية، تحري، تدقيق، ....الخ، وصدر عنها (١٣٥٩) تقريرا، ويوضح الشكل التالي عدد الزيارات التفتيشية والتقارير الصادرة عنها لكل وحدة تنظيمية في المكتب.

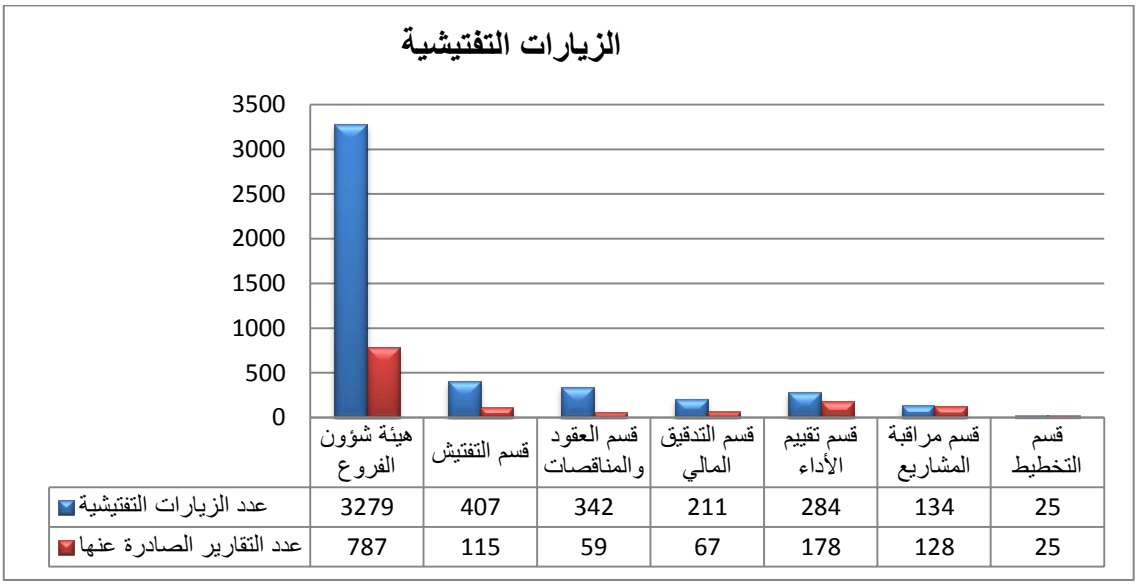

	هيئة شؤون الفروع	قسم التفتيش	قسم العقود والمناقصات	قسم التدقيق المالي	قسم تقييم الأداء	قسم مراقبة المشاريع	قسم التخطيط
عدد الزيارات التفتيشية	3279	407	342	211	284	134	25
عدد التقارير الصادرة عنها	787	115	59	67	178	128	25

سادسا: عدد الشكاوى الواردة للمكتب ووسائط إيصالها

١. الشكاوى الواردة إلى أقسام المكتب وفروعه

بلغ عدد الشكاوى الواردة إلى المكتب عن طريق الخط الساخن أو بصورة مباشرة الى ادارة المكتب أو عن طريق جهات خارجية اخرى (٥١٣٥) شكوى انجز منها (٣٢٨٩) شكوى وكما موضح في الشكل ادناه:

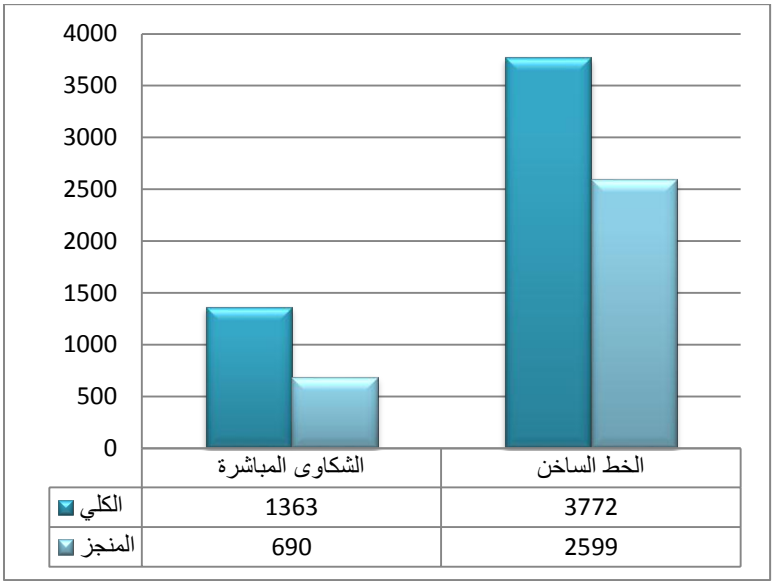

٢. نشاط الخط الساخن

دعما في محاربة الفساد وبغية مواصلة المشوار للوصول الى درجة الرقي في سلم النزاهة كان عزمنا منقطع النظير من خلال انجاز الواجبات المكلفين بها والتحري عن مواقع الفساد, كان هذا العام عاما متميزا حافلا بالانجازات وكما مبين في ادناه :

التقرير السنوي لعام / ٢٠١٥

أ. محور البلاغات:

بلغ عدد البلاغات الواردة الى شعبة الخط الساخن لعام ٢٠١٥ (٣٧٧٢) بلاغ انجز منها (٢٥٩٩) بلاغ، اي بنسبة انجاز (٧٠٪) بالاضافة الى بلاغات مدورة من شهر كانون الاول عام ٢٠١٤ والبالغ عددها (١٦٣) بلاغ، وكما موضح بالجدول ادناه.

المجموع الكلي	الشكاوى المنجزة	الشكاوى غير المنجزة	الشكاوى الكيدية	الشكاوى لصالح المشتكي	الشكاوى المحالة للتحقيق
٣٧٧٢	٢٥٩٩	١١٧٣	٦٠٦	١٩٩٣	٤٨١

وصنفت الشكاوى الواردة الى الشعبة الى شكاوى ادارية وشكاوى مالية وشكاوى اخرى وهي مبينة وفق الشكل التالي:

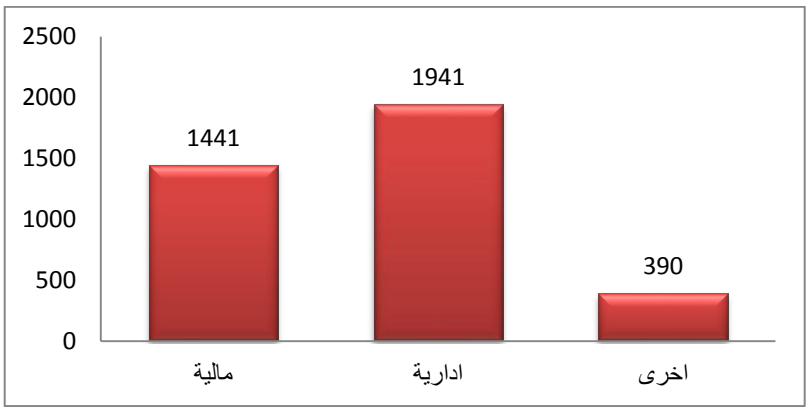

ب. محور التحقيق:

بلغ عدد اعلانات التحقيق خلال عام/٢٠١٥ (٥) اعلان تحقيق، تم انجاز اثنان منها وتحويل ثلاثة الى قسم الشؤون التحقيقية لغرض انجازها بعد تحويل نشاط التحقيق في الشعبة الى القسم المذكور اعلاه .

ج. محور التحري وحالات الضبط المتميزة:

محور التحري: بلغ عدد الزيارات الخاصة بالتحري لعام/٢٠١٥ اجمالا (٢٦١١) زيارة للمنافذ التوزيعية وتشكيلات القطاع النفطي والمولدات الحكومية والاهلية، وبلغ عدد المخالفات المرتكبة (١٢٥٤) مخالفة تم ضبطها في المنافذ التوزيعية الاهلية في بغداد والمحافظات بالاضافة الى المولدات، منها:

١ ـ شركة توزيع المنتجات النفطية / فرع الديوانية

قيام هيئة التجهيز بإصدار اوامر بتجهيز معمل طابوق الديوانية بكميات كبيرة من منتوج النفط الاسود بالرغم من توقف المعمل المذكور منذ عام / ٢٠١٢، حيث تم ضبط الحالة من قبل لجاننا المختصة واحالة الموضوع الى لجنة تحقيقية.

٢ ـ شعبة البلاغات والخط الساخن

قامت لجاننا المختصة بضبط عدد كبير من المولدات الوهمية التي يتم تجهيزها بكميات كبير جدا من منتوج زيت الغاز وتم إيقاف هذه الحصص كأجراء احترازي و احالة الموضوع الى اللجنة التحقيقية المشكلة برئاسة رئيس لجنة الطاقة في مجلس محافظة بغداد وعضوية المكتب وشركة توزيع المنتجات النفطية .

٣ ـ شركة نفط الوسط

تم ضبط اثنين من منتسبي الشركة قاموا بتقديم وثائق مزورة للجنة المركزية لاعادة المفصولين السياسيين لغرض الاستفادة من قانون المفصولين السياسيين وتم احالة الموضوع الى اللجنة التحقيقية.

٤ ـ شركة توزيع المنتجات النفطية / فرع ديالى

التقرير السنوي لعام / ٢٠١٥

قامت لجاننا المختصة بضبط مخالفات قانونية وادارية لدى لجنة الكشف على المخابز والافران والمكاوي وتمت أحالة الموضوع الى مدير عام شركة توزيع المنتجات النفطية لاجراء التحقيق بالموضوع.

٥ـ شركة تعبئة الغاز

تم ضبط مسؤول شعبة محطة غاز (مجمع السلام السكني) يقوم بالتوقيع في سجل الحضور على انه مستمر بالدوام وفي الحقيقة تبين انه مسافر خارج العراق، حيث تم احالة الموضوع الى اللجنة التحقيقية.

٦ـ معهد التدريب النفطي / بغداد

قيام احد موظفي المعهد بتقديم وثيقة دراسية (شهادة الاعدادية) مزورة والتي على اساسها تم التعاقد معها واحيل الموضوع الى اللجنة التحقيقية .

٧ـ شركة توزيع المنتجات النفطية / هيئة توزيع بغداد

قيام محطة وقود الزهراء المشيدة بتجهيز سيارة محورة وتم ضبط المخالفة من قبل لجاننا المختصة، علما ان سائق السيارة حاول دهس أحد أعضاء اللجنة وتم احالة الموضوع الى اللجنة التحقيقية.

٨ـ مجلس محافظة بغداد / المجلس البلدي لقاطع الرصافة

قيام احد اصحاب المولدات في حي الرشيد بتقديم كتب تأييد مزورة بأستمرارية عمل المولدة وتم ضبط الحالة من قبل اللجنة واحالة الموضوع الى اللجنة التحقيقية.

٩ـ شركة توزيع المنتجات النفطية / فرع ديالى

حسب التوجيهات تم اجراء زيارة فرع توزيع ديالى وتدقيق البطاقات التموينية حيث تم ضبط أعداد كبيرة من البطاقات التموينية المزورة و تم صرف كميات كبيرة من منتوج النفط الابيض وتم احالة الموضوع الى اللجنة التحقيقية.

١٠ـ مركز البحث والتطوير النفطي

قيام مدير مركز البحث والتطوير بأستلام وكالة من شركة فروم ويل لقيادة المركبات المرقمة (٢٠٩٣٤٢ / بغداد خصوصي نوع هونداي توسان) قبل توقيع العقد مع الشركة اعلاه بستة اشهر وكشف حالات فساد كثيرة وتم احالة الموضوع الى اللجنة التحقيقية، وايقاف اجراءات التعاقد مع الشركة العامة للصناعات الكهربائية كون كلف التصليح اعلى من كلفة شراء المولدة الجديدة.

١١ـ شركة نفط الوسط

قيام احد موظفي الشركة بتقديم وثائق مزورة لاحتساب مدة الفصل السياسي، و بعد التحري من قبلنا تم الكشف عن وثائق تثبت ادانته بتهمة سرقة اموال الدولة في عهد النظام السابق والحكم عليه بالسجن لمدة (١٥) سنة عندما كانت الشركة أعلاه هيئة تابعة الى شركة نفط الشمال وتم أحالة الموضوع الى اللجنة التحقيقية.

١٢ـ شركة تعبئة الغاز

قيام احد منتسبي للشركة اعلاه بالعمل في وزارة الدفاع والشركة أعلاه في نفس الوقت ، وقد تم ضبط الحالة من قبل اللجنة واحالته الموضوع الى شركة تعبئة الغاز لأعلان التحقيق.

١٣ـ شركة توزيع المنتجات النفطية / هيئة توزيع بغداد

تم ضبط زيادة مالية لدى عامل المضخة رقم (٤) في محطة تعبئة وقود الجبهة الحكومية، حيث تم مفاتحة هيئة توزيع بغداد للتحقيق في الموضوع واعتبار كمية الفروقات التي تم ضبطها من قبل اللجنة مبيعات خارج عداد .

١٤ـ شركة مصافي الشمال / مكتب اربيل

تم ضبط مخالفات قانونية وإدارية في تشكيل مكتب الشركة أعلاه في اربيل من خلال استلام الموظفين العاملين فيه للرواتب والحوافز كاملة، وتماشيا مع أجراءات الحكومة في ضغط النفقات و لكون شركة مصافي الشمال متوقفة تماما عن العمل بسبب الأعمال الأرهابية لجرذان داعش، وتمت مفاتحة وكيل الوزارة لشؤون التصفية لالغاء مكتب أربيل التابع للشركة أعلاه ونقل منتسبيه الى مكاتب الشركة في بغداد او كركوك لعدم قيامهم بأي مهام او واجبات تخص الشركة وكذلك احالة الموضوع الى اللجنة التحقيقية لوجود هدر في المال العام في موضوع صرف الحوافز.

١٥ـ شركة خطوط الانابيب النفطية / مستودع الرصافة

تم رصد شخص مخول عن مؤجر ساحة لوقوف الحوضيات في باب المستودع يقوم بجباية مبالغ مالية من سواق الحوضيات اكثر من المبالغ المتفق عليها في العقد المبرم معه وتمت مفاتحة شركة خطوط الانابيب النفطية لغرض أجراء التحقيق ومفاتحة قيادة قوات شرطة الطاقة لاعلامهم عن عدم دخول السيد اعلاه الى المستودع بدون هوية الاحوال المدنية او اي مستمسك اخر.

١٦ـ شركة تعبئة الغاز

تم توجيه شركة تعبئة الغاز بجباية اجور الغاز السائل المجهز لمجمعي الصالحية وحيفا السكنيين وتسديد الديون المترتبة على المجمعين والبالغة (١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مليار دينار ، وقد تم اتخاذ اللازم من قبل الشركة اعلاه وجباية المبالغ المالية وتسديد الديون المترتبة على المجمعين المذكورين أعلاه .

١٧ـ مجلس محافظة بغداد

قيام ممثل المجلس البلدي لقضاء المحمودية بأخذ مبلغ (٥٠٠٠) دينار من كل وكيل جوال في معمل غاز اللطيفية الحكومي، حيث تم ضبط الحالة والايعاز الى مجلس محافظة بغداد لاتخاذ اللازم بخصوص الموضوع اعلاه.

١٨ـ شركة توزيع المنتجات النفطية / هيئة توزيع بغداد

قيام عمال محطة تعبئة وقود الوزيرية المؤجرة بعدم تصفير العدادات عند تجهيز المواطنين بمنتوج البنزين وفرض مبالغ خيالية ولأكثر من مرة حيث تم ضبط الحالة خارج اوقات الدوام الرسمي (ليلا)، وقد أيد المكتب مقترح الشركة بفسخ عقد الإيجار للمحطة أعلاه .

١٩ـ شركة توزيع المنتجات النفطية / فرع ديالى

قيام محاسب محطة بعقوبة القديمة باختلاس مبلغ (٥٧) مليون دينار حيث تم ضبط الحالة اعلاه بعد جرد القاصة في المحطة وايضا جرد المبالغ الموجودة لدى المحاسب في المصرف ، وتم احالة الموضوع الى اللجنة التحقيقية.

٢٠ـ شركة توزيع المنتجات النفطية / هيئة توزيع بغداد

تم ضبط دراجة نارية نوع (ستوتة) داخل ساحة النفط لمحطة تعبئة وقود الشعلة الحكومية محملة بخمسة براميل تعود لمتاجرين وتم تصوير الحالة ومفاتحة شركة توزيع المنتجات النفطية لغرض أجراء التحقيق بالموضوع أعلاه .

٢١ـ شركة توزيع المنتجات النفطية / هيئة توزيع بغداد

بعد أجراء الكشف والتدقيق تم ضبط مولدة وهمية، مع العلم أن هيئة توزيع بغداد مستمرة بتجهيزها بمنتوج زيت الغاز وتحمل التسلسل رقم (١٨٨) سعة (٣٠٠KAV)، وتم مفاتحة شركة توزيع المنتجات النفطية لغرض اتخاذ اللازم .

٢٢ـ شركة توزيع المنتجات النفطية / هيئة توزيع بغداد

تم ضبط مضخة مع انابيب بلاستيكية داخل محطة تعبئة وقود الفرات الاوسط المشيدة لسحب المنتوج ونقله خارج المحطة وتحميله بواسطة مركبات وتم تصوير الحالة ومفاتحة شركة توزيع المنتجات النفطية لاتخاذ اللازم من قبلهم .

٢٣ـ شركة مصافي الشمال

قيام احد منتسبي الشركة بأثارة النعرات الطائفية والتجاوز على مقام المرجعية الرشيدة واعتبار تنظيم داعش الارهابي ثوار عشائر وتم تثبيت الحالة واحالة الموضوع الى اللجنة التحقيقية.

٢٤ـ شركة تعبئة الغاز / معمل غاز بوب الشام الحكومي

تم ضبط زيادة في الغاز السائل لم يتم توريدها الى شركة تعبئة الغاز مقدارها (٢,٨٤٠) طن، حيث تم مفاتحة شركة تعبئة الغاز لاتخاذ اللازم من قبلهم.

٢٥ـ المركز الثقافي النفطي

وجود مخالفات ادارية وقانونية لدى مدير المركز في آلية تعيين العقود لعام (٢٠١٤ – ٢٠١٥) فضلا عن عدم وجود موافقات رسمية و ليس لديه صلاحيات ادارية بالتوقيع على عقود الموظفين حيث تم ضبط هذه المخالفات واحالة الموضوع الى اللجنة التحقيقية.

٢٦ـ شركة الحفر العراقية

قيام احد منتسبي الشركة في هيئة العمليات الوسطى بالانقطاع عن الدوام الرسمي ولفترة طويلة و بدون عذر رسمي، حيث تم كشف الحالة واحالة الموضوع الى اللجنة التحقيقية.

٢٧ـ شركة تعبئة الغاز

تم رصد حالات تلاعب وادخال سيارات وكلاء جوالين غير رسميين الى بعض المعامل الاهلية بعد أنتهاء أوقات الدوام الرسمي، ولأجل السيطرة على هذه الحالات تمت مفاتحة الشركة اعلاه لغرض نصب كامرة مراقبة في باب الدخول وتصوير جميع العجلات الداخلة ومراقبة العمل من قبل فرع معامل بغداد كما هو الحال في دخول السيارات التي تتجهز بمنتوج زيت الغاز للمحطات .

٢٨ـ مجلس محافظة بغداد / لجنة الطاقة

تـم مفاتحة مجلس محافظة بغداد وشركة توزيع المنتجات النفطية / هيئة توزيع بغداد لغرض تعديل بنود التعهـد الخطـي الخاص باصحاب المولدات الأهلية، كـون العقوبات الواردة في التعهد لاتتناسب مع حجم المخالفات المرتكبة من قبلهم.

٢٩ـ شركة توزيع المنتجات النفطية / فرع ديالى

أ ـ تم تثبيت مخالفة على معمل غاز الأخوين الأهلي من خلال تجهيز أسطوانات الغاز للـوكلاء الجـوالين بـدون قطوعـات رسمية وعدم تواجد موظف القطع ساعة لزيارة .

ب ـ تم تثبيت نقص مقدارة (١٨٠٠) لتر من منتوج النفط الأبيض في محطة تعبئة وقود خان بني سعد الحكومية، مع وجود (٢٨٦) بطاقة تموينية أصلية غير مختومة وغير موقعة من قبل أدارة المحطة وهي مبيعات ليومي الـ ٦ـ ٧ /١٢/ ٢٠١٥.

د. المبالغ المستحصلة:

بلغ مجموع المبالغ المستحصلة لعام/٢٠١٥ نتيجة المخالفات التي تم ضبطها في المنافذ التوزيعية الاهلية والمولدات الحكومية والاهلية (١,٦٥٩,١٧٨,٣٠٠) مليار وستمائة وتسعة وخمسون مليون ومائة وثمان وسبعون الف وثلاثـمائة دينار.

سابعا: متابعة عمليات ضبط الصهاريج والحوضيات التي تقوم بتهريب المنتجات النفطية ومتابعة سير الدعوى واستحصال قرارات الحكم الصادرة بحق الدعوى المتعلقة بتلك المركبات

بلغ إجمالي الدعاوى الخاصة بضبط المركبات المعدة للتهريب المدرجة ضمن نصوص التجريم الواردة في قانون مكافحة تهريب المنتجات النفطية النافذ والتي يتم متابعتها من قبل المكتب (٢٨٨) قضية، حيث تم توجيه التشكيلات النفطية ذات العلاقة لغرض اتخاذ كافة الإجراءات القانونية بطلب الشكاوى ضد المتهمين بوقائع التهريب أعلاه في المحاكم المختصة.

ثامنا: عدد التقارير المقدمة للوزير أو رئيس الجهة عن نتائج التفتيش والتدقيق والتحقيق

بلغ عدد التقارير المقدمة للوزير أو رئيس الجهة عن نتائج التفتيش والتدقيق والتحري (٣٠٣) تقرير، احيـل منهـا تقريـر واحـد الى هيئة النزاهة، وهي مفصلة كما في الشكل ادناه:

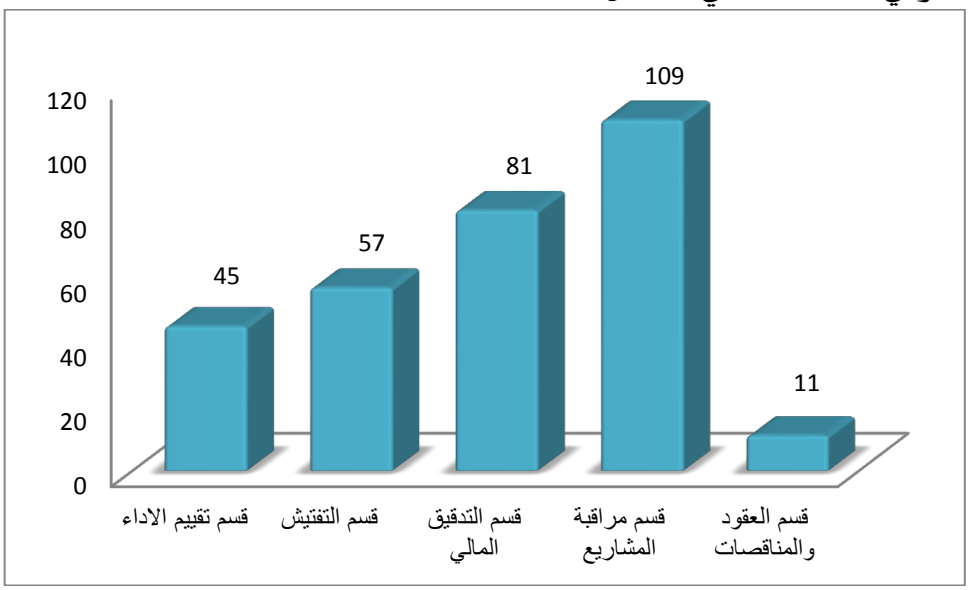

ويمكن إيجاز اهم التقارير أعلاه بالاتي:

أ. تقارير قسم تقييم الأداء

١. **وزير النفط : تقييم اداء الشركة العامة للمعدات الهندسية الثقيلة**

ملخص التقرير:

أ. توجيه مجلس الادارة بإعداد تقويم اقتصادي يبين فيه اسباب الخسارة وطرق معالجتها وفي حالة عدم قدرته على اعداد التقويم بإمكانه تشكيل لجنة مشتركة من المستشارين الاقتصاديين والفنيين والقانونيين من ذوي الخبرة والاختصاص في عمل الشركات العامة لا يجاد الحلول المناسبة وضمن سقف زمني .

ب. تعزيز مخازن الشركة بالمواد الاولية التي تحتاجها لتنفيذ العقود .

ج. امكانية دخول الشركة بعقود مشاركة مع الشركات او المؤسسات العربية او الاجنبية لتنفيذ اعمال ذات علاقة بأهداف الشركة وهذا ما جاءت به المادة ١٥ الفقرة ٣ من قانون الشركات رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ مع اعادة تأهيل وتشغيل المعامل والوحدات الانتاجية المتوقفة مثل معمل انتاج الزوارق .

د. نظرا لامتلاك الشركة القدرات الانتاجية والتشغيلية والمعدات والاجهزة والمعامل التي تمكنها من تصنيع الاوعية والخزانات بمختلف الاحجام والمبادلات الحرارية بمختلف الانواع والقدرة على صناعة الابراج التشغيلية في الصناعة النفطية والصواني الخاصة بها وصناعة الزوارق وروافد الجسور ولها القدرة على الصناعة التشكيلية للحديد ودرفلة واقامة تنفيذ المشاريع النفطية اضافة لامكانية استخدام معداتها في وزارات الكهرباء والموارد المائية والاعمار والاسكان وبالتالي فإذا ما استثمرت هذه الامكانيات والقدرات بشكل سليم فأنها ستعود بالنفع والفائدة على الدولة وبما يعزز دور الوزارة وتشكيلاتها في استثمار الاموال العامة بفاعلية لرفع مستوى اداء الاقتصاد الوطني .

٢. **وزير النفط: الاجازات الدراسية**

ملخص التقرير: بامكان وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مخاطبة كافة وزارات الدولة فيما يخص تعليمات منح الاجازات الدراسية والزمالات والبعثات، باعتبارها الجهة المسؤولة قانونا، مثلما تقوم وزارة المالية بمخاطبة وزارات الدولة عن اي تعليمات تتعلق بقانون الخدمة المدنية بدون ان يكون ذلك من خلال مجلس الوزراء.

٣. **الدائرة الادارية: كتب الشكر والتقدير**

ملخص التقرير: اعلام التشكيلات النفطية بعدم ترفيع او منح علاوة سنوية للموظف ما لم يكمل المدة القانونية المحددة في قانون رواتب موظفي الدولة رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٨ ومن ثم يتم احتساب كتب الشكر والتقدير او العقوبات لتعديل تاريخ الاستحقاق.

٤. **شركة مصافي الوسط: اطفاء الديون**

ملخص التقرير: ان قرار مجلس الوزراء المرقم (٣٥٧) لسنة ٢٠١٢ تضمن (عدم الموافقة على اعفاء او اطفاء فروقات الرواتب والمخصصات التي تسلمها الموظفين بسبب صدور قرارات من اللجان المركزية بخلع صفة المفصولين السياسيين عنهم ونقض قرارات هذه اللجان من قبل لجنة التحقق من اعادة المفصولين السياسيين في الامانة العامة لمجلس الوزراء وتقسيط المبالغ المترتبة بذممهم باقساط شهرية مناسبة ولمدة عشر سنوات)، وبالتالي لا يمكن شمول الموظف مدار البحث بالقرار رقم (٨١) لسنة ٢٠١٠ واطفاء المبالغ المترتبة بذمتها مع مراعاة قرار مجلس الوزراء رقم (١٧٤) لسنة ٢٠١٠.

٥. **وزارة العمل والشؤون الاجتماعية: المتجاوزين على شبكة الحماية الاجتماعية**

ملخص التقرير: اصدر المكتب عدة تقارير رفعت الى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية عن المتجاوزين على شبكة الحماية الاجتماعية من موظفي وزارة النفط، والاجراءات المتخذة بصددهم.

٦. **وزير النفط: تجديد عقود المحالين الى التقاعد**

ملخص التقرير: تضمن التقرير مخالفات بعض التشكيلات النفطية في تجديد عقود المحالين الى التقاعد وتمثلت تلك الخروقات بعدد مرات تجديد العقود التي وصلت الى اكثر من ثلاث مرات، وتجديد العقود لاختصاصات غير فنية، والتعاقد خلافا لقرار مجلس الوزراء من حيث الموافقة والعدد...الخ، عليه وجه وزير النفط التزام بالقرارات التي تنضم عمل التعاقد مع المتقاعدين، وانهاء عقود العدد المتجاوز عن المقرر قانونا.

٧. **مجلس النواب العراقي/ مكتب النائب زاهر العبادي: تعيين بوظيفة سائق**

ملخص التقرير: لم يؤيد تعيين قوائم الاحتياط مدار البحث لمضي فترة طويلة على محاضر التعيينات تصل الى ست سنوات فضلا عن مخالفتها ضوابط وشروط التعيين المذكورة في قانون الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٥ وبإمكان الشركة الاعلان عن الوظائف الشاغرة لتحقيق مبدأ التنافس وتكافؤ الفرص بعد امكانية الاستفادة من الفائضين استنادا الى اعمام الدائرة الادارية المرقم ١٣٥١٨ في ٢٠١٥/٤/١٦ ومرفقه كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء المرقم ١١٤٤٤ في ٢٠١٥/٤/٩ تقليصا للانفاق الحكومي ولمعالجة تضخم الملاك والترهل الوظيفي.

٨. **الدائرة القانونية: محضر اجتماع مجلس ادارة**

التقرير السنوي لعام / ٢٠١٥

ملخص التقرير: توضيح عدة ملاحظات على محضر اجتماع مجلس ادارة شركة مصافي الجنوب رقم (٧)، منها ما يتعلق بمخصصات المنصب وآلية احتساب الشهادات الدراسية الصباحية اثناء الخدمة ومنح مخصصات تحت مسمى (حافز يومي مواظبة).

٩. **وزير النفط: نقل وتدوير رؤوساء اقسام**

ملخص التقرير: ان الغاية المنشودة من سياسة التدوير هو تطوير مهارات الموظفين على انجاز كافة الاعمال في الوحدة ذاتها بقصد التهيؤ لأي تغيّرات تحدث مستقبلا مع تهيئة واعداد كوادر قيادية كفوءة لإشغال المواقع الشاغرة وهذا لا يتوافق مع اجراءات الشركة في نقل مدير قسم الهندسة المدنية لادارة قسم المخازن والمشتريات فضلا عن اختلاف مهام وواجبات القسمين ومتطلبات ادارتهما وفقا لبطاقة الوصف الوظيفي المعتمدة في الشركة.

١٠. **دائرة التدريب والتطوير: الخطوط العامة لسياسة وزارة النفط في مجال التدريب ونقل التكنولوجيا**

ملخص التقرير: تقع مسؤولية تنمية الموارد البشرية في وزارة النفط على ادارة الموارد البشرية من خلال وضع استراتيجيات واضحة المعالم لها وبما يتناسب مع توجهات الوزارة وخططها الاستراتيجية، الا انه يلاحظ ان توجهات بعض هذه الادارات تتميز بالشخصنة ينعكس ذلك من خلال ترشيح موظفين معينين دون غيرهم رغم عدم التوافق بين مؤهلات المرشح وفرص التدريب بل وحتى ترشيح انفسهم مما يضعف جهود الوزارة في تنمية مواردها البشرية، وبما ان الصناعة النفطية لها معايير، فينبغي العمل وفق ذلك لاسيما معياري السلامة وحماية البيئة وإيلاء الاهمية العالية لهذين المعيارين في مجال التدريب.

١١. **وكيل الوزارة لشؤون التوزيع: تشكيل مجلس ادارة شركة توزيع المنتجات النفطية**

ملخص التقرير: ان عدم الالتزام بتطبيق احكام المادة (٢٠) من القانون اعلاه سيعرض قرارات مجلس ادارة الشركة للطعن بها من الناحية الشكلية.

١٢. **المركز الثقافي النفطي: تعيينات على الملاك الدائم**

ملخص التقرير: من المفروض على المركز اصدار امر اداري بالتعيين اذا تم استكمال الاجراءات القانونية للتعيين، وفي حال ثبوت قيام الموظف بالعمل خارج اوقات الدوام الرسمي بدون استحصال موافقة اصولية وحسب قانون انضباط موظفي الدولة رقم (١٤) لسنة ١٩٩١ المعدل، فيتم محاسبته قانونا.

١٣. **هيئة النزاهة: الحملة الوطنية لمكافحة الرشوة**

ملخص التقرير: تم اعداد تقرير مفصل عن اجراءات فروع شركة توزيع المنتجات النفطية لتلافي ملاحظات لجان مكافحة الرشوة المشكلة في الهيئة اعلاه.

١٤. **وزير النفط: العطل الرسمية المحلية**

ملخص التقرير: ان شمول الموظف المناوب بالعطل الرسمية سيخل بنظام العمل المقرر قانونا ويضر بمصلحة الشركة لان شمول الموظف الذي يعمل بنظام المناوبة ونظام العمل الاعتيادي بالعطل الرسمية يعني توقف انتاج لتلك الايام، حيث ان نظام المناوبة يعتمد على النظام المتبع من قبل الشركة ويحقق المصلحة العامة في زيادة الانتاج واستدامة العملية الانتاجية.

١٥. **وزير النفط: تعيين اولاد المنتسبين**

ملخص التقرير: ان الغاء توجيه وزير النفط السابق واستمرار التشكيلات النفطية بهذا الاسلوب سيؤدي الى انحرافها عن هدفها الاقتصادي وتأخذ دور وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وبالتالي ستكون التشكيلات بمثابة تكتلات عائلية لا يمكن تفاديها مستقبلا ولا يمكن محاسبة المقصرين لنفوذهم في تلك التشكيلات.

١٦. **وزير النفط: تقييم اداء الوحدات العاملة في القطاع النفطي**

ملخص التقرير: تم اعداد تقرير مفصل عن نتائج تقييم اداء الوحدات العاملة في القطاع النفطي والمتمثلة بالوحدات القانونية والوحدات الادارية والوحدات التعاقدية والوحدات المالية والمحاسبية وتقنيات الحاسوب.

١٧. **وزارة الدولة لشؤون مجلس النواب: ضوابط السكن**

ملخص التقرير: حيث ان ضوابط السكن المصادق عليها من قبل الوزير لا يمكن مخالفتها، مما يقتضي في حالة تعديل اي فقرة مذكورة في تعليمات وضوابط توزيع الدور من قبل الشركات رفع مقترح الى الوزارة لدراسته واتخاذ ما يلزم حسب الاصول وبما يضمن تحقيق العدالة ومنح فرص متكافئة للمنتسبين المستحقين اصوليا في تخصيص العقار وعدم استئثار فئة محددة بالامتياز.

١٨. **وزير النفط: توزيع قطع الاراضي**

ملخص التقرير: بالامكان دراسة الموضوع بشكل جدي في هيئة الرأي مع ايجاد منافذ متعددة وتذليل العقبات امام استملاك الشركات النفطية للاراضي واعادة توزيعها الى مستحقيها وفق ضوابط وتعليمات تضمن تحقيق العدالة وانصاف الفئات الدنيا التي هي في امس الحاجة الى هذه الخدمة .

١٩. **شركة خطوط الانابيب النفطية: انجاز معاملات المواطنين**

ملخص التقرير: ان نتائج التحري بينت وجود تأخير واضح في انجاز معاملات المواطنين لسنوات خلافا لما تم التأكيد عليه من قبل الامانة العامة لمجلس الوزراء المرقم (١٢٢٥٩) في ٢٠٠٩/٤/٢٨ وخلافا لقرار مجلس الوزراء المرقم (٢) لسنة ٢٠١٤ والمعمم بموجب كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء المرقم (٣١٣١٣) في ٢٠١٤/١٠/١٢.

٢٠. **الدائرة القانونية: توزيع الاراضي**

ملخص التقرير: تضمن التقرير مجموعة من الملاحظات التي تخل بالتشريعات النافذة مما اقترح المكتب مناقشة الضوابط والشروط وفق معادلة احتساب نقاط المفاضلة (المبسطة) والتي سبق للمكتب ان اوضحها بموجب مخاطبات رسمية لغرض اعتمادها والتي تنسجم مع الاطر القانونية وتحقيقا لمعيار العدالة والانصاف.

ب. تقارير قسم التفتيش

١.الامانة العامة لمجلس الوزراء: رشاوي وعمولات

ملخص التقرير: تقرير بخصوص قيام ممثلي شركة (الكور) بتقديم رشاوى وعمولات الى موظفين في وزارة النفط العراقية والذين لهم صلة بعمليات التعاقد وشراء مادة الـ(TEL) المحظورة لتحسين مواصفات البنزين حيث تم رفع العديد من التوصيات بخصوص الموضوع.

٢.وكيل الوزارة لشؤون التصفية وصناعة الغاز: تداعيات تطوير حقل الزبير

ملخص التقرير: تقرير عن تداعيات تدهور انتاج حقل الزبير ومراجعة اداء مشغل الحقل ومواقف الانتاج التي تشير الى حراجة موقف الانتاج وتدهوره فقد وجه المكتب القيام بسلسلة من الاجراءات الادارية والقانونية والفنية وتشكيل لجنة من المعنيين بالموضوع اضافة الى المكتب لمناقشة الموضوع ووضع خطة معجلة لحل الاشكالات.

٣.وزير النفط: محطات بيع البنزين الممتاز

ملخص التقرير: تقرير بخصوص بيع منتوج البنزين المستورد في بغداد والمحافظات حيث تم تخصيص محطة حكومية واحدة في كل محافظة ومحطتين حكوميتين في بغداد لهذا الغرض حيث بين المكتب بضرورة قيام شركة التوزيع بمجموعة من الاجراءات من شأنها تحسين الاداء وانجاح التجربة وحصلت موافقة وزير النفط على اعتماد هذه الاجراءات.

٤.الدائرة الفنية: شركة الانماء لصناعة المواد الانشائية

ملخص التقرير: تقرير بخصوص لجنة الكشف الموقعي على شركة الانماء لصناعة المواد الانشائية الواقعة في محافظة البصرة حيث بين المكتب عدد من الملاحظات بخصوص عمل اللجنة .

٥.جهاز المخابرات الوطني العراقي: معلومات

ملخص التقرير: تقرير بخصوص بعض الشركات التي عليها مؤشرات أمنية سلبية ويديرها اشخاص لهم علاقة بالنظام السابق من خلال انتمائهم الى حزب البعث المنحل وجهاز المخابرات السابق.

٦. وكيل الوزارة لشؤون التصفية وصناعة الغاز: الموقف النهائي لنصب معدات القياس في الشركات لعام ٢٠١٤

ملخص التقرير: تقرير عن متابعة المكتب للشركات في تنفيذ خطة الوزارة بنصب معدات القياس والمعايرة واقتراح المكتب بتوجيه الشركات لاكمال خططها لعام ٢٠١٥ والعمل على تذليل الصعوبات التي تواجه اقسام القياس ومحاسبة واجراء التحقيق مع شركة مصافي الجنوب لتلكئها في تنفيذ خطتها بنصب معدات القياس

٧.وكيل الوزارة الأقدم : محضر اجتماع

ملخص التقرير: نظرا لكثر الاصابة بالامراض السرطانية للعاملين في حقول ميسان وحصول حالة من الفزع لدى المنتسبين في حقل البزركان فقد اقترح المكتب تشكيل لجنة من المعنيين بالموضوع وبمشاركة ممثل من المكتب لغرض اجراء المسح الاشعاعي للحقل وفحص المصابين واصدر التوصيات للحد من انتشار المرض وحصلت موافقة السيد الوكيل الاقدم.

التقرير السنوي لعام / ٢٠١٥

٨.وكيل الوزارة لشؤون التصفية وصناعة الغاز: تقييم واقع نشاط الصحة والسلامة والبيئة

ملخص التقرير: تقرير بخصوص تقييم واقع نشاط الصحة والسلامة والبيئة في القطاع النفطي حيث تم تأهيل ٣١ منتسب لغرض المشاركة في الدورات والحصول على شهادات التخاويل العالمية وبالنظر للوضع المالي الراهن وللتكاليف العالية في الحصول على شهادات التخاويل اقترح المكتب تأجيل الموضوع لحين تحسن الوضع المالي مع استمرار الشركات العمل على تطوير قدرات منتسبيها.

٩.وزير النفط: لجان الادارة المشتركة لحقول التراخيص

ملخص التقرير: تقرير بخصوص تشكيل لجان الادارة المشتركة لحقول التراخيص لغرض الاشراف والسيطرة على سير العمليات النفطية ولاهمية عمل هذه اللجان، فقد اقترح المكتب اعادة النظر في تشكيلها وايجاد معايير وآلية رصينة يتم بموجبها ترشيح واختيار اعضاء هذه للجان .

١٠. وزير النفط: عدادات مخارج محطات شركات جولات التراخيص

ملخص التقرير: لاهمية موضوع تنفيذ متطلبات نظام القياس والمعايرة في شركة نفط الجنوب والمقاولين العاملين معها واستمرارا لمتابعتنا للموضوع اقترح المكتب الزام شركة نفط الجنوب بمعايرة معدة المعايرة بالموعد المحدد والزام شركة BP بالاسراع في اكمال نصب المعدات وبخلافه سيتم ايقاف صرف مستحقاتها.

١١. شركة تعبئة الغاز : تقرير زيارة

ملخص التقرير: من خلال الزيارة الميدانية الى معملي غاز الرصافة الحكومي ومعمل تصليح اسطوانات / الرصافة التابعين الى شركة التوزيع تم رصد عدد من المخالفات البيئية وتم رفع عدد من التوصيات بشأنها لتلافي تكرارها.

١٢. شركة مصافي الوسط: حادث حريق محيط خزان النفط TK-٢١٢٠

ملخص التقرير: تم الاطلاع على التقرير الفني المعد من قبل قسم السلامة والاطفاء بخصوص الحادث وتبين ان هناك اجراءات من الواجب اتباعها لتجنب حصول الحوادث كما اكد المكتب على ضرورة اجراء تحقيق بالموضوع بسبب حدوث اضرار بشرية ومادية نتيجة الحادث.

١٣. مكتب وزير النفط : تفريغ شحنة

ملخص التقرير: تقرير بخصوص ما ذكر في وسائل الاعلام عن تفريغ شحنة من نفط اقليم كردستان في الموانئ الاسرائيلية فقد بين متبكنا بالامكان التعرف على وجهة الشحنة وتحديد ميناء التفريغ من خلال برنامج تتبع الناقلات كما بين المكتب في التقرير معدل الكميات المستلمة من نفوط الاقليم في خزانات ميناء جيهان.

١٤. دائرة العقود والتراخيص البترولية: مواصفات النفط الخام

ملخص التقرير: نظرا لتدخل جهات مختلفة وتداخل التوجيهات في موضوع مواصفات النفط الخام المصدر فأن المكتب بين بأن ما تم تثبيته من ملاحظات ومقترحات حول الموضوع جاء نتيجة لدور المكتب الرقابي والذي نص عليه الامر رقم ٥٧ لسنة ٢٠٠٤ .

١٥. وزير النفط: استثمار الغاز وواقع شركة غاز البصرة

ملخص التقرير: تقرير بخصوص تأسيس شركة غاز البصرة حيث اوضح المكتب ضرورة اعادة النظر في تقييم ومناقشة جميع الملاحظات بخصوص استثمار الغاز وخصوصا في المنطقة الجنوبية والعمل بشكل سريع وفعال وضمن الاطر القانونية لاعادة النظر في تأسيس شركة غاز البصرة لغرض استغلال الغاز المحروق بأقل وقت زمني ممكن وتحقيق الجدوى الاقتصادية المرجوة.

١٦. مكتب المعلومات والتصاريح الامنية : معلومات

ملخص التقرير: تقرير بخصوص المعلومات المتعلقة بقيام مجموعة من الارهابيين بسرقة وتهريب النفط الخام من حقلي عجيل وعلاس النفطيين وبالتعاون مع جهات رسمية حيث تم التوجيه باتخاذ الاجراءات اللازمة .

١٧. وكيل الوزارة الاقدم: مشاكل القياسات الكمية والنوعية للنفط الخام لحقول جولات التراخيص

ملخص التقرير: تقرير بخصوص اهم المشاكل المتعلقة بقياس كمية ونوعية النفط الخام المنتج من قبل شركات جولات التراخيص حيث تبين ان المشاكل تتركز مع المشغل في توقيع البروتوكول واعتماد العدادات لذا نقترح عقد اجتماع يضم المعنيين لحسم الموضوع.

١٨. وزارة الدفاع / مكتب المفتش العام ووزارة الداخلية / مكتب المفتش العام: تهريب اسطوانات الغاز السائل

التقرير السنوي لعام / ٢٠١٥

ملخص التقرير: ضبط مركبة تحمل حاوية تحتوي على ١٢٥١ اسطوانة غيرمطابقة للمواصفات من منشأ تركي وعدم وجود اوراق رسمية بالحمولة لذا فقد وجه المكتب باتخاذ اللاجراءات اللازمة التي تحول دون تكرار هكذا حالات .

١٩. وكيل الوزارة الاقدم: اجتماع الشركات الفاحصة في موانئ التصدير الجنوبية وميناء خور الزبير ومرفأ الغاز السائل

ملخص التقرير: تقرير بخصوص اعمال اللجنة التي تتولى اجراءات الدعوة المباشرة والاحالة والتعاقد مع الشركة الفاحصة في ميناء خور الزبير ومرفأ الغاز السائل وقد اقترح المكتب عدة اقتراحات تتماشا مع سياسة الحكومة في الضغط على النفقات الغير ضرورية.

٢٠. شركة توزيع المنتجات النفطية/هيئة التفتيش: الزيت التالف

ملخص التقرير: تقرير بخصوص كميات الزيت التالف التي يتم نقلها الى محافظتي السليمانية وديالى ومواقع تجميع هذه المادة ومنعا للقيام باعمال تهريب فيتم تكليف اللجان المشتركة من الجهات المعنية بمرافبة ومداهمة اوكار التهريب ومراقبة نقل المادة اعلاه .

٢١. اللجنة التحقيقية الدائمية المختصة بالموظفين المشاركين بالعمليات الارهابية: معلومات

ملخص التقرير: تقرير بخصوص قيام احد منتسبي شركة غاز الشمال بنشر مقاطع فديو ومنشورات طائفية ويدعو الى مساندة الحركات الارهابية في العراق وسوريا ولبنان عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي لذا فقد تم احالة الموضوع الى اللجنة اعلاه لغرض اجراء التحقيق.

٢٢. هيئة النزاهة: تقارير التفتيش

ملخص التقرير: بخصوص قيام فرق التفتيش بزيارة المنافذ الحدودية وتقرير التفتيش لميناء خور الزبير فقد بين المكتب ان الكميات التي تم تصديرها من المنتجات النفطية يتم حساب كمياتها في المصافي بواسطة معدات قياس مستوفية للشروط وتقوم الوزارة بالتعاقد مع الشركات الفاحصة العالمية المحايدة للمصادقة على الكميات المصدرة والمستوردة للنفط الخام.

٢٣. وزير النفط: محطات تعبئة البنزين /الاوكتان العالي

ملخص التقرير: ان المكتب مستمر في متابعة عمل المحطات الحكومية العاملة على تجهيز المواطنين بمنتوج البنزين المحسن حيث تم اخذ عينات من المحطات واجراء الفحص المختبري للعدد الاوكتاني لها ويتم هذا الاجراء بشكل دوري ومنتظم لجميع المحطات التي تعمل بالوقود المحسن.

٢٤. شركة توزيع المنتجات النفطية: سلامة موقع

ملخص التقرير: قيام اللجنة المشكلة برئاسة المكتب باجراء فحص تشغيلي لمضخات الاطفاء الخاصة بشبكة الاطفاء الثابتة والمنصوبة في شعبة السلامة والاطفاء في موقع الدور، حيث لوحظ عدم استقرار عملها لذا فقد وجه المكتب قيام الجهة المعنية بمعالجة الموقف من خلال تشكيل فريق فني متخصص لفحص المنظومة وتشغيلها حفاظا على سلامة العاملين والمال العام.

٢٥. وزارة الدفاع / مكتب المفتش العام: حوضيات تهريب

ملخص التقرير: المعلومات المتعلقة بوجود حوضيات محملة بالمنتجات النفطية معدة للتهريب فقد تم مداهمة الموقع من قبل احدى لجاننا الرقابية وقد وجه المكتب ان يتم الايعاز الى تشكيلات وزارة الدفاع للتعاون مع اللجان الرقابية حفاظا على المال العام.

٢٦. وزارة الداخلية / مكتب المفتش العام: ضبط منتوج مهرب

ملخص التقرير: نتيجة لضبط حالة لتهريب المنتوج وتهاون الجهات الرقابية في اتخاذ الاجراءات المناسبة والسريعة فقد قام المكتب باعلام الجهات العليا بالحالة وحث الجهات الرقابية على اتخاذ الاجراءات اللازمة لمحاسبة المقصرين حفاظا على المال العام.

٢٧. دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة: المواد الكيمياوية

ملخص التقرير: نتيجة لوجود مشاكل وعراقيل في استحصال الموافقات البيئية لدخول المواد الكيمياوية وحصول حراجة في خزين هذه المواد نتيجة لبقاءها في الموانئ لفترة من الزمن لذا فقد تم الايعاز الى دائرة الدراسات لاعلامنا عن اسباب التأخير في استحصال الموافقات والجهات التي تتحمل التأخير لغرض تذليل هذه المعوقات خدمة للصالح العام.

٢٨. شركة مصافي الوسط: معالجة المياه الصناعية

التقرير السنوي لعام / ٢٠١٥

ملخص التقرير: من خلال متابعتنا لعمل وحدة معالجة المياه الصناعية تم تشخيص العديد من المخالفات وخاصة المياه المطروحة في النهر حيث قام المكتب بتوجيه الشركة باتخاذ مايلزم للحد من هذه لمخالفات والحفاظ على البيئة من التلوث .

٢٩. وكيل الوزارة الاقدم : عدادات حقل الرميلة الشمالية

ملخص التقرير: تقرير بخصوص الموعد الذي حددته شركة BP المشغلة لحقل الرميلة لاكمال ربط منظومات عدادات حقل الرميلة الشمالي وان مكتبنا يرى ان الموعد المحدد بعيد جدا ويدخل ضمن مماطلات الشركة في اعتماد المنظومات كما اقترح المكتب الزام المقاول على انجاز العمل واعتماد طريقة الموازنة العكسية في احتساب كميات النفط الخام المنتج.

٣٠. وكيل الوزارة الاقدم : مشروع K٤٤

ملخص التقرير: تشخيص عدد من الملاحظات في سوء ادارة المشروع والتخطيط في اتخاذ قرارات مناسبة حيث ثبت فشل كل الاجراءات المتخذة لتشغيل المشروع بعد انفاق مبالغ كبيرة على اعادة تأهيله وقد تم الطلب من السيد الوكيل تشكيل لجنة وزارية لتقييم مراحل التنفيذ واتخاذ الاجراءات المناسبة بخصوصه .

٣١. وكيل الوزارة لشؤون صناعة الغاز : معوقات عمل

ملخص التقرير: بخصوص افتتاح معمل لتصنيع اسطوانات الغاز المنزلية في محافظة البصرة من قبل شركة لبنانية والاجراءات المتخذة لذلك فأن المكتب يعتبر ما جرى سياق غير صحيح ويفترض ان تكون الاجراءات بالتنسيق مع الجهات المعنية في الوزارة .

٣٢. شركة نفط الجنوب / ممثلي هيئات التشغيل: مطابقات النفط الخام لشهر شباط /٢٠١٥

ملخص التقرير: تم إجراء المطابقات الشهرية لحقول (غرب القرنة/١، غرب القرنة/٢، الغراف، مجنون، الاحدب، بدرة، ذي قار ، ميسان) وتم التحفظ على الكميات المتجاوزة للحدود المسموح بها للمواصفات النوعية للنفط الخام المعتمدة من قبل الوزارة.

٣٣. وكيل الوزارة لشؤون صناعة الغاز : الجدوى الاقتصادية لمشروع مد انبوب استثمار غاز حقل غرب القرنة / ٢

ملخص التقرير: تقرير بخصوص دراسة الجدوى وما تمثله من خطوة ايجابية لاستثمار الغاز المحروق والتوصل الى اعتماد افضل صيغ الاستثمار والتي من شأنها عدم اضافة اعباء مالية على ميزانية الدولة .

٣٤. **وكيل الوزارة الاقدم :** تغيير ادارة مركز العمليات النفطي

ملخص التقرير: بخصوص تغيير ادارة مركز العمليات النفطي من (مركز البيسوك) التابع لشركة اوليف البريطانية الى شركة (بناء البصرة) العراقية حيث اقترح المكتب تشكيل فريق عمل برئاسة قيادة عمليات البصرة ومشاركة جميع الجهات المعنية لدراسة الموضوع .

٣٥. وزير النفط: الوقود المجهز الى محطات توليد الطاقة الكهربائية

ملخص التقرير: بخصوص ما تم طرحة في اجتماع لجنتي النزاهة والطاقة البرلمانية مع المفتشين العموميين لوزارتي النفط والكهرباء وفيما يتعلق بكميات الوقود المجهز من قبل وزارة النفط الى محطات توليد الطاقة الكهربائية اقترح المكتب تشكيل لجنة من الجهات لمعنية لتدقيق الكميات المستلمة والمستهلكة وتناسبها مع الطاقة الكهربائية المتولدة والقيام بزيارات دورية ومفاجئة الى محطات توليد الطاقة الكهربائية.

٣٦. وكيل الوزارة لشؤون صناعة الغاز: الجدوى الاقتصادية لمشروع مد انبوب استثمار غاز حقل غرب القرنة/٢

ملخص التقرير: تقرير بخصوص ملاحظاتنا حول الجدوى الاقتصادية لمشروع مد انبوب استثمار غاز حقل غرب القرنة/٢ وانسجاما مع الدور الرقابي فأن المكتب يؤكد دعمه لاية خطوات تهدف الى استثمار الموارد ومنها الغاز الطبيعي وتقليل الهدر الناجم عن حرقه وتحقيق اعلى ما يمكن من المردودات الاقتصادية والفنية والبيئية.

٣٧. **مكتب رئيس الوزراء:** توصيات لجنة تحقيقية

ملخص التقرير: اشارة الى توصيات اللجنة التحقيقية بخصوص ضبط حالات تهريب المنتجات النفطية ومن خلال الاطلاع على التوصيات فأن المكتب يؤكد على ضرورة قيام الجهات الرقابية في وزارة الدفاع بتدقيق الكميات المجهزة لهم من المنتجات النفطية واعداد آلية محكمة تمنع تسرب تلك المنتجات من الوحدات العسكرية وترويجها في السوق السوداء.

٣٨. شركة نفط الجنوب: رفع الغارق عمورية

ملخص التقرير : استمرار متابعة إعمال انتشال الغارق عمورية مع اللجنة المكلفة في شركة نفط الجنوب، وتم إعداد التقرير تضمن مجموعة من الملاحظات.

٣٩. شركة نفطالجنوب، شركة نفط ميسان، شركة نفط الوسط،shell, Exonmobile, Petronas, Lukoil, Eni: مطابقات النفط الخام

ملخص التقرير:تمت مطابقة كميات النفط الخام المنتجة لشهر حزيران/٢٠١٥ مع ممثلي هيئات التشغيل المذكورة وقسم التدقيق الداخلي وممثل المكتب وتم التحفظ على الكميات الغير مطابقة للمواصفات النوعية للنفط الخام المحددة من قبل الوزارة.

٤٠. شركة مصافي الجنوب: منتوج البنزين

ملخص التقرير: تقرير بخصوص خلط مادة النفثا مع البنزين المستورد حيث بين المكتب ان موضوع الخلط يؤثر على نوعية البنزين لذا اقترح المكتب مخاطبة الدائرة الفنية لغرض تقليل نسب خلط النفثا مع المنتوج المستورد وذلك لتعديل العدد الاوكتاني.

٤١. جهاز المخابرات الوطني العراقي: شبكة مهربين

ملخص التقرير:تقرير بخصوص المعلومات المتعلقة بوجود شبكة من المهربين تقوم بشراء السيارات الحمل وتستخدمها لغرض تهريب المنتجات النفطية بالتنسيق مع جهات امنية وان اغلب سائقي تلك السيارات من سكنة المناطق الساخنة واحيل التقرير ايضا الى الجهات ذات العلاقة لاتخاذ ما يلزم.

٤٢. **وكيل الوزارة الاقدم:** نفط اقليم كردستان

ملخص التقرير:تقرير يتضمن كميات النفط الخام المستلمة في خزانات الاقليم في ميناء جيهان التركي لشهر ايلول ٢٠١٥ والكميات المحملة بالناقلات والكميات المحولة الى خزانات نفط الشمال من خزانات الاقليم واقتراح المكتب بايقاف الضخ عبر الاقليم والعودة الى الآلية السابقة بحقن الفائض من انتاج نفط الشمال الى المكامن او ايجاد آلية لتصريف الانتاج بعيدا عن حكومة الاقليم.

٤٣. **وزارة الداخلية / مكتب المفتش العام:** معلومات

ملخص التقرير:ان آلية تجهيز قيادة عمليات الجزيرة والبادية بالمنتجات النفطية تتم من خلال اصدار الاوامر التجهيزية شهريا وتقوم القيادة بتأجير صهاريج لنقل المنتوج ولا علاقة لوزارتنا بموضوع النقل وان شركة التوزيع تقوم بتزويد قيادة قوات شرطة الطاقة بنسة من اوامر التجهيز وان حدوث خرق في عملية النقل فأن المكتب يقترح اجراء التحقيق من قبل مكتب المفتش العام لوزارة الدفاع لغرض منع تهريب المنتوج من خلال استغلال الموافقات في نقل المنتوج.

٤٤. وزير النفط: محطات تعبئة البنزين (ذات الاوكتان العالي)

ملخص التقرير:تقرير بخصوص الجولات التفتيشية التي يقوم بها المكتب الى محطات تعبئة البنزين المحسن واخذ عينات من المنتوج واجرا الفحص المختبري الكامل وان المكتب مستمر بمتابعة عمل المحطات ذات الاوكتان العالي وبشكل دوري.

٤٥. وكيل الوزارة الاقدم: تشكيل لجنة

ملخص التقرير:تقرير بخصوص اللجنة المشكلة برئاسة المكتب للتحقيق في حادث اطلاق النار في محطة CPF٢ حقل الحلفاية حيث اوصى المكتب بعدم اجراء اي تحري داخل المواقع النفطية الا بالتنسيق مع مكتب المعلومات وتتحمل الجهة المخالفة للتعليمات كافة التبعات القانونية وضرورة ان يتحلة العاملين في بوابات ومداخل المواقع النفطية بالمهنية كونهم يمثلون واجهة لتلك المواقع.

٤٦. شركة نفط الجنوب: حقل غرب القرنة/٢

ملخص التقرير:تطرق التقرير الى وجود بطأ في فعاليات التطوير بسبب قلة التخصيصات المالية، وضرورة ارجاع مبالغ المقاولات المتأخرة في التنفيذ من قبل المقاولين الثانويين الى شركة نفط الجنوب لتخفيض الاسعار على الشركة، وكذلك الاتفاق على عدم تعويض اصحاب الاراضي التي تكون ضمن مكمن اليمامة في الوقت الحالي كون الحاجة اليها تكون بعد خمس سنوات...الخ.

٤٧. شركة نفط الجنوب: اجتماع (JMC) لحقل غرب الزبير

ملخص التقرير:تم حضور اجتماع لجنة الادارة المشتركة (JMC) لحقل الزبير حيث تم مناقشة برنامج العمل والميزانية لعام ٢٠١٥ وحالة انتاج الحقل ومناقشة المناقصات قيد الاحالة والمشاريع الحالية وفعاليات حقن المياه وغيرها من الفعاليات الاخرى وتم تقديم مجموعة من التوصيات.

ج. تقارير قسم التدقيق المالي

دائرة الرقابة الداخلية : قائمة حساب الفصل الرابع /٢٠١٣

ملخص التقرير: نتيجة مراسلات المكتب مع دائرة العقود والتراخيص البترولية بشأن موضوع الضريبة الخاصة بعقود جولات التراخيص البترولية تم بيان التالي:

١. بخصوص الضريبة السنوية والبالغة ٣٥٪ من اجر الربحية بموجب احكام قانون فرض ضريبة الدخل على شركات النفط الاجنبية المتعاقدة للعمل في العراق رقم (١٩) لسنة ٢٠١٠ فان احتسابها وفق عشرة اشهر او سنة كاملة ومدى قبولها يكون من قبل الهيئة العامة للضرائب، وفق بنود عقد الخدمة وقانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ .

٢. اما بخصوص استقطاع الضريبة بموجب المادة (٢٣/ الضرائب) على اجر الربحية يتم وفق اساس الاستحقاق وليس الاساس النقدي وهذا يعني انه بمجرد تقيد اجر الربحية في حساب المقاول او المشغل فأنها تكون مستحقة الضريبة وليس عند استلام اجر الربحية بشكل فعلي و وفقا لبنود العقد المادة (١٩/ الكلف النفطية واجور الربحية) فأنه دفع الكلف النفطية المستحقة والقابلة للدفع سيكون لها اولوية على دفع اجور المكافأة المستحقة والقابلة للدفع وعليه فأن استرداد الضرائب يكون بموجب احكام القانون في الفقرة (١) اعلاه .

الشركة العامة للمعدات الهندسية: خطابات ضمان

ملخص التقرير: ضرورة الالتزام بتعليمات البنك المركزي من خلال دراسة وتحليل الوضع المالي للمصارف من خلال الميزانيات الختامية للمصارف وليس بالاعتماد على التقييم الصادر من البنك المركزي في قبولك خطابات الضمان مع ضرورة بيان اسباب عدم قبولك خطابات ضمان صادرة من المصرف العراقي للاستثمار والتنمية .

شركة مصافي الشمال: لجنة اعتمادات شركة مصافي الشمال

ملخص التقرير: لدى قيام المكتب باجراءات الفحص ودراسة لأعمال تلك اللجنة فمن الضروري قيام قسم التدقيق الداخلي في الشركة بمتابعة وتدقيق ماتم تنفيذه من اجراءات لأقسام المالية والعقود فيما يتعلق بالعقود والاعتمادات المستندية وخطابات الضمان .

شركة تعبئة الغاز : حجز مستحقات

ملخص التقرير: الايعاز الى الشركة بالطلب من المجهزين المتعاقدين معهم على ضرورة تقيد خطابات الضمان الصادرة من مصرف الاقتصاد للأستثمار والتمويل بناءا على طلب الوصي على المصرف المذكور والخاص بحجز مستحقات الشركة المتعاقدة على ان تكون خطابات الضمان المستبدلة مغطاة ائتمانيا .

دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة: اعادة هيكلة الشركات العامة المملوكة للدولة

ملخص التقرير: ضرورة تقويم الشركات النفطية المتلكاة والمتعثرة على ان يتم ذلك من خلال دراسة ثلاث او خمس ميزانيات مصدقة من قبل ديوان الرقابة المالية الاتحادي .

شركة تعبئة الغاز : شكوى جزائية

ملخص التقرير: ضرورة بيان اجراءات الشركة بشأن تحريك شكوى بحق احد منتسبي الشركة جرى تضمينه بسبب تقديمه وثائق مزورة بمبلغ (٣٥٩٦٧٠٠٠) دينار .

شركة خطوط الانابيب النفطية: انشاء مسقفات لأجهزة التحميل للمولدات الكهربائية

ملخص التقرير: لم نلاحظ وجود عروض رسمية (تحمل الشكلية القانونية والعنوان) مقدمة من قبل المقاولين والمجهزين للدخول الى التنافس لأنشاء المشروع وانما هنالك استمارة معدة من قبل المشتودع يملئ من قبل المقاولين خلافا لأجراءات الضبط الداخلي ومعايير التدقيق الداخلي .

الشركة العامة للمعدات الهندسية : خطابات ضمان

ملخص التقرير: ضرورة الالتزام بتعليمات البنك المركزي والمعممة اليهم بواسطة المكتب والتي تتضمن (يجب دراسة وتحليل الوضع المالي للمصارف من خلال الميزانيات الختامية للمصارف بالاعتماد على التقييم الصادر من البنك المركزي العراقي كون ان هذا التقييم خاص بالبنك المركزي)

شركة المشاريع النفطية : مخصصات ايفاد

ملخص التقرير: اوضوح التقرير بان آلية صرف مخصصات الايفاد المتبعة في هيئة مشاريع بغداد لا تقتصر على سائقي الاليات وانما شملت الموظفين عند ايفادهم وكما موضح في نموذج صرف المخصصات، حيث ان المادة (٢٨/اولا) من قانون السفر والايفاد رقم ٣٨ لسنة ١٩٨٠ والاعمام الصادر من الدائرة الادارية المرقم ٢٩٢٥٤ في ٢٠١١/١١/١٥ ومرفقه كتاب وزارة

المالية المرقم ٧٠٤٩٦ في ٢٠١١/١٠/٣١ لم يمييز في صرف مخصصات الايفاد للسائق في حالة ايفاده عن الموظف. اما بخصوص ايفاد السواق لمدة (١٨-٢٢) يوم فان المادة (٢٨/ثالثا) من القانون اعلاه والتي نصت على (يستحق المنسب او الموظف لوظيفة يقع مقرها خارج حدود بلدية مقر وظيفته المخصصات الليلة وفق البند - اولا- من هذه المادة لمدة لا تزيد على (٦٠) يوم) وكذلك المادة (٢٩/اولا- أ - ب) والتي توضح صرف مخصصات ليلية لما لا يزيد عن (١٨٠) ليلة متصلة وفق الشروط الموضحة فيها.

شركة نفط الجنوب: استحصال مبالغ مستحقة

ملخص التقرير: ضرورة عدم اعطاء براءة ذمة الى منتسبيهم الا بعد تسديد كامل مبلغ القرض كون ان هذا المنتسب هو الكفيل للمقترض حفاظا على المال العام .

شركة غاز الشمال: المصارف الاهلية

ملخص التقرير: ضرورة الالتزام بتعليمات البنك المركزي والمعممة اليهم بواسطة المكتب والتي تتضمن (يجب دراسة وتحليل الوضع المالي للمصارف من خلال الميزانيات الختامية للمصارف بالاعتماد على التقييم الصادر من البنك المركزي العراقي كون ان هذا التقييم خاص بالبنك المركزي).

شركة نفط الوسط: مشروع التوليد الذاتي للطاقة الكهربائية

ملخص التقرير: من خلال فحص وتدقيق تقارير تقدم العمل للمشاريع قيد التنفيذ في الشركة لاحظ المكتب وجود مصاريف تراكمية على المشروع المذكور بمبلغ (٢١٦,٢٤) مليون دينار لعام ٢٠١٢ و (٥٣٤,٢٤) مليون دينار لعام ٢٠١٣ وعدم ذكر تفاصيل صرف تلك المبالغ مما يتطلب اعداد كشف يتضمن صرفيات المشروع وابواب الصرف وعلاقة المبالغ المصروفة مع الغاء المشروع .

الشركة العمة للمعدات الهندسية الثقيلة: خطابات ضمان

ملخص التقرير: ضرورة التقيد بتوجيهات المكتب بشأن قبول خطابات الضمان بعد التأكد من تغطيتها ائتمانيا وذلك لضمان حقوق الشركة .

الامانة الوطنية لمبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق : ترشيح ممثل

ملخص التقرير: ان التوصيف القانوني والعملي لعمل مكاتب المفتشين العموميين الصادر عن الامانة العامة لمجلس الوزراء بكتابها المرقم (٧١٧٤) في ٢٠١٤/٢/٢٧ اشار ضمن الفقرة (٣) بخصوص اشراك ممثلين عن مكاتب المفتشين العموميين في اللجان التنفيذية فأن هذه المكاتب تعد رقابية غايتها القضاء على اعمال الغش والتبذير وسوء استخدام السلطة وان تحقيق تلك الغاية او ذلك الهدف يتطلب تمتعها بالاستقلالية وعدم زجها في المهام والنشاطات التنفيذية التي تتولى رقابتها بموجب القانون كما نشيركم بهذا الصدد الى تقرير ديوان الرقابة المالية ذي العدد (٢١٢٦٧) في ٢٠١٤/١١/٢٠ الفقرة (٤) منه .

ديوان الرقابة المالية الاتحادي: تقرير الفصل الثالث للفترة من ٧/١ ولغاية ٢٠١٤/٩/٣٠ لديوان الرقابة المالية

ملخص التقرير: الاجابة على ملاحظات الديوان ضمن التقرير الفصل الثالث لهم، بتشكيل لجان تحقيقية لبعض الفقرات واتخاذ الاجراءات اللازمة لتلافي الملاحظات الاخرى.

الدائرة القانونية : تسديد قيمة خطاب الضمان شركة نخلة الجميرة للتجارة والمقاولات

ملخص التقرير: ضرورة الالتزام بقانون التجارة رقم (٣٠) لسنة ١٩٨٤ المادة (٢٨٧) والتي نصت على (خطاب الضمان تعهد يصدر من مصرف بناء على طلب احد المتعاملين معه (الامر) بدفع مبلغ معين او قابل للتعيين لشخص اخر (المستفيد) دون قيد او شرط اذا طلب منه ذلك خلال المدة المعينة في الخطاب، ويحدد في خطاب الضمان الغرض الذي صدر من اجله) والمادة (٢٩٠) والتي نصت على (لا يجوز للمصرف ان يرفض الاداء للمستفيد لسبب يرجع الى علاقة المصرف بالامر او المستفيد او الى علاقة الامر بالمستفيد) وكذلك الفقرات (٣ و ١٥ و ١٧) من ضوابط خطابات الضمان والواردة بكتاب البنك المركزي العراقي المرقم ٥٨/٣/٩ في ٢٠١٥/٢/٢٦ وقد يتطلب تحديد الضرر من قبل شركة خطوط الانابيب اضافة الى الفوائد المترتبة جراء التسديد بالتقسيط وحسب التعليمات الصادرة بهذا الشأن.

البنك المركزي العراقي: مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل

ملخص التقرير: ان الادارة السابقة للمصرف لم تقوم باستحصال الضمانات والتأمينات اللازمة عند اصدار خطابات الضمان وهو يتعارض مع ما ورد بقانون التجارة رقم (٣٠) لسنة ١٩٨٤ المادة (٢٨٧) والتي نصت على (خطاب الضمان تعهد يصدر من مصرف بناء على طلب احد المتعاملين معه (الامر) بدفع مبلغ معين او قابل للتعيين لشخص اخر (المستفيد) دون قيد او شرط اذا طلب منه ذلك خلال المدة المعينة في الخطاب، ويحدد في خطاب الضمان الغرض الذي صدر من اجله) والمادة

(٢٩٠) والتي نصت على (لا يجوز للمصرف ان يرفض الاداء للمستفيد لسبب يرجع الى علاقة المصرف بالامر او المستفيد او الى علاقة الامر بالمستفيد) وكذلك يتعارض مع ما ورد في الفقرات (٣ و ١١ و ١٧) من ضوابط خطابات الضمان الواردة بكتابكم المرقم ٥٨/٣/٩ في ٢٠١٥/٢/٢٦.

دائرة الرقابة الداخلية: وثيقة التأمين متعددة المنافع

ملخص التقرير: استنادا لقانون الشركات العامة رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته لم نجد ما يمنع من اللجوء الى التأمين متعدد المنافع فضلا عن ان الشركات النفطية مستقلة معنويا وماليا واداريا . الا ان ذلك ينبغي ان يتم وفق دراسة جدوى اقتصادية وفنية بأسباب ومسوغات هذه الحالة لغرض اعتمادها وتحقيق الغاية المنشودة منها وهذا مالم يتم بيانه .

مدير عام الدائرة الادارية ووكيل مدير عام دائرة الرقابة الداخلية: تقارير ديوان الرقابة المالية

ملخص التقرير: تردنا وبصورة متكررة العديد من تقارير ديوان الرقابة المالية الاتحادي الموجهة الى التشكيلات النفطية والتي تحوي على ملاحظات تخص اداء تلك التشكيلات وفي الوقت الذي يطلب فيه الديوان الاجابة على تلك الملاحظات من الجهة المعنية يطلب ايضا في ذات الوقت من المكتب اجراء التحقيق في فقرة او عدة فقرات من التقرير مما قد يسبب حالة من الارباك لدى الجهة المعنية مما يتطلب بحث الامور التالية :

١. يكون طلب الديوان بأجراء التحقيق من المكتب في حالة اجابة التشكيل المعني وكانت الاجابة غير مستوفية في ملاحظة او عدة ملاحظات من التقرير والتي تتضمن شبهة فساد او هدر بالمال العام او خطأ جسيم نتج عنه خلل في منظومة العمل .
٢. مناقشة الآليات الكفيلة في تسهيل وتسريع عمليات مصادقة الحسابات الختامية لتشكيلاتنا النفطية .
٣. اي امور اخرى تخص آليات العمل بين ديوان الرقابة المالية وتشكيلات الوزارة

دائرة العقود والتراخيص البترولية: رواتب العمالة الاجنبية

ملخص التقرير: ضرورة قيام الشركات الاستخراجية تقديم ما يدعم او يعدل الدراسة المعدة من قبل دائرتكم ومقارنة رواتب موظفي الشركات الاجنبية مع نتائج هذه الدراسة المعدلة وبيان مدى معقولية هذه الرواتب ليتم بعد ذلك وضع الحلول المناسبة في حالة وجود حيد ملحوظ في هذه الرواتب عن معدلات اجور الرواتب حول العالم ومن ثم قيام ممثلي الشركات الاستخراجية والشريك الحكومي في لجنة الإدارة المشتركة باتخاذ الإجراءات المناسبة والتي من شانها الالتزام بتطبيق بنود عقد الخدمة والتعليمات النافذة لتحديد رواتب العمالة الأجنبية لها استنادا لما جاء أعلاه وضمن الصلاحيات الممنوحة للجنة الإدارة المشتركة .

البنك المركزي العراقي: صحة صدور

ملخص التقرير: تقيد مصرف الشرق الاوسط / فرع كركوك بأرسال صحة صدور خطابات الضمان حسب توجيهات البنك المركزي والطلب من تلك المديرية بالايعاز الى المصرف المذكور لغرض مراعاة التعليمات اتجاه تشكيلات وزارة النفط .

شركة المشاريع النفطية : تدقيق خطابات الضمان

ملخص التقرير: ضرورة الالتزام بالتوصيات الخاصة باستبدال خطابات الضمان من مصرف الاقتصاد والاستثمار وعدم صرف اي مستحقات للشركات المجهزة لحين استبدال خطابات الضمان.

شركة المشاريع النفطية: خطابات الضمان

ملخص التقرير: ضرورة اتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة واقامة الدعاوى بحق المصارف التي لم تقم بتمديد نفاذية خطابات الضمان وعدم اطلاق اي مستحقات للشركات المجهزة لحين صدور سند التمديد وكتاب صحة الصدور، واقامة الدعاوى بحق المصرف العراقي للتجارة لعدم استجابته لمصادرة خطاب الضمان واعلام البنك المركزي العراقي كونه مخالفا للقوانين والتعليمات .

شركة نفط الجنوب: ورشة عمل رواتب العمالة الاجنبية

ملخص التقرير: أبداء الاهتمام الكبير بتدقيق حساب الرواتب للشركات المتعاقدة في عقود جولات التراخيص وبيان ملاحظاتكم على إن يتم تقديم تقرير نهائي حول الآليات وطرق الاحتساب في نهاية النصف الأول من هذا العام، وإعداد دراسة عن رواتب العمالة الأجنبية في حقول التراخيص التابعة للشركة (ورأيكم عن رواتب العمالة الأجنبية بعد مقارنتها بمسودة رواتب العمالة الأجنبية الواردة من دائرة العقود.

مدير عام الدائرة الادارية: الضمان الصحي

ملخص التقرير: من خلال التدقيق تبين وجود اسماء غير ظاهرة عند أدخال البيانات في الحاسبة وبعد الطبع في مخرجات كشف الحاسبة، ووجود تكرار في الاسماء الظاهرة في كشف الحاسبة عند الطبع، وهناك استجابة محدودة من قبل الجهاز الفني المسؤول عن متابعة النظام للفقرات الواردة أعلاه .

شركة نفط الوسط: اجتماع الجلسة (٢٥) للجنة الادارة المشتركة لحقل الاحدب النفطي

ملخص التقرير: ضرورة دراسة مقترح شركة الواحة الصينية المتضمن تخفيض موازنة عام ٢٠١٥ من قبل اعضاء JMC (الجانب العراقي) وشركة نفط الوسط بشكل معمق على ان يؤخذ بنظر الاعتبار عدم تأثير ذلك على المشاريع الحيوية في الحقل والتركيز على المصاريف التشغيلية كون ان هنالك ارتفاع كبير في تلك المصاريف.

شركة المشاريع النفطية: تدقيق خطابات الضمان

ملخص التقرير: نتيجة اعمال التدقيق لخطابات الضمان للشركة تم ملاحظة خطابات ضمان منتهية النفاذية وقد تم المطالبة من قبلكم لغرض تمديدها الا ان المصارف المصدرة لم تقم بذلك الامر الذي يتطلب الالتزام بما ورد بكتاب البنك المركزي العراقي المرقم ٧/٢/٩ في ٢٠١٥/١/١١ واتخاذ الاجراء ات القانونية اللازمة واقامة الدعاوي بحق المصارف التي لم تقم بتمديد نفاذية خطابات الضمان على الرغم من المطالبات العديدة لتمديد نفاذيتها وعدم اطلاق اي مستحقات للشركات المجهزة لحين صدور سند التمديد وكتاب صحة الصدور .

دائرة التدريب التطوير : ندوة حول التدقيق الداخلي بين المهام والواجبات

ملخص التقرير: ان الدورات التدريبية لاتلبي الطموح للكوادر المالية والتدقيقية العاملة في مجال عقود الخدمة وغيرها، كما لم نجد هنالك فصل مابين الدورات المحاسبية والتدقيقية حيث انها تختلف من حيث المهام والواجبات والاهداف المناطة اليهم، فضلا عن ان ذلك لم يتضح لنا مدى كفاية وكفاءة الدورات المحاسبية والتدقيقية لعدم وجود تقويم للدورات المعنية ...الخ.

شركة تسويق النفط: المصرف المتحد للأستثمار

ملخص التقرير: نتيجة عدم قيام المصرف المتحد للأستثمار بمصادرة وتمديد نفاذية خطابات الضمان عدد (٦) الامر الذي يتطلب تزويدنا بتفاصيل اكثر عن تلك الخطابات وهو امر يعد مخالفة من تلك المصارف لقانون التجراة رقم (٣٠) لسنة ١٩٨٤.

شركة نفط ميسان: رواتب العمالة الاجنبية

ملخص التقرير: ضرورة قيام الشركة بدراسة ما ورد بكتاب دائرة العقود والتراخيص البترولية حول رواتب موظفي الشركات المتعاقدة لعقود التراخيص لبيان معقولية تلك الرواتب وابداء الملاحظات الخاصة بهذا الموضوع .

شركة خطوط الانابيب النفطية: نتائج اعمال الفحص والتدقيق والتحليل المالي للحسابات المالية للسنوات ٢٠١٢,٢٠١٣,٢٠١٤ والاعتمادات المستندية للشركة لمشاريع الخهطة الاستثمارية والتشغيلية

ملخص التقرير: من خلال اجراء اعمال الفحص والتدقيق المالي لحسابات الشركة وارسال الملاحظات الى الشركة فأن اجابة الشركة بخصوص الاحتياطيات وراس المال المدفوع تتطلب المتابعة الحثيثة مع وزارة المالية لغرض استغلال حساب الاحتياطيات بشكل امثل وكذلك بالنسبة لحساب المدينون والدائنون يتطلب بذل العناية المهنية اللازمة لغرض تسوية الموقوفات المدينة والدائنة مع ضرورة متابعة تسوية عمليات التحاسب الضريبي للعقود .

شركة تعبئة الغاز : مخالفات الحديد السكراب

ملخص التقرير: الاشارة الى كتاب دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة المرقم (١٧٠٨٠) في ٢٠١٥/٥/١٧ وبيان مدى التنسيق مع وزارة الصناعة والمعادن / الشركة العامة للأسناد الهندسي بشكل مباشر لغرض استلام مخلفات الحديد السكراب وبعكسه قيام شركة ببيع مخلفات الحديد السكراب وفق القانون.

د. تقارير قسم مراقبة المشاريع

وزير النفط: المشاريع الاستراتيجية والمهمة

ملخص التقرير :تم البدء بتلك المشاريع وتنفيذها خلال السنوات السابقة من قبل الشركات النفطية وبأسلوب تنفيذ كان من المخطط ان يكون بمرحلتين؛ **المرحلة الاولى** تتضمن اعداد دراسة الجدوى والتصاميم الاساسية واستحصال الرخص من الشركات صاحبة حقوق المعرفة لوحدات معينة ضمن هذه المشاريع، **المرحلة الثانية** تنفيذ المشروع بصيغة

التقرير السنوي لعام / ٢٠١٥

EPC (تنفيذ التصاميم التفصيلية +اعمال التجهيز للمواد والمعدات + اعمال النصب) او EPCS (تضاف الى ما ورد سابقا اعمال الاشراف على التنفيذ) او اية صيغة اخرى.

وزير النفط: تقييم اداء شركة نفط الوسط

ملخص التقرير: تم اعداد تقرير لقيادة القطاع النفطي عن تقييم اداء الشركة المذكورة .

وزير النفط مشروع وحدة تحسين البنزين في الناصرية /شركة المشاريع النفطية

ملخص التقرير:تم اعداد تقرير يبين ان تاريخ البدء بأعداد مناقصة المشروع أعلاه وإعلانها كان خلال عام /٢٠٠٥ حيث تم بعدها التعاقد مع شركة سيسكو لتنفيذ المشروع خلال عام /٢٠٠٨ ورغم التمديدات الممنوحة للشركة لغاية نهاية عام /٢٠١١ لم تقدم الشركة اية تصاميم تفصيلية او اية اوامر شراء خاصة بمعدات المشروع حيث قامت شركة المشاريع بالتعاقد مع شركة UOP لإعداد التصاميم الأساسية لهذه الوحدة وبعد مرور عام من انتهاء التمديدات لشركة سيسكو تم مفاتحة وزير النفط لاتخاذ الإجراءات القانونية بحقها وسحب العمل والبدء بتوجيه الدعوات للشركات واعتمادا على التراخيص والتصاميم المعدة من قبل شركة UOP واخيرا تم إحالة مشروع تنفيذ وحدة تحسين البنزين الذي يستنفذ النفثا الخارجة من المصافي الصغيرة كافة (النجف، السماوة، الديوانية، الناصرية) على شركة كاسوكروب (وبالتالي تم إلغاء المشروع اعلاه دون ان يؤخذ بنظر الاعتبار الأموال والجهود المصروفة عليه .

وزير النفط: شركة نفط الوسط

ملخص التقرير:تم رفع تقرير يتعلق بالحقول النفطية التي تتولى شركة نفط الوسط ادارتها وعلاقة كوادر الشركة بحقلي الاحدب وبدرة وحصول حالات من الايفادات من بغداد الى ديالى وبأعداد كبيرة لغرض اداء مهام الشركة في تلك الحقول نتيجة لتركيز الإنتاج فيها وبيان المصروفات المترتبة على هذه الايفادات وانعكاسها على عمل الشركة وكوادرها مع التطرق الى أمور اخرى ضمن التقرير .

وكيل الوزارة الاقدم: مشروع وحدة هدرجة الدهون الفائقة بالتكسير MLDW.

ملخص التقرير: التقرير يبين أهمية المشروع في تحقيق انتاج زيوت اساس بمواصفات عالمية مقارنة بالمنتجة حاليا من خلال استعمال المذيبات والتقليل من كمية المواد المحسنة المضافة وتخفيض التكاليف بنسبة ٥٠ ٪وتقليل التلوث البيئي والمشروع مدرج ضمن فقرات المشروع الرئيسي (تطوير وحدات الدهون) الا انه وبسبب قله التخصيصات المالية لعام/٢٠١٥ فقد تم التوجيه بإمكانية التنفيذ من خلال تجزأة مبلغ الاعتماد كون المشروع يأخذ أكثر من سنة للتنفيذ، وقد تم تاجيل تنفيذه بسبب قلة التخصيصات.

وكيل الوزارة الاقدم: طلبية وحدة معالجة المياه الصناعية / شركة مصافي الوسط

ملخص التقرير: اوضح التقرير ان الطلبية أعلاه معلنة بطريقة الدعوة المباشرة منذ عام /٢٠١٢ ونتيجة الشكاوى العديدة المقدمة الى هيئة النزاهة والخط الساخن من قبل شركة EMCO (احدى الشركات المتنافسة) تبين وجود اصرار من قبل شركة مصافي الوسط على الإحالة على شركة VEOLIA الفرنسية وقد تم تشكيل فريق عمل من قبل قسم مراقبة المشاريع وقسم العقود في المكتب لمتابعة الموضوع وكانت نتيجة المتابعة ان الاعلان الثاني اسفر عن اشتراك (٣) شركات من ضمنها شركة VEOLIA وبعد دراسة العروض الفنية تم مفاتحة الشركات بجملة من الملاحظات الخاصة بتغييرات يجب اجراءها لتغطية الزيادة الحاصلة في المياه الملوثة واستجابت الشركات عدا شركة التي VEOLIA قدمت طلبا للمقابلة مع اعضاء اللجنة وتاخرت في تحقيق هذه المقابلة من ٢٠١٤/١٠/٢٨ لغاية ٢٠١٤/١٢/٩ حيث وافقت على اجراء بعض التغييرات دون ان تاخذ بنظر الاعتبار ملاحظات اللجنة وايضا تاخرت في تقديم عرضها التجاري لغاية تاريخ ٢٠١٥/٢/١ مما استوجب مفاتحة شركة مصافي الوسط بتوصياتنا بخصوص المشروع وملابسات التعامل مع شركة فايولا. مع العلم تم الغاء الطلبية والتوجه الى التنسيق مع الجامعة التكنولوجية لتنفيذ المشروع بأسلوب اخر .

وكيل الوزارة الاقدم: برنامج كلفوي

ملخص التقرير: من خلال المتابعة مع قسم الكلف في شركة المشاريع النفطية تبين توفر برنامج يقوم باحتساب كلف التصاميم والمواد (الاستيرادية) وكلف نصب المعدات مع ملحقاتها لأي مشروع إضافة إلى قدرة هذا البرنامج على احتساب الكلف بطريقةCritical path method/CPM واعداد التقارير لهذه الكلف اعتمادا على دقة ادخال المعلومات التصميمية المطلوبة وبالتالي دقة الكلف الموضوعة وان هذا البرنامج تم شراءه بترخيص لمدة (٦) سنوات ولحاسبة واحدة وإيفاد كوادر من قسم الكلف إضافة الى كوادر الهيئات التنفيذية الجغرافية لشركة المشاريع للتدريب على البرنامج ولان رخصته لحاسبة واحدة فقط في مركز الشركة .

وكيل الوزارة الاقدم: مشروع تاهيل حقل شرقي بغداد / نصب مضخات عدد/٦٩ مضخة

ملخص التقرير:اوضح التقرير ان شركة المشاريع النفطية قامت بتوقيع (٣) عقود لشراء (٦٩) مضخة ومواد اخرى لصالح شركة نفط الوسط ولم تقم الشركة الاخيرة باستلامها بالرغم من قيام شركة المشاريع النفطية باستلامها من الشركة المجهزة وقد تم نصب (٢٣) مضخة منها ،من خلال الاطلاع على تقارير المطابقة تبين عدم مطابقة عدد منها للمواصفات و(٣٠) منها يوجد فيها اختلاف في اقطار انابيب السحب والدفع كما وجد اثناء الزيارة الميدانية ان هناك مضخات تركت في العراء لمدة تقارب سنتين مما عرضها الى أضرار وتلف جزئي، وقد تم تشكيل لجنة تحقيقية بناءا على نتائج فريق العمل في المكتب.

وكيل الوزارة الاقدم: مشروع تاهيل حقل شرقي بغداد / تاهيل كابسات الغاز

ملخص التقرير: ينفذ المشروع من قبل شركة المشاريع النفطية لصالح شركة نفط الوسط وامواله ضمن موازنة شركة المشاريع النفطية حيث تعاقدت الاخيرة مع شركة GTS الاماراتية لتاهيل كابسات الغاز عدد/٧ بهدف استثمار الغاز المنتج من الحقل عن طريق معالجته وكبسه ومن ثم نقله الى محطة كهرباء القدس والمباشرة بالمشروع كانت في عام/٢٠٠٧ وحصل تاخر وتلكؤ مما استوجب احالة الموضوع الى اللجنة التحقيقية.

هـ تقارير قسم العقود والمناقصات

وزير النفط: فرص عمل للشركة العربية لجس الابار

ملخص التقرير: تضمن التقرير رأي المكتب بتوفير فرص عمل للشركة لدعم واسناد الشركة اعلاه وفقا للتعليمات والضوابط النافذة من خلال توجيه الشركات الاستخراجية لتوجيه الشركات المشغلة ضمن عقود جولات التراخيص بتوجيه الدعوة المباشرة لشركة الجس العربي للمشاركة في المناقصات المعلنة لتقديم عطاءاتهم اسوة ببقية الشركات لكونها شركة مؤهلة وان للعراق حصة فيها ولزيادة حجم التنافس وبالتالي الحصول على افضل اسعار للعطاءات المتقدمة وحفاظا على المال العام.

وكيل الوزارة الاقدم: مشروع تصعيد الطاقة التصديرية / المرحلة الثانية

ملخص التقرير: تضمن التقرير تثبيت ملاحظات المكتب بخصوص الاجتماع التفاوضي الذي انعقد في دبي ضمن المشروع لدراسة الامور الفنية والمالية العالقة بحضور الاستشاري (FW) وتم الاقتراح على السيد الوكيل بأن يتم التأكيد على شركة نفط الجنوب وكوادرها بتنظيم ورش الاعمال والاجتماعات الفنية داخل العراق وبمشاركة واسعة لجميع الاطراف من ضمنها الجهات الرقابية و بالاضافة الى ضرورة فصل مبالغ اوامر التغيير الى اعمال اضافية ومطالبات مالية ، تثبت الاعمال الاضافية والمطالبات وفق التعليمات والضوابط النافذة مسندة بالاوليات ، اما في حال تقديم مطالبات ومبالغ اضافية لأعمال مدرجة بالاصل ضمن نطاق العمل أو تأخير من قبل المقاولين الثانويين فيصار الى رفضها وتثبيت مبررات الرفض.

وزير النفط: انخفاض اسعار النفط الخام

ملخص التقرير: تضمن التقرير طلب استحصال موافقة الوزير على توجيه التشكيلات النفطية بأعادة النظر في تقدير وتخمين الكلفة التخمينية للعقود والمشاريع النفطية بشكل عام وخاصة تلك العقود التي تبرمها الشركات المرخصة لحقول جولات التراخيص والتي تقع ضمن صلاحياتها المالية هذا من جانب ومن جانب اخر لابد من استحصال موافقة لجنة الشؤون الاقتصادية في مجلس الوزراء بخصوص التفاوض مع الشركات والمحالة بعهدتها طلبيات المشاريع خلال الفترة السابقة.

وزير النفط: موازنات الاندية الرياضية النفطية

ملخص التقرير: تضمن التقرير بيان موقف المكتب من استمرار الدعم اللامحدود للاندية الرياضية النفطية خاصة مايشهده البلد من ازمة مالية تستدعي الى ترشيد النفقات هذا بعد تشخيص المكتب لمجموعة ملاحظات تتعلق بمصروفات تلك الاندية كانت اهمها هي عدم وجود موازنة موحدة قياسية شفافة لجميع الاندية بل يتم تخصيص المبالغ بشكل اجمالي مما دعى المكتب الى رفض الاعتماد على موازنات الاعوام السابقة كمقياس لتلك الاندية او مؤشر لتحديد موازناتها اللاحقة وتاكيدنا على ضرورة تحفيز ادارات الاندية الرياضية النفطية على توفير بدائل التمويل المالي اسوة ببقية الاندية العربية والعالمية.

وكيل الوزارة الاقدم: طلب فسخ عقد

التقرير السنوي لعام / ٢٠١٥

ملخص التقرير: تضمن التقرير بيان ملاحظات المكتب بخصوص طلب شركتي الظلال الدولية و الشمس البارقة فسخ عقد شراء مادة الكبريت من شركة غاز الشمال.

وكيل الوزارة الاقدم : المناقصة ٤٥٠٩-١٣-٣٥ تأجير سكن عائم لميناء العمية سعة (١٥٠-٢٠٠) شخص

ملخص التقرير: بالرغم من إن نتائج الكشف الموقعي للسكن القديم لميناء خور العمية بينت بأن السكن متضرر ومتهالك بسبب آثار التقادم، إلا انه تم تأشير عدة ملاحظات منها قيام شركة نفط الجنوب بالتعاقد مع الشركة الوطنية للخدمات البحرية ووصول البناية إلى ميناء العمية بتاريخ ٢٠١٥/٨/٢٠ وتم إشغال وإسكان العاملين فيها و إن رأي المكتب هو أن تكون الأولوية لطلبية بناء السكن العائم لضمان عدم تمديد عقد الإيجار لما له من هدر بالمال العام، كما يوجد ضعف في أعمال الصيانة الدورية اللازمة للسكن للفترة السابقة ، ووجود أحمال كثيرة غير ضرورية فوق الميناء والذي له آثار سلبية على قدرة تحمل المنصة، وضعف الخدمات المتوفرة للكادر وخصوصا عدم ملائمة زورق الأرزاق المؤجر والذي يؤدي إلى تلف المواد الغذائية وقبل وصولها للميناء أحيانا، عدم توفير زورق إنقاذ للكادر بالرغم من خطورة الموقف في بعض الحالات، عدم تخصيص طبيب للعمل في المركز الطبي في الميناء...الخ.

وزير النفط: دار الضيافة

ملخص التقرير: عدم وجود دراسة جدوى أقتصادية للمشروع من عدمه، وعدم بيان الموقف القانوني للأرض التي سوف يقام عليها المشروع والتي تعود ملكيتها الى شركة تسويق النفط، وعدم بيان الموقف النهائي لتخصيصات المشروع وحجم المبالغ المالية المطلوبة للدفع بالأجل كما لم يتم الاشارة الى السند القانوني لتحويل ارباح دار الضيافة والمركز الثقافي النفطي وادراجها ضمن تخصيصات المشروع، فضلا عن وجود مشروع اخر لبناء دار الضيافة يتم بناءه وتغطية كلف انشاءه عن طريق موازنة دار الضيافة.

وزير النفط: مشروع مصفى الانبار الاستثماري

ملخص التقرير: ضرورة الأخذ بنظر الاعتبار وقبل الدخول بأي الالتزامات تعاقدية والمضي بهذا المشروع الوضع الأمني الحالي بالمحافظة وعدم الاستقرار الذي تعاني منه والذي يحتم التريث بذلك، فضلا عن عدم تشكيل الائتلاف لتنفيذ المشروع لحد الآن ويفترض تعزيز دور شركة بروهانس البريطانية في تنفيذ مشاريع مصافي النفط من خلال ائتلافها مع شركات متخصصة في المجال النفطي وصاحبة خبرات طويلة في تنفيذ مشاريع المصافي النفطية وكذلك لابد من التحقق من الوضع القانوني للائتلاف المزمع تشكيله، كما يتطلب اعداد الجدوى الاقتصادية للمشروع من قبل الوزارة وبيان مدى انسجام المشروع مع خطط الوزارة المتعلقة بأنشاء المصافي وكذلك العلاقة بين وزارتنا ومحافظة الانبار في توقيع المذكرة باعتبارها ممثل (الطرف الاول) .

وزير النفط: مشروع مصفى كربلاء- اتفاقية مع شركة (UOP)

ملخص التقرير: ان مشروع مصفى كربلاء وهو ضمن مشاريع الموازنة الاستثمارية للوزارة وبالتالي فان اي عقد يتم ابرامه ضمن المشروع لابد من خضوعه الى تعليمات تنفيذ العقود الحكومية النافذة والضوابط الصادرة عنها وعلى شركة المشاريع النفطية مراعاة ذلك، اما ما يتعلق بفقرة عدم قبول شركة (UOP) تقديم الجدول التفصيلي الساعات العمل لكوادرها المختصة معتبر ذلك من المعلومات السرية فان تقرير ذلك يعود تقديره لشركة المشاريع النفطية، مع العلم ان تعليمات تنفيذ العقود الحكومية والضوابط الصادرة عنها لم تمنع طلب الشركة جعل الاعتماد مثبت على ان يتحمل المتعاقد مصاريف التثبيت، وان تعليمات التحاسب الضريبي للعقود المبرمة بين الجهات التعاقد العراقية والاجنبية رقم (٢) لسنة ٢٠٠٨ والتعديل الاول لها رقم (١) لسنة ٢٠١٤ اوضحت الحالات التي يتم التحاسب الضريبي مع الشركات الاجنبية والنسب التي تحددها الهيئة العامة للضرائب.

وكيل الوزارة الاقدم: اوامر تغيير حقل غرب القرنة ٢/

ملخص التقرير: تضمن التقرير تأييد التوجيه بعدم قبول اي اوامر تغيير مستقبلامن كافة الشركات المشغلة للحقول النفطية ضمن عقود الخدمة الا بعد استحصالها للموافقات الاصولية من خلال عرض كافة تفاصيل اوامر التغيير المطلوبة وكلفها على الشركات الاستخراجية قبل المباشرة بها.

وزير النفط : تقرير عقود الخدمة لجولات التراخيص

ملخص التقرير: بعد اجراء اعمال الفحص والتدقيق والاطلاع على سير العمليات التي تنفذ بموجب عقود الخدمة لجولتي التراخيص الاولى والثانية، حيث تضمن التقرير تأشير العديد من الملاحظات التدقيقية منها عدم تكامل اجراءات الشراء لبعض الحقول المصادق عليها وفق المادة (c-٢١-٩) من عقود الخدمة، ووجود محاولات لتضخيم الكلف , ويعزى ذلك إلى

الصلاحيات الواسعة للإحالة التي منحت للمشغلين بموجب عقود الخدمة الفنية، وعدم توفير الاوليات الاصلية في مخيم الشركة و الاحتفاظ بها في مقرات الشركة خارج العراق....الخ.

و. تقارير قسم الشؤون التحقيقية

١. **وزير النفط: سير ملف الفصل السياسي**

ملخص التقرير: ان معاملة الفصل السياسي تمر بعدة مراحل وصولا الى القرار النهائي عن لجنة التحقيق وان تحقق التضرر السياسي يقتضي توفر شرائط وانتفاء موانع .

٢. **رئيس هيئة النزاهة: معلومات**

ملخص التقرير ان عقود مذكرة التفاهم قد تم تنفيذها في وقت سلطة الائتلاف المؤقت لعام ٢٠٠٤ وان الالية المستخدمة لتنفيذ تلك العقود قد تضمنت بعض المشاكل العقدية تمت معالجتها من قبل اللجنة المركزية واللجان الفرعية كذلك دور الاجهزة الرقابية والقانونية مستمرة وتم ايقاع حجز على الاموال المنقولة وغير المنقولة العائدة للشركات واقامة دعوى قضائية وصدور قرارات حكم في بعضها واكتسابه الدرجة القطعية لصالح شركاتنا والبعض منها لايزال في ساحة القضاء كذلك تم استرجاع بعض المبالغ المترتبة لصالح شركاتنا .

تاسعا: نشاط شعبة الحوادث

وشملت هذه الحوادث خلال عام/٢٠١٥ الاتي:

أ. حوادث السرقة: ومنها (مواد أبار، أنابيب، مواد مخزنية، منتجات نفطية ونفط خام) وكان عددها(٦٩) حادث.

ب.حوادث التجاوز والاعتداءات والتخريب: ومنها حوادث القتل والاعتداء المسلح على المنتسبين وأفراد شرطة النفط وإلحاق إضرار بالمنشآت النفطية من خلال إطلاق النار والقذائف والعبوات اللاصقة، وكان عددها (٨٩) حادث.

ج.الحوادث التشغيلية: وتشمل الحوادث الناتجة عن الأسباب الفنية المتمثلة بتقادم المعدات بصورة عامة والعمل بظروف تشغيلية غير قياسية ووجود ضعف في إجراءات السلامة وكان عددها (١٣٨) حادث.

د.الحوادث الأخرى: وهي الحوادث العرضية والتي لا تصنف ضمن الحوادث أعلاه وكان عددها (٤٢) حادث.

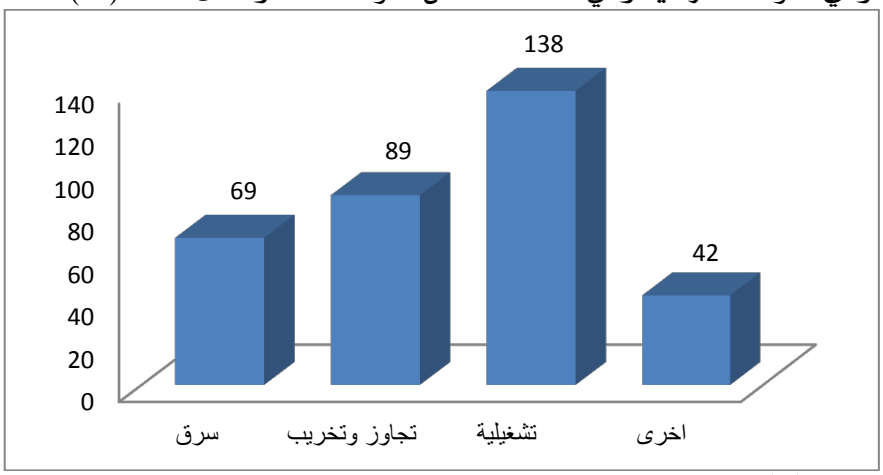

ويمكن تفصيل ماذكر اعلاه وكما يلي :-

أ. حوادث السرقة: ويمكن تقسيمها إلى:

- **سرقة نفط خام:** وشملت التجاوزات الحاصلة على أنابيب النفط وعددها(١٠) حالة.
- **سرقة سيارات:** وكان عددها (٤٢) حالة.
- **سرقة منتوج:** وشملت عمليات التجاوز على منظومات الأنابيب الناقلة للمنتجات النفطية وضبط صهاريج معدة للسرقة وسرقة المنتوج من الانابيب النفطية وحالات تزوير المستندات الخاصة بنقل المنتجات النفطية والحوضيات الناقلة لغرض التهريب وبلغ عددها (٨) حالة.
- **سرقة مواد مختلفة : وكان** عددها (٩) حادث.

ب. حوادث التجاوز والاعتداءات والتخريب: حيث بلغ عدد حوادث الاعمال الارهابية (٨٩) حادث، شملت (سيارات مفخخة، عبوات ناسفة، زرع عبوات، إطلاق نار، تخريب الأنابيب، سقوط قذائف وصواريخ من جهات مجهولة) وبصورة متعمدة على المنشات النفطية بهدف الإضرار بالعملية الإنتاجية، بالاضافة الى إطلاق نار من قبل مجهولين على نقاط الحراسة وزرع العبوات الناسفة أسفل العجلات والأنابيب الناقلة للمنتجات النفطية.

جـ. الحوادث التشغيلية: حيث بلغ عدد حوادث التشغيل (١٣٨) حادث، صنفت الى:

- **حوادث الحريق:** والتي شكل النسبة الاكبر وكان عددها (٦٨) حادث، و التي حصلت نتيجة تماس كهربائي داخل غرف الحراسة أو في العجلات التي تتزود بالوقود وكذلك الوحدات العاملة داخل المنشآت النفطية أوبسبب عدم مراعاة إجراءات وتعليمات السلامة بصورة دقيقة ونقص في أجهزة ومعدات الإطفاء والفحص الهندسي في مرافق العمل.
- **حوادث عرضية:** وعددها (٣١) حادث بسبب تقادم المنشآت والأنابيب، وضعف برامج الصيانة الدورية الشاملة والطارئة، ومعظم إعمال الصيانة والتصليح تكون (ترقيعية) لعدم إمكانية إخراجها من العمل، والإهمال والعمل بظروف تشغيلية غير سليمة.
- **حوادث تشغيلي تآكلي:** بسبب تقادم الأنابيب النفطية وتآكلها تنتج هذه الحوادث، حيث بلغ عددها (٣٩) حادث.

د. حوادث أخرى: وعددها (٤٢) حادث والتي حصلت بصورة عرضية كـ(ارتطام حاوية أثناء تحميلها هياكل أدى إلى كسر يد أحد العاملين،أنقلاب صهريج محمل بالنفط الأبيض بعد اصطدامه بسيارة شحن بالقرب من حزمة الأنابيب، التجاوز الحاصل على المحددات النفطية (مسارات الانابيب) من خلال بناء مجمعات سكنية.

هـ. الحوادث حسب نوع وحجم الضرر

- **ضرر مادي:** وعددها (٦٢) ناتجة عن حصيلة الحالات التي تسببت في حدوث خسائر مادية تعرض لها القطاع النفطي تمثلت بسرقات وتضرر المنشآت النفطية وحودث تخريبية ... الخ.
- **ضرر بشري:** وعددها (٤١) حادثة بضمنها حالات الوفاة.

عاشرا: نشاط لجنة التسويق في المكتب

من اهم انشطة لجنة التسويق حضور الاجتماعات الخاصة بتحديد تخصيصات النفط الخام للشركات وتقيم مدى استيفاء هذه التخصيصات للضوابط والمعايير الفنية والمالية، وكذلك حضور الاجتماعات الدورية لتسعيرة النفط الخام العراقي، كما يتم متابعة عمل لجان الفتح والتحليل للدعوات العامة والمباشرة المعلنة من قبل شركة التسويق لاستيراد وتصدير المنتجات النفطية، ومتابعة عقود استيراد المنتجات النفطية من مراحل تاهيل الشركات لغاية تنفيذ العقد بالأضافة الى متابعة عقود تصدير النفط الخام العراقي و متابعة وتدقيق خطابات الضمان والاعتمادات المستندية... وخلال عام/٢٠١٥ قامت اللجنة بـ:

١. الاشتراك بعضوية اللجنة الوزارية الاشرافية الخاصة بعقود الفاحص الثالث.
٢. الاشتراك بعضوية اللجنة الوزارية لمشروع أدارة الموارد ERP وتطبيقات شركة SAP .
٣. متابعة شكاوى الشركات المتعاقدة مع شركة التسويق واعطاء الرأي بخصوصها.
٤. التنسيق مع اللجان التحقيقية في المكتب فيما يخص أعمال شركة التسويق وتوفير كافة الاوليات والدعم لغرض اتمام التحقيقات بسرعة .
٥. متابعة الخطة الاستيرادية للمنتجات النفطية وضمان وصول المنتجات .
٦. متابعة التطورات الاقتصادية من خلال النشرات الدورية المعتمدة في المراكز البحثية العالمية.
٧. اعمام لجميع التشكيلات النفطية بعنوان قانون الحفاظ على سلامة اللغة العربية.
٨. رئاسة اجتماع وزاري تم فيه صياغة عقود شركة التسويق بما يضمن حقوق الوزارة.

حادي عشر: نشاط لجنة النظر بالطعون والتظلمات

نظرا لكثرة التظلمات التي ترد الى المكتب، فقد تم تشكيل لجنة النظر بالطعون والتظلمات في المكتب، وقد باشرت اللجنة اعمالها منذ تشكيلها بأستلام ما يرد اليها من طلبات ودراستها واتخاذ الاجرءات اللازمة انسجاما مع التشريعات

التقرير السنوي لعام / ٢٠١٥

النافذة تتضمن تظلمات على العقوبات الاداريه بموجب اللجان التحقيقية، تظلمات تتعلق بالإعادة إلى الخدمة (المفصوليين السياسيين)، تظلمات في الأمور الإدارية والمالية، تظلمات من جهات خارجية تتعامل مع الوزارة،...مواضيع متفرقة).

١. آليات واسس عمل اللجنة :

أ. استلام الطلبات المحالة الى اللجنة من قبل السيد المفتش العام.

ب. دراسة اولية للطلبات وبيان فيما اذا كانت تلك الطلبات مقبولة من الناحية الشكلية والموضوعية من عدمه .

ج. إحالة بعض الطلبات الى الأقسام المعنية في المكتب حسب الاختصاص لطلب الاستشارة وإبداء الرأي .

د. الاستفسار عن بعض الحالات والطلبات من الشركات المعنية وأحيانا إحالة الطلبات إليها لبيان الرأي.

ه. بعد استلام كافة الاراء والاستفسارات يتم نقاشها من قبل اللجنة وإعداد مذكرة تتضمن الرأي إلى السيد المفتش العام للمصادقة .

و. إعلام الجهات المعنية وصاحب الطلب بقرار اللجنة .

٢. اسباب وموجبات رد التظلمات

أ. التظلمات الخاصة بالمفصوليين السياسيين الذين ثبت تقديمهم وثائق مزورة وصدور قرارات من لجنة التحقق في مجلس الوزراء بذلك انسجاما مع قرار مجلس شورى الدولة المرقم ٢٢٨ لعام ٢٠٠٨ والذي ينص على المبدأ القانوني (ان قرارات لجنة التحقق المشكلة في الأمانة العامة لمجلس الوزراء قطعية وباتة).

ب. رد بعض التظلمات لأسباب قانونية او إدارية او شكلية .

ج. رد جميع التظلمات المتعلقة بقرارات التضمين وذلك استنادا الى قانون التضمين رقم ٣٠ لسنة ٢٠١٣ الذي حدد طرق الطعن بقرارات التضمين .

٣. احصائية بعدد التظلمات والطعون المستلمة

خلال عام/ ٢٠١٥ تم استلام (١٤٨) طلب تضمن طعون في بعض توصيات اللجان التحقيقية وتظلمات من قرارات ادارية اخرى، والشكل التالي يوضح نتائج تلك الطلبات.

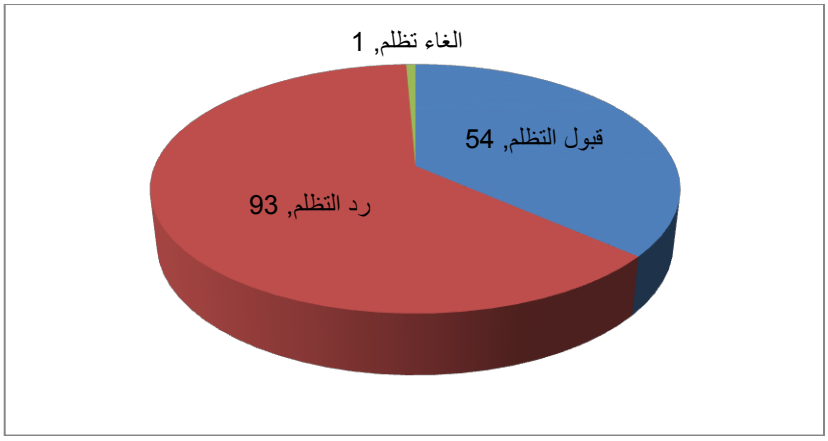

الفصل الرابع
تدقيق العقود والمناقصات

إنطلاقا من رؤية الوزارة وسياستها المستقبلية في تطوير الواقع الحالي والتوسع المستقبلي بما يتماشى مع رؤية وسياسة الحكومة العراقية لترشيد الانفاق ومنع الهدر المال العام، فقد باشر المكتب وبما يملكه من ملاكات وخبرات بعمليات التدقيق والمراجعة لأوليات العقود والمناقصات في كافة تشكيلات الوزارة وبجميع الصلاحيات المالية، حيث تم تدقيق (٩٥) عقدا ضمن صلاحية السيد الوزير لعام/٢٠١٥ تمثل بأجراء التدقيق والمراجعة لمراحل العقد الابتدائية والتي تسبق توقيع العقد على ان يصار الى متابعتها خلال مراحل التنفيذ لاحقا، فضلا عن تدقيق (٣٠٢) عقدا ضمن صلاحية المدراء العامين في التشكيلات النفطية كافة، تم تشخيص بعض الملاحظات ادرج في الفقرات اللاحقة من هذا الفصل.
وبهذا الصدد، وتنفيذا لسياسة البلد في ترشيد الانفاق ومنع الهدر بالمال العام فقد تم ايقاف العقود والمناقصات، او تخفيض مبالغها، فقد تم اتخاذ الاجراءات اللازمة بصدد العقود التالية مراعاة المصلحة العامة:

- المناقصة المرقمة (٤٥٠٦-١٣-٣٣) والخاصة بتجهيز مواد احتياطية للسلالم الهيدروليكية لميناء البصرة النفطي، حيث اسفرت نتائج التدقيق والمراجعة الى استحصال موافقة وزير النفط على تخفيض مبلغ الاحالة بعد الغاء مبلغ التدريب المبالغ فيه وبالتالي توفير جزء من مبلغ الاحالة و ارجاعه الى خزانة الوزارة ومقداره (٨٠,٠٠٠) دولار.
- المناقصة المرقمة (٤٤٢٣-١٢-٥٩) والخاصة بأيجار السكن العائم لميناء البصرة، وبعد تثبيت عدة ملاحظات تدقيقية على المناقصة اضافة الى القيام بزيارة ميدانية الى الميناء، تم اعداد تقرير بأن تكون الأولوية لطلبية بناء السكن العائم لضمان عدم تمديد عقد الإيجار لما له من هدر بالمال العام والبالغ (٥٢,٥٦٧,٣٠٠) دولار .
- تأجير محطة توليد الكهرباء الثانية في حقل الاحدب، وبعد تثبيت عدة ملاحظات تدقيقية تخص المناقصة ونتيجة لعدم استيفاء الاجابة عليها، تم الغاء الطلبية وتوفير مبلغ الاحالة المقدر بـ(٧٣,٤٩٨,٤٥١) دولار والاستعاضة عنها بمصادر اخرى لتوفير الطاقة الكهربائية.
- انشاء مركز البحث والتطوير ودار الاستراحة في شركة نفط الوسط، فبعد اجراء اعمال المراجعة والتدقيق لأوليات المناقصة تم تثبيت عدة ملاحظات تدقيقية والتوصية بأيقاف توقيع العقد البالغ قيمته (١٨,٩٥٠,٠٠٠) دولار.

أولا: العقود المدققة خلال الفترة

بلغ اجمالي العقود والمناقصات المدققة على صعيد القطاع النفطي (٣٩٧) عقدا ومناقصة، وكانت نتائجها:

١. مجموع العقود المدققة خلال عام ٢٠١٥ (٩٥) طلبية في مرحلة قبل الاحالة، حيث بلغ مجموع مبالغ تلك الطلبيات (٩٦,٤٦٣,٨٤٥,٨٧٠) دينار عراقي بالنسبة للطلبيات المحالة بالعملة المحلية و(٣,٩٢٧,٤٥٣,٨٢٦) دولار امريكي بالنسبة لتلك المحالة بالعملة الاجنبية، وكما موضح في الجدول ادناه:

ت	اسم التشكيل	الطلبيات التي تم إحالتها بعملة الدينار العراقي		الطلبيات التي تم إحالتها بالعملة الأجنبية ومبالغها بالدولار أو ما يعادلها بالدولار	
		العدد	المبلغ	العدد	المبلغ
١	مركز الوزارة	_	_	١	٢,٠٩٥,٠٠٠
٢	شركة الاستكشافات النفطية	_	_	١	٢٣,٠٤٣,٥٩٢
٣	شركة توزيع المنتجات النفطية	٤	١٤,٩٣٥,٢١٣,٤٩٥	_	_
٤	شركة خطوط الانابيب	٢	١٥,٧٣٠,٠٠٠,٠٠٠	_	_

٥	شركة المشاريع النفطية	٢	٥١٤,٩٠٠,٠٠٠	١	٥٢,٢٨٢,١٠٠
٦	شركة الحفر العراقية	٢	٧,٥٩٦,٧٠٠,٠٠٠	١	٢٠,١٢١,١٦٦
٧	شركة مصافي الوسط	–	–	١	٤,١٦٨,٠٠٧
٨	شركة مصافي الجنوب	١	١١,٩٢٢,٦٨٥,٠٠٠	٤	٤١,٩٩٩,٧٦٢
٩	شركة مصافي الشمال	١	٩٩,٧٨٠,٠٠٠	–	–
١٠	شركة نفط الوسط	٤	١٤,٦٩٩,١٣٢,٦٠٠	٤	٢٧١,٦١٠,١١١
١١	شركة نفط الجنوب	٧	٢٤,٢٧٢,٢٠٠,٧٧٥	٣٥	٣,٠٥٥,١٦٠,٠٢٢
١٢	شركة نفط الشمال	١	٣,٧٩٦,٩٣٨,٠٠٠	١٠	١٨,٣٤٧,٤٠٠
١٣	شركة نفط ميسان	٢	٤٧٩,٣٩٣,٠٠٠	٢	٤٣٧,٨٥٢,٩٦٨
١٤	مركز البحث والتطوير النفطي	٢	١,٠٦٥,١٨٠,٠٠٠	١	٢٠٩,٢٤٨
١٥	معهد التدريب النفطي / بغداد	١	٤٧٣,٠٨٨,٠٠٠	١	٥٦٤,٤٥٠
١٦	معهد التدريب النفطي / كركوك	١	٦١٨,٠٣٥,٠٠٠	–	–
١٧	معهد التدريب النفطي / بصرة	٢	٢٦٠,٦٠٠,٠٠٠	–	–
١٨	شركة ناقلات النفط العراقية	–	–	١	(*)
	المجموع	**٣٢**	**٩٦,٤٦٣,٨٤٥,٨٧٠**	**٦٣**	**٣,٩٢٧,٤٥٣,٨٢٦**

ملاحظة : بلغت مجموع مبالغ عقود التراخيص (٣,٢٣٦,٨٨٦,٣٨١,٦٠ دولار) ضمن مبلغ العملة الاجنبية اعلاه.

(*) بخصوص احالة مناقصة شركة ناقلات النفط العراقية فأن مجموع معدل السعر الشهري لنشرتي بلاتس العالمية (١٨٠) CST وبنكر واير / الفجيرة (١٨٠) CST مقسوما على (٢) مطروحا منه مبلغ (٦٩) دولار للطن.

٢. بلغ مجموع العقود المدققة خلال عام ٢٠١٥ (٣٠٢) طلبية بعد الإحالة، مجموع مبالغها (٩٠,١٤٦,٤٥٤,٧٠٢) دينار عراقي و(٥٢١,٧٩٥,٨٦٧) دولار امريكي و(٤٤,٤٣٩,٥٠٢) يورو، وتفاصيلها موضحة في الجدول ادناه.

ت	اسم التشكيل	الطلبيات التي تم إحالتها بعملة الدينار العراقي		الطلبيات التي تم إحالتها بعملة الدولار الأمريكي		الطلبيات التي تم إحالتها بالعمل الأخرى (يورو+باوند+ين)	
		العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ
١	المشاريع النفطية	٣	٢,١٨٦,٤٩٨,٤٦٦	٢	١٠,٩٣٢,١٩٨	٣	١٥,٩٩٥,٩٠٦ يورو
٢	الحفر العراقية	٥٠	٢,٠١٨,٨٥٩,١٥٠	–	–	–	–
٣	توزيع المنتجات النفطية	١٨	٣,٣١٤,١٦٩,٠٠٠	–	–	–	–
٤	ناقلات النفط العراقية	١	٢,٠٧٠,٠٠٠	–	–	–	–
٥	تعبئة الغاز	١٢	٥,١٧١,٣٢٤,٧٧٠	–	–	–	–
٦	مصافي الجنوب	٥٨	١٩,٩٧٢,٤٣٩,٧٥٠	٧	٢٥,٧٣٩,٠٣٨	–	–
٧	غاز الجنوب	–	–	–	–	١	٩,٥٥٤,٣٣٢
٨	نفط الجنوب	٣٩	٢٣,٢٦٧,٤٧٥,٣١٥	٣٨	٣١٩,٢٩١,٠٨٤	٥	١٦,٦٠٨,٤٨٧
٩	نفط ميسان	١٤	٤٤٣,١٢٢,٤٣١	٥	١٧,٨٠٩,٣٦٦	–	–
١٠	نفط الشمال	٨	٢١,١٤٢,٧١٧,٣٠٠	٨	١٣٩,٤٦٣,٣٥٩	٣	١,٧٤٣,٥٩٠
١١	غاز الشمال	١٢	٩,٠١٥,٣٠٨,٠٠٠	٥	٢,١٥٤,٤٣٥	٣	٥٣٧,١٨٧
١٢	نفط الوسط	١	٥٢٧,٠٩٠,٥٢٠	٢	٦,٤٠٦,٣٨٧	–	–
١٣	الاستكشافات النفطية	١	٢,٩٠٠,٠٠٠,٠٠٠	–	–	–	–
١٤	معهد النفط/ بغداد	٣	١٨٥,٣٨٠,٠٠٠	–	–	–	–
المجموع		٢٢٠	٩٠,١٤٦,٤٥٤,٧٠٢	٦٧	٥٢١,٧٩٥,٨٦٧	١٥	٤٤,٤٣٩,٥٠٢

ثانيا: نتائج التدقيق والاجراءات المتخذة من قبل مكتب المفتش العام

أ. طبيعة الملاحظات المشخصة من قبل قسم العقود والمناقصات، ومن اهمها:

١ـ عدم توخي الدقة في إعداد شروط ومواصفات المناقصة وعدم تحديث البيانات الخاصة بالمواصفات المطلوبة والاعتماد على بيانات قديمة، مما يؤدي إلى تعديل البيانات بعد التعاقد وتوقيع ملاحق أو تعديل للعقد مع زيادة المبالغ ومدد التنفيذ.

٢ـ عدم القيام بتحديث الكلفة التخمينية للمشروع أو الطلبية قبل البدء بإعلانها.
٣ـ عدم الإشارة في وثائق المناقصة إلى التبويب الخاص بالمشروع في الخطة.
٤ـعدم تحديد نسب الدفع ابتداءا في شروط المناقصة والإعلان.
٥ـ عدم تحديد مكان تسليم المواد في شروط الطلبية.
٦ـ بالرغم من توفر التخصيص المالي للمشاريع المخططة الا انه برزت حالة عدم توفير السيولة المطلوبة لها من قبل وزارة المالية.
٧ـ عدم تثبيت المناشئ المطلوبة في شروط المناقصة ابتداءا وحسب نسب ومعايير الترجيح وإحالة الطلبية.
٨ـ عدم تثبيت التاريخ المطلوب لنفاذ العطاءات.
٩ـ عدم اختيار الأسلوب الأمثل في تنفيذ الطلبيات.
١٠ـ عدم نشر الإعلان في الموقع الالكتروني للوزارة ولا الملحقيات التجارية في السفارات العراقية في الخارج وموقع الأمم المتحدة لتنمية الأعمال.
١١ـ عدم تحديد موعد غلق في الدعوات الموجهة إلى الشركات أو إعلام بعض الشركات بتمديد موعد الغلق دون الأخرى كما تتم إعادة الإعلان للمناقصة دون إعلام المناقصين السابقين الذين سبق وقدموا عطاءاتهم في المناقصة سابقا.
١٢ـ عدم تحديد موعد وتاريخ معين لغلق المناقصة حيث يتم غالبا تحديد موعد غلق اعتمادا على موعد النشر، مثلا (٣٠) يوم بعد تاريخ اخر نشر للإعلان.
١٣ـ عدم تضمين مستندات المناقصات على الآلية المعتمدة في احتساب نسب الترجيح لأغراض المفاضلة والترشيح الفني والمالي واختيار الأفضل عند الترسية.
١٤ـ عدم الإعلان في ثلاث صحف محلية.
١٥ـ تحديد فترة زمنية قصيرة للاعلان ما بين تاريخ النشر وتاريخ غلق المناقصة.
١٦ـ فتح العطاءات بعد مدة من تاريخ الغلق.
١٧ـ عدم التزام لجنة فتح العطاءات بالمهام والواجبات المنصوص عليها في التعليمات النافذة خاصة فيما يتعلق بآلية استلام العطاءات وعدم التأشير على جميع صفحات العطاءات بختم لجنة الفتح وعدم توقيع أعضائها على العرض التجاري المسعر.
١٨ـ طول الفترة المستغرقة ما بين فتح العروض وإحالتها إلى لجنة الدراسة والتحليل.
١٩ـ عدم التأكد من صحة صدور خطاب الضمان الخاص بالتأمينات الأولية.
٢٠ـ عدم التأكد من الموقف الضريبي للشركة المرشحة للإحالة.
٢١ـ عدم التأكد من سلامة موقف الشركة المرشحة وعدم إدراجها ضمن الشركات المقاطعة وفقا لتعميم وزارة التجارة او ضمن الشركات المدرجة في القائمة السوداء.
٢٢ـ عدم استحصال صحة صدور وثائق ومستمسكات للشركة المرشحة.
٢٣ـ تدني رأس مال الشركة التي تمت التوصية بالإحالة لصالحها مقارنة مع مبلغ الإحالة الكلي.
٢٤ـ عدم تقديم الأعمال المماثلة المنجزة مؤيدة من قبل جهات حكومية بالانجاز وفق المواصفات وضمن المدة المحددة.
٢٥ـ اعتماد الاوراق الثبوتية غير المصادق عليها عند اجراءات الاحالة والتعاقد.
٢٦ـ تثبيت مدة التجهيز (مدة العقد) بالاشهر او الاسابيع وليس بالايام حسب التعليمات بالاضافة الى اختلاف مدة التجهيز بين المدة المثبتة في العقد المبرم و استمارة فتح الاعتماد.
٢٧ـ عدم تثبيت فقرة نسبة التحميلات الادارية في العقد.
٢٨ـ التأخر في تسديد الدفعة المقدمة وفتح الاعتمادات المستندية الى المجهز اضافة الى تأخر المقاولين في تقديم التأمينات النهائية بعد الاحالة وقبل التعاقد مما يؤدي الى تأخر في توقيع العقود وبالتالي التأخر في تنفيذ المشاريع.
٢٩ـ عدم ارفاق نسخ من مسودة العقد ضمن وثائق المناقصة الامر الذي يؤدي الى تقديم اعتراضات بعد اعلام المناقص الفائز بالاحالة تؤدي الى مفاوضات عدة تترتب عليها ارتفاع في مبلغ العطاء وتثير حولها الشكوك ومزاعم الفساد.
٣٠ـ التأخر في توقيع العقد بعد التبليغ بالاحالة وتجاوز المدة المسموحة.
٣١ـ اعداد أو تعديل الكلف التخمينية بعد تاريخ غلق المناقصة وفتح العروض الفنية.
٣٢ـ تقديم التأمينات النهائية الخاصة بحسن التنفيذ البالغة (٥٪) بعد التعاقد.

٣٣ـ عدم قيام التشكيلات النفطية بتمديد خطابات الضمان عند انتهاء مدة نفاذيتها.
٣٤ـ اطلاق كفالة حسن الاداء بعد تسليم المواد بدون صدور شهادة الاستلام النهائي.
٣٥ـ تأخر في عملية الاستلام والفحص للمواد المجهزة.
٣٦ـ استلام مواد مخالفة للمنشأ وقبولها.
٣٧ـ تجزئة المشتريات ولنفس المادة لغرض إدخالها ضمن الصلاحيات المالية.
٣٨ـ عدم توقيع اتفاقية نقل النفط الخام و تأخر توقيعها لبعض حقول جولات التراخيص.
٣٩ـ تأخر توقيع اتفاقية التشغيل المشترك لبعض حقول جولات التراخيص.
٤٠ـ تأخر المصادقة على اجراءات الشراء و التعاقد لعقد تطوير حقل غرب القرنة/١.
٤١ـ عدم حسم موضوع تعديل عقود الخدمة و الفقرات الخاصة بـ(تعديل معدل انتاج الذروة , الكشف عن رواتب الموظفين وتضمينها ضمن اجراءات التوظيف للحقل, المصاريف المتعلقة بمكاتب الشركات الاجنبية خارج العراق, نوعية ومواصفات النفط الخام المنتج , التكلؤ الواضح في انشاء مشاريع معالجة و انتاج الغاز في الحقول والاستمرار بحرق الغاز)
٤٢ـ عدم الالتزام بتحقيق صرف كلي لمنحة التدريب و نقل التكنولوجيا وفق المادة ٢٦ من عقود الخدمة , علما بوجود مبالغ متراكمة سابقة .
٤٣ـ عدم توفير اوليات المناقصات في مخيم الشركة و الاحتفاظ بها في مقرات الشركة خارج العراق.
٤٤ـ اتخاذ لجان الادارة المشتركة (في بعض الاحيان) قرارات مخالفة للضوابط والتعليمات النافذة او للتوجيهات المركزية الوزارية و خصوصا فيما يتعلق بالتعاقدات , او عدم اتخاذهم للعديد من القرارات التي تندرج ضمن مهام و واجباتهم وفق المادة (١٣) من عقد الخدمة و احالة الموضوع الى الوزارة للبت فيها.
٤٥ـ وجود تأخير كبير في اعداد المخاطبات بين هيئات التشغيل والشركات الاستخراجية من جهة والشركات الاستخراجية والوزارة من جهة اخرى خاصة في ما يخص المشتريات والتعاقدات.
٤٦ـ ضعف المتابعة من قبل الشركات الاستخراجية لمصاريف الشركات الشقيقة و كيفية احتسابها وتحديد مدة الحاجة اليها.
٤٧ـ ضعف دور الشريك الحكومي في المساهمة في ادارة الحقل وتحديد خطط التطوير و الموازنات السنوية وعدم زج كوادره مع المشغلين لتأهيلهم و اكتساب الخبرات و المهارات المتوفرة لدى الشركات الاجنبية, بالاضافة الى عدم وجود دور جدي وفعال للا نخراط في كافة اللجان المشكلة من قبل المشغل (او الاقسام التنفيذية) لتنفيذ البرامج و خطط العمل.
٤٨ـ التشكيك في الإجراءات الأمنية المحلية واستقدام شركات أمنية عالمية بمبالغ عالية.
٤٩ـ لم نلاحظ وجود برنامج عمل واضح لعرقنة كادر المشغل العمل في الحقل وما زال الاعتماد على الكادر الاجنبي.
٥٠ـ عدم توفر ترجمة قانونية لعقود الخدمة لجولات التراخيص الثانية و الثالثة .
٥١ـ عدم تحقيق كامل الصرف على ضمن تخصيصات المساهمة الاجتماعية و البنى التحتية.
٥٢ـ اتاحة الفرصة للتعاقد باسلوب المصدر الوحيد و بتبريرات متعددة وادراجها ضمن اليات الشراء و التعاقد للحقول بالرغم من مخالفتها للتعليمات النافذة.
٥٣ـ تجديد العقود الثانوية لعدة مرات بحجة تكبد الشركات الاستخراجية مبالغ لادخال المواد او اخراجها اضافة الى تجديد عقود الخدمة الاستشارة والمراقبة وهو ما يتطلب ان يتم تحديد مدة العقد ابتداءا وامكانية تجديد العقد ضمن بنوده و لمرة واحدة وحسب الضوابط والتعليمات.
٥٤ـ عدم وضوح الاجراءات التنفيذية في حال نكول المقاول الثانوي او حصول التلكؤ.
٥٥ـ عدم اعتماد سياق عمل واضح في احتساب الغرامات التاخيرية .
٥٦ـ عدم اعتماد سياق عمل واضح في تحديد مبالغ التأمينات و الضمانات لاغلب عقود الخدمة.
٥٧ـ عدم الدقة في وضع المواصفات الفنية و جداول الكميات المطلوبة للعقود المبرمة الامر الذي ادى الى طلب العديد من اوامر التغيير للمشروع الواحد Variation Orders.
٥٨ـ لوحظ تضخيم كلف المناقصات و المشاريع المعدة من قبل المشغل.

٥٩ـ محدودية معرفة الكوادر العراقية باليات الشراء والاستقصاء عن الكلف , عدم توفر قاعدة بيانات دقيقة ومحدثة في هذا المجال إضافة إلى ضعف تأهيل الكوادر العراقية العاملة في مجال تدقيق المشتريات والعقود و احتساب الكلف التخمينية .

٦٠ـ عدم اشراك الجهة المستفيدة لعقود الخدمة (الشركة الاستخراجية) في لجان الاستلام و المطابقة للبضائع و المشاريع المنفذة من قبل المقاولين الثانويين .

٦١ـ عدم حسم موضوع قبول شهادات المنشأ الصادرة من بلد ثالث غير بلد المنشأ ادى الى تاخر في تسليم البضائع و المعدات وتأثيرها على انجاز المشاريع ضمن تطوير الحقول من جهة وتكدس الحاويات في الموانئ و ما يرافقها من غرامات من جهة اخرى وعدم اتخاذ الاجراءات اللازمة للمعالجة المستقبلية من خلال رصانة اليات التعاقد.

ب. الاجراءات المتخذة من قبل المكتب اعتمادا على طبيعة ونوع المخالفة المشخصة:

١ـ رفع التوصيات للدوائر المعنية بشأن بعض المخالفات المشخصة مع تقديم المقترحات اللازمة لمعالجتها ، ومنها:

أ. عدم قبول عرض تجاري معدل بعد تاريخ الغلق.

ب. ضرورة تمديد عطاء الشركة المرشحة وقبل التوصية بالإحالة.

ت. وجوب توخي الدقة في أختيار الأسلوب المناسب لتنفيذ الطلبيات ذات المتغيرات الفنية العديدة لتجنب قبول عروض تجارية معدلة وعلى ضوء آخر المتطلبات الفنية.

ث. التوجيه بعدم تجزئة المشتريات لنفس المادة لإدخالها ضمن الصلاحيات المالية.

ج. التأكيد على عدم دمج لجان فتح العطاءات مع لجان تحليل وتقييم العطاءات , حيث ان لكل منهما واجباتها ومهامها.

ح. ضرورة الالتزام بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية النافذة فيما يتعلق بفتح العطاءات وضوابط عمل لجان الفتح.

خ. ضرورة أتخاذ الإجراءات اللازمة لتقليص المدد اللازمة للإحالة.

د. وجوب مصادقة الوثائق الخاصة بالشركات المحالة بعهدتها الطلبية من السفارة العراقية ووزارة الخارجية لبلد الشركة المقاولة.

ذ. ضرورة التأكد من توفر التخصيص المالي وتوفر السيولة المالية قبل المباشرة بالإعلان عن المناقصة.

ر. الألتزام بتضمين مستندات المناقصات على الآلية المعتمدة في احتساب نسب الترجيح لأغراض الترسية المعتمد عليها في تحليل العطاءات.

ز. ضرورة تدقيق الطلبيات من قبل قسم التدقيق الداخلي وبما يضمن التحقق من الالتزام التام بالتعليمات والضوابط النافذة.

س. الالتزام بالتعليمات والضوابط التي أوجبت توجيه الدعوة لما لايقل عن ثلاث شركات بالنسبة للطلبيات التخصصية غير ألاحتكارية في الدعوة المباشرة.

ش. ضرورة تحديث الكلف التخمينية للمشاريع خلال إجراءات التعاقد وقبل الإعلان بغية استخدامها كمقياس عند تحليل العطاء.

ص. ضرورة اعتماد الأسلوب الأمثل للطلبيات ذات الطابع التخصصي بأسلوب الدعوة المباشرة للشركات التخصصية الرصينة وتجنب التعامل مع الشركات الوسيطة لضمان جودة المواد المطلوبة وبأسعار تنافسية.

ض. ضرورة التأكد من أمكانية الشركات الوسيطة لتنفيذ الطلبيات العامة ومن خلال تقييم رأس مال الشركة وحساباتها الختامية وأعمالها المماثلة.

ط. ضرورة حسم النقاط الخلافية المثارة لمتعلقات العقود السابقة للشركات المحالة بعهدتها الطلبيات وقبل المضي بإجراءات التعاقد الجديدة.

ظ. التأكيد على تحديد التأمينات الأولية بمبلغ مقطوع من الكلفة التخمينية المخصصة لأغراض الإحالة على عقود التجهيز للسلع والخدمات والمقاولات العامة بكافة أنواعها وليس من مبلغ العطاء.

ع. الإشارة إلى كلف التدريب بفقرة منفصلة في العقد وحسب التعليمات النافذة.

غ. ضرورة التعامل مع الشركات المصنعة بشكل مباشر للمواد الحرجة من خلال العقود والاتفاقيات طويلة الأمد وبعد تأهيل وتأمين لأكثر من مصنع وبالتعاون مع الدائرة الفنية لتقديم وترشيح الشركات المصنعة.

ف. ضرورة العمل على أعداد المواصفات وجدول الكميات والخرائط وكل ما هو ضروري للتنفيذ جاهزة ودقيقة لتجنب إجراء التغيير او الإضافة لاحقا.

ق. التأكيد على سرعة تنفيذ الطلبيات الحاكمة (تجهيز مواد، تجهيز معدات ...) والطلبيات الخدمية الاخرى من خلال أعتماد وصف فني دقيق للمعدات والمواد المطلوبة ابتداءا دون اللجوء الى الدخول في تفاوضات ومراسلات مطولة تساهم في تبديد الوقت بغية المطابقة.

ك. ضرورة أستكمال إجراءات التأكد من صحة صدور الوثائق الأساسية للشركة وقبل الإحالة.

ل. التأكيد على إتمام إجراءات الإحالة بالسرعة الممكنة لاستغلال التخصيصات المالية الممنوحة لإنجاز المشاريع الاستثمارية.

م. التأكيد على الالتزام بتوجيهات الأمانة العامة لمجلس الوزراء وجهاز المخابرات الوطني العراقي بضرورة مفاتحة الجهاز للتأكد من الشركات العربية والاجنبية المتعاقدة مع التشكيلات النفطية لبيان رأيهم الفني والاستخباري فيما يخص عقود تجهيز المواد الكيمياوية وأجهزة الاتصالات و المراقبة و الأسلحة والمواد ذات الاستخدام المزدوج وقبل التعاقد.

ن. توجيه لجان الادارة المشتركة بالالتزام بالفقرات المنصوص عليها في عقد الخدمة و اعلام المشغل في حال حصول حيد او مخالفة او تجاوز.

هـ. تعزيز دور الشريك الحكومي و الضغط باتجاه ممارسة الصلاحية المنصوص عليها في عقد الخدمة.

و. التنسيق مع الوزارات الامنية والحكومات المحلية في سبيل تعزيز و توفير الحماية الكافية للمشغل عن طريق دراسة المتطلبات الامنية اللازمة المطلوبة والعمل على توفيرها لتقليص العقود الثانوية الخاصة بالحمايات و المتعاقد عليها بمبالغ عالية .

٢ـ مخاطبة السيد الوزير أو الجهات المسؤولة:

لغرض المباشرة بأجراءات معالجة بعض المخالفات المشخصة والتي تستلزم ذلك خاصة فيما يتعلق بعدم سلامة اجراءات الاحالة للطلبيات، عدم اتباع الاسلوب الامثل لتنفيذ الطلبية، الاحالة على شركات غير رصينة، تضمين الطلبيات مبالغ غير مبررة، حيث يتم استحصال موافقة السيد الوزير لغرض الزام التشكيلات النفطية لأتخاذ الاجراءات المناسبة، والجدول ادناه يمثل اهم تلك الحالات:

ت	اسم ورقم الطلبية	الملاحظات التدقيقية المشخصة	موقف الطلبية	المبلغ
١	المناقصة المرقمة ٢٠١٤/٢ والخاصة بإنشاء بناية فرع واسط والمروجة من قبل شركة توزيع المنتجات النفطية	استبعاد صاحب العطاء الأقل سعرا لأسباب غير منطقية كأرباح الشركة ورأسمالها وحساباتها الختامية و الإحالة على صاحب العطاء الثاني دون الأخذ بنظر الاعتبار الفارق السعري بين العطائين والذي يزيد عن (٤٥٠) مليون دينار.	تأجيل	٧,٤٥٣,١٠٣,٠٠٠ دينار
٢	المناقصة المرقمة ٤٥٠٦-١٣-٣٣ والخاصة بتجهيز مواد احتياطية للسلالم الهيدروليكية لميناء البصرة النفطي	بناءا على ملاحظات المكتب المثبتة بخصوص مبلغ التدريب المبالغ فيه تم استحصال موافقة السيد الوزير على تخفيض مبلغ إحالة المناقصة بعد اقتطاع كلفة التدريب والبالغة (٨٠,٠٠٠) دولار.	تخفيض مبلغ	٤,٤٩٥,٦٢١ دولار
٣	الطلبية المرقمة ٥٣٠٠/QR-٠١ والخاصة بمشروع انبوب زيت الوقود لمحطتي كهرباء الهارثة والنجيبية	تثبيت عدة ملاحظات تدقيقية بالخصوص ولم يتم استيفاء الاجابة بخصوصها.	اعادة اعلان	٢٣,٥٠٠,٠٠٠ يورو

٤	طلبية الشراء ٤٤٠٩-١٢-PRJ عقد خدمة لفحص وقشط أنابيب متنوعة	تثبيت عدة ملاحظات تدقيقية بالخصوص اضافة الى حالة التقشف التي يمر بها بلدنا اوصى المكتب بضرورة مناقشة مدى الحاجة لتنفيذ هذه الطلبية في الوقت الحالي مع ضرورة التخطيط السليم والاعداد المسبق لتنفيذ مثل هكذا طلبيات.	اعادة اعلان	٣٠,٠٠٠,٠٠٠دولار
٥	المناقصة المرقمة ٤٤٢٣-١٢-٥٩ والخاصة بأيجار السكن العائم لميناء البصرة	تثبيت عدة ملاحظات تدقيقية بالخصوص اضافة الى رفع تقرير للسيد الوكيل الاقدم والتوصية بألغاء المناقصة والتأكيد على ان تكون الاولوية هي لبناء السكن الدائم.	تعليق الاحالة	٥٢,٥٦٧,٣٠٠دولار
٦	عقد تجهيز الطعام في حقل الاحدب	من خلال مراجعة وتدقيق اوليات العقد تم التوجيه بإيقاف توقيع العقد لحين معرفة نتائج وتوصيات اللجنة التحقيقية المشكلة بالخصوص.	ايقاف	١٥٠ ألف دينار للشخص الواحد
٧	انشاء مركز البحث والتطوير ودار الاستراحة في شركة نفط الوسط	من خلال مراجعة وتدقيق اوليات العقد تم ايقاف توقيع العقد ومتابعة توصيات اللجنة التحقيقية المشكلة بالخصوص.	ايقاف	١٨,٩٥٠,٠٠٠دولار
٨	تأجير محطة توليد الكهرباء الثانية في حقل الاحدب	تم تثبيت عدة ملاحظات تدقيقية لم يتم استيفاء الاجابة عنها	الغاء الطلبية	٧٣,٤٩٨,٤٥١ دولار
٩	الطلبية المرقمة E-BAS-٧٠٦-١٣ في معهد التدريب النفطي / البصرة	تم تثبيت عدة ملاحظات تدقيقية لم يتم استيفاء الاجابة عنها وتم طلب البت بها من خلال اجتماع اللجنة المركزية للمراجعة والمصادقة على الاحالة والعقود والتي قررت لاحقا بأعادة اعلان الطلبية في حالة توفر التخصيصات المالية.	اعادة اعلان	٨٥٩,٠٠٠ دولار

الفصل الخامس
تقييم اداء الوحدات العاملة في القطاع النفطي

استنادا الى المهام والواجبات الاساسية لمكتب المفتش العام ضمن الفقرات (٣،٥،١٠) المحددة في الامر رقم (٥٧) لسنة ٢٠٠٤ والتي تعنى بتقييم اداء المؤسسات الحكومية، ركز المكتب سنويا بأعداد برنامجه وبناء خططه لتقييم اداء تشكيلات القطاع النفطي للنهوض بواقع القطاع النفطي من جميع الجوانب ومساهمة منه في تحقيق استراتيجية الوزارة بزيادة الانتاج النفطي. فقد تم تقسيم عملية التقييم الى محورين اساسيين هما: الاول؛ التقييم الفني لبعض التشكيلات النفطية. الثاني؛ تقييم الوحدات الساندة. فقد ارتكزت عملية التقييم على محورين اساسيين هما:

المحور الاول: التقييم الفني

تم تقييم (٤) شركات خلال عام ٢٠١٥ فنيا وتقييم مشاريع شركتين وحسب المعايير المتبعة المستندة على واقع العمل وبعد مناقشتها مع التشكيل المعني، وهي كما ياتي:

اولا: تقييم اداء الشركات فنيا

١. شركة الحفر العراقية

أ ـ وصف طبيعة العمل: تعمل كمقاول يقوم بتنفيذ عمليات الحفر والأستصلاح لصالح الشركات الأستخراجية من خلال فرع عمليات الجنوب (وهو الفرع الأكبر) وفرع عمليات الشمال حيث يشكلان الثقل الأكبر لعمل الشركة.

ب ـ اهم الظواهر المشخصة:

- من خلال الاطلاع على ما منفذ من عمليات للحفر والاستصلاح لعام ٢٠١٤ يلاحظ انخفاض في عدد الابار المحفورة حيث تم حفر (٥٩,٠٦) بئر فقط في حين كان عدد الابار المحفورة لعام ٢٠١٣ (٨٢,٢) بئر وتعزو الشركة هذا الانخفاض بسبب الظروف الامنية ودخول المجاميع الارهابية في مناطق عمل شركة نفط الشمال في النصف الثاني من العام/٢٠١٤ حيث تم حفر (٩) ابار من اصل الخطة الموضوعة البالغة (٢٥) بئر بالاضافة الى التوقفات بسبب تهيئة المستلزمات أو بسبب ظروف الابار ومعالجاتها.
- تم انجاز حفر (٥٩,٠٦) بئر من اصل الخطة الموضوعة والمعدلة والبالغة (٦٢,٦٩) اي بنسبة تنفيذ بلغت (٩٤٪).
- وتعزو الشركة الانخفاض في تنفيذ الخطة الى الظروف الامنية (دخول المجاميع الارهابية)، بالاضافة الى التوقفات الاخرى المتمثلة بأنتظار المستلزمات والظروف القاهرة والعمليات غير المبرمجة (حسب طلب الجهات المستفيدة) والتي مثلت (٢٣٪) من اجمالي عدد ايام عمل الاجهزة والذي يمثل ما معدله (١٤)بئر خلال العام .
- تم انجاز استصلاح واكمال (٨٥,٠١) بئر من الخطة البالغة (٧٠,٧٥) بئر وبنسبة تنفيذ بلغت (١٢٠٪) وتعزو الشركة هذا الارتفاع عن الخطة الموضوعة الى زيادة عدد الاجهزة العاملة وبنسبة (١٣٪) بسبب الاحتياج الاني للشركات النفطية المستفيدة والى الاداء العالي للاجهزة العاملة وبلغ عدد الاجهزة العاملة (٤٣) جهاز وعملت بما يعادل (٣٠) جهازا اذا عملت بكامل طاقتها وبصورة مستمرة دون توقف .
- بلغ عدداجهزة الحفر ضمن ملاك شركة الحفر العراقية (٥١) جهازا منها (٣) قيد الاستلام حديثة والعاملة منها (٢١)جهازا فقط حسب موقف ك٢٠١٤/١ وعدد الاجهزة المتوقفة (١٨) جهازا اي ان مانسبته تقريبا(٥٠٪) من الاجهزة هي متوقفة مما يمثل خللا لابد من معالجته من خلال ايجاد فرص عمل للاجهزة واستغلال الوضع المالي الحرج للشركات النفطية في توفير تلك الفرص مع تزايد الاجهزة الحديثة .
- عدد اجهزة الاستصلاح الكلية بلغ (٩) اجهزة ,العاملة منها في ك٢٠١٤/١ (٣) اجهزة فقط في حين المتوقفة (٦) جهاز , وهذا يبين ان ثلث الاجهزة عامل فقط في حين ثلثي الاجهزة متوقفة مما يشير الى ان الشركة ليس لديها خطط مستقبلية لتشغيل اجهزتها مما سوف يضع الشركة في وضع حرج .

التقرير السنوي لعام / ٢٠١٥

- تحيل الشركة معظم الخدمات الفنية المصاحبة الى شركات اجنبية بسبب عدم وجود المعدات التخصصية مما يؤدي الى ضياع فرص الاستفادة من مبالغ كبيرة تساهم في تطوير الشركة وكوادرها وان الشركة تمتلك من الخبرات ما يؤهلها لان تدخل بصورة جدية في انجاز وتنفيذ الاعمال المصاحبة .
- عدم وجود خطة للصيانة المبرمجة والوقائية مما أثر سلبا على عدد أيام التوقفات بسبب الأعطال الميكانيكية والكهربائية فضلا عن عدم توفر رصيد مخزني لقطع الغيار خصوصا للأجهزة والمعدات الحاكمة التي يؤدي توقفها الى توقف البرج بالكامل مما يسبب التأخر في أنجاز أعمال الصيانة الطارئة.
- ورش الصيانة بحاجة الى تأهيل والكادر بحاجة الى دورات متخصصة لتلبية متطلبات الصيانة بالسرعة الممكنة خصوصا ان الشركة تشهد زيادة في عدد الأجهزة العاملة لديها.
- الاستعانة بمتعهدي نقل محليين بحجة عدم كفاية اليات الشركة لزيادة سرعة انجاز نقل الاجهزة بين المواقع والتي افقدت الشركة فرص لزيادة مواردها المالية نتيجة تشغيل الياتها وكوادرها في العمل والاستعانة بالقطاع الخاص في ظل الظروف الراهنة للشركة والتي تتطلب ايجاد فرص عمل وزيادة مواردها المالية .
- كثرة الحوادث المعطلة يعطي مؤشر خطر عن حالة السلامة في الشركة، ان طبيعة العمل الخطرة وزيادة حجم العمل لايمكن ان تكون مبرر في الزيادة الملحوظة في عدد الاصابات .
- وجود ترهل واضح في الهيكل التنظيمي للشركة والذي ادى الى زيادة في المصاريف التشغيلية وبالتالي زيادة اجمالي المصاريف للسنوات الاخيرة ومع انخفاض الايرادات ادى الى عدم حصول الوفرة الكافية للشركة لاكمال اعمالها وبالتالي زيادة مديونيتها

ب. فترة تقييم الاداء: للفترة من ٢٠١٤/١/١ ولغاية ٢٠١٤/١٢/٣١

ج. المعايير المستخدمة تقييم الاداء:

ت	النشاط	وزن النشاط	نتيجة التقييم
١	الانتاج	٤٥	٣٤
٢	الصيانة	٢٠	١٤
٣	الدراسات والتخطيط	١٠	٨
٤	الفحص الهندسي	١٠	٨
٥	الصحة والسلامة والبيئة	١٠	٧
٦	المخازن والسيطرة النوعية	٥	٣
	المجموع	١٠٠	٧٤٪

د. الالية التي اتبعت لتقييم الاداء:

تم الاعتماد في تقييم الشركة على التقارير الشهرية والتقرير السنوي لعام ٢٠١٤ بالاضافة الى خطة الانتاج المعدلة للشركة لعام ٢٠١٤ واجراء الزيارات الميدانية الى مواقع الشركة ومقارنة المنجز لعام ٢٠١٤ مع عام ٢٠١٣ والاعوام السابقة .

هـ. التوصيات:

- اعادة النظر في خطة الشركة بما يتناسب مع عدد اجهزة الحفر المتوفرة .
- توفير الوسائل والمتطلبات لتنفيذ الاعمال المصاحبة لاكمال انجاز الابار بأسلوب تسليم المفتاح مما سينعكس ايجابا على الموارد المالية وفرص الحصول على عقود مع شركات جولات التراخيص .
- ضرورة وضع خطط للصيانة المبرمجة والوقائية لتقليل التوقفات وتوفير قطع الغيار الضرورية للاجهزة والمعدات التي تؤثر على انتاجية اجهزة الحفر والاستصلاح .

- الشركة بحاجة الى تأهيل ورش الصيانة وتأمين كادر متخصص من شأنه تلبية متطلبات الصيانة بالسرعة الممكنة خصوصا ان الشركة تشهد زيادة في عدد الأجهزة العاملة لديها.
- ضرورة حصول المتبقي من الكادر الفني لقسم الفحص الهندسي على شهادات وتخاويل تسمح لهم بأداء عمليات الفحص داخل مواقع الشركات الاجنبية العاملة الرئيسية والفرعية لتمنحهم الصلاحية باداء اعمالهم لزيادة فرص التعاقد مع تلك الشركات من قبل شركة الحفر .
- أجراء الفحوصات الهندسية بصورة دورية وتأشير نقاط الضعف وأدراجها في جداول الصيانة المبرمجة أو الطارئة يؤدي بالنتيجة إلى تقليل فترات التوقف وبالتالي المحافظة على أنتاجية أبراج الحفر.
- ضرورة قيام الشركة بزيادة تفعيل نشاط نقل الاجهزة بين المواقع والاعتماد على الياتها وكوادرها والتي افقدت الشركة فرص لزيادة مواردها المالية نتيجة تشغيل الياتها وكوادرها في العمل و الاستعانة بالقطاع الخاص في ظل الظروف الراهنة للشركة والتي تتطلب ايجاد فرص عمل وزيادة الموارد المالية .
- يجب أن تكون هناك أجراءات صارمة من قبل الشركة في تطبيق شروط وتعليمات السلامة ومتابعة مدى التزام العاملين بهذه التعليمات لتقليل عدد الإصابات كما ينبغي على الشركة ابداء اهتمام أكبر بنوعية ومتانة تجهيزات السلامة المجهزة للعاملين .
- بذل المزيد من الاهتمام بالكادر والخدمات المقدمة لهم بالنسبة للابراج العاملة بالجهد الوطني اسوة بالابراج العاملة في حقول جولات التراخيص .
- ضرورة قيام ادارة الشركة بوضع هيكل تنظيمي واقعي للشركة لتقليل المصاريف التشغيلية في ظل الظرف الراهن الذي تمر به الشركة من قلة الايرادات بسبب قلة فرص العمل المتاحة للشركة .

٢. شركة نفط الجنوب

أ. وصف طبيعة العمل : تقوم الشركة باستخراج النفط الخام واجراء العمليات اللازمة تمهيدا لتصديره او استهلاكه في المصافي.

ب. اهم الظواهر المشخصة:

- هناك حيد في تحقيق الخطة الانتاجية للشركة لعام ٢٠١٤ بسبب سوء الاحوال الجوية وتأخر عمليات التصدير نتيجة محدودية الطاقة الخزنية في الشركة حيث يتم ايقاف محطات الجهد الوطني ومن ثم تقليص الانتاج في الحقول المرخصة.
- قلة الطاقة الخزنية في الشركة وعدم استيعاب كميات النفط الخام المنتجة الامر الذي يؤدي غالبا الى ايقاف محطات العزل ولحين تصريف النفط من المستودعات وخصوصا في حالة توقفات التصدير.
- هناك زيادة في انتاج النفط الخام يرافقها زيادة في انتاج الغاز المصاحب وان معظم كميات الغاز المستخرجة غير مستثمرة ويتم حرقها.
- قلة نشاط الحفر والاستصلاح في حقول الجهد الوطني مقارنة مع الفعاليات التي يتم اجراءها في الحقول النفطية المرخصة.
- عدم القيام بالصيانة الدورية والمبرمجة في اغلب الاحيان وذلك لتجنب حالات ايقاف الانتاج والاكتفاء بالصيانة الطارئة للمعدات.
- التدريب والتطوير متفاوت في اقسام وهيئات الشركة وهناك بض الاختصاصات في تشكيلات الشركة تحتاج الى التدريب للنهوض بواقع العمل فيها.
- التقيد بضوابط وتعليمات السلامة فيما يخص اعمال الجهد الوطني في الشركة ليس بالمستوى المعمول به في الحقول المرخصة وكذلك بالنسبة لما يتعلق بأمور البيئة.
- يوجد نقص في الاختصاصات في بعض تشكيلات الشركة مثلما موجود في قسم البحوث والسيطرة النوعية والمركز الصحي.

- لا يوجد تطبيق لإجراءات الجودة الشاملة (ايزو) في عموم الشركة وهناك سعي في الشركة للحصول على شهادة الجودة (الايزو).
- يوجد نقص في الكادر الصحي العامل في المركز الصحي في الشركة نتيجة عدم الحصول على موافقة وزارة الصحة في اعطاء عدم الممانعة في تعيين كوادرها ضمن وزارة النفط.
- عدم كفاءة برامج التدريب الحالية وفقا للمتطلبات العالمية ويتطلب اعداد برامج تدريب نوعية لغرض قيام الكادر العراقي بعملية الاحلال التدريجي بدلا من الكوادر الاجنبية العاملة في حقول التراخيص.
- اعتماد هياة التخطيط وبشكل كبير على الهيئات والاقسام في اعداد الدراسات الخطط الخصة بالشركة.

ج. فترة تقييم الاداء: للفترة من ٢٠١٤/١/١ ولغاية ٢٠١٤/١٢/٣١

د. المعايير المستخدمة تقييم الاداء:

ت	النشاط	وزن النشاط٪	نتيجة التقييم
١	الانتاج	٤٠	٣٢
٢	الصيانة	١٥	١٠
٣	الدراسات والتخطيط	١٠	٦
٤	الفحص الهندسي	٧	٥
٥	الصحة والسلامة والبيئة	١٠	٦
٦	التقييس والسيطرة النوعية	٨	٦
٧	المواد والسيطرة المخزنية	٥	٤
٨	العدادات ونقل الملكية	٥	٤
	المجموع	**١٠٠**	**٧٣٪**

هـ. الالية التي اتبعت لتقييم الاداء:

شملت عملية إجراء التقييم بالإضافة الى دراسة البيانات والمعلومات وتقارير الإنتاج الشهرية والتقرير السنوي للشركة والزيارات الميدانية للهيئات والاقسام التابعة للشركة أجراء لقاءات مع المسؤولين أو وكلائهم لمناقشة فقرات التقييم معهم تفصيليا للخروج بنتيجة أقرب ما تكون الى الواقع.

و. التوصيات:

- ضرورة النهوض بالطاقة الخزنية للشركة من خلال انشاء خزانات جديدة وصيانة وتأهيل الخزانات الحالية خصوصا وان هناك زيادات متوقعة في انتاج النفط الخام.
- ضرورة النهوض بواقع محطات الجهد الوطني في الشركة وتطويرها اسوة بالحقول العاملة ضمن حقول جولات التراخيص الاولى والثانية.
- تكثيف الجهود في نشاط الحفر والاستصلاح ضمن حقول الجهد الوطني.
- ضرورة الاستفادة من اليات العمل والخطط والبرامج والاعمال المنفذة ضمن عقود جولات التراخيص وعكسها على حقول الجهد الوطني في الشركة للنهوض بواقع العمل ومواكبة التطورات جنبا الى جنب مع الحقول المرخصة.
- ضرورة استثمار الغاز المصاحب المنتج خصوصا وان هناك زيادة متوقعة في انتاج الغاز نتيجة للزيادات المتوقعة في انتاج النفط الخام.
- ضرورة القيام بالصيانة المبرمجة للمعدات العاملة للمحافظة على سلامتها وديمومة عملها.
- ضرورة تدريب وتطوير الكوادر العاملة في الشركة وحسب التخصصات بهدف تنمية القدرات الذاتية للعاملين مع ضرورة ان يكون التدريب نوعي وحسب متطلبات العمل ويلبي حاجة الشركة.

- العمل والسعي وبكل جدية للحصول على شهادة الجودة الشاملة (ايزو) اسوة بالشركات النفطية العالمية.
- ضرورة الالتزام بقوانين وتعليمات السلامة في العمل والمحافظة على البيئة واصدار العقوبات بحق المقصرين وكما معمول في الحقول النفطية المرخصة.
- ضرورة التنسيق مع وزارة الصحة للحصول على كوادر صحية للعمل في شركة نفط الجنوب لإكمال النقص في الكادر الصحي وتشغيل مجموعة من الاجهزة بالفحص الطبي والمختبري.
- ضرورة ان يكون دور الدراسات والتخطيط في الشركة اكبر للنهوض بواقع الشركة من خلال وضع الخطط والدراسات المناسبة لعمل الشركة.
- ضرورة تدريب الكوادر العاملة في شركة نفط الجنوب وخصوصا قسم الصيانة وفق ارقى متطلبات الصناعة النفطية لغرض القيام بأعمال الصيانة والتأهيل في شركة نفط الجنوب وحقول التراخيص والاعتماد على الجهد الوطني بدلا من الاحالة على شركات مقاولة (اجنبية ومحلية) مقابل مبالغ مالية عالية.

٣. شركة مصافي الجنوب

أ. وصف طبيعة العمل : تقوم الشركة بأستلام النفط الخام وتكريره لانتاج مجموعة من المنتجات النفطية والتي تسد جزء كبير من احتياجات السوق المحلية

ب. اهم الظواهر المشخصة:

- مساهمة الشركة في سد جزء كبير من حاجة البلد من المنتجات النفطية.
- الشركة متأخرة جدا في تطبيق نظام الجودة الشاملة والذي يهدف الى حصول الشركة على شهادة الجودة العالمية
- تقوم الشركة بخلط النفثا مع البنزين المنتج في الشركة مما يتسبب في تدني مواصفات المنتوج حيث يتم خلطة مع البنزين المستورد ليصبح ضمن المواصفات التسويقية المحلية.
- كثرة توقفات الوحدات الإنتاجية وخصوصا وحدات تحسين البنزين بسبب الحاجة الفعلية لإجراء الصيانة وخصوصا الأفران وكذلك الحاجة الى تبديل العامل المساعد.
- الوضع الحالي للبلد وقلة توفر المنتجات النفطية اثر بشكل سلبي على إجراء الصيانة المبرمجة للوحدات التشغيلية بشكل صحيح ضمن الخطة السنوية الأمر الذي أدى الى زيادة عدد أيام التوقف للوحدات الإنتاجية لاحقا.
- تفرد القرارات من قبل الادارة العليا للشركة في حينها وعدم اشراك مدراء الهيآت والاقسام واصحاب الخبرة في الشركة في صناعة القرارات مما اثر بشكل سلبي على سير العملية الانتاجية فيها.
- تدني كفاءة وحدة معالجة فضلات المياه الصناعية بسبب تقادم المنظومة وقد قامت الشركة مؤخرا بصيانة المضخات وتبديل الأنبوب الناقل من الشعيبة الى الخور (مد أنبوب جديد مصنوع من مادة البولي اثلين) مع إعادة تأهيل منظومة القشط.
- توقف معظم وحدات قسم الدهون عن الإنتاج بسبب عدم توفر الخدمات اللازمة للتشغيل وخصوصا توفير بخار الماء.
- قلة التوقفات في المصفى الناتجة من انقطاع التيار الكهربائي.
- كثرة توقف وحدات التكرير لإجراء الصيانة الطارئة بسبب وجود انسدادات في المبادلات الحرارية وخصوصا وحدة تكرير الثالثة بسبب تردي مواصفات النفط الخام المجهز للشركة.
- عدم وجود وحدة لإنتاج الغاز الخامل (النتروجين) في الشركة ويتم الشراء من معامل وزارة الصناعة بالرغم من الحاجة المستمرة لهذا الغاز وحسب الفعاليات التشغيلية في الشركة.

- يتم إجراء الفحوصات المختبرية للمنتجات داخل الشركة ولا يتم اعتماد أي فحوصات تتم خارج الشركة.
- قسم البحوث والسيطرة النوعية وقسم السلامة والإطفاء مرتبطة بهيأة خدمات الإنتاج.
- عدم وجود منظومات معتمدة للتحاسب التجاري في الشركة.

ج. فترة تقييم الاداء: للفترة من ٢٠١٤/١/١ ولغاية ٢٠١٤/١٢/٣١

د. المعايير المستخدمة تقييم الاداء:

ت	النشاط	وزن النشاط	نتيجة التقييم٪
١	الانتاج	٤٠	٢٨
٢	الصيانة	٢٠	١٣
٣	الدراسات والتخطيط	٧	٥
٤	الفحص الهندسي	٨	٦
٥	السلامة والبيئة	٨	٥
٦	التقييس والسيطرة النوعية	٧	٥
٧	المخازن والسيطرة المخزنية	٥	٤
٨	العدادات ونقل الملكية	٥	٣
	المجموع	١٠٠	٦٩٪

هـ. الالية التي اتبعت لتقييم الاداء:

شملت عملية إجراء التقييم بالإضافة الى دراسة البيانات والمعلومات والتقارير الشهرية والتقرير السنوي للشركة والزيارات الميدانية للهيئات والاقسام التابعة للشركة أجراء لقاءات مع المسؤولين أو وكلائهم لمناقشة فقرات التقييم معهم تفصيليا للخروج بنتيجة أقرب ما تكون الى الواقع.

و. التوصيات:

- توسيع وتطوير عمل الوحدات الإنتاجية بهدف زيادة الإنتاج وتحسين مواصفاته لتلبية الحاجة المحلية من المنتجات النفطية.
- تفعيل البرنامج الزمني المخطط لصيانة الوحدات التشغيلية للحد من كثرة التوقفات وخصوصا وحدات تحسين البنزين.
- ضرورة حث الشركة على بذل المزيد من الجهد والسعي للحصول على شهادة الجودة العالمية.
- دراسة أسباب توقف وحدات مصفى الدهون وإجراء المعالجة لها للنهوض بواقع الإنتاج في المصفى.
- الاهتمام با نجاز مشاريع إنتاج البخار(المراجل البخارية) لزيادة القدرات الإنتاجية للبخار لتلبية حاجة الوحدات الإنتاجية بشكل عام وحدات الدهون بشكل خاص.
- حث شركة نفط الجنوب على تزويد شركة مصافي الجنوب بالنفط الخام وبمواصفات جيدة ومستقرة وبمحتوى مائي قليل وكذلك عدم احتوائه على الاطيان والرمال بهدف استمرار العملية التشغيلية لوحدات الشركة واستقرار مواصفات الانتاج.
- ضرورة الإسراع في انجاز مشروع التوليد الذاتي للكهرباء وعدم اعتماد الشركة على الكهرباء الوطنية.
- على الشركة اتخاذ العديد من الإجراءات للحد من ظاهرة التلوث الذي تسببه الوحدات التشغيلية في المصفى والإسراع في انجاز المشاريع المتعلقة بحماية البيئة.

- ضرورة انجاز مشاريع الخطة الاستثمارية وخصوصا وحدة الازمرة والمشاريع المرتبطة بخدمات الانتاج وذلك من خلال حث الشركات المتعاقدة معها للإسراع في انجاز تلك المشاريع.
- ضرورة قيام الشركة بإدخال التقنيات الحديثة في العمل وخصوصا فيما يتعلق بتشغيل وصيانة الوحدات الإنتاجية ومواكبة التطور العالمي في هذا المجال.
- إعطاء أهمية لتدريب وتطوير العاملين من خلال زجهم في الدورات التدريبية الداخلية والخارجية وبما يتناسب وحاجتهم الفعلية الى التدريب وحسب الاختصاص.
- الاهتمام بتحسين نوعية المنتجات النفطية للوصول الى المواصفات القياسية العالمية وخصوصا منتوج البنزين.
- ضرورة القيام بتهيئة وإعداد الكوادر وتدريبها لغرض استلام وتشغيل الوحدات الإنتاجية الجديدة.
- ضرورة زيادة كادر قسم البيئة لسد حاجة القسم من الاختصاصات المطلوبة (علوم كيمياء، علوم بايلوجي، مهندس بيئة محللين)
- العمل على توفير وحدة لإنتاج الغاز الخامل (النتروجين) لحاجة الشركة المستمرة لهذا الغاز.
- الإسراع بتوفير المواد الاحتياطية اللازمة لاستمرار وديمومة عمل الوحدات الإنتاجية وتجاوز حالات التوقف بسبب عدم توفر تلك المواد.
- ضرورة قيام إدارة الشركة بتوفير الدعم المناسب لقسم العدادات من خلال توفير مستلزمات العمل (زيادة عدد الكادر،توفير المكان المناسب، ورشة عمل، فرص تدريب...الخ) والاستجابة للتعليمات الوزارية بهذا الخصوص لارتباطه بالتزامات الوزارة.
- ضرورة ان يكون قسم البحوث والسيطرة النوعية وقسم السلامة والإطفاء اقسام رأسية مرتبطة بشكل مباشر بمدير عام الشركة.
- ضرورة الاسراع في انشاء وحدة معالجة المياه الصناعية الجديدة في مصفى البصرة بطاقة ١٧٥٠ م٣/ساعة لمعالجة المياه الصناعية وبتقنيات تشمل معالجات كيمياوية وبايلوجية وميكانيكية.

٤. شركة غاز الشمال

أ. وصف طبيعة العمل: تساهم الشركة في صيانة واستثمار الثروة النفطية والمواد الهايدروكاربونية من خلال قيام مجمع غاز الشمال بمعالجة الغاز الطبيعي المصاحب لإنتاج النفط الخام في المنطقة الشمالية والذي كان يهدر في السنوات التي سبقت إنشاءها وما كان يسببه من تلوث للبيئة وهدر في الثروة النفطية ..

ب. اهم الظواهر المشخصة:

- يلاحظ من الجداول الموضحة في الفقرة(٤:٢) وعند مقارنة منتجات الشركة للعام ٢٠١٤ بالخطة السنوية المقررة فانه تم تحقيق نسب (٧٧٪) للغاز الجاف و(٦٦٪) للغاز السائل و(٦٦٪) للكازولين الطبيعي و(٣١٪) للكبريت وهذا الحيد السلبي عن الخطة يعود أساسا" إلى انخفاض نسبة الغاز الخام المغذي المستلم من محطات كبس الغاز العائدة لشركة نفط الشمال إلى (٧٥٪) من الخطة السنوية حيث إنها لا تكفي لتشغيل خطين إنتاجيين على التوازي فالشركة حاليا" تعمل بخط إنتاجي واحد لإنتاج كافة المنتوجات ويعود سبب الحيد إلى الملاحظات التي تم تثبيتها في الملاحظات الخاصة بنشاط الإنتاج.

التقرير السنوي لعام / ٢٠١٥

- يتم تحديث خطة الإنتاج شهريا" وفقا" لمستجدات العملية الإنتاجية وما يحيط بها من ظروف تشغيلية وأمنية في اجتماعات تعقد شهريا" في مقر الوزارة وبحضور ممثل الشركة ليقوم بدوره بعكس الظروف المحيطة للعملية الإنتاجية في كل شهر
- ان استلام الشركة للغاز المغذي بنسبة (١٠١٪) من الخطة الشهرية المحدثة كان له دور في تحقيق الخطة المحدثة للمنتوجات وبالنسب (١٠١٪ للغاز الجاف و ٩٩٪ للغاز السائل و٩٩٪ للكازولين الطبيعي و ٨٩٪ للكبريت) على الرغم من التوقفات المستمرة لمحطات كبس الغاز (كما مبين في الفقرة ٤:٢) نتيجة لانخفاض إنتاجية النفط بسبب توقف تصدير النفط (توقف الخط العراقي ـ التركي) بسبب أعمال تخريبية علما" بان كمية الغاز المغذي لم تكن تكفي لتشغيل خطين إنتاجيين على التوازي .
- انحسار في عدد مرات وفترات انقطاع التيار الكهربائي خلال عام ٢٠١٤/ (المؤدية إلى توقف العملية الإنتاجية) حيث بلغت مرة واحدة وهي عند خروج المغذيين A,B من محطة كهرباء ملا عبد الله بتاريخ ٢٠١٤/٥/١ ولمدة (٠:٤٠) ساعة بسبب توقف لشبكة الكهرباء الوطنية مما أدى إلى توقف الخط الإنتاجي /٢٠٠٠ ووحدة إنتاج الكبريت/٢٧٠٠ ومحطة الكبس آب/٨ وحقل خباز .
- قلة المشاكل الفنية خلال عام/٢٠١٤ في الوحدات التشغيلية والإنتاجية والتي لم تؤد في إحداها إلى إيقاف المجمع بأكمله عدا توقفات جزئية
- . عند مقارنة مجموع ساعات توقف المحطات خلال عام / ٢٠١٤ بمجموع ساعات التوقفات لعام / ٢٠١٣ والموضحة في الجدول (٤) سنلاحظ زيادة ملحوظة في الفترات والذي كان له الأثر في الانخفاض الحاصل في النسب.
- توقف التجهيز من قبة حقل عجيل اعتبارا" من تاريخ ٢٠١٤/٧/١١ بسبب الظروف الأمنية الراهنة والسيطرة عليه من قبل العصابات الإرهابية والذي كان له الأثر الكبير في تلبية احتياجات الخطين التشغيليين من الغاز الخام كما ونوعا .
- انجاز برامج الصيانة المخططة بالإمكانيات المتاحة والظروف الأمنية الغير مستقرة وتنفيذ أعمال الصيانة للوحدات التشغيلية والإنتاجية ووحدات الطاقة ووحدات إنتاج الكبريت وتم خلالها فتح وتنظيف وتصليح وتبديل الأجزاء المستهلكة والمتضررة كليا أو جزئيا للمعدات والآلات والأنابيب وإكمال الفحوصات الهندسية اللازمة وحسب المواصفات الفنية العالمية المقررة وإصدار شهادات صلاحية العمل لجميع هذه الأجهزة والمعدات من قبل قسم الفحص الهندسي في الشركة مما انعكس بشكل ايجابي على استقرار وحدات الإنتاج.
- أدى انخفاض إنتاجية الشركة وشحة السيولة النقدية من جهة وانخفاض النفقات التشغيلية من جهة أخرى إلى ارتفاع كلف إنتاج الوحدة الواحدة للعام ٢٠١٤ مقارنة بالعام ٢٠١٣ وبنسبة ١٢٪.مما أدى إلى انخفاض نسبة التطور في (هامش الربح إلى الكلفة) لمنتجات الغاز الجاف والسائل والكبريت
- ارتفاع عدد الإصابات الناجمة عن العمل والإصابات نتيجة الأعمال الإرهابية التي تعرضت لها مواقع الشركة وعدد من منتسبيها وكما موضح في الفقرة (١٠:٢).
- تم القيام بالعديد من ألأعمال المقدمة للغير ساهمت في تحقيق مردودات مالية للشركة.

ج. فترة تقييم الاداء: للفترة من ٢٠١٤/١/١ ولغاية ٢٠١٤/١٢/٣١

د. نتائج التقييم النهائية : من خلال دراسة وتحليل تحققات الإنتاج في الشركة والأخذ بنظر الاعتبار الظروف الخارجة عن إرادتها فانه يلاحظ تمكن الشركة من تحقيق معدلات الإنتاج بنسب عالية وفقا للخطط الشهرية المحدثة والمستندة إلى توفر الغاز الخام والذي كان يشكل العنصر الأساس والرئيسي لتدني معدلات تحقيق الخطط السنوية أو المتاحة وان جميع المتغيرات الأخرى كتوفر متطلبات العملية الإنتاجية من أعمال صيانة وفحص وتوفير خدمات الإنتاج كان لها الأثر الكبير والواضح في تحقيق أقصى ما يمكن من منتجات وبالإمكانيات المتاحة وفي ظل ظروف أمنية خطيرة مما يعكس حرص العاملين فيها وارتفاع مستوى قدراتهم العملية والعلمية في المحافظة على ديمومة العملية الإنتاجية وتوفير الموارد.

هـ الالية التي اتبعت لتقييم الاداء:
تم ألاعتماد على التقارير السنوية للشركة في تقييمها لتعذر القيام بالاطلاع الميداني على تشكيلات الشركة المعنية. ولأغراض المقارنة فقد تم اعتماد أسلوب التغيرات في معدلات الإنتاج للأعوام ٢٠٠٢ – ٢٠١٤ والأخذ بنظر الاعتبار الأسباب والمتغيرات الخارجة عن إرادة الشركة.

و. التوصيات:

- ضرورة قيام الشركة وبالتنسيق مع شركة نفط الشمال على توفير كميات الغاز الخام وبالنوعية المطلوبة والتأكيد على شركة نفط الشمال بأتخاذ كل مايلزم لمعالجة حالات التوقفات المستمرة لمحطات كبس الغاز وخاصة الغنية بالغاز السائل.
- العمل وبشكل فعال وجدي لإعادة كميات الغاز التي كانت تستخدم في تغذية وحدات الإنتاج وخصوصا من حقول باي حسن وعجيل للتمكن من إعادة تشغيل خطي الإنتاج أو الاعتماد على التحوير الذي قامت بانجازه كوادر الشركة في تشغيل احد الخطين لإنتاج الغاز الجاف وتحويل السوائل الهيدروكاربونية إلى الخط الثاني لتعظيم إنتاج الغاز السائل.
- ضرورة العمل على السيطرة على مواصفات المنتجات ضمن الحدود المسموح بها في المواصفات التسويقية وخصوصا فيما يتعلق بالمحتوى الكبريتي في الغاز السائل.
- ضرورة قيام الشركة بتحديد نسب مسموح بها للغازات الحامضية التي يتم طرحها للجو دون معالجة لتحديد التجاوزات على تلك النسب وتحديد نسبة التلوث الخاصة بتلك الغازات.وتشغيل جميع ألأجهزة التابعة لقسم البيئة خصوصا بعد إيقاف وحدات إنتاج الكبريت بسبب الظروف الأمنية.
- تفعيل دور قسم التخطيط والدراسات من خلال تعزيز القسم بالكادر المتخصص ومن ذوي الخبرة في مجالات التشغيل والصيانة ليتمكن من أخذ دوره الطبيعي في أعداد وتنفيذ المشاريع المستقبلية.
- العمل على زيادة عدد ألأطفائيين وتسريع إجراءات تعزيز سيارات الإطفاء لضمان توفرها في مختلف مواقع الشركة في مواجهة التهديدات الأمنية الناجمة عن تكرار تعرض الشركة إلى القصف من قبل العصابات الإرهابية.
- التنسيق والمتابعة المباشرة مع الجهات المستلمة للمنتجات على تصريفها للحد من ألأختناقات التي تحصل في خزانات الغاز السائل أو أرتفاع الضغوط في شبكة خطوط الغاز الجاف.
- تشجيع وتبني الأفكار والمقترحات والأنجازات التي تساعد على رفع مستوى الأداء وتحقيق الخطط وزيادة الموارد.

ثانيا : تقييم اداء مشاريع الشركات

١. شركة المشاريع النفطية :

تم تقييم اداء الشركة اعلاه من كافة النواحي (الفنية، التعاقدية، الاقسام المالية والتعاقدية، الادارية، القانونية) وكانت ملاحظات التقييم حسب الاختصاص وفق الاتي :

أ. الاختصاصات الفنية :

١. لم تراعي الشركة وكوادرها العاملة في مجال تنفيذ المشاريع العوامل الثلاثة والتي تعتبر مؤشر مهم في تقييم تنفيذ المشاريع (الوقت ،الكلفة ،الجودة) وهذا يعني عدم اعتماد المنهجية في ادارة المشاريع وعدم وضع برنامج زمني واضح في تنفيذها .

٢. عدم السيطرة على وضع وتحديد الكلف التخمينية وما يتطلبه ذلك من اخضاعها لاسس علمية دقيقة علما ان شركة المشاريع تمتلك برنامج كلفوي الا انه لم يتم تفعيله بالشكل المطلوب وبالتالي فالكلف التخمينية الموضوعة غير دقيقة .

٣. ان كثرة التمديدات الحاصلة لتواريخ انجاز المشاريع ولفترات طويلة بل واكبر من عمر المشروع تعني الاتي:

- ان هناك خسارة ناتجة عن تاخر تنفيذ المشاريع لكنها غير ظاهرة تتمثل بتاخير الاستفادة المادية من المشروع المراد انجازه .
- حصول تاخير في اعمال المصادقة على التصاميم الموضوعة للمشاريع وزيادة في كلفها لاسباب تتعلق بتقديم بيانات غير دقيقة الى الشركات المقاولة بسبب قلة خبرة الكوادر وعدم اشراك ممثلي الجهات المستفيدة في العمل معهم .

٤. عدم توقيع عقد بين الجهة المستفيدة وشركة المشاريع النفطية الامر الذي ادى الى ان يكون التعامل بين الشركة والجهات المستفيدة غير مبني على اساس التعامل بين المقاول والزبون وبالتالي فان تلكؤها في انجاز المشاريع لن يترتب عليه اي تبعات مالية او قانونية تحفزها لتحسين اداءها وفي بعض الاحيان يتم وضع مسودة عقد الا ان هناك تاخر في توقيعه مما يؤدي الى حصول اعتراض من قبل الجهات المستفيدة على الاعمال المنفذة او التصاميم بعد قطع مراحل من التنفيذ .

٥. عدم تفعيل دور الجهة المستفيدة بالشكل المطلوب من حيث اشراكها او الرجوع اليها عند اعداد الطلبيات او المصادقة على التصاميم او تأييد نسب الانجاز .

٦. من خلال متابعاتنا السابقة لمستوى تنفيذ الشركات المقاولة تم تاشير قيام شركة المشاريع بالتعاقد مع شركات سبق وان تلكأت في تنفيذ عقودها ولاكثر من مرة وقد تم الاطلاع على الالية المتبعة من قبلهم في تقييم اداء الشركات المقاولة وتوصلنا الى قناعة مفادها ان هذه الالية تحتاج الى مراجعة واعادة النظر بها .

٧. عند قيام شركة المشاريع النفطية بتنفيذ مشروع ضمن مشاريع التمويل الذاتي لوحظ قيامها بتحويل ملكية المواد والمعدات التي تم شراءها الى شركتهم رغم انها مشتراة بتخصيصات تعود لشركة نفطية اخرى .

٨. تاخر تنفيذ المشاريع بسبب الاعتماد على المراسلات بين الشركات النفطية دون اللجوء الى اللقاء المباشر

٩. عدم الاستفادة من فترة الضمان الممنوحة للاجهزة والمعدات نتيجة تاخر استلام ومطابقة المواد بل وتأخر اعمال النصب والتشغيل .

١٠. نتيجة تاخر تنفيذ المشاريع ولفترات طويلة تحصل حالات تقاطع بين الاعمال المنفذة من قبل الشركة المستفيدة وشركة المشاريع النفطية.

١١. عدم العمل وفق منهاج زمني موضوع ومصادق عليه .

١٢. ضعف التنسيق في تهيئة الطلبيات الخاصة بالمشاريع مما يؤدي الى التاخر في توفير المواد والمعدات والذي بدوره يؤدي الى تاخر اعمال التنفيذ..

١٣. مراجعة ممثلي الشركات المقاولة لادارات المشاريع وادارة الشركة بصورة مباشرة ومتكررة هذا مع العلم ان بعض ممثلي الشركات كانوا موظفين سابقين في شركة المشاريع مما يفتح ابواب التعامل المباشروما يتعلق بهذا الامر من محاذير .

١٤. غياب العمل بروح الفريق الواحد بين هيئات واقسام الشركة اولا وبين كوادر الشركة وكوادر الجهات المستفيدة ثانيا مما يؤثر سلبا على مستوى اداء الشركة .

١٥. ضعف الالية المتبعة في تاجير المعدات والاليات .

١٦. نقص في اجهزة وكوادر الفحص الهندسي وبالتالي اللجوء الى التعاقد مع جهات خارجية مما يؤثر على ربحية الشركة ضمن مشاريعها .

١٧. اعتماد الاساليب القديمة في ادارة المخازن وارشفة المواد المخزنية .

<u>وبغية تحسين اداء شركة المشاريع النفطية ينبغي :</u>

١. ايلاء العوامل الثلاثة المؤثرة في تنفيذ المشاريع (الزمن، الكلفة، الجودة) وجعلها مقياس يتم الرجوع اليه في تقييم اي مشروع وادارته لديهم.

٢. السيطرة على تحديد ووضع الكلف التخمينية واعتماد البرامجيات الحديثة حصرا في احتسابها وضرورة تفعيل البرنامج الكلفوي الذي بحوزتها.

٣. مفاتحة شركة المشاريع النفطية لبيان اسباب التفاوت الكبير الحاصل في كلف العطاءات المقدمة من قبلهم مقارنة بالعطاءات المقدمة من قبل شركات اخرى منافسة.

٤. في ما يتعلق بموضوع تاهيل الشركات المقاولة اوصى المكتب بتشكيل لجنة لمراجعة الالية المتبعة في شركة المشاريع النفطية .

٥. اعادة النظر في هيكلية الشركة ودراسة امكانية فك ارتباط الجهات الرقابية والتدقيقية ضمن هيكلية الهيئات الجغرافية وربطها بالاقسام المناظرة في مركز الشركة ضمانا لتادية اعمالهم بالشكل الصحيح والسليم .

٦. معالجة مواطن الخلل الحاصلة في هيئة التصاميم لديهم والتي تؤدي دائما الى تغيير في التصاميم الموضوعة من قبل الشركات المتعاقد معها وبالتالي زيادة في الكلف بسبب عدم دقة البيانات المعطاة لهم والتاكيد بعدها على ان اي جهة سيحصل معها مثل هذا الخلل مستقبلا ستحاسب .

٧. تفعيل دور الجهة المستفيدة في اعمال التنفيذ للمشاريع واشراكهم في كل مراحل العمل واستحصال موافقتهم المكتوبة على اي خطوة فيها تغيير او تعديل عن المسار الموضوع.

٨. ضرورة تفعيل دور قسم الفحص الهندسي في الشركة من حيث توفير المواد والمعدات وتعزيز الكادر والعمل على استحصال التخاويل لهم للقيام باعمال الفحص للقطاعات الاخرى في الدولة وهذا الامر سيمثل ايراد اضافي للشركة .

٩. الحرص على تحويل ملكية المواد والمعدات التي يتم شراؤها ضمن مشاريع التمويل الذاتي الى الشركات المستفيدة لانها مشتراة باموال لاتعود لهم.

١٠. عقد اجتماعات شهرية بينهم وبين الجهات المستفيدة اضافة الى الاجتماعات الطارئة عند حدوث مايستدعي ذلك وترك اسلوب المراسلات .

١١. استخدام الانظمة الحديثة في خزن المواد ولكافة مشاريع الشركة مع تحديد مواقع كافية لانشاء المخازن وبشكل حديث تراعى فيها متطلبات الخزن.

١٢. اشراك مدراء المشاريع في الشركة في دورة ادارة المشاريع الاحترافية (PMP) والسعي للحصول على شهادة هذه الادارة وفي حال فشلهم وعدم قدرتهم على ذلك وبعد اكثر من محاولة يتوجب تنحيتهم وجلب عناصر لها القدرة على الحصول على هذه الشهادة والعمل بها في ادارة المشاريع .

١٣. تطوير امكانيات الشركة من حيث امتلاك المعدات الحديثة والاليات التخصصية اللازمة لانجاز الاعمال .

١٤. توقيع عقود او مذكرات تفاهم لاي مشروع وقبل البدء به لتلافي حالات الاعتراضات من قبل الجهات المستفيدة بعد قطع مراحل في اعمال التنفيذ على ان تكون العلاقة بين شركة المشاريع النفطية والجهة المستفيدة علاقة تعاقدية اي علاقة مقاول بزبون.

١٥. اعتماد طريقة تنفيذ المشاريع التخصصية والكبيرة باسلوب (TURN KEY JOB) مع الشركات العالمية .

١٦. تكليف (الدائرة الفنية، دائرة الدراسات والتخطيط) لدراسة تحديد الاعمال التي يمكن حصر شركة المشاريع النفطية بتنفيذها ونعتقد ان هذه الاعمال يمكن حصرها بـ (الاعمال المدنية لشركاتنا النفطية لمواقع نصب المعدات، مد خطوط الانابيب النفطية وملحقاتها، نصب الخزانات والاعمال المكملة لها) ورفع التوصية بذلك الى قيادة القطاع النفطي حيث ان دخول كوادر شركة المشاريع على اعمال تنفيذ المشاريع التخصصية قد اوقع خسائر بسبب حالة التاخير غير المبرر في الانجاز وبالتالي تاخر الاستفادة من مثل هكذا مشاريع وفتح ابواب للفساد الاداري والمالي

١٧. وضع اليه لعدم السماح بمراجعة ممثلي الشركات المقاولة لادارات المشاريع وادارة الشركة بصورة مباشرة ومتكررة وخصوصا الذين كانوا موظفين سابقين في شركة المشاريع .

١٨. التاكيد على اشراك العناصر الشابة فيما يتعلق بالايفادات ذات الجوانب (التشغيلية والصيانة) وعدم اشراك الكوادر التي هي على ابواب التقاعد قدر المستطاع وخصوصا ضمن مشروع مصفى كربلاء .

ب. تقييم الجانب التعاقدي :

١. عدم وجود ادارة موحدة لجميع فعاليات المشتريات والعقود .
٢. عدم وجود خطة سنوية مثبتة قابلة للقياس وفق اطار زمني للوحدات التعاقدية .
٣. عدم اكتمال اعمال التوثيق والارشفة الالكترونية لقاعدة بيانات الشركات المقاولة والمجهزين.
٤. وجود تلكؤ في تنفيذ عدد من العقود المحلية اضافة الى عدم امكانية تحديد العقود المتلكئة
٥. ابرام العديد من العقود للقيام باعمال التصاميم حيث من المفترض دراسة تفعيل اداء هيئة التصاميم في الشركة للقيام بتلك الاعمال كون ان العقود المشار اليها (ومبالغ التصاميم) بالامكان الاستفادة من تخصيصاتها لصالح الشركة ..
٦. ضعف الجوانب التعاقدية وبالخصوص في الهيئات الجغرافية لشركة المشاريع من حيث صياغة عقود المشتريات والية الصرف ضمنها والذي تسبب في تجزأة المشتريات خلافا للتعليمات النافذة .

التوصيات :

١. اعادة النظر بنسب الدفع للعقود الموقعة مع الشركات المقاولة والعمل على ان يكون صرف مستحقات الشركة المقاولة على المطابقة والاستلام اقل من ٨٠٪ بعد ان كانت لمعظم العقود ٨٠٪.
٢. ضرورة اعتماد الوحدة التعاقدية للشركة لخطة عمل موحدة تتضمن اعداد العقود و انواعها وتوقيتاتها الزمنية ضمن خطة الموازنة المعتمدة لضمان تنفيذ المشاريع و الاعمال الاخرى في الوقت المحدد تلافيا لحالة التاخير الحاصلة في مشاريع الشركة.
٣. التأكيد على الالتزام التام بالتوقيتات المحددة عند ترويج الطلبيات و ابرام العقود.
٤. التأكيد على الالتزام بتوجيهات الجهات العليا خاصة فيما يتعلق بتحديد معايير الترجيح ابتداءا.
٥. التأكيد على الالتزام بالتوجيهات الخاصة بأرشفة العقود الكترونيا .
٦. ضرورة تطوير وتعزيز كادر الوحدات التعاقدية.
٧. يتطلب تشكيل لجنتين منفصلتين احدهما لفتح العطاءات وأخرى لتحليل وتقويم العطاءات ولكل منهما المهام والواجبات المناطة بها.
٨. اعادة صياغة عقود المشتريات واعادة النظر بالية الصرف والذي تسبب في تجزأة المشتريات خلافا للتعليمات النافذة عن طريق تفعيل عمل الجهات الرقابية والقانونية في صياغة هذه العقود.

ج. تقييم النواحي المالية والمحاسبية

١. تأخر مصادقة ديوان الرقابة المالية على الحسابات الختامية للشركة خلال الخمس سنوات الاخيرة بسبب كثرة الملاحظات.
٢. يتطلب تفعيل دور الحسابات المخزنية بالاطلاع والسيطرة على تعزيز الخزين ونقطة إعادة الطلب.
٣. هنالك ارتفاع في وضع الكلف التخمينية المقدمة للمشاريع وبضمنها تضخيم اجر الساعة المعيارية لاغراض احتساب كلف الاجور للمشاريع المنفذة التي تنفذ لصالح تشكيلات الوزارة وبالتالي الحصول على تخصيصات مالية مبالغ فيها لتمويل تلك المشاريع
٤. ادراج اغلب تخصيصات المشاريع الممولة من الموازنة الاستثمارية للوزارة والتي تنفذ لصالح التشكيلات النفطية التابعة لها من ضمن الموازنة الاستثمارية لشركة المشاريع النفطية والذي يؤدي الى حصر التخصيصات المالية والصرف منها وبالتالي فقدان عنصر مهم من عناصر الرقابة على المصروفات وعدم الفصل بين المهام المتعارضة.

التقرير السنوي لعام / ٢٠١٥

د. تقييم النواحي الادارية

١. ضمن هيكلية شركة المشاريع اربع هيئات جغرافية تنفيذية هي (هيئة مشاريع الجنوب ،هيئة مشاريع الوسط, هيئة مشاريع بغداد ،هيئة مشاريع الشمال) وكل هيئة من هذه الهيئات منحت صلاحيات بما يجعلها مقاربة الى الشركة الام حيث ان هذه الهيئات ومن ضمن هيكليتها تشكيلات (شعب او وحدات) تؤدي دورا رقابيا او اسناديا وان وجودها ضمن هذه الهيئات يجعلها غير قادرة على تادية واجباتها علما ان هذه التشكيلات لها اقسام مناظرة لها في هيكلية الشركة ومثال ذلك (الفحص الهندسي ،شعبة التدقيق ،الشعبة القانونية،شعبة الكلفة ,العقود)....

٢. ضرورة الاهتمام بتحديد الوصف الوظيفي وبما يتلاءم مع حاجة ومتطلبات العمل في الشركة مع وضع تعريف وصف الوظيفة وليس وصف الموظف.

٣. ضرورة الاهتمام بسياسة التدوير الوظيفي لتطوير مهارات الموظفين على انجاز كافة الإعمال في الوحدات ، إضافة إلى التهيؤ لأي تغييرات تحدث مستقبلا .

هـ تقييم اداء الوحدات القانونية :

١. صدور قرارات حكم ضد الشركة نتيجة للإخفاقات الحاصلة في بعض التشكيلات التابعة لها ادت الى اضعاف موقف الشركة في الدعاوى لصعوبة إيجاد المعالجة القانونية (كون القرارات الصادرة بالدعوى تكون كاشفة للحقوق وليست منشأ لها) ومنها ((صدور قرار قضائي مكتسب الدرجة القطعية يتضمن رد الدعوى المقامة ضد مصرف الوركاء للاستثمار والتمويل والخاصة بحجز مبلغ خطاب الضمان المقدم من قبل شركة سيسكو والبالغ (٦٣٤٠٧٥٠) ستة ملايين وثلاثمائة وأربعون ألف وسبعمائة وخمسون يورو ، بسبب الأخطاء الجوهرية المرتكبة من الجهات المختصة في الشركة المتمثلة بعدم توجيه المطالبة بخطاب الضمان إلى مصرف الوركاء/فرع ألخلاني (المصدر للخطاب) خلال مدة نفاذيته إنما كانت المطالبة موجهة للمصرف المذكور/الادارة العامة مخالفين بذلك نص المادة (٢٩١/ثانيا) من قانون التجارة رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٤)).

٢. ضعف الصياغة القانونية لبنود في العقود المبرمة من قبل الشركة ترتبت عليها ضياع مبالغ مالية مستحقة للشركة نتيجة عدم تضمين تلك العقود للبنود المنصوص عليها في تعليمات تنفيذ العقود الحكومية وفق التفصيل التالية ((قرار الحكم الصادر بالدعوى المقامة ضد شركة مسك الإماراتية للمطالبة بالغرامات التأخيرية وفرق البدلين والتحميلات الادارية والعمولات المصرفية والبالغة(٤,٨٣٧,٨١٠.٩٢) يورو وذلك لإخلال الشركة عن المباشرة بتنفيذ التزاماته التعاقدية الخاصة بالعقد المبرم بخصوص تجهيز مضخات تحميل وتفريغ لمستودع العمارة ، لوحظ وجود إخفاقات مرتكبة من قبل شركة المشاريع عند تنظيمها للعقد المذكور لعدم ادراجها فقرة ضمن العقد المذكور تشير الى خضوعه لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية لكي يصار الى تحميل الشركة المتعاقد معها المبالغ الخاصة بالتحميلات الإدارية وبالتالي صدر القرار بإلزام شركة مسك للاستثمار بتأدية مبلغ (١,٩٤٦,٢١٢,١٢) ورد الدعوى بالزيادة المطالبة بها في عريضة الدعوى، كما تبين صدور قرارات حكم تتضمن الزام بعض الشركات بتأدية مبالغ مالية لصالح شركة المشاريع نتيجة اخلالها بالتزاماتها التعاقدية المبرمة. إلا إن تلك القرارات لا تزال في مرحلة التنفيذ لدى الجهات المختصة في وزارة العدل ونشير انه من الصعوبة الحصول على مستحقات الشركة المثبتة بقرارات الحكم (مدار البحث) لطول الإجراءات التي تتطلبها تنفيذ تلك الأحكام).

التوصيات:

١. ايجاد الية للتنسيق بين القسم القانوني والأقسام الأخرى التابعة للشركة في المواضيع الذي يتطلب إضفاء الرأي القانوني عليها والحالات الأخرى والتي بضمنها الكيفية التي يتم بموجبها اجراء المخاطبات الصادرة بتجديد خطابات الضمان المقدمة من قبل الشركات المحاله اليها المشاريع لعدم تكرار الحالات المشار اليها في المحور الاول مستقبلا .

٢. تضمين صيغ العقود المبرمة من قبل الشركة لكافة الفقرات المشار اليها في تعليمات تنفيذ العقود الحكومية النافذة وأية شروط إضافية تضمن سلامة التنفيذ وعدم التأخير والملاحقة القانونية في حال اخلال الشركات المنفذة لالتزاماتها التعاقدية .

٣. الالتزام بقانون تحصيل الديون الحكومية عند لجوء الشركة الى قبول التسويات المعروضة من المدينين لضمان حقوق الشركة في حال تخلف المدين عن الالتزام ببنود التسوية وامتناعه عن التسديد .
٤. ضرورة متابعة المراحل التنفيذية لقرارات الحكم الصادرة لصالح الشركة وصولا الى مراحلها النهائية المتمثلة باستحصال جميع المبالغ المحكوم بها بموجب القرارات أعلاه .
٥. الإيعاز إلى القسم القانوني بالالتزام بما جاء بالاعمامات الصادرة عن المكتب بتزويدنا بمحاضر اللجـــان التحقيقية عند المصادقة عليها ليتسنى تقييم أداء تلك اللجان والتوصيات الصادرة من الناحيتين (الشكلية والموضوعية).
٦. إشراك الموظفين الحقوقيين الكفوءيين باللجان التحقيقية التي يتم تشكيلها في الشركة ليتم إعداد توصيات رصينة تحفظ بموجبها حقوق الشركة .
٧. عرض توصيات اللجان التحقيقية المشكلة في الشركة على القسم القانوني لإبداء الرأي قبل إن يتم رفعها للمصادقة عليها .
٨. إشراك منتسبي القسم في دورات بمجال قانون المرافعات المدنية وقانون الإثبات والتحقيق الإداري وتعليمات تنفيذ العقود الحكومية بالإضافة إلى دورات خاصة بأسلوب إعداد صيغ المخاطبات الرسمية .

٢. شركة نفط الوسط

من خلال تقييم اداء شركة نفط الوسط تم تأشير عدد من الملاحظات المبينة ادناه :

أ. وجود تلكؤ واضح في تنفيذ طلبيات شراء مستلزمات الحفر مما اثر سلبا على تنفيذ مشروع الحفر وعدم زيادة الابار المحفورة .
ب. على الرغم من وجود عددا من الابار المحفورة والمنتجة الا انها غير مستثمرة (وهذا يعتبر خسارة في الطاقة الانتاجية للشركة) وذلك لعدم ربطها بالمنشات السطحية بسبب عدم توفر انابيب الجريان وتلكؤ تنفيذ طلبيات شراء الانابيب وعدم توفير رصيد مخزني .
ت. عدم قدرة الشركة على تحقيق خطة الحفر حيث ان معدل انتاج الشركة في عامي (٢٠١٥/٢٠١٤) لم تتجاوز (١٠,٧) الف برميل / يوم.
ث. بناءا على المؤشرات اعلاه فمن المستبعد ان يتم الاستفادة من الخط الانتاجي الثاني بشكل متكامل على الرغم من ان المشروع يسير بخطوات جيدة .
ج. ضعف قدرات بعض مدراء المشاريع في ادارة المشاريع الموكلة اليهم بسبب عدم مساعدة الاقسام المساندة لهم وعدم امتلاكهم مهارات في ادارة المشاريع .
ح. وجود ضعف كبير وواضح في تنفيذ طلبيات الشراء وذلك بسبب :-

- عدم مطابقة عروض الشركات من الناحية الفنية او تقدير الكلفة التخمينية مما ادى الى اعادة اعلان الطلبيات ولاكثر من مرة.
- وجود تاخير بين الاحالة وتبليغ المقاول بالاحالة .
- وجود تاخير بين تبليغ المقاول بالاحالة وتوقيع العقد.
- عدم وجود تنسيق ومتابعة بين الهيئات المعنية في تنفيذ الطلبيات.

خ. تبين لنا ومن خلال المتابعة خلال الفصل الاخير من هذه السنة وجود مساعي لتنفيذ الطلبيات وهذا الشي يحسب ايجابا لصالح كوادر الشركة.
د. من خلال دراسة وتحليل موقف مشاريع الشركة وملاحظة نسب الانجاز يلاحظ عدم الاستفادة اوعدم امكانية الاستفادة من مخصصات المبالغ المصروفة على مشاريع الموازنة الاستثمارية بشكل عام حيث ان عدد محدود من المشاريع سيتم انجازها وتحقق الهدف المرجو منها وذلك لعدم تنفيذ هذه المشاريع ضمن رؤية متكاملة وفقا لما مخطط له فالابار المحفورة لم تربط بالمنشات النفطية بسبب عدم تنفيذ طلبيات شراء انابيب الجريان وتنفيذ طلبيات مشروع مستلزمات

الحفر وينعكس الكلام ذاته على مشروع توسيع وتطوير مرافق الانتاج وكذا الحال بالنسبة للمشاريع الاخرى عدا مشروع شراء ونصب عدادات واجهزة قياس نقل المللكية .

ذ. وجود ضعف في كلا من التوثق والتنسيق بين تشكيلات الشركة وعدم وجود ارشفة الكترونية للوثائق .

ر. ضعف التنسيق بين كوادر الشركة وكوادر شركة المشاريع النفطية في حل المشاكل والمعوقات مما انعكس سلبا في تنفيذ اعمال تاهيل كابسات الغاز .

المحور الثاني: تقييم الوحدات الساندة الاخرى العاملة في القطاع النفطي

اولا: الوحدات الادارية

أ. اسم الجهة او التشكيل الخاضع للتقويم: تقييم اداء الوحدات الادارية العاملة في القطاع النفطي.

ب. وصف لطبيعة العمل: تتعلق بادارة وتنسيق وتوجيه الاعمال المتعلقة بكافة انشطة ادارة الموارد البشرية والخدمات التي تقدمها للمواطنين والتي تؤدى بموجب تشريعات منظمة لعملها.

ج. فترة تقويم الاداء: للفترة من ٢٠١٤/١/١ ولغاية ٢٠١٥/١٢/١.

د. المعايير المستخدمة لتقويم الاداء: تنظيم أستمارة وفق بطاقة الاداء المتوازن تحتوي على اسئلة تتعلق بالعمل الفعلي للوحدات.

هـ. الالية المتبعة في تقويم الاداء: أجراء زيارات ميدانية تقويمية لكافة شعب الوحدة، وتحليل البيانات والمعلومات المطلوبة في التقييم.

و. الملاحظات والتوصيات: من ابرز الملاحظات بشكل عام لكافة الوحدات الادارية في التشكيلات النفطية، هي:

١. اعادة النظر بخطط الشركات النفطية بشكل عام واعداد برامج وبناء خطط تتلاءم مع رؤية ورسالة الوزارة للنهوض بواقع القطاع النفطي من جميع الجوانب والمساهمة في تحقيق استراتيجية الوزارة بزيادة الانتاج النفطي من خلال التنسيق مع دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة .

٢. بذل المزيد من الاهتمام من قبل الادارة العليا للشركات النفطية لتطبيق ادارة الجودة وتأهيل الاقسام وفقا لمتطلبات المواصفة الدولية (ISO ٩٠٠١- ٢٠٠٨) .

٣. وضع خطط متكاملة لاعداد وتأهيل الكوادر البديلة والقادرة على القيادة الفاعلة عند الحاجة لها بالتنسيق مع دائرة التدريب والتطوير مع تحديد اختيار البدائل الكفوءة من داخل المنظومة لشغل المواقع المخصصة لها .

٤. اعتماد البرامج التدريبية والتطويرية التي توفر مفردات ودورات متخصصة لتلبية المتطلبات المهنية لرفع مستويات الانتاج وربطها مع خطط الوزارة بهذا الخصوص مع التأكيد على انشاء مراكز تدريبية لتدريب العاملين وبالاختصاصات الفنية والادارية واقامة الدورات وورش العمل في الداخل لتوفير السيولة انسجاما مع متطلبات المرحلة .

٥. اعتماد سياسة التدوير الوظيفي لتطوير مهارات الموظفين على انجاز كافة الاعمال في نفس الوحدة اضافة الى التهيؤ لأي تغيرات تحدث .

٦. بذل العناية المهنية اللازمة والاهتمام بعملية الاصلاح الاداري من خلال تشكيل لجان متخصصة تتولى دراسة تقليص وترشيق الهياكل التنظيمية وايجاد اليات وانماط انتاج جديدة لغرض تعظيم الايرادات وتقليص النفقات استنادا الى خطط وبرامج الوزارة والحكومة .

٧. اعتماد وتحديث الوصف الوظيفي بالشكل الذي يلبي حاجة ونشاط الشركة من خلال تحليل الوظائف بالاعتماد على المهام والواجبات والحد الادنى من المؤهلات والمهارات الخاصة والمزايا الشخصية المطلوبة لاداء العمل بالشكل السليم وتشكيل لجان متخصصة تتولى مراجعة وتقييم الذوات الذين يشغلون المناصب والمواقع القيادية

٨. اعتماد نظام لمراقبة وقياس وتحليل واعداد التقارير حول الاداء الفعلي لكل مخرج رئيسي من المخرجات .

٩. توثيق وارشفة كافة الوثائق الداخلية والخارجية والبيانات والمعلومات المتعلقة بالعمليات الانتاجية لتوفير المعلومات بسهولة ويسر بالاعتماد على نظام الكتروني متكامل .

ثانيا: الوحدات المالية والمحاسبية

أ. اسم الجهة او التشكيل الخاضع للتقويم: تقييم اداء الوحدات المالية والمحاسبية العاملة في القطاع النفطي.

ب. وصف لطبيعة العمل: تتعلق بادارة وتنسيق وتوجيه الاعمال المتعلقة بكافة انشطة الادارة المالية والمحاسبية والتي تؤدى بموجب تشريعات منظمة لعملها.

ج. فترة تقويم الاداء: للفترة من ٢٠١٤/١/١ ولغاية ٢٠١٥/١٢/١.

د. المعايير المستخدمة لتقويم الاداء: تنظيم أستمارة وفق بطاقة الاداء المتوازن تحتوي على اسئلة تتعلق بالعمل الفعلي للوحدات.

هـ الالية المتبعة في تقويم الاداء: أجراء زيارات ميدانية تقويمية لكافة شعب الوحدة، وتحليل البيانات والمعلومات المطلوبة في التقييم.

و. الملاحظات والتوصيات: من ابرز الملاحظات بشكل عام لكافة الوحدات المالية والمحاسبية في التشكيلات النفطية، هي:

١. اتباع اغلب الاقسام نظام يضمن تحديد البديل عند غياب الموظف الاصيل لكن يحتاج الى توثيق.

٢. وجود تعاون من قبل الاقسام المالية في التشكيلات النفطية مع الهيئات والاقسام الاخرى لإنجاز الاعمال الخاصة بإدارة العمليات التشغيلية لهذه التشكيلات .

٣. تقوم اغلب التشكيلات النفطية بأعداد تقارير المصاريف الشهرية وتوزيعها على مراكز الكلف

٤. يتم بيان احتياجات هيئات واقسام الشركات من الموجودات والمصاريف عن طريق اعداد استمارات الميزانية التخمينية للعام القادم.

٥. اتباع اغلب الاقسام المالية السيطرة على مستوى الحساب (بالمقارنة مع الاحتياجات التخمينية (مقارنة التخصيص بالمصروف)) وليس على مستوى انجاز الاقسام الفعلي مما يتطلب بيان انجاز كل هيئة او قسم في الشركة بالاعتماد على استمارة الاحتياجات التخمينية المملوءة من قبلهم من قبل القسم المالي ليتم على اثرها تحديد مستوى الانحراف من عدمه في ضوء المخصص والمصروف لكل هيئة او قسم.

٦. وجود سيطرة على توفير الاعتماد المالي للطلبيات المرسلة من اقسام الشركة والسيطرة على المخصص والمصروف للطلبيات.

٧. تطبيق التشكيلات النفطية لقانون الرواتب رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٨،مع الاخذ بنظر الاعتبار (التأكد من صحة احتساب الرواتب و التأكد من صحة احتساب المخصصات حسب الشهادة والخطورة و التأكد من صحة احتساب الساعات الاضافية) .

٨. يتم صرف مبالغ جميع العقود الموقعة من قبل جميع التشكيلات النفطية مع الجهات الخارجية والشركات المقاولة والمجهزين بعد تقديم الخدمة والتأييد من قبل الجهة المستفيدة وحسب بنود العقد الموقع معهم .

٩. توجد متابعة لتسديد استحقاقات دوائر الدولة ومتابعه الديون لصالح التشكيل مع تشكيلات وزارة النفط والدوائر الاخرى.

١٠. اعتماد اغلب التشكيلات النفطية في عملها على نظام الترميز للموجودات

١١. يتطلب من الاقسام والوحدات المخزنية التنسيق والتعاون مع الاقسام المالية بشأن السيطرة على الخزين وتزويد الحسابات المخزنية بتقارير وكشوفات تتعلق بحركة الخزين والذي بموجبه تتم السيطرة على تعزيز الخزين ونقطة اعادة الطلب.

١٢. اتباع اغلب التشكيلات النفطية التامين على (ممتلكات الشركة والاشخاص والمسؤولية الشخصية للموظفين) وتسديد اقساط التامين، ومتابعة شركة التامين لاستحصال التعويضات (حالة الوفاة الطبيعية او بحادث او مكافاة نهاية الخدمة للمتقاعدين) واتباع نظام للأرشفة لحالات التعويضات لسهولة الوصول اليها.

ثالثا: الوحدات التعاقدية

أ. اسم الجهة او التشكيل الخاضع للتقويم: تقييم اداء الوحدات التعاقدية العاملة في القطاع النفطي.

ب. وصف لطبيعة العمل: تتعلق بادارة وتنسيق وتوجيه الاعمال المتعلقة بكافة الانشطة التعاقدية والتي تؤدى بموجب تشريعات منظمة لعملها.

ج. فترة تقويم الاداء: للفترة من ٢٠١٤/١/١ ولغاية ٢٠١٥/١٢/١.
د. المعايير المستخدمة لتقويم الاداء: تنظيم أستمارة وفق بطاقة الاداء المتوازن تحتوي على اسئلة تتعلق بالعمل الفعلي للوحدات.
هـ الالية المتبعة في تقويم الاداء: أجراء زيارات ميدانية تقويمية لكافة شعب الوحدة، وتحليل البيانات والمعلومات المطلوبة في التقييم.
و. الملاحظات والتوصيات: من ابرز الملاحظات بشكل عام لكافة الوحدات التعاقدية في التشكيلات النفطية، هي:

١- عدم وجود خطة سنوية مثبتة قابلة للقياس وفق اطار زمني محدد.
٢- عدم وجود ادارة موحدة تعنى بكافة العقود التي تبرمها الشركة.
٣- عدم ملائمة بيئة العمل في فهرسة وارشفة الاضابير .
٤- عدم اعلام المناقصين كافة بنتائج التحليل النهائية واشعارهم بمبررات استبعاد عروضهم انطلاقا من مبدأ الشفافية ووفق ما ورد بضوابط تعليمات تنفيذ العقود الحكومية النافذة.
٥- عدم تناسب اعداد منتسبي الوحدات المعنية واختصاصهم في العقود من حيث الاختصاص الوظيفي والشهادة والمبالغة في تضخيم تلك الاعداد.
٦- عدم وجود نظام الكتروني خاص بمتابعة خطابات الضمان المتعلقة بالتامينات النهائية .
٧- عدم وجود نظام محدث خاص بالشركات المدرجة بالقائمة السوداء.
٨- عدم وجود جهة مسؤولة عن متابعة وتوثيق الطلبيات المنفذة عن طريق لجنة المشتريات .
٩- عدم استغلال التخصيصات بصورة صحيحة حيث تم الغاء العديد من الطلبيات المنفذة باسلوب الدعوة العامة .
١٠- عدم وجود ارشفة الكترونية لتوثيق اداء الشركات والايفاء بألتزاماتها.
١١- عدم وجود سقف زمني لاتمام اجراءات التعاقد .
١٢- ضعف في اقامة الدورات والندوات والورش التوعوية لمنتسبي الوحدات التعاقدية.
١٣- عدم عقد مؤتمرات للاستفسارات حول ملاحظات الطلبيات خلافا للتعليمات النافذة .
١٤- عدم توفير ادلة عمل تسهل عملية تدقيق الطلبيات المنفذة وفقا للتعليمات الجديدة.
١٥- عدم مناقشة المناقصين والاجابة على استفساراتهم من خلال عقد الموتمرات قبل موعد غلق المناقصة .
١٦- عدم اعلام المناقصيين بمعايير التقييم الخاصة بالعروض ضمن وثائق المناقصة ابتداءا.

ثالثا: تقييم اداء الوحدات القانونية :

أ. اسم الجهة او التشكيل الخاضع للتقويم: تقييم اداء الوحدات القانونية العاملة في القطاع النفطي.
ب. وصف لطبيعة العمل: تتعلق بادارة وتنسيق وتوجيه الاعمال المتعلقة بكافة الانشطة القانونية والتي تؤدى بموجب تشريعات منظمة لعملها.
ج. فترة تقويم الاداء: للفترة من ٢٠١٤/١/١ ولغاية ٢٠١٥/١٢/١.
د. المعايير المستخدمة لتقويم الاداء: تنظيم أستمارة وفق بطاقة الاداء المتوازن تحتوي على اسئلة تتعلق بالعمل الفعلي للوحدات.
هـ الالية المتبعة في تقويم الاداء: أجراء زيارات ميدانية تقويمية لكافة شعب الوحدة ، وتحليل البيانات والمعلومات المطلوبة في التقييم.
و. الملاحظات والتوصيات: من ابرز الملاحظات بشكل عام لكافة الوحدات القانونية العاملة في التشكيلات النفطية، هي:
١.ضرورة رفد المكتبة القانونية في الاقسام القانونية بكافة القوانين والقرارات والتعليمات النافذة وتعديلاتها.
٢. استمرار متابعة جريدة الوقائع العراقية بشكل خاص.

٣.ضرورة متابعة وضع لائحة السلوك الوظيفي في مداخل الوحدات النفطية.
٤.متابعة التقارير التي اعدها المشاركين في الدورات التدريبية من منتسبي القسم قبل رفعها الى قسم التدريب في الشركة واعتمادها مؤشرا من مؤشرات التقييم.
٥.ادراج حقل خاص بنسب انجاز الاعمال ضمن الخطة السنوية .
٦.نشر الخطة على موظفين الوحدة القانونية بشكل مؤثق.
٧.يتوجب على الوحدات الاسراع بالاجابة على كافة الاستفسارات الواردة من قبل المكتب.
٨. اشراك الوحدات القانونية في التشكيلات النفطية في وضع صياغات قانونية سليمة بالعقود المبرمة مع الاطراف الخارجية تتضمن التزامات وواجبات مع الاطراف المتعاقد معها لضمان حقوق التشكيل حفاظا على المصلحة العامة والمال العام من الهدر والضياع.

رابعا : الوحدات العاملة في مجال تقنية المعلومات والاتصالات العاملة في القطاع النفطي

أ. اسم الجهة او التشكيل الخاضع للتقويم: تقييم اداء الوحدات العاملة في مجال تقنية المعلومات والاتصالات في القطاع النفطي.

ب. وصف لطبيعة العمل: تتعلق بادارة وتنسيق وتوجيه الاعمال المتعلقة بكافة انشطة تقنية المعلومات والاتصالات والتي تؤدى بموجب تشريعات منظمة لعملها.

ج. فترة تقويم الاداء: للفترة من ٢٠١٤/١/١ ولغاية ٢٠١٥/١٢/١.

د. المعايير المستخدمة لتقويم الاداء: تنظيم أستمارة وفق بطاقة الاداء المتوازن تحتوي على اسئلة تتعلق بالعمل الفعلي للوحدات.

هـ الالية المتبعة في تقويم الاداء: أجراء زيارات ميدانية تقويمية لكافة شعب الوحدة ، وتحليل البيانات والمعلومات المطلوبة في التقييم.

و. الملاحظات والتوصيات: من ابرز الملاحظات بشكل عام لكافة الوحدات العاملة في مجال تقنية المعلومات والاتصالات في التشكيلات النفطية، هي:

١ـ قلة الفرص التدريبية والتطويرية التخصصية المتقدمة في مجال البرمجة الحديثة والشبكات والصيانة وتصميم المواقع الالكترونية والتي من شانها المساعدة الفاعلة بالارتقاء بالعمل لمواكبة التطور الحاصل في هذه المجالات ، وهو من الامور المهمة التي تعاني منها اغلب الوحدات العاملة في مجال تقنية المعلومات والاتصالات.

٢ـ قلة التخصيص المالي لاغلب تشكيلات القطاع النفطي في مجال تقنية المعلومات

٣ـ قلة الكادر التخصصي في مجال البرامجيات والشبكات وتصاميم المواقع الالكترونية والصيانة لاغلب التشكيلات النفطية.

٤ـ قلة الدعم من قبل الادارة العليا للتشكيل لاقسام تقنية المعلومات والاتصالات لاغلب تشكيلات القطاع النفطي.

٥ـ من الملاحظات المتكررة لاكثر من عام لمعظم التشكيلات النفطية هي عدم وجود برنامج مكافح فايروسات موحد ومرخص لجميع الحاسبات الموجودة ضمن التشكيل مع عدم وجود (تنسيق للتحديثات ، تقارير خاصة بالحالة الامنية للحاسبات وموظف مختص مسؤول عن هذه الاعمال).

٦ـ عدم وجود شبكة داخلية (انترانيت) موحدة ومتكاملة داخل التشكيل للتشكيلات النفطية لتناقل الملفات والفايلات المشتركة (File Sharing) واستخدام الانظمة والتطبيقات الشبكية وتحديث بعض البرامج والسيطرة على الحاسبات وايضا الاستفادة منها في المخاطبات الداخلية لتقليل الاعتماد على التعاملات الورقية.

٧ـ الاعتماد على النسخ الورقية في المخاطبات والعاملات بين اقسام وهيئات التشكيل الواحد لمعظم التشكيلات النفطية وهذا الامر يجب ان يحسم من قبل وحدات تقنية المعلومات والاتصالات من اجل الشروع وتفعيل العمل بالحكومة الالكترونية.

٨- لم يتم العمل على استخدام اللغات البرمجية الشبكية الحديثة في تصميم الانظمة البرمجية لمعظم التشكيلات النفطية على الرغم من وجود كادر متدرب مهئ للبدء بالعمل على مثل هكذا انظمة في بعض التشكيلات النفطية مما يمنع الاستفادة من الخصائص التي تقدمها تلك الانظمة في تقليل الوقت والجهد وحفظ المعلومات.

٩- التقدم في العمل على انظمة الارشفة الالكترونية في بعض التشكيلات النفطية والانتهاء من ارشفة معظم المعلومات للاعوام السابقة.

١٠- قيام بعض اقسام تقنية المعلومات والاتصالات بعمل لايرتبط بمجال الاختصاص في بعض التشكيلات النفطية كالقيام بادخال المعلومات للانظمة المالية كنظام الارباح والحوافز ونظام الضريبة وغيرها من الانظمة الامر الذي يمنع التطور في مجال الاختصاص وضياع الوقت في عمل ليس من ضمن الاختصاص ويقلل من اعطاء الخدمات الكاملة للمستفيدين في التشكيل.

١١- التقسيم غير المجدي والضار بالعمل لاقسام تقنية المعلومات والاتصالات حيث لوحظ وجود قسم تحت مسمى قسم الحاسبة والمعلومات تابع لهيئة معينة وقسم تكنلوجيا المعلومات تابع لهيئة ثانية ووجود قسم تقنية المعلومات تابع لهيئة الدراسات وشعبة الاتصالات تابعة للهيئة الهندسية وتكرر الحال في تشكيلات نفطية اخرى .

١٢- عدم وجود خطة سنوية واضحة ومحددة بجدول زمني ومصادق عليها من الادارة العليا للاعمال المخطط انجازها لهيئات واقسام تقنية المعلومات والاتصالات لبعض التشكيلات النفطية.

١٣- عدم توحيد المسميات للوحدات العاملة بمجال تقنية المعلومات والاتصالات لمعظم التشكيلات النفطية رغم تاكيداتنا على هذا الموضوع في تقاييم الاداء للاعوام السابقة.

التوصيات:

١- توحيد المسميات العاملة في مجال تقنية المعلومات والاتصالات لجميع التشكيلات النفطية وبما يخدم سير العمل.

٢- اعداد خطة سنوية لانجاز الاعمال ومحددة بجدول زمني ومصادق عليها من قبل الادارة العليا خاصة بالوحدات العاملة بمجال تقنية المعلومات والاتصالات.

٣- ضرورة الاستمرار في تطوير المواقع الالكترونية الخاصة بتشكيلات القطاع النفطي وتحديث اخبارها

٤- ضرورة اعداد دراسة مفصلة بالاحتياجات التدريبية الحالية والمستقبلية الضرورية لتطوير الكادر العامل بمجال تقنيات المعلومات والاتصالات ترفع الى الادارة العليا للشركة لترفع بعدها الى دائرة التدريب والتطوير لدراستها ومحاولة توفيرها وبعد التنسيق مع مركز تقنية المعلومات والاتصالات بالخصوص.

٥- اعداد دراسة متكاملة بالاحتياجات للكوادر التي يحتاجها العمل لترفع الى ادارة التشكيل لتضمينها لاحقا ضمن الموازنة العامة للتشكيل واستحصال الموافقات الاصولية عليها.

٦- توفير بيئة عمل مناسبة من خلال تخصيص مكان مناسب ومتلائم مع طبيعة العمل في مجال تكنولوجيا المعلومات مثل (غرف الخاصة بالخادم ، مخزن ادوات احتياطية).

٧- ضرورة اللجوء الى مركز تقنيات المعلومات والاتصالات في اعداد الانظمة والبرامجيات في حالة عدم قدرة الجهة المعنية على اعدادها.

٨- اعداد دراسة بالاحتياجات الخاصة بالاجهزة والمواد وترفع الى الادارة العليا للموافقة عليها لغرض تخصيص المبالغ الخاصة بتلك الاحتياجات من ضمن الموازنة المالية للتشكيل للعام اللاحق.

٩- نؤكد على ضرورة توحيد جميع الوحدات العاملة بمجال تقنية المعلومات والاتصالات ضمن تشكيل واحد كان تكون هيئة او قسم وتحت مسمى تقنية المعلومات والاتصالات لخلق مركزية في العمل وتكريس الجهود للتطوير والوصول الى المستوى المطلوب اضافة الى توفير خدمات اكبر للمستفيدين داخل التشكيل.

١٠- العمل على توقيع عقد لتزويد خدمة الانترنت بين بعض التشكيلات النفطية (التي لم تقم بتوقيع عقد لحد الان) وبين وزارة الاتصالات والدخول ضمن شبكة الاتصالات النفطية الموحدة والالتزام بتطبيق التعاميم الصادرة من مركز تقنية المعلومات والاتصالات في مقر الوزارة بما يخص شروط استخدام الحاسبة والانترنت.

١١ـ توفير برنامج مكافح فايروسات مرخص وموحد لجميع حاسبات التشكيل ويكون التجهيز (license) واحد مقسم على عدد الحاسبات الموجودة وليس بان يتم شراء (license) لكل حاسبة مع تخصيص موظف لاعمال التحديث والمتابعة واعداد التقارير الدورية الخاصة بالحالة الامنية للحواسيب الموجودة في التشكيل.

١٢ـ ضرورة اسناد مهمة ادخال المعلومات لجميع الانظمة في بعض التشكيلات النفطية الى الاقسام ذات العلاقة وتكون مهمة القسم المساندة ضمن الاختصاص.

١٣ـ العمل على انشاء شبكة داخلية (انترانيت) للتشكيلات النفطية خاصة بكل تشكيل مع توفير المستلزمات الخاصة با نجاحها من اجهزة وبرامج وسيرفرات والاستفادة من الخدمات اتي توفرها لتسهيل وتطوير العمل ولتحويل التعاملات الورقية الى الكترونية (تفعيل الحكومة الالكترونية).

١٤ـ العمل على تطوير العمل البرمجي في التشكيلات النفطية الى استخدام اللغات البرمجية الشبكية والاستفادة من الشبكة الداخلية (الانترانيت) في تنفيذ هذه الانظمة لتوفير الوقت والجهد والحفاظ على المعلومات الموجودة من الضياع.

١٥ـ الاستمرار باعمال الارشفة الالكترونية في بعض التشكيلات النفطية وتوفير مستلزمات انجاحها لتحقيق اقصى استفادة من المعلومات المتراكمة والحفاظ على امن وسرية تلك المعلومات.

١٦ـ ضرورة توفير الدعم الاداري والمالي والمعنوي من قبل الادارة العليا للتشكيلات النفطية لوحدات تقنية المعلومات والاتصالات من اجل تنفيذ الملاحظات والتوصيات والارتقاء بمستوى العمل الى مستوى الطموح.

١٧ـ استمرار التعاون بين مركز تقنية المعلومات والاتصالات ووحدات تقنية المعلومات والاتصالات في التشكيلات النفطية لتذليل جميع المعوقات التي تواجه العمل والحفاظ على المركزية في سير العمل ضمن الوزارة.

١٨ـ اعادة التنسيق بين شركات ودوائر القطاع النفطي ومركز تقنية المعلومات وبين دائرة التدريب والتطوير لاعداد قائمة بالدورات التدريبية والتطويرية اللازمة و ادراجها ضمن الدورات المقدمة من قبل جولات العقود والتراخيص .

١٩ـ ضرورة توفير تخصيص مالي سنوي خاص بمركز تقنية المعلومات والاتصالات في مقر الوزارة ويكون كافي لسد الاحتياجات اللازمة لسير العمل وتنفيذ المشاريع المطلوبة لما لهذا المركز من اهمية كبيرة في تنفيذ الاعمال لمبنى الوزارة وتقديم الدعم لكل جهات القطاع النفطي.

٢٠ـ نشر التوعية المناسبة لمفاهيم نظام الـ(ERP)Enterprise Resource Planning أو تخطيط موارد الشركات ويمكن أن نعتبرها كاتمتة لأعمال الشركات مهما كان نشاطها.

٢١ـ ضرورة تحديث الهيكل التنظيمي الخاص بتشكيلات القطاع النفطي في المواقعهم الالكترونيه وضرورة كتابة اسم الشركة وسنة التحديث .

الفصل السادس
المشاريع الاستثمارية

استمرارا لنهج المكتب وللالية التي وضعها لانجاز تقييم اداء الجهات المعنية بتنفيذ ومتابعة المشاريع في القطاع النفطي، فضلا عن جهات الاسناد والمتابعة بهدف الوصول الى نسب انجاز افضل وبالتالي نسب صرف اعلى على المشاريع الاستثمارية المنفذة في القطاع النفطي ومتابعة المشاريع المهمة ضمن الموازنة التشغيلية والتي لها علاقه بتحسين الانتاج ورفع معدلاته، وفي ادناه بعض المشاريع المهمة التي تم متابعتها خلال عام / ٢٠١٥ والملاحظات التي دونت في تقارير رفعت الى الجهات ذات العلاقة.

اولا : مشاريع شركة نفط الجنوب

١. **مشروع تصعيد الطاقات التصديرية /المرحلة الاولى:** تم تنفيذ ٩٨٪ من المشروع والمتبقي القابلوات البحرية المتضررة، حيث قام المقاول (شركة نكسان) بتصنيع قابلو ضوئي جديد، الا انه تم تعليق اعمال التصنيع وطلب من المصنع ايقاف اجراء اعمال الفحص المعملي الا بعد حسم موضوع المطالب المالية، وكذلك عدم حسم موضوع القابلو الكهربائي المتضرر، وفي الوقت الحالي قدم الاستشاري F.W مقترح لدراسة امكانية قيام شركة اخرى بتصنيع ونصب قابلوات جديدة وقطع الكلف من شركة لايتن وسيتم دراسة هذا الموضوع مع ممثلي شركة لايتن والاستشاري، وكذلك التفاوض مع المقاول بخصوص المطالب المالية المقدمة من قبله مع الاستشاري F.W واللجنة مشكلة لهذا الغرض من شركة نفط الجنوب .

٢. **مشروع تصعيد الطاقات التصديرية/ المرحلة الثانية:** لا تزال المشاكل الفنية في العدادات التابعة للمنصة CMMP غير مستلمة من قبل شركة نفط الجنوب والعمل يجري حاليا من قبل المقاول في معالجة المشاكل الفنية لغرض اكمال المشروع واستلامه من قبل شركة نفط الجنوب.

٣. **مشروع تصعيد الطاقات التصديرية/ المرحلة الثالثة:** نسبة الانجاز الحالية للمشروع بحدود ٨٦٪ (وحدات المشروع الاساسية المنصات البحرية ٢-vs-١,vs والعوامة البحرية spm٤ في دولة الامارات)، وقد توقف المقاول عن العمل في الجزء البري منذ تاريخ ٢٠١٤/٧/١ وكذلك قام بسحب معداته من الجزء البحري بتاريخ ٢٠١٤/٨/١ بحجة عثوره على رصاصة بندقية قرب ميناء البصرة النفطي، علما ان هناك عدة مشاكل مع المقاول لم تحسم منها اطوال الركائز البحرية للمنصة ١-vs، وقد حصلت موافقة الوزارة على دعوة شركات متخصصة كطرف ثالث لحسم موضوع حسابات اطوال هذه الركائز. وحصلت الموافقة ايضا على الاحالة لشركة OFF-SHORE INDEPENDENT لدراسة التصاميم الهندسية للركائز البحرية.

٤. **مشروع رفع الغوارق والالغام:** نسبة انجاز انتشال الغارق عمورية كانت(٥١٪)، حيث تم انتشال (١١٥٠٢) طن من الحديد الغارق من اصل وزن الناقلة الكلي البالغ (٢٢٠٠٠) طن بعد ان تم تقطيع النصف الاول من الناقلة الى (١٢) جزء، ويتم حاليا دراسة امر التمديد للطرف الثالث LOC وتخفيض المبلغ المقدم خلال الاجتماع والمناقشة مع الشركة في دبي .

٥. **مشروع مستودع الفاو النفطي/ شركة المشاريع النفطية:** يتم متابعة موضوع انشاء ونصب (١٦) خزان والمضخات التوربينية مع شركة المشاريع النفطية، حيث اصبح عدد الخزانات العاملة (٨) خزانات والعمل مستمر لاكمال الخزانات الثمانية الاخرى، وقد وصلت نسبة الانجاز الى مراحل متقدمة . اما بخصوص نصب (٨) خزانات التي تنفذها شركة ابن ماجد فان نسب الانجاز متدنية جدا بسبب تغيير اسلوب معالجة قواعد الخزانات. ويجري حاليا اعمال معالجة التربة من خلال عمل بايلات بتقنيات حديثة ليتم بعدها المباشرة بالاعمال الميكانيكية المتعلقة بنصب الخزانات اضافة الى وجود اختلافات مالية لم تحسم بعد.

٦. **انبوب نقل النفط الخام زبير١-فاو (٤٨) عقدة/ شركة المشاريع النفطية:** تم نصب محطات حماية كاثودية كهربائية بدلا من الخلايا الشمسية وتغيير التصاميم من قبل شركة المشاريع النفطية. مما تطلب الأمر فتح تحقيق في موضوع تغيير التصاميم ونوعية المحطات من شمسية الى كهربائية مع شركة المشاريع النفطية.

٧. **مشروع الخط العراقي الاردني لتصدير الخام والغاز/ شركة المشاريع النفطية:** المشروع عبارة عن مد انبوب قياس (٥٦) عقدة من الرميلة الشمالية الى محطة K٣ في حديثة بطاقة (٢.٢٥) مليون برميل/يوم مع مد انبوب موازي له بالمسار قياس (٢٨) عقدة للغاز بتمويل من الحكومة العراقية، ويتفرع انبوب الخام الى أنبوب بطاقة مليون برميل /يوم من K٣ الى ميناء العقبة وسيتم تنفيذه من خلال الاستثمار بجميع مكوناته (محطات الضخ, محطات رفع الضغط , المستودعات ...) والفرع الثاني بطاقة (١.٥) مليون برميل/يوم ينفذ باسلوب الاستثمار وصولا الى ميناء بانياس السوري مع تنفيذ انبوب مرونة من محطة K٣ الى محطة (IT١-A) بطاقة مليون برميل/يوم بقياس(٤٢). تم مؤخرا تغيير مسار الانبوب مابعد محطة PS٣A بحيث يسير مع الحدود العراقية السعودية وصولا الى منفذ طريبيل وبعدها الى العقبة

بقطر (٤٢ عقدة) مع مد انبوب الغاز بقطر (٢٤ عقدة) موازي له، وان يتم انشاء مستودع في الرميلة الشمالية والمستودع الثاني في محطة PS٣A مع نصب كابسات غاز في محطة PS٣A. وقد تم التعاقد مع شركة SNC- Lavalin كشركة استشارية لاصدار تصاميم الـ(Feed)للمشروع علما ان المشروع اصطدم بعدم توفر التخصيصات بعد هبوط اسعار النفط وتم التوجيه باستقطاب ممولين للمشروع وقد قدمت اكثر من شركة لتمويل المشروع.

٨. **مشروع مستودع الناصرية / شركة المشاريع النفطية:** ينفذ المشروع بمرحلتين؛ الاولى منه إنشاء قواعد ونصب خزانات عدد/٧ خزان للنفوط الثقيلة والثانية منه تجهيز ونصب خزانات عدد/٥ للنفوط الخفيفة، علما ان انشاء قواعد هذه الخزانات ستتم ضمن المرحلة الاولى والخزانات بسعة (٦٦) الف م٣ اضافة الى خزانات فيض عدد /٢ بسعة (١٠)الاف م٣ وخزان ماء بسعة (٥٠) الف م٣ مع مأخذ ماء على النهر وخزانات فضلة عدد/٤ مع مضخات مساعدة عدد/٢ ومضخات توربينية عدد/٢ ومولدات طوارئ، وان المستودع يرتبط بانبوب نقل الخام من حقل الاحدب الى الفاو الذي يستلم نفوط (الاحدب,بدرة,الغراف) للنفوط (ثقيل,غراف ثقيل,ناصرية ثقيل,بدرةاعتيادي ,غراف اعتيادي). واحيل المشروع على شركة CCP الصينية بمبلغ (٦٠٦,٦٢٨,٠٠٠) دولار بمدة تنفيذ (٢٨) شهر. وقد فاتحت شركة المشاريع شركة نفط الجنوب لتزويدها بمعلومات تتعلق بتحاليل النفط الخام والماء وتجهيز المستودع بكمية (٣٠٠)م٣/يوم من الماء الصالح للشرب وعلى حساب الشركة الصينية مع تحديد موقع مخيم الشركة .

٩. **مشروع محطة الضخ PS٤ ـ الموقف الامني/ شركة المشاريع النفطية:** حصول تجاوز على المحطة اعلاه من قبل جهات غير معروفة ترتدي الزي العسكري وتم الاستيلاء على (١٠) حاويات من اصل (١٥٢) حاوية موجودة في المحطة ومجموع مبالغ هذه الحاويات تصل الى (١٩,٣٩٨,٢٥٠) يورو وان نسبة الا نجاز في المحطة وصلت الى (٨٢٪) قبل بدء العمليات العسكرية، مما استدعى تحرك قوة من شرطة الطاقة الى الموقع ومن خلال لقاءهم بالمسؤول الامني لأحد الفصائل المقاتلة وبحضور ممثل عن شركة نفط الجنوب ايد هذا المسؤول شفهيا نقل الحاويات الى خارج المحطة وذلك لوجود موافقات رسمية من جهات مسؤولة وقدمت شركة المشاريع عرضا بنقل كافة الحاويات والمواد المنصوبة في المحطة الى مخازنها شمال محافظة كربلاء وقد وجه وزير النفط بمفاتحة رئاسة مجلس الوزراء لإعادة محتويات هذه الحاويات والتعاقد مع جهة ناقلة لنقل محتويات المحطة وبناءا على توجيه رئيس الوزراء لقيادات الجهات الأمنية في معالجة الموضوع ومنع رفع اي مواد من المحطة ومن قبل اي جهة كونها تخص وزارة النفط وإعادة الحاويات بمحتوياتها وتسليم الموقع الى ممثلي الوزارة.

١٠. **مشروع استثمار الغاز المعجل لحقل مجنون / شركة المشاريع النفطية:** المشروع يتضمن تصنيع وحدتي تجفيف وكبس الغاز بطاقة (١٤٠) مقمق من خلال ضفتين لعزل الغاز المنتج من حقل مجنون وقد تم اكمال الضفة الاولى وهي جاهزة للعمل وبانتظار اكمال اعمال مد الانبوب لايصال الغاز الى محطة كهرباء الرميلة، وقد تم احالة اعمال عبورات الانبوب لـ(شط العرب، المصب العام، هور الحمار، نهر البدعة) على شركة CCP الصينية التي توقفت عن العمل بتاريخ ٢٠١٥/١/٤ بسبب تهديدات العشائر في هذه المناطق مما استوجب مفاتحة شركة نفط الجنوب وقد تم تجاوز هذه الاشكالية واكمال تنفيذ المشروع.

١١. **مشروع تطوير الحقول / حقل نهر بن عمر:** يتضمن المشروع انشاء محطتين احداهما حقلية والاخرى مركزية بطاقة انتاجية تصل الى (٥٠) الف برميل/يوم اضافة لانتاج غاز (١٠٠) مقمق /يوم، وتم احالة تنفيذ تصاميم المنشآت السطحية للحقل وتجهيز المواد والمعدات على شركة Projetti الايطالية بمبلغ (٦٣.٢٤٠) مليون يورو وبنسبة انجاز ٩٩٪. من ضمن المشروع طلبية مجمع ابار محطة نهر بن عمر التي احيلت على شركة فابكو ولكن تم ايقاف توقيع العقد بسبب عدم توفر التخصيصات المالية وتم مؤخرا ادراج هذه الطلبية من ضمن الاولويات والمشاريع المهمة في شركة نفط الجنوب. وطلبية انبوب تصريف النفط الخام بين المحطة الحقلية والرئيسية حيث تم احالتها على شركة Chemi –link البريطانية بصيغة EPC وتم تفعيل الاعتماد بتاريخ ٢٠١٥/٦/١٤ الا ان تاريخ المباشرة لم يتم تثبيته بشكل واضح حيث يشير العقد الى ان تاريخ المباشرة يبدأ بعد ١٤ يوم من فتح الاعتماد في حين ثبت في فقرة ثانية بعد المصادقة على التصاميم والشركة لم تقدم بتقديم التصاميم وعليه لم تباشر بالعمل . علما نسبة الا نجاز الكلية للمشروع تبلغ ٨١.٦٪ .

١٢. **مشروع k٤٤:** تم إحالة تنفيذ المشروع على شركة بتروفاك وتوقيع العقد في عام ٢٠١١ وبدون تندر او إعلان وبعلم مدير الهيأة وقد فشل المشروع، حيث تم مؤخرا تفكيك معدات المشروع ونقلها الى جهات أخرى، وقد تبين ان هناك خلل واضح وسوء تخطيط في ادارة المشروع من الجانب الأجنبي وتفرده في اتخاذ القرارات دون إشراك الكادر العراقي أدى ذلك الى فشل المشروع. حيث تم صرف مبالغ مالية كبيرة دون تحقيق الأهداف المطلوبة من المشروع خلافا لبنود عقد الخدمة. علما ان إجراءات التنفيذ تمت من قبل المشغل وبصلاحيته (دون ال ٢٠ مليون دولار) وعلى مراحل من خلال تجزئة المناقصات، وفي ضوء ذلك طلب المكتب تشكيل لجنة في وزارة النفط مؤلفة من (الدائرة الفنية ودائرة العقود والتراخيص البترولية وشركة نفط الجنوب وممثل من المكتب لتقوم بدراسة وتقييم مراحل التنفيذ وعلى ضوء النتائج يتم اتخاذ الإجراء المناسب بصدد الموضوع.

١٣. **مشروع مكمن اليمامة:** من المشاريع الهادفة الى تطوير انتاج النفط من حقول الجهد الوطني التابعة في شركة نفط الجنوب، وهدفه انتاج النفط من مكمن اليمامة في حقل بن عمر وبطاقة انتاجية تصل الى (٥٠) الف برميل يرميا. ويتكون المشروع من محطتين؛ الرئيسية والتي تقع الى الغرب من حقل بن عمر والتي تتكون من ضفة انتاجية كاملة ووحدة ازالة ومعالجة الكبريت ومعمل انتاج

الكبريت وخزانات جريان ومنظومة الضخ ومنظومة الاطفاء، اما المحطة الثانوية والتي تقع شرق شط العرب وتبعد مسافة ٨ كم عن المحطة الرئيسية والتي تتكون من محطة لعزل الغاز ومحطة اختبارية للعزل.

ثانيا : شركة مصافي الجنوب

١. **مشروع وحدة التكرير الثالثة:** نسبة انجاز المشروع ١٠٠٪ والوحدة تعمل بكامل طاقتها، و بسبب رداءة مواصفات النفط الخام المجهز من شركة نفط الجنوب فتكون هناك توقفات، حيث قامت الاخيرة بمخاطبة هيئآت التشغيل لتحسين مواصفات النفط الخام لتلافي حدوث مشاكل في المصافي.

٢. **مشروع وحدة تحسين البنزين الثالثة/ شركة المشاريع النفطية:** نسبة انجاز المشروع ١٠٠٪ وتم البدء بفعاليات تشغيل الوحدة وبعد الوصول الى حالة الاستقرار تم تحويل الانتاج على خزانات انتاج البنزين في الشركة.

٣. **مشروع وحدة الازمرة/ شركة المشاريع النفطية:** يتم تغذية المشروع بمادة النفثا الخفيفة بهدف انتاج الايزومريت بعدد اوكتيني (٨٦) وبطاقة تصميمية تقدر ب (١١) الف برميل/ يوم. وقد تم احالة التصميم والتجهيز والاشراف على التنفيذ الى شركة هايدركربون الامريكية، اضافة الى تجهيز مواد احتياطية تغطي سنتين تشغيلية. اما اعمال النصب فيتم تنفيذها من قبل شركة المشاريع النفطية، ويلاحظ تلكؤ شركة هيدركربون الاردنية في اكمال تجهيز المواد اضافة الى تجهيز مواد غير مطابقة للمواصفات الموضوعة اضافة الى عدم اكتمال التصاميم الخاصة بالمشروع.

٤. **مشروع معالجة المياه الصناعية / شركة مصافي الجنوب:** احيل المشروع الى شركة الاليس وبنسبة انجاز تراكمي تصل الى ٧٠٪ وقد اوضحت شركة مصافي الجنوب وجود فروقات أسعار للفعاليات الإنشائية بما يعادل الضعف عن المخطط إضافة الى حصول غزو للمياه السطحية وغير السطحية لموقع المشروع وتحمل الشركة المنفذة لأعباء سحب ومعالجة ملايين الأمتار المكعبة من المياه الملوثة وبمختلف الملوثات. وبين الكتاب خطورة الوضع واحتمال نشوب حرائق كبيرة وخسائر مادية وبشرية وان إعادة إحالة المشروع الى شركة مقاولة اخرى سيكلف أضعاف كلفة الأعمال المتبقية حسب العقد ولابد من تعويض المقاول لتغطية الخسائر، وقد ايدت الدائرة الاقتصادية الرأي القائل بقيام شركة مصافي الجنوب باطلاق مستحقات المقاول ومنحه المدد الاضافية واعادة احتساب الغرامات التاخيرية ما دام التوقف خارج ارادة طرفي التعاقد وتشكيل لجنة مشتركة بينهما لاحتساب فقرات التعويض واستحصال موافقة الجهات العليا بشأنها وقد وجه وكيل الوزارة بأتخاذ اللازم وابلاغ المقاول بالتنفيذ وتم تشكيل اللجنة للنظر بالتعويض عن الفعاليات اعلاه.

٥. **مشروع برج التبريد بطاقة (١٢) الف م ٣/ س / شركة مصافي الجنوب**

مرحلة التصميم والتجهيز والاشراف على العمل: تم التعاقد مع شركة ALIS الاردنية لتصميم وتجهيز مواد المشروع والاشراف على التنفيذ بتاريخ ٢٠٠٨/١١/١ وبمبلغ (٩.٨٩١.٤٠٠) دولار وصلت نسبة تجهيز المواد الى ٩٠٪ منذ اكثر من سنتين ولازالت المواد لم تجهز بالكامل بسبب الخلاف على الغرامات التاخيرية وتم مؤخرا تعديل المعادلة التي تم احتساب الغرامات بموجبها بسبب خطأ في صيغة المعادلة من قبل شركة مصافي الجنوب .

مرحلة تنفيذ برج التبريد: تم توقيع العقد مع شركة سعد العامة بتاريخ ٢٠١٣/٤/٣ وبفترة تنفيذ (١٢) شهر وبمبلغ (٧.٢٤٥.٠٢٥.٠٠٠) دينار تبين تلكؤ الشركة المنفذة ومازالت نسبة الانجاز متدنية جدا على الرغم من انتهاء مدة المشروع مع التمديدات الممنوحة للشركة وعليه تم تشكيل لجنة للنظر بزيادة كلفة ومدة المشروع وقد اوصت اللجنة بعدم استحقاقه لزيادة المبلغ واعتبرت الفترة من ٢٠١٤/١١/٢٧ولغاية ٢٠١٥/٧/٢١ فترة توقف .

٦. **مشروع نصب خزانات عدد٩/ للمنتوجات النفطية / شركة مصافي الجنوب:** بدأت اعمال التشييد للخزانات اعلاه بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٣ بعد ان اكملت شركة الفاروق العامة تنفيذ قواعدها وبعد اكمال نصب خزانين حصل هطول غير منتظم في قواعد الخزانات مما استوجب فحص القواعد المتبقية وتبين عدم وجود فحوصات مختبرية لتربة هذه المواقع وعدم مطابقة الخلطة الاسفلتية لهذه القواعد مع المواصفة المعتمدة وقد تم اجراء الفحوصات وتقويم القواعد بعد الممانعات العديدة من قبل مصافي الجنوب وابتدأت اعمال النصب في شهر شباط/٢٠١٥ الا ان هذه الاعمال توقفت في حزيران/٢٠١٥ بسبب عدم تسديد مستحقات شركة المشاريع النفطية .

٧. **الوحدات التكميلية لخط التكرير الرابع / شركة مصافي الجنوب:** إن الوحدات التكميلية اللازمة للعمل مع خط التكرير الرابع سيتم العمل على تنفيذها اثناء او بعد تنفيذ المرحلة الاولى من المشروع والذي يشمل (نصب خط التكرير + وحدة الغاز السائل + المراجل البخارية) ولحين توفير التخصيصات المالية المطلوبة، علما ان رئاسة الوزراء قد وافقت على انشاء وحدة التكرير الرابعة بمبلغ (١٢٥) مليون دولار وشركة مصافي الجنوب طالبت بتنفيذ المشروع بمرحلتين وقد أبدى المكتب تحفظه على ذلك،لتوقف المباشرة بتنفيذ المرحلة الثانية على الرغم من اكمال المرحلة الاولى منها ولم تتم المباشرة بالمرحلة الثانية ولاسباب مختلفة .

٨. **مشروع وحدة تحسين البنزين في الناصرية:** تاريخ البدء بأعداد مناقصة المشروع أعلاه وإعلانها كان خلال عام /٢٠٠٥ حيث تم بعدها التعاقد مع شركة سيسكو لتنفيذ المشروع خلال عام /٢٠٠٨ ورغم التمديدات الممنوحة للشركة لغاية نهاية عام /٢٠١١ لم تقدم

الشركة اية تصاميم تفصيلية او اية اوامر شراء الخاصة بمعدات المشروع، حيث قامت شركة المشاريع بالتعاقد مع شركة UOP لإعداد التصاميم الأساسية لهذه الوحدة، وبعد مرور عام من انتهاء التمديدات لشركة سيسكو تم مفاتحة وزير النفط لاتخاذ الإجراءات القانونية بحقها وسحب العمل والبدء بتوجيه الدعوات للشركات واعتمادا على التراخيص والتصاميم المعدة من قبل شركة UOP واخيرا تم إحالة مشروع تنفيذ وحدة تحسين البنزين الذي يستلم النفثا الخارجة من المصافي الصغيرة كافة (النجف، السماوة، الديوانية، الناصرية) على شركة كاسوكروب وبالتالي تم إلغاء المشروع اعلاه وتحويله للاستثمار.

٩. **نصب مراجل بخارية عدد/٣:** تم الاحالة على شركة دلتا العراق بتاريخ ٢٠٠٨/٨/٢١ وبفترة انجاز (٢٤) شهر لنصب مراجل عدد/٣ بطاقة ١٠٠طن/ ساعة للمرجل الواحد، وقد قامت الشركة بتجهيز اغلب المواد ونصب المراجل ميكانيكيا ولكن المتبقي مد شبكة الانابيب ومنظومة البرامج التشغيلية وكذلك بناية السيطرة والتاسيسات الكهربائية. عليه قامت شركة مصافي الجنوب بسحب العمل من الشركة المقاولة ورفع دعوة قضائية ضدها، واعتبارا من تشرين الثاني / ٢٠١٤ بدأ التفاوض مع شركة سازه الايرانية لاكمال العمل في المشروع وقدمت الشركة الايرانية العرض الفني والتجاري وهو قيد الدراسة حاليا.

١٠. **مشروع تنفيذ مد انبوب الماء الخام من كرمة علي:** تم توقيع العقد مع شركة ICCS الامريكية بتاريخ ٢٠٠٧/١١/٦ وبمبلغ (٩.٩٧٨.٣٧٨) دولار وبفترة تجهيز ٢١٠ يوم اي (٧) اشهر . وخلاله تم تجهيز كامل شحنة الانابيب والمتمثلة بـ (١٠٣٩) انبوب وتمت مطابقتها وادخلت الى ساحة الخزن، وقد تم ملاحظة طول فترة تجهيز المواد حيث كان مخطط ان يتم اكمال التجهيز عام/ ٢٠٠٨ ولكن لم يتم اكمال تجهيز المواد الا عام /٢٠١٤ وكانت المواد مطروحة في العراء، وتم الطلب من شركة مصافي الجنوب فحص الانابيب للتاكد من التغليف لتعرضه لاشعة الشمس طوال فترة التجهيز وفعلا تم اجراء الفحوصات وتبين تضرر الانابيب وخاصة الانابيب في الطبقة العليا المتعرضة للظروف الجوية القاسية في البصرة وتبين تضرر مايقارب من ١٥٪ من الانابيب وكذلك تضرر الالبوات.

١١. **مشروع FCC:** يشمل المشروع انشاء وحدتي هدرجة زيت الغاز مع وحدة FCC ويعتبر من المشاريع العملاقة حيث ان من المخطط انتاج (٤٢٠٠ م٣/يوم) من الكازولين وهي تمثل نصف الكمية التي تستورد وتستهلك بالاضافة الى منتجات زيت الغاز المهدرج وزيت الوقود وتاريخ المباشرة بالمشروع كان عام /٢٠٠٧ وتاريخ الانجاز المخطط عام/ ٢٠١٧، وقدتم التعاقد مع شركة APS الايطالية لإعداد التصاميم الاساسية وبكلفة مقدارها (١٧) مليون يورو، حيث وقعت الحكومة العراقية متمثلة بوزارة المالية بتاريخ (٢٠١٢/٥/٢٩) اتفاقية مع الحكومة اليابانية لتنفيذ المشروع وبشرط ان تقوم الحكومة اليابانية بتمويله وقد حصلت موافقة البرلمان العراقي عليه وتم تفعيل الاتفاقية بتاريخ (٢٠١٤/١/١٥) ويشترط في الاتفاقية ان يكون الاستشاري ياباني حصرا لتقديم الاستشارة والاشراف على تنفيذ المشروع وأهمها مرحلة تنفيذ المشروع بعد التعاقد مع مقاول (EPC) وقد صدرت موافقة وكيل الوزارة لشؤون التصفية على توقيع العقد مع الاستشاري (شركة Unico اليابانية وشركة Technip الفرنسية) وتعديل تصاميم وحاليا بأنتظار موافقة الجانب الياباني ممثلا بمنظمة (JICA) على ملفات طلبية المشروع لغرض دعوة الشركات اليابانية لمقاولة EPC. اما الاعمال المدنية في موقع المشروع فقد تم احالة اعمال تهيئة الموقع على الشركة العامة للتصاميم والانشاء الصناعي وتاريخ المباشرة ٢٠١٣/٥/٦ وتاريخ انجاز العمل المخطط بتاريخ ٢٠١٥/٩/٥.

١٢. **مشروع مصفى ميسان الاستثماري:** يعتبر مصفى ميسان الاستثماري من المشاريع المهمة في العراق كون المنتجات النفطية تكون بالمواصفات العالمية، حيث ان الطاقة التصميمة للمشروع (١٥٠) الف برميل يوميا. وتم اكمال المرحلة الاولى للمشروع (FEED) والتي تتضمن اكمال الدراسات الاولية واعداد كافة التصاميم والمخططات الهندسية اللازمة لوحدات المشروع. ويتم حاليا تنفيذ المرحلة الثانية من المشروع حيث تم التعاقد مع شركة (SATAREM) السويسرية على تنفيذ المشروع وبشكل استثماري.

ثالثا: شركة مصافي الوسط

١. **مشروع المولدات الغازية / شركة مصافي الوسط:** تم استلام المشروع استلاما اوليا بتاريخ ٢٠١٣/٦/١٣ ويعمل على تجهيز وحدات المصفى بالكهرباء والتعشيق مع الكهرباء الوطنية وتجهيزها بالفائض عند توفرها مع انتاج طاقة بخار بحدود (١٠٠) طن/ ساعة، الا ان المشروع يعاني من توقف المولدات عن العمل مع كل انقطاع يحصل في الكهرباء الوطنية وزيادة الحمل عن حد معين وبالتالي توقف وحدات المصفى وما يترتب على ذلك من وقت لاعادة تشغيلها وخسارة في الانتاج ولم تستجب الشركة الحرة الدولية المقاولة لمفاتحات شركة مصافي الوسط لاصلاح الخلل وعللت ذلك بحاجتها الى توقف وحدات المصفى عن العمل وحصل هذا الامر خلال فترة الصيانة السنوية التي بدأت في ٢٠١٥/١/١٨ واستمرت لغاية ٢٠١٥/٢/٢٠ ، علما ان المولدات تعمل حاليا على زيت الغاز ومن المفترض ان تعمل على وقود الغاز الطبيعي الا ان المنظومة لم يتم استلامها.

٢. **مشروع مستودع الدهون الجديد/ شركة مصافي الوسط :** ينفذ المشروع عبر مرحلتين؛ الاولى نصب خزانات عدد/١٠ بسعات مختلفة وقد تمت الاحالة على شركة الاجيال للمقاولات العامة، اما المرحلة الثانية فتتضمن نصب منصات واذرع تحميل وانشاء غرف سيطرة ومضخات مع مد انابيب وهو قيد مراجعة المواصفات الفنية لإعادة الإعلان علما ان تنفيذ المشروع سيؤدي الى تنظيم مسار صهاريج

التحميل لتعزيز الحالة الامنية في المصفى وقد تمت التوصية بمفاتحة شركة مصافي الوسط لبيان السعات الخزنية الحالية للدهون مقارنة بالإنتاج وبناءا على الإجابة سيتم النظر بالجدوى المتحققة من المشروع.

٣. **مشروع المراجل البخارية عدد/٥ بطاقة (٨٠)طن/ساعة:** احيل المشروع الى شركة Greens power الانكليزية وعقدها يشمل اعمال التصميم والتجهيز وانجاز اعمال النصب والتشغيل وان تنفيذ الاعمال المدنية يقع على عاتق كوادر شركة مصافي الوسط علما ان تاريخ الانجاز وحسب العقد هو ٢٠١٥/٩/١٤ وان هناك فترات تمديد تم منحها للمقاول وبذلك يصبح تاريخ الانجاز ٢٠١٦/٢/١١ وقد تم ملاحظة عدم دقة المعلومات المثبتة في تقرير تقدم العمل وانخفاض نسبة الانجاز التراكمي البالغ ٧.٥٪ عن المخطط ٧٥٪ وان هذه النسبة لا تزال ثابتة ولاكثر من عام، حيث ان الشركة لم تكمل انجاز التصاميم التفصيلية للمشروع.

٤. **مشروع مرشحات تصفية تيار جانبي عدد(٤)/ شركة مصافي الوسط:** يعمل المشروع على ازاله ٨٠٪ من العكورة الموجودة في ماء التبريد وبالتالي تحسين معامل الانتقال الحراري والعقد موقع مع شركة OGC وان تاريخ الانجاز بعد اضافة مدد التوقف هو ٢٠١٣/٨/٢٢ ولم نجد منهاج زمني محدث للمشروع ولم يتم توجيه انذار للشركة علما ان (٤) اوعية ضغط قد تعرضت الى الضرر اثناء نقلها مما استوجب قيام الشركة بطلب اصلاحها من قبل الشركة العامة للمعدات الهندسية من خلال امر عمل وتم اصلاح الضرر واستلامها من قبل شركة مصافي الوسط وادخال المشروع الى الخدمة.

٥. **مشروع وحدة هدرجة الدهون الفائقة بالتكسير/ شركة مصافي الوسط:** ادرج المشروع ضمن الموازنة الاستثمارية لعام/٢٠١٣ وبكلفة تخمينية قدرها (٣) مليون دولار، الهدف منه انتاج زيوت اساس بمواصفات عالمية وكلف اقل مقارنة بالمنتج حاليا، وعند ورود العروض تبين ان العرض المطابق فنيا الا ان كلفته جاءت بزيادة مالية قدرها (٨٣٪) عن الكلفة التخمينية، وبناءا على ذلك لم تتم الاحالة. بعدها تم البدء بتنفيذ المشروع على شكل مرحلتين الا ان انخفاض مبلغ الموازنة الاستثمارية بسبب ازمة انخفاض اسعار البترول ادى الى عدم ادراجه ضمن موازنة عام/٢٠١٥.

٦. **مشروع مصفى كربلاء المقدسة / شركة المشاريع النفطية، شركة مصافي الوسط:** تم تخصيص مساحة قدرها (٦٠٠٠) دونم للمشروع في حين ان المبالغ المستوجبة الدفع لهذه الاراضي لازالت قيد التفاوض بين شركتي المشاريع ومصافي الوسط، وان كلفة انابيب المنتجات النفطية من المصفى الى المستودعات كانت من ضمن الكلفة الكلية للمشروع ولكن تمت التجزأة حيث ان المصفى ينفذ من قبل الائتلاف الكوري والانابيب ستمد من قبل شركة المشاريع من المصفى الى الجهات المستفيدة مما يتطلب قيام شركة المشاريع بأعداد طلبيات لغرض استيراد المواد بالتزامن مع انشاء المصفى. مما يتطلب زيادة تخصيصات كلف تنفيذ المشروع وتجاوز هذه المشكلة مع وزارة المالية كونها جهة حكومية وبشكل رضائي. فضلا عن ذلك فقد لوحظ وجود تدخلات من قبل مجلس المحافظة والضغط بأتجاه تشغيل عمالة ضمن المشروع دون التنسيق مع ادارة المشروع.

٧. **متابعة مشروع مزج الدهون الأوتوماتيكي/ شركة مصافي الوسط:** نسبة انجاز المشروع الكلية وصلت الى (٩٠.٥٪) وقدتم الانتهاء من تنفيذ الاعمال المدنية للمشروع بتاريخ ٢٠١٥/٦/٢٩ ومباشرة شركة ارمادا بصورة كاملة بأعمال النصب ومتابعة التزامها بالمنهاج الزمني المصادق عليه مسبقا.

٨. **مشروع وحدة مياه التبريد/ شركة مصافي الوسط:** وجود تداخل اعمال النصب مع الاعمال المدنية ضمن المنهاج الزمني المقدم من قبل الشركة المقاولة ورغم ذلك ترفض هذه الشركة المباشرة باعمال النصب وهي لم تقم باكمال تجهيز مواد المشروع لحد الان رغم انتهاء المدة العقدية ويطالب بأعفاءها من الغرامات التاخيرية بسبب حصولها على التمديدات بشكل قانوني الا اننا ومن خلال التدقيق تبين عدم قانونية اعفاء المجهز من الغرامات التاخيرية.

٩. **طلبية وحدة معالجة المياه الصناعية/ شركة مصافي الوسط:** الطلبية معلنة منذ عام ٢٠١٢/ بطريقة الدعوة المباشرة نتيجة الشكاوى العديدة المقدمة الى هيئة النزاهة والخط الساخن من قبل شركة EMCO المقدمة لعروضها للتنفيذ وجميعها تبين الإصرار من قبل شركة مصافي الوسط على الإحالة على شركة VEOLIA الفرنسية، ونتيجة للمتابعة تبين ان الاعلان الثاني اسفر عن اشتراك (٣) شركات من ضمنها شركة فايولا وبعد دراسة العروض الفنية تم مفاتحة الشركات بجملة من الملاحظات الخاصة بتغييرات يجب اجراءها لتغطية الزيادة الحاصلة في المياه الملوثة واستجابت الشركات عدا شركة فايولا التي قدمت طلبا للمقابلة مع اعضاء اللجنة وتاخرت في تحقيق هذه المقابلة من ٢٠١٤/١٠/٢٨ لغاية ٢٠١٤/١٢/٩ حيث وافقت على اجراء بعض التغييرات دون ان تاخذ بنظر الاعتبار ملاحظات اللجنة وايضا تاخرت في تقديم عرضها التجاري لغاية تاريخ ٢٠١٥/٢/١ مما استوجب مفاتحة شركة مصافي الوسط بتوصياتنا بخصوص المشروع وملابسات التعامل مع شركة فايولا وعلى اثر ذلك تم الغاء الطلبية والتوجه الى التنسيق مع الجامعة التكنولوجية لتنفيذ المشروع بأسلوب اخر.

رابعا: شركة نفط الوسط

١. **مشروع تاهيل حقل شرقي بغداد / تاهيل كابسات الغاز:** تم طرح موقف المشروع اعلاه والذي ابتدأ عام/٢٠٠٩ بالتعاقد مع شركة GTS الإماراتية وان متابعاتنا خلال عامي(٢٠١٢-٢٠١٣) بينت تلكؤ المشروع وعدم العمل باضافة منظومة النتروجين اللازمة لعمل الكابسات، وهذا الأمر تم بدء العمل به منذ عام /٢٠١٢ ورغم الاعلان واستلام العروض الا ان شركتي المشاريع ونفط الوسط لم تتفق على المواصفات اللازمة لوحدة النتروجين وبالنتيجة عدم ادخال الكابسات الى العمل واستمرار حرق الغاز بحدود (١٢) مقمق/يوم . وقد وجه وكيل الوزارة للشركة بنصب منظومة النيتروجين على ان يتم دفع التكاليف على شركة المشاريع النفطية.

٢. **مشروع إنشاء خط إنتاجي ثاني في حقل شرقي بغداد بطاقة (٣٠) ألف برميل/يوم:** المشروع محال الى شركة PEG بمدة تنفيذ (٢٠) شهر وبتاريخ انجاز في شهر شباط/٢٠١٦ وبكلفة (٦٣) مليون دولار، وكانت نسبة الانجاز لغاية شهر تموز/٢٠١٥ وصلت الى اكثر من ٧٥٪، الا انه وجد ان هناك فقرات لم ترد ضمن التندر المعد للمشروع وبالتالي لم تثبت في عقد التنفيذ وتتعلق باعمال الربط بين هذا الخط والخط القديم العامل حاليا ونتيجة اعتذار الهيئة الهندسية في الشركة عن التنفيذ للاعمال المدنية لمواقع الربط قامت شركة نفط الوسط باعداد ملحق عقد بمبلغ (٨٥٠) الف دولار مع الشركة المقاولة ويتم العمل الان على استحصال موافقة الوزارة بهذا الخصوص .

خامسا: شركة تعبئة الغاز

١. **مشروع زيادة طاقة الخزين التشغيلي للغاز السائل (١٦) خزان / شركة تعبئة الغاز :** تم تقسيم العمل الى (٣) مراحل بسبب كبر حجم الأعمال، المرحلة الأولى تنفيذ الأعمال المدنية حيث تم انجازها والمرحلة الثانية مرحلة التصميم والتجهيز ونصب الخزانات لازالت مستمرة وبنسبة انجاز تصل الى ٨٢٪، اما المرحلة الثالثة الاعمال التكميلية تقوم بها شركة المشاريع النفطية حيث تم تقديم التصاميم اما تجهيز المواد فلا زالت هناك شركات لم تنجز اعمال التجهيز بشكل كامل والمشروع يتطلب زيادة تخصيصاته من اجل إكمال تنفيذه وقد تم مخاطبة وزارة التخطيط بذلك ولم تستحصل الموافقة على زيادة التخصيصات ويتم العمل بالتخصيصات المتوفرة .

٢. **مشروع إنشاء موقع تحميل السماوة/ شركة تعبئة الغاز:** أعمال المتابعة للمشروع أعلاه بينت ضرورة التنسيق بين الشركات النفطية في مواقع العمل، حيث ان شركة المشاريع النفطية هي المصممة والمجهزة وشركة تعبئة الغاز هي الجهة المستفيدة وشركة خطوط الأنابيب النفطية هي الجهة المالكة والمشغلة لأنبوب تغذية نقطة التحميل، علما ان شركة المشاريع لديها تأخر في تجهيز المواد وقد تم انجاز اعمال مد الانبوب المغذي للموقع لكن لم يتم استلامه من قبل شركة تعبئة الغاز بسبب عدم تقديم شركة المشاريع جدول مسعر بالكميات .

سادسا: شركة خطوط الانابيب النفطية

١. **مشروع تنفيذ خزانات:** لشركة خطوط الانابيب النفطية العديد من مشاريع نصب خزانات مع شركة المشاريع يتم تنفيذها عبر عدة عقود وحسب ما متوفر من تخصيصات مالية، وهذا الامر ادى الى تأخر تنفيذ الخزانات واستلامها وبالتالي ادخالها الى الخدمة كما حدث في مشروع نصب خزانين في مستودع الناصرية ونصب خزانين في مستودع الكوت ومشروع (٤) خزانات في مستودعي الكرخ واللطيفية ومشروع نصب(٣) خزانات في مستودع الرصافة، وبسبب تاخر شركة المشاريع بتنفيذ شبكة الانابيب الرابطة لتأخر وصول المواد الاستيرادية، ادى هذا الامر الى عدم ادخال هذه الخزانات الى الخدمة وضياع في الطاقة الخزنية مع ملاحظة عدم تشغيل منظومات الحماية الكاثودية للخزانات اعلاه مما سيؤثر على العمر التشغيلي لها.

٢. **مشروع ايصال الوقود الى محطات الكهرباء/ايصال الغاز الجاف الى محطة كهرباء الديوانية/شركة خطوط الانابيب النفطية:** المشروع هو لتغذية محطة كهرباء الديوانية المزمع ادخالها الى الخدمة بتاريخ ٢٠١٥/٣/١٥ وعلى الرغم من عدم التزام شركة المشاريع النفطية بالمنهاج الزمني الموضوع للتنفيذ الذي من المفترض ان يكون تاريخ التسليم في ٢٠١٤/٦/٢٥ الا انه تم اكمال مد الانبوب وهو جاهز للعمل .

٣. **مشروع تجهيز ونصب (٤) خزانات سعة (٣٠٠٠) م٣ في خور الزبير /شركة المعدات الهندسية الثقيلة:** المشروع عبارة عن عقدين مع الشركة العامة للمعدات الهندسية؛ الاول عقد تصميم وتصنيع وتنفيذ الخزانات بفترة تمديد (٢١) شهر وقد تعاقدت الشركة مع شركة التصاميم والاستشارات الهندسية لإعداد التصاميم الميكانيكية والمدنية وتجهيز منظومات الخزانات ولازالت شركة المعدات متلكأة في تنفيذ المنهاج الزمني الخاص بالعقد، والعقد الثاني هو عقد تنفيذ الاعمال المدنية والحماية الكاثودية الموقع مع شركة التصاميم والاستشارات الهندسية وبفترة تنفيذ (٣٠٠) يوم وبتاريخ انجاز ٢٠١٤/٢/٥ علما ان شركة المعدات تعاقدت مع المكتب الاستشاري/ الجامعة التكنلوجية والذي بين ضرورة تعديل التصاميم الخاصة بركائز الخزانات الى ان قامت شركة الخطوط في ٢٠١٤/٧/٢٣ بتغيير موقع نصب الخزانات من خور الزبير الى الشعيبة اضافة الى تغيير نوع المنتوج الذي سيخزن فيها، علما ان شركة المعدات لم تدرج اعمال ربوطات الانابيب في العقدين اعلاه وتجهيز مواد هذه الربوطات وحاليا تم تسوية عقد الاعمال المدنية لموقع خور الزبير اما الاعمال المدنية لموقع الشعيبة بانتظار التصاميم لغرض ابرام عقد مع شركة المعدات الهندسية وتحديد كلف التنفيذ.

٤. **مشروع مد أنبوب لاستيراد الغاز الإيراني من عبادان الى محافظة البصرة/شركة خطوط الأنابيب النفطية/شركة المشاريع النفطية:** احيل المشروع الى شركة تدبير الإيرانية وتم توقيع العقد بمبلغ (٣٤٩,٨٨٦,٠٠٠) دولار بفترة تنفيذ (٨) اشهر لتزويد محطات الكهرباء العاملة على الغاز (النجيبية،شط البصرة،الرميلة) ولوحظ وجود تأخير في مراحل انجاز المشروع بسبب التعارضات الحاصلة ضمن مسارات الأنابيب الفرعية واعتراض الجهات المالكة للأراضي على مرور هذه الأنابيب، كما لوحظ عدم اكتمال تجهيز الأنبوب الرئيسي (٤٨) عقدة وعدم تجهيز القابلو الضوئي علما ان الشركة قدمت عرضها دون معرفة أطوال مسارات الأنابيب.

٥. **مشروع شبكة الغاز الوطنية/شركة خطوط الانابيب النفطية:** ينفذ المشروع من قبل شركة المشاريع النفطية لصالح شركة الخطوط، علما ان الجزء الخاص بمحطة كبس الغاز وتأهيل منشأتها في شمال الرميلة والمحالة بعهدة شركة الفيد الاماراتية التي لم تكمل اعمال تأهيل المحركات التوربينية، حيث ان نسبة الا نجاز وصلت الى (٧٥٪) اما اعمال تأهيل محطة كبس الغاز والمحال على نفس الشركة فقد وصلت الى (٥٩٪) رغم منح الشركة المقاولة مدد اضافية تعادل المدة العقدية البالغة (٢٤٠) يوم واخيرا تم منحها فترة توقف بسبب ظهور مياه جوفية في بنايات القياسات الحقلية والسيطرة المركزية وقد تمت احالة اعمال البناء على شركة الوليد العامة.

سابعا: مركز البحث والتطوير النفطي

١. **مشروع ابنية مركز البحث والتطوير الجديدة في بوب الشام/ مركز البحث والتطوير النفطي:** بدء العمل بالمشروع بتاريخ ٢٠١٠/١/١٠ وتاريخ انجاز متوقع نهاية عام /٢٠١٥ الا انه تم تمديد العمل الى نهاية عام /٢٠١٧ وبتخصيص مالي قدره (٦٠) مليار دينار وقد تم صرف مبالغ بحدود (١٨) مليار دينار مع ملاحظة ان بناية الادارة وبناية المختبرات انجزت بمستوى تنفيذ دون المطلوب وان بناية دار الضيافة تنفذ بمستوى دون المبلغ المدفوع، مما يدل على ضعف الشركة المشرفة على اعمال التنفيذ مع ملاحظة ضعف ادارة المشروع وعدم امتلاكها اجراءات ادارية وتنظيمية صحيحة اضافة الى عدم المتابعة الجادة من قبلها لما يدور في المشروع ... مما استوجب مفاتحة مركز البحث والتطوير بملاحظاتنا وتشكيل فريق عمل باختصاصات هندسة مدنية ومالية للكشف عن الابنية التي ورد عليها ملاحظات ومن ثم تشكيل لجنة تحقيقية بهذا الصدد.

٢. **مشروع بناء منظومة قياسية لادارة الموارد ERP/ مركز تقنية المعلومات:** يعمل المشروع على بناء منظومة تخطيط موارد بشرية ومالية وموجودات وصيانة ضمانا للبدء بالتداول الالكتروني للبيانات والمعلومات بين شركات وزارة النفط ثم الوزارات الاخرى لتجاوز المراسلات الورقية وما يعنيه من ضياعات وهدر للأموال. والمشروع ينفذ لصالح (مركز الوزارة،شركة نفط الجنوب،شركة نفط الشمال، شركة مصافي الوسط) ومن خلال المتابعة تبين عدم وجود دراسة جدوى للمشروع وتم التعاقد مع شركة استشارية بعد استلام عروض الشركات كون ان ممثلينا في اللجنة ليس لديهم خبرة بمتطلبات المشروع حيث تمت الاحالة وبدأت الشركة بالعمل باشراف الاستشاري ووصلت نسبة الا نجاز الى ٥٤٪ حيث تم استلام المواد بنسبة ٦٥٪ واستلام ابرامجيات بنسبة ٥٠٪ والتدريب بنسبة ٩٠٪ والبلوبرنت (ترجمة الوثائق الورقية الى الكترونية) بنسبة ٥٠٪ والبنى التحتية بنسبة ١٠٪ ولازالت الشركة متلكأة بأعمالها ولم تكمل التزاماتها بعد انتهاء مدة العقد في ٢٠١٥//٣/١ بعد التمديد لهم بمدة (٦) أشهر، علما ان المبلغ المصروف على المشروع هو (٨,٨٨٧,٥٨٥) دولار والجهات المعنية بالمشروع لم تكمل تنفيذ ابنية الـData Center لحد الان وعليه تم مفاتحة اللجنة المشرفة على المشروع في مركز تقنية المعلومات بكافة ملاحظاتنا للوصول الى قرار بشأن المشروع واخيرا ولتكؤ الشركة المنفذة بالعمل تم اتخاذ قرار بحسب العمل من الشركة بتاريخ ٢٠١٥/١٠/١٩.

٣. **مشروع انشاء منظومة ريادية لتحويل الغاز المصاحب الى مشتقات نفطية GTL:** هذا المشروع بحثي واقر بناءا على ماجاء في الخطة البحثية لشركة غاز الجنوب في عام /٢٠١٠ وتم انجازه عام /٢٠١١ نظريا بعدها تم التنسيق مع مركز البحوث الياباني لاقراره كمشروع بحثي مشترك واعداد الدراسة الاولية ودراسة الجدوى ومن ثم انشاء وحدة ريادية وتم الاتفاق على استغلال ١٠ مقمق/ يوم من غاز المرحلة الثانية في محطة عزل حقل الطوبة لانتاج (١٣٠٠) برميل / يوم من المشتقات النفطية وقد تم عقد اجتماعات من قبل المعنيين وبحسب الدراسة التي اعدها مركز البحوث الياباني ودائرة الدراسات اكدت عدم وجود غاز فائض يمكن استخدامه لتغذية الوحدة، كما اكدت البحوث التي قامت بها كوادر جامعاتنا عدم جدوى انشاء وحدة تعمل على تحويل الغاز الى سوائل وان هذه التقنية غير واسعة الانتشار في دول العالم وقد تراجعت شركة غاز الجنوب عن حاجتهم لهذه الوحدة في شهر نيسان/٢٠١٥ وقد تم الغاء المشروع.

ثامنا: شركة غاز الجنوب

مشروع غاز ارطاوي وبن عمر: تقوم شركة غاز الجنوب بالشروع بالعمل على استثمار غاز حقول الجهد الوطني حيث دأبت على تنفيذ مشروعي غاز ارطاوي وبن عمر والمتضمنين بناء المنشآت السطحية (Facility) في موقع بن عمر بطاقة ٣٠٠ مقمق يوميا وفي موقع ارطاوي بطاقة ٤٠٠ مقمق يوميا. والمشروع حاليا في مراحله الاولية والتي تتضمن اكمال الدراسات الاولية واعداد كافة التصاميم والمخططات الهندسية اللازمة لوحدات المشروع (FEED).

تاسعا: شركة المعدات الهندسية الثقيلة

مشروع تجهيز ونصب وتشغيل خط النهايات المحدبة: تم تدقيق العقد المبرم مع شركة سيرتوم وشركة المعدات، حيث تبين وجود ضعف في بنود العقد بشكل عام ، فضلا عن وجود اختلاف في بنودالعقد مع ما مثبت في الملحق الفني والذي يعد جزء من العقد، حيث ثبت في العقد ان من واجبات شركة سيرتوم هو تجهيز مستلزمات النصب من العدد وتأمين الزيوت المطلوبة في حين ثبت في الملحق الفني ان تجهيز مستلزمات النصب والعدد هي من مسؤولية شركة المعدات وبعد المراسلات والمخاطبات تم تجهيز مستلزمات النصب من قبل شركة سيرتوم اما الزيوت فقد تم شراؤها من شركة مصافي الوسط وسيتم عكس الكلفة على شركة سيرتوم، كما لم يتم تضمين العقد الفحص المعملي في موقع التصنيع بالاضافة الى ان الفاحص الثالث لم يوضع ضمن مسؤولياته فحص اداء المعدات.

عاشرا: شركة نفط الشمال وكما موضح في الجدول ادناه

١. **مشروع مستلزمات شراء ونصب عدادات مع ملحقاتها فقرة نصب منظومات قياس جريان النفط الخام في مجمع المعالجة المركزية وعلى خط النفط الخام الى مصفى كركوك:** تم شراء واستلام مواد منظومات قياس الجريان للموقع اعلاه بموجب مناقصة الشراء الخارجي المرقمة SOM:٥٨.٠٩.٩٠٢٦.٠١، وتم اكمال اعمال نصب منظومات قياس الجريان وحاليا قيد انتظار التشغيل التجريبي للمنظومات، الا انه لا يمكن تشغيل وحدات المعالجة المركزية (١١،١٢،١٣)، الا بعد ايقاف مجمع المعالجة الحارة كون انتاج النفط الخام الحالي لشركة نفط الشمال بحدود (١٥٠الف ب/ي) اضافة الى ان ايقاف مجمع المعالجة الحارة سوف يؤدي الى ايقاف محطة أب/٨ لكبس الغاز وبالتالي تقليل كميات الغاز المرسل الى شركة غاز الشمال وارسال الغاز المصاحب للنفط الخام الى المحارق الا بعد اخذ موافقة الوزارة على ايقاف محطة أب/٨ . فضلا عن عدم اكمال صيانة المضخات العائدة للوحدة (١٢) لغاية تاريخه اعلاه مما سوف يمنع اجراء عملية التشغيل التجريبي لمنظومات القياس التي تم ربطها على خط النفط الخام للوحدة اعلاه، وعدم امكانية اجراء التشغيل التجريبي لمنظومات القياس عدد/ ٢ على خط النفط الخام بين خزانات (K١) و مصفى كركوك بسبب عدم قيام شركة مصافي الشمال بمد الانبوب داخل المصفى (بحدود ٧٥٠ متر) لعدم وجود تخصيصات مالية للمشاريع .

٢. **مشروع مستلزمات شراء ونصب عدادات مع ملحقاتها في نصب منظومة معايرة وحاسبات الجريان في محطة القياس (MS) فيشخابور:** بموجب العقد المبرم مع شركة (KROHNE) تم تجهيز واستلام المنظومة اعلاه، كما قامت شركة نفط الشمال بنصب المنظومة منذ عام ٢٠١٣ الا انه لم يتم اكمال فقرتي الاشراف على النصب والتشغيل التجريبي للمنظومة، فضلا عن عدم حصول اي تغيير لاستمرار عدم امكانية مفاتحة الشركة المجهزة (KROHNE) لاكمال فقرتي الاشراف على النصب والتشغيل التجريبي.

٣. **مشروع مستلزمات شراء ونصب عدادات مع ملحقاتها بنصب منظومات قياس الجريان للنفط الخام في محطات الانتاج وعلى خطوط غازالمحارق:** تم تنظيم مناقصة لتجهيز (٧٠) منظومة عدادات متكاملة مع منظومتي معايرة لقياس كميات النفط الخام المنتج وغاز المحارق واستحصال موافقة وزير النفط على احالة الطلبية اعلاه على شركة (Loops Automation)، وبعد قيام شركة نفط الشمال بالاتفاق مع شركة (British Petroleum) موجب مذكرة النوايا (LOI) الخاصة بحقل كركوك والبروتوكل الذي تم توقيعه مع شركة (BP) لتطوير حقل كركوك، قام رئيس لجنة الادارة المشتركة لتطوير حقل كركوك باستحصال موافقة السيد المدير العام على الغاء الفقرات العائدة (لحقل كركوك) من ضمن بنود الطلبية اعلاه. وبسبب تخفيض المبلغ المخصص للموازنة الاستثمارية فقد تم الغاء (شراء ونصب) عدادات النفط الخام وغاز المحارق مع كافة ملحقاتها من منظومات المعايرة والمواد الاحتياطية لمحطتي (باي حسن وخورمالة) والتي هي حاليا تحت سيطرة اقليم كردستان، وبعد قيام شركة نفط الشمال بتقليص قدم المجهز عرض فني وتجاري منقح ومن خلال تدقيق العرض لوحظ قيام الشركة المجهزة بتغيير شروط الدفع خلافا لما مثبت في اصل الاعلان للمناقصة، وبعد عدة مراسلات مع المجهز واعتراضه على تغيير شروط الدفع المقدمة من قبله تم عقد اجتماع (للجنة المركزية للمراجعة والمصادقة على الحالة) وقررت اللجنة قبول التعديل المطلوب على شروط الدفع والمضي باجراءات الاحالة . ومن خلال تدقيق العرض الفني المعدل المقدم من قبل الشركة المجهزة (LoopsAutomation) يلاحظ قيام شركة نفط الشمال بالابقاء على قسم من الفقرات لمنظومات القياس والمعايرة للمناطق التي هي حاليا خارج سيطرة شركة نفط الشمال (محطات تحت سيطرة اقليم كردستان) و(محطات في مناطق سيطرة كيان داعش الارهابي) وهي محطات (عين زالة ، صفية ، قيارة).

الفصل السابع
الظواهر السلبية المكتشفة

على الرغم من ارسال الظواهر السلبية الجديدة المكتشفة الى هيئة النزاهة لغرض توحيدها مع الظواهر المكتشفة لباقي مكاتب المفتشين العموميين، فضلا عن الاجراءات المتخذة من قبل المكتب بصدد الظواهر السلبية المدرجة في الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (٢٠١٠ ـ ٢٠١٤)، الا انه لم ترد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد للمرحلة المقبلة لغرض اتخاذ الاجراءات اللازمة من قبل المكتب والتشكيلات النفطية.

ظاهرة التزوير في القطاع النفطي

استمر المكتب بتركيز اهتمامه في تطويق ظاهرة التزوير في القطاع النفطي، والمتابعة مع التشكيلات النفطية باتخاذ الاجراءات القانونية بحق من تثبت عليه واقعة التزوير واحالته الى المحاكم المختصة فضلا عن استرداد الرواتب والمخصصات التي تقاضاها خلافا للقانون.

فخلال عام/٢٠١٥ قام المكتب بالمتابعة مع التشكيلات النفطية للتاكد من صحة الوثائق الدراسية للمعينين والمعاد تعيينهم والحاصلين على شهادات دراسية اثناء الخدمة، حيث بلغت تلك الوثائق (٤٨٤) وثيقة، تم اكتشاف (٢١) وثيقة مزورة قام المكتب بالتحقيق فيها او مخاطبة التشكيل المعني لاتخاذ الاجراءات القانونية بحقهم (العزل او الاقصاء) واحالتهم الى المحاكم المختصة واسترداد الرواتب والمخصصات المصروفة استنادا الى القرار رقم (٢٥٠) لسنة ٢٠١٠، وتم ارسال تلك الاسماء الى هيئة النزاهة لغرض نشر اسماءهم في الموقع المخصص لذلك. والشكل التالي يوضح الوثائق الدراسية المدققة خلال الاعوام السابقة.

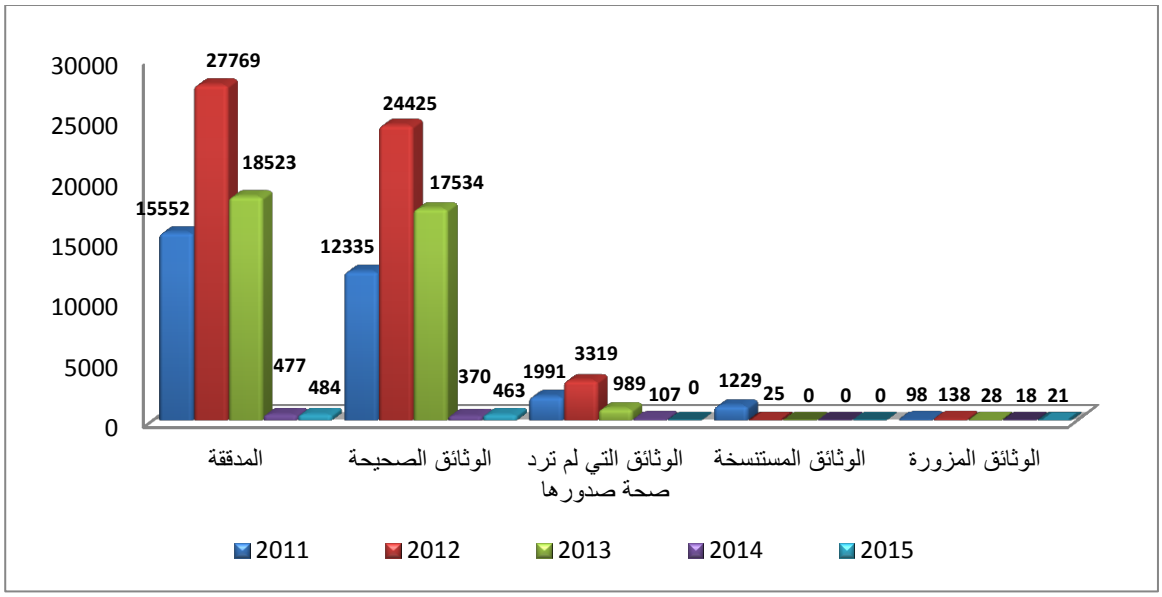

شكل رقم (٣) الوثائق الدراسية المدققة خلال الاعوام المنصرمة

يتضح من الشكل اعلاه، انخفاض عدد الوثائق المزورة خلال عام/٢٠١٥ عن السنوات السابقة نتيجة للتدقيق المستمر للوثائق الدراسية، وتنفيذ التشكيلات النفطية للاجراءات الوقائية الصادرة من المكتب بموجب اعمامات المكتب وتوجيهه والتي تتضمن الطرق العلاجية باتخاذها الاجراءات القانونية بحق المزورين واحالتهم الى المحاكم المختصة، فضلا عن الطرق الوقائية الاخرى، ادى ذلك الى تقليل نسب التزوير في الوثائق الدراسية، فمن مجموع ما تم تدقيقه خلال السنوات الخمس الماضية والبالغ عددها (٦٢٨٠٥) وثيقة تم اكتشاف (٣٠٣) وثيقة مزورة اي بنسبة (٠.٥٪).

الفصل الثامن
تقديم الخدمـــات

أولا: أنجاز المعاملات وملاحظات مكتب المفتش العام

نظرا لارتباط انتشار ظاهرة الفساد بموضوع الشفافية في العمليات الادارية لدى مؤسسات الدولة، ولما كان الفساد الإداري هو استغلال الموظف للصلاحيات الإدارية أو المنصب المخول له بنفسه أو من خلال غيره أو بناء على ما يتمتع به الموظف من أداء خدمة عامة ويكون هذا الاستغلال إما لأغراض شخصية أو نفعية أو لميول أو ...الخ، وكل ما يدخل تحت نمط المحسوبية والمنسوبية بما يخل بعدالة وحيادية العمل الإداري الحكومي العام. ولكي تتحقق الشفافية يجب أن تقوم على عنصرين أساسيين أولهما الاعلان وثانيهما القانونية فالاعلان توجب على الإدارة أن تضع آليات للاعلان كالصحافة والتلفزيون والنشرات الوزارية والندوات والمؤتمرات واللقاءات ...الخ بحيث تتيح للمواطن والجهات الرقابية معرفة ما يجري من أعمال حكومية في مختلف وزارات الدولة ومؤسساتها. أما القانونية فتتمثل بوجود النصوص القانونية الثابتة والقوية أو أنظمة أو تعليمات إدارية تعمل أو تراعي المصلحة العامة للشعب ومن ناحية أخرى تعمل على تبسيط الإجراءات والأعمال الحكومية وتقديم أفضل خدمة للمواطن.

كما ان تبسيط الإجراءات والروتين المعقد يقطع الطريق أمام النفوس الضعيفة و يحجم ممارسات الفساد ومتى ما توصلت الوزارة باعتماد آليات ترتقي إلى المستوى الذي تتوفر فيه الضمانات الحقيقية والقوية لشيوع الشفافية الإدارية في تشكيلاتها، سوف نستطيع الحد من الفساد الإداري بشكل متسارع وفعال.

عليه، وتنفيذا لما جاء بقرار مجلس الوزراء المرقم (٢) لسنة ٢٠١٤ والمعمم بموجب كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء المرقم (٢٨٩٥٤) في ٢٠١٤/٩/١١ والذي تنسب قيام الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة تبسيط اجراءات المعاملات، وتقديم دليل جديد لسير المعاملات في القطاع النفطي، فقد تم اعداد هذا الدليل بالتعاون مع التشكيلات النفطية التي قدمت ما يتم اعتماده حاليا من اجراءاتها الخاصة با نجاز المعاملات الخاصة بالمواطنين والمقترحات لتبسيطها وبما لا يخل بالتشريعات التي تلزم ذلك، علما ان اغلب التشكيلات النفطية لا تتعامل مع المواطنين الا فيما يخص النشاطات الواردة في هذا الدليل. وقد تم اعمام الدليل على كافة تشكيلات القطاع النفطي وارسال نسخة منه الى الامانة العامة لمجلس الوزراء.

وتضمن الدليل مجموعة من التوصيات، لتبسيط تلك الاجراءات وهي:

١. تحديد معاملات المواطنين بكافة انواعها وتثبيتها في جداول تتضمن كافة اجراءات كل معاملة من حيث الخطوات المتبعة في انجازها والمستمسكات والوثائق المطلوبة واماكن انجاز تلك الخطوات والتشكيلات المعنية بذلك.
٢. دراسة واعادة النظر بالجداول المثبتة بالمعاملات واقتراح البدائل الممكنة التطبيق.
٣. مراجعة ودراسة القوانين والانظمة والتعليمات ذات العلاقة بمعاملات المواطنين واقتراح استبدال او تعديل ما تقتضي الضرورة لذلك.
٤. بناء وترسيخ علاقة تعاون بين الموظفين المعنيين بالخدمات وانجاز المعاملات والمواطنين المعنيين.
٥. العمل على تجميع ودراسة الصلاحيات الممنوحة للعاملين في انجاز المعاملات واعادة النظر فيها بما يتلاءم مع سرعة انجاز المعاملات.
٦. وضع وتحديد سقوف زمنية مبنية على اسس علمية وموضوعية لانجاز كل نوع من المعاملات.
٧. متابعة انجاز الموظفين في الدوائر لواجباتهم من قبل ادارات تلك الدوائر وحثهم وتحفيزهم من اجل تقديم الخدمات اللازمة للمراجعين لا بالسرعة الممكنة كما هو دارج بل بالسرعة الواجب انجاز العمل فيها فعلا.
٨. اعتماد وصف الوظائف المحددة في اختيار الموظفين المعنيين لمعاملات المواطنين لتحقيق مستوى المعرفة والخبرة المطلوبة فيهم.
٩. دراسة المواقع الجغرافية لبعض الدوائر والعمل على وضع الاقسام ذات العلاقة المباشرة في انجاز معاملات المواطنين في موقع واحد كلما امكن ذلك من اجل الحد من التنقلات المتعددة للمواطن بين عدة اقسام او دوائر متباعدة مكانيا وجغرافيا.

١٠. العمل على تحديد وتثبيت اجراءات انجاز كل معاملة بشكل واضح وتعريف المواطنين المعنيين بها من اجل الحد من حالات الاجتهاد الشخصي والاطالة وتعقيد مراحل الانجاز.
١١. ضرورة التنسيق بين الدوائر المعنية لوزارة واحدة والمعنية بانجاز معاملة معينة، او بين الدوائر التابعة لعدة وزارات من اجل اعتماد نموذج موحد يستخدم لانجاز مثل تلك المعاملات.
١٢. اعادة تفعيل وصل استلام المعاملات الكترونيا ضمن تسلسل محدد يؤيد استلام المعاملة من المواطن ويثبت فيها موعد المراجعة مع ذكر الجهة التي ارسلت اليها المعاملة وتسلم نسخة من الوصل الى مكتب المفتش العام للتدقيق والمتابعة.
١٣. العمل على تخصيص صفحة على موقع الشركة الالكتروني خاصة بشؤون المواطنين فقط وليست لها علاقة بموضوع اعداد الطلبيات والمناقصات لغرض اطلاع المواطن على مراحل سير معاملته والاستفسارات الواردة منها ويحدث بشكل يومي.
١٤. توجيه المصارف التي تتعامل مع التشكيلات النفطية كالمصرف العراقي للتجارة بعدم تأخير العملية الانسيابية لانجاز المعاملات ومنها (تاخير فتح الاعتماد المستندي، تاخر وصول وثائق الشحن من المصارف الاجنبية والمحلية، تأخر وصول شهادات التأمين للشركات، تأخر انضاج العروض من المجهزين.....ألخ).
١٥. اعادة النظر من قبل دائرة التقاعد العامة بدفتر الخدمة حيث هناك معلومات نعتقد بانه غير مبررة لدرجها ولعدم الحاجة اليها عند الاحالة على التقاعد مما يؤخر انجاز المعاملة، مع توجيه دائرة التقاعد بعدم تأخر انجاز معاملات المتقاعد من حيث صحة الصدور و...الخ.
١٦. اعداد ادلة المعاملات والعمل على استخدام الوسائل الارشادية المختلفة والتي سبق الاشارة اليها، واعتماد الاستمارات والنماذج كأسلوب لتقديم الطلبات من قبل المواطنين بدلا من اسلوب الطلبات (العرائض).
١٧. العمل على اقامة الدورات التدريبية والتخصصية ذات العلاقة بعمل كل دائرة من دوائر الدولة والاستفادة من الفرص التدريبية التي تقدمها المراكز والمعاهد التدريبية في مجال تبسيط الاجراءات وتطوير الاعمال واختزال الروتين.
١٨. مكافحة الرشوة من خلال تشخيص المواقع والثغرات التي يمكن ان تنفذ منها الرشوة ووضع ضوابط وتعليمات واساليب عمل لتشخيص المخالفات.
١٩. قيام الدائرة بتشكيل فريق عمل مركزي من ذوي الخبرة في هذا المجال لتولي الاشراف والمتابعة والتنسيق من تشكيلات الدوائر لتنفيذ المقترحات والتوصيات.
٢٠. العمل على التوسع في استخدام المكننة وخاصة الحاسبة وانظمة الانترنيت بما يتلاءم وسرعة انجاز المعاملات كمرحلة اولى ومن ثم العمل وفق الانظمة العالمية في هذا المجال كأنظمة ادارة الجودة.
٢١. تخصيص صفحة على موقع الشركة الالكتروني خاصة بشؤون المواطنين لتمكين المواطن الاطلاع المباشر على سير معاملته وبإمكانه الاستفسار بإرسال أي سؤال مباشر على الموقع مع تحديد الشخص المناسب لإجابته بشكل مباشر او الطلب من الموطن تقديم المستمسكات الناقصة في معاملته وعن طريق البريد الالكتروني ايضا.

ثانيا: الفساد الذي يرافق تقديم الخدمات

من خلال الزيارات الميدانية والمتابعات من قبل منتسبي المكتب بشأن تقديم الخدمات، فقد تم اعداد عدة تقارير تضمنت الملاحظات التالية:
١ـ عدم مطابقة تعبئة اسطوانات الغاز للمواصفات الفنية (مهربة) في معامل تعبئة الغاز الاهلية.
٢ـ بيع المنتجات النفطية (بنزين، زيت الغاز، النفط الابيض) للمواطنين اعلى من السعر الرسمي المحدد.
٣ـ التلاعب بعداد (مضخة التجهيز) في محطات التعبئة (الحكومي والاهلي) والذي يقلل كمية تجهيز المنتجات النفطية ادنى من الكمية الفعلية من قراءة العداد.
٤ـ تعبئة اسطوانات الغاز بكمية اقل من الكميات المحدودة.
٥ـ تجهيز السيارات المحورة خزاناتها بالمنتجات النفطية حيث يقوم اصحاب هذه السيارات ببيع المنتجات في السوق السوداء وبأسعار عالية.
٦ـ بيع كميات من المنتجات النفطية في محطات التعبئة خارج اوقات الدوام الرسمي.
٧ـ استلام منتوج زيت الغاز من قبل اصحاب المولدات على الرغم من توقفها عن العمل او مرفوعة من مواقعها.

٨. قيام الوكلاء الجوالين ببيع اسطوانات الغاز المعبئة خارج المناطق المخصصة اليهم، اضافة الى بيع تلك الاسطوانات الى جوالين غير رسميين.

ثالثا: تقييم الخدمات المقدمة

خلال سنة التقرير لم يتم تسجيل حالات خلل في معدلات تجهيز المنتجات النفطية والتي كانت بشكل مستقرة وتم الحفاظ على المعدلات وحسب خطط التجهيز ومن كلا المصدرين المستورد والمحلي ولم تحدث ازمات خانقة في توفير المنتوج او التجهيز.

رابعا: إجراءات مكتب المفتش العام وتوصياته

١. توجيه شركة تعبئة الغاز بمتابعة عمل معامل تعبئة الغاز الحكومية والاهلية ومحاسبة المقصرين في حال تم تعبئة الاسطوانات غير المطابقة للمواصفات .
٢. متابعة تنفيذ خطط وسياسات الشركات ذات العلاقة (شركة خطوط الانابيب النفطية، شركة توزيع المنتجات النفطية، شركة تعبئة الغاز) واجراءاتها المتخذة لتأمين ايصال المنتجات النفطية لكل محافظات العراق وتحديد وتأشير السلبيات والمعوقات في التنفيذ والتوصية والتوجيه باتخاذ الاجراءات اللازمة لتحسين الاداء.
٣. التحري عن المعلومات الواردة الى المكتب حول المخالفات التوزيعية لبيان صحة المعلومات واتخاذ التدابير والاجراءات اللازمة.
٤. التوجيه بتشكيل لجان تحقيقية بالمخالفات التوزيعية المرصودة ومتابعة نتائجها.
٥. القيام بزيارات تفتيشية ميدانية للمواقع التوزيعية دوريا وتكثيفها عند الحالات الحرجة والاستثنائية وتقييم الاداء ورفع التوصيات بها.
٦. التوجيه باعتماد نظام المراقبة الالكترونية في المنافذ التوزيعية لكافة المحافظات بعد نجاحه في محافظة بغداد لمراقبة تجهيز المنتجات النفطية للمواطنين.
٧. التوجيه بمداورة مسؤولي معامل تعبئة الغاز بشكل دوري وبفترات محددة للحد من حالات الفساد.
٨. توجيه شركة توزيع المنتجات النفطية لالزام اصحاب المولدات بتقديم تأمينات مالية، اضافة الى الزام ناقلي منتوج زيت الغاز لصالح المولدات بتقديم تعهد بعدم نقل المنتوج الى المولدات المتوقفة عن العمل او المرفوعة من مواقعها.
٩. توجيه شركة توزيع المنتجات النفطية لاضافة فقرة الى جدول الغرامات لتغريم الوكلاء الجوالين في حال بيع اسطوانات الغاز خارج المناطق المخصصة لهم او بيعها الى جوالين غير رسميين.

خامسا: إجراءات التشكيل المعني

١. وضع خطة (شهرية وفصلية) للتوزيع ونقل المنتجات النفطية لكل المحافظات استنادا لمعدلات الانتاج المحلي والمستورد والسيطرة على ايصاله الى المواطنين.
٢. تحديث خطة التوزيع والنقل عند حدوث ظروف استثنائية، وذلك بزيادة كميات المنتجات النفطية المستوردة او تغيير منافذ التجهيز او تغيير اسلوب النقل (سيارات حوضية، القطارات وخطوط الانابيب النفطية).
٣. تجهيز منتوج النفط الابيض قبل حلول فصل الشتاء، لتوفير خزين كافي من المنتوج لدى المواطنين.
٤. معاقبة مسؤولي المواقع التوزيعية الحكومية (مستودعات، محطات تعبئة الوقود، معامل تعبئة الغاز والمواقع التوزيعية الاهلية) عند مخالفتهم للتعليمات.

الفصل التاسع
الرأي والمشورة المقدمة من قبل المكتب إلى الدوائر

استنادا الى المادة (١٠/٥) من امر سلطة الائتلاف المؤقتة المنحلة رقم (٧٥) لسنة ٢٠٠٤ والمتضمنة تقديم التوصيات غير الملزمة لغرض قيام الوزارة بتنفيذ الاعمال الرامية لتصحيح وتجاوز جوانب القصور في التشغيل او في الصيانة او في كفاءة الاداء التي حددها مكتب المفتش العمومي، فقد قدم المكتب (٦٥١) رأيا ومشورة لكافة الجهات العليا والتشكيلات النفطية بالاختصاصات المختلفة وحسب الأقسام الموضحة في الشكل التالي، كما يقوم المكتب بمتابعة تنفيذ التشكيلات النفطية لتلك التوصيات بعد الاخذ بها من قبل الجهات العليا، وفيما يلي اهم تلك الاراء:

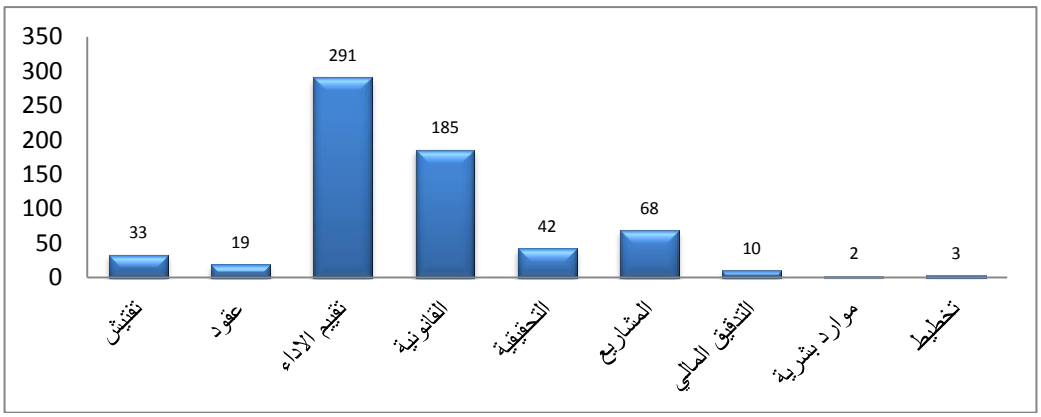

أولا: الرأي والمشورة المقدمة من قبل قسم التفتيش

١ـ شركة توزيع المنتجات النفطية / تجهيز

ضرورة ان يتم تعديل جميع الاوامر التجهيزية ليكون تجهيز (المستشفيات، الفنادق الاهلية، المعامل المجازة من التنمية الصناعية المشاريع الاستثمارية لكافة انواعها بالسعر التجاري.

٢ـ شركة توزيع المنتجات النفطية / لجان الزيت التالف والمخلفات النفطية

ضرورة ان يتم استبدال هذه اللجان لمضي فترة طويلة على تشكيلها وتضمين التقارير المرسلة للمكتب جميع الكميات التي تحرر لها استمارة ١٥ مع تحديد نوعية وكمية تلك الكميات.

٣ـ وكيل الوزارة لشؤون التصفية والغاز / قائمة حساب حقل الرميلة للفصل الثالث ٢٠١٤

نتيجة عدم اعتماد قراءة العدادات في قائمة حساب حقل الرميلة للفصل الثالث اقترح المكتب توجيه دائرة العقود والتراخيص البترولية باعتماد قراءة العدادات في لجنة احتساب قوائم اجور الشركات مستقبلا لوجود توجيهات سابقة من وزير النفط السابق ووكيل الوزارة بهذا الخصوص .

٤ـ وزير النفط/ بروتوكول قياس انتاج حقل الرميلة

ان الاتفاقية بصيغتها الحالية ستلحق ضررا بمصالح الوزارة (شركة نفط الجنوب) ويعرضها الى المسائلة القانونية.

٥ـ الدائرة الفنية / فروقات منتوج البنزين في محافظة كركوك

أيد المكتب تكليف اللجنة لمعالجة تلك الفروقات، كما اوضح المكتب ان يتم تسديد مستحقات شركة خطوط الانابيب النفطية من قبل شركة توزيع المنتجات النفطية حصرا عن طريق قيام المحطات الاهلية بتحرير صك لصالح شركة التوزيع .

٨ـ وكيل الوزارة لشؤون التصفية والغاز / لجنة مراجعة فروقات الغاز الجاف

نتيجة لاستمرار الفروقات التي تظهر بين الشركات النفطية في منتوج الغاز الجاف ولعدم تسويتها منذ ٢٠١٣ بين الجهات المعنية اقترح المكتب ان يتم عقد اجتماع في الدائرة الفنية يضم المعنيين لمناقشة الموضوع وايجاد آلية مناسبة لحسم الفروقات أو توجيه شركة غاز الجنوب باعادة تفعيل لجان المطابقة بين الشركات .

١٠ـ دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة / تأهيل كوادر الصحة والسلامة والبيئة في الشركات النفطية

لا يوجد مانع قانوني في استدراج عروض الشركات العلمية بخصوص مشروع التخاويل العالمية NEBOSH.

١٤- شركة نفط الوسط / توصيات اللجنة التحقيقية في موضوع المخيم السكني لحقل بدرة

ان اعتراض مشغل حقل بدرة على التوصيات وتهديده بايقاف العمل في المشروع غير مبررة ومخالفة لبنود العقد وان تحمله الكلف الاضافية هي نتيجة لاهماله الجسيم وسوء الادارة وقد تم الايعاز الى شركة نفط الوسط بابلاغ مشغل الحقل بهذا الموقف .

١٥- شركة توزيع المنتجات النفطية / تقليص حمولات وكلاء الغاز الجوالين

بخصوص قرار مجلس ادارة شركة توزيع المنتجات النفطية بتقليص حمولات وكلاء الغاز الجوالين فقد تم اجراء دراسة لاعداد الوكالات الجوالة وحمولاتها فأن المكتب يرى ان تنفيذ القرار سيؤثر سلبا على العملية التوزيعية لاسطوانات الغاز السائل مما يترتب عليه حصول عجز في سد حاجة المواطنين.

١٦- الدائرة الفنية / تعظيم انتاج البنزين

من خلال متابعتنا لموضوع تعظيم انتاج البنزين في مصفى ميسان ولمعالجة المعوقات فقد بين المكتب ان يتم تخصيص حوضيات بالعدد المطلوب لانجاز العمل وتقديم تقرير بكميات البنزين القابل للتحميل منح صلاحية لمدير مصفى ميسان بمخاطبة شركة التوزيع/فرع ميسان بخصوص فعالية التعظيم.

١٩- شركة غاز الشمال/ حوادث

نتيجة لكثرة الحوادث المسجلة في الشركة اعلاه لشهر آيار ٢٠١٥ فأن المكتب يؤكد على ضرورة تطبيق متطلبات السلامة قي مواقع شركتكم حفاظا على سلامة الارواح والممتلكات.

٢٠- شركة نفط الوسط/ معلومات

ان آلية الشراء المتبعة في شركة الواحة ولغاية الفي دولار تتم بشكل مباشر وبموجب وصولات مما يتيح الفرصة للتلاعب من قبل بعض المنتفعين ولقطع الطريق امام هؤلاء يرى المكتب ان يتم وضع آلية محكمة بطلبيات الشراء وتكليف دائرة الرقابة الداخلية في الشركة بتدقيق الوصولات لمنع التلاعب.

٣٢- وزير النفط/ تجهيز ذخيرة واطلاقات بنظام المقايضة بالنفط الاسود

بيان الرأي بخصوص العمل بآلية تجهيز ذخيرة واطلاقات بنظام المقايضة بالنفط الاسود حيث ايد المكتب مقترح تشكيل لجنة مشتركة من شركة التوزيع وشركة التسويق والدائرة الفنية والدائرة الاقتصادية والمكتب لغرض دراسة الموضوع ولكون الموضوع يتعلق بالذمم المالية بين وزارتين مع اضافة دائرة الرقابة الداخلية لعضوية اللجنة .

٢٣- شركة تسويق النفط / تصدير منتوج زيت الوقود

ينبغي ان يتم اضافة ملحق للعقد يتضمن تغيير جهة التحميل من مصفى الدورة الى مصفى السماوة او اي مصفى اخر يتوفر فيه المنتوج وان تكون هناك مرونة في العقد لتجنب ايقاف المصافي مع الاخذ بنظر الاعتبار اسعار المنتوج العالمية وحسب التعليمات النافذة.

٢٤- مركز البحث والتطوير النفطي / معالجة المياه الصناعية

يتعلق الموضوع بارتفاع تراكيز الكبريتات والكلورات ووصولها الى حدود حرجة في المياه الخارجة من وحدة معالجة المياه الصناعية في مصفى الدورة حيث اقترح المكتب ان يتم اجراء بحث وتجارب مختبرية لايجاد افضل الطرق للمعالجة.

٣١- السيد الوكيل الاقدم / فحص مياه

انسجاما مع الدور الرقابي وخصوصا في نشاط الصحة والسلامة والبيئة اقترح المكتب ان يتم تشكيل لجنة تضم ممثلين من شركة المشاريع النفطية، ودائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة، ومركزالبحث والتطوير النفطي بالاضافة الى المكتب لمعرفة اسباب عدم صلاحية المياه للاستخدام البشري في المجمع الوزاري ووضع الحلول والمعالجات اللازمة لمعالجة الخزانات حفاظا على الصحة العامة.

ثانيا: الرأي والمشورة المقدمة من قبل قسم العقود والمناقصات

١-وزير النفط / اعتماد مشغلي عقود الخدمة لآليات التعاقد و الشراء الخاصة بالحقل وعدم خضوعها لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة ٢٠١٤

أيد المكتب تطبيق التعليمات النافذة لما فيها من ضمان تحقيق الهدف الأساسي من تلك التعليمات ألا وهو المنافسة العادلة والشفافية لتوفير الخدمات والبضائع وتنفيذ المشاريع بالأسلوب الاقتصادي الأمثل وبالمواصفات

الفنية المطلوبة وبأفضل الأسعار واقصر المدد ويقترح تضمين التعليمات و الاستثناءات والضوابط المتعلقة بها ضمن إجراءات الشراء والتعاقد الخاصة بالحقل وفق المادة (٩.١٩) من عقد الخدمة والمصادق عليها من قبل لجان الإدارة المشتركة لكل حقل والسعي باتجاه استحصال الموافقات الأصولية على الاستثناءات المطلوبة.

٢ـ **وزير النفط /** مقترح شركة التسويق بما ورد في رسالة شركة Vitol المتعاقدة مع سومو لتجهيز منتوج الكيروسين عبر المنفذ الجنوبي وطلب الموافقة على تفريغ المنتوج على ظهر الناقلة UZAVA.

تم بيان إمكانية اللجوء الى المادة (٨) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة ٢٠١٤ في حسم الموضوع وو فقا لمقتضيات المصلحة العامة حيث بالإمكان اعتماد المقترح الاول والمتضمن : التأكيد على إعادة النظر بصيغ عقود تجهيز المنتجات النفطية والتأكيد خاصة فيما يتعلق بقرار الرفض او القبول للمنتجات المجهزة وتسمية الفاحص الثالث بشكل صريح مع ضرورة تنظيم تلك العقود باللغة العربية إضافة الى اللغة الانكليزية واعتماد النسخ العربية في حالات الخلافات والنزاعات استنادا الى قانون الحفاظ على سلامة اللغة العربية رقم (٦٤) لسنة ١٩٧٧.

٣ـ **الدائرة الادارية /** طلب إعفاء متعهد النقل الجماعي مكتب الطلال للنقل العام من الغرامات المحتسبة نتيجة انقطاع الخطوط

إن العلاقة التي تحكم طبيعة العمل بين متعهد النقل الجماعي والوزارة هي علاقة عقدية وان العقد يعتبر بمثابة النص القانوني الذي يحكم تلك العلاقة وعملا بالقاعدة القانونية (لا اجتهاد في مورد النص) مما يعني عدم إمكانية قيام مكتب المفتش العام بإعطاء رأي خلافا لإحكام وبنود العقد وليس ذلك من صلاحيته أو اختصاصه.

٤ـ **الشركة العامة للمعدات الهندسية الثقيلة /** طلب عدم الدخول في متطلبات التعاقد للمبالغ دون (١٠٠) مائة مليون دينار عراقي واستثنائها من تعليمات تنفيذ الموازنة الاتحادية للسنة المالية /٢٠١٣.

عدم إمكانية العمل بخلاف التعليمات النافذة ما لم يتم استحصال استثناء من الجهات المشرعة.

٥ـ **شركة نفط الوسط /** استمرار عمل لجنتي فتح وتحليل عطاءات التراخيص النفطية والتي تعمل بشكل مشترك مع ممثلي الشركات العالمية

بإمكان الشركة تشكيل لجان خاصة لمتابعة مهام وأعمال لجان الفتح ولجان تحليل العطاءات للعقود الثانوية ضمن جولات التراخيص على أن لا تقوم بمهام تنفيذية لكون مهام اختيار المقاولين الثانويين تقع ضمن مسؤولية مقاولي عقد الخدمة وان تتم عملية المتابعة والتدقيق وفق التعليمات النافذة وضمن اجراءات الشراء والتعاقد الخاصة بالحقول.

٦ـ **وزير النفط /** كتاب اللجنة المركزية لفض المنازعات بعد التعاقد بالعدد ١٦٣ في ٢٠١٥/١/١٣.

بالنظر لعدم قيام شركة نفط الجنوب باعلام شركة Pipeline Technology بقيمة العطلات الا بعد انتهاء فترة الضمان عليه لا يحق لهم المطالبة بقيمة الـ (٦٨٨٠٠) دولار قيمة عطلات وعليه فأن المكتب يؤيد ماجاء بتوصية اللجنة المركزية لفض المنازعات بعد التعاقد.

٧ـ **شركة نفط الوسط /** فواتير مستحقات مقاولي عقود التراخيص لحين استلام الية العمل.

تأييد ما ورد في كتاب دائرة العقود والتراخيص البترولية بالعدد ٤٠٧ في ٢٠١٥/٣/٩ كما ان وضع الالية المناسبة ونماذج المصادقة يتم من قبل الشركة وتعرض على مجلس الادارة للموافقة وذلك وفق الفصل الخامس من قانون الشركات العامة رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ المعدل.

٨ـ **الدائرة القانونية /** إيقاع الحجز على الأموال المنقولة وغير المنقولة العائدة لشركة سويسرية لوجود نقص في المواد المجهزة من قبلها وعدم مطابقة بعض الفقرات المجهزة للمواصفات الفنية المتعاقد عليها ومحاولة حل الموضوع بشكل رضائي

إذا نص في العقد إن استحصال الديون يكون عن طريق قانون استحصال الديون الحكومية رقم ٥٦ لسنة ١٩٧٧ فأن إجراءات شركة غاز الجنوب صحيحة على أن يكون الحجز مساوي للديون المستحقة للشركة ، لا مانع من تشكيل لجنة من الطرفين المتعاقدين ومن الوزارة لحل النزاع وحسب تعليمات العقود الحكومية النافذة في حالة عدم تعارض ذلك مع نصوص العقد الموقع بين الطرفين.

٩ـ **الدائرة القانونية /** طلب الشركة تحويل المكتب التجاري المسجل في العراق إلى فرع عامل.

لا يوجد مانع قانوني من تحويل مكتب الشركة إلى فرع عامل خاصة إذا أيدت شركة نفط الجنوب الحاجة لوجود مثل هذا الفرع العامل لإنجاز الأعمال المناطة بالشركة ولفتح باب المنافسة وعدم وجود مانع قانوني من التعامل مع الشركة.

١٠- **المكتب الاعلامي** / العقد المزمع إبرامه مع الهيئة العراقية العامة لخدمات البث والإرسال / شبكة الإعلام العراقي لبث برنامج النفط والمستقبل.

تم بيان الملاحظات والمقترحات لتعديل فقرات العقد وفقا للتعليمات النافذة وبما ينسجم مع المصلحة العامة.

١١- **الدائرة القانونية** / تلكؤ شركة سويسرية في تنفيذ بنود أمر الشراء ٣٥٨ SG.

إن مسألة التمديد الثالث من عدمه تعتمد على مدى حاجة شركة غاز الجنوب للمواد وقناعتهم بقيام الشركة السويسرية من تنفيذ الالتزامات العقدية خاصة وان شركة غاز الجنوب قد وجهت إنذارات عن طريق المحكمة لعدم قيام الشركة بتنفيذ التزاماتها التعاقدية وفي حالة موافقتهم على التمديد الثالث يطرح الموضوع على اللجنة المركزية لمراجعة العقود للنظر بالتمديد وحسب الصلاحية وتم الاقتراح بترك الموضوع للسلطة التقديرية لشركة غاز الجنوب في إكمال تنفيذ العقد من عدمه.

١٢- **شركة نفط الشمال** / العرض المقدم لشركة المعدات الهندسية الثقيلة المرشحة للإحالة أعلى من مبلغ الكلفة التخمينية.

سبق للدائرة الاقتصادية والمالية وان عالجت موضوع تجاوز الكلفة التخمينية في تعاميم سابقة ويمكن الاستئناس برأي الدائرة بالخصوص هذا مع تأكيدنا على دعم هذه الشركة وفقا لتوجيهات الوزارة بهذا الخصوص وفقا لتوصيات اللجان الوزارية المشكلة لهذا الغرض او ما تضمنته مقررات اجتماعات هيئة الرأي في اجتماعات سابقة.

١٣- **مركز البحث والتطوير النفطي** / عقد تأجير السيارات لنقل منتسبي المركز.

تم بيان الملاحظات والمقترحات لتعديل فقرات العقد وفقا للتعليمات النافذة وبما ينسجم مع المصلحة العامة.

١٤- **الدائرة الاقتصادية والمالية** / صرف مستحقات الشركة المجهزة بدون تقديم شهادة منشأ الأرضية.

تأييد الرأي المقدم من قبل الدائرة القانونية ودائرة الرقابة الداخلية والمتضمن التأكيد على ضرورة الالتزام التام ببنود العقد المبرم والتعليمات النافذة.

١٥- **الدائرة الاقتصادية والمالية** / طلب شركة مصافي الجنوب بقيام الدائرة بمفاتحة وزارة المالية / الهيئة العامة للكمارك لغرض اعتماد مصادقة غرفة التجارة العراقية على القوائم التجارية والصادرة من الشركات العراقية حصرا.

١- استنادا الى الضوابط رقم ١٣ من التعليمات النافذة إن القائمة التجارية هي وثيقة تصدر من الشركة المنتجة او المصدرة للبضاعة وبالتالي ان ما ورد بكتاب شركة المصافي لا ينطبق على القائمة التجارية لأن الشركة العراقية باعتبارها مجهزة لا تملك صلاحية إنشاء أو إصدار قائمة تجارية.

٢- اوضحت الفقرة خامسا من الضوابط اعلاه انه عند طلب تجهيز الجهات الحكومية بالمواد والمعدات المستوردة من الخارج الى الاسواق المحلية العراقية قبل التعاقد عليها فيتم الاقتصار بذلك في التجهيز على التجار المحليين الذي يدخلون البضائع من المناشئ الخاصة بها بأسمائهم حصرا وعدم جواز شمول مكاتب التمثيل التجاري والمجهزين الوسطاء بهذا الحكم علما ان الضوابط تسري اذا كانت قيمة العقد مائة مليون دينار.

١٦- **الدائرة الفنية** / تشكيل فريق عمل يتولى حل الإشكالات المالية والقانونية التي تخص موضوع التعاقد طويل الأمد وغيرها مع الشركات الفاحصة.

ان شركة نفط الجنوب لها تجربة بالتعاقد مع احدى الشركات الفاحصة بأسلوب التعاقد طويل الامد ينبغي الوقوف على ملاحظاتها ومعوقات العمل التي صادفتها من جراء التعاقد للعمل على تجاوزها في التعاقدات اللاحقة.

١٧- **شركة المشاريع النفطية** / التعامل مع مصرف البلاد الإسلامي.

من المفترض مفاتحة الدائرة القانونية لبيان الموقف الحالي للمصرف ومدى إمكانية التعامل معه كما تم تثبيت آلية التعامل مع المصارف الأهلية المجازة من خلال البنك المركزي العراقي.

ثالثا:الرأي والمشورة المقدمة من قبل قسم تقييم الاداء

قدم القسم (٢٩١) رأي ومشورة للجهات الطالبة تتعلقب الامور الادارية منها ((تعيين واحتساب شهادة، اضافة خدمة، نقل خدمات، رواتب، مخصصات،... الخ))، نذكر اهمها:

١. **وزير النفط: تجديد عقود المحالين الى التقاعد**

الزام التشكيلات النفطية بالعدد المحدد وفق القرار رقم (٢٨٠) لسنة ٢٠٠٩ الفقرة (سابعا) عند تجديد عقود المحالين الى التقاعد، وان يكون التعاقد مع مختصين بالامور الفنية المهمة والتي تحتاجها الشركة لزيادة انتاجها ولفترة محددة لا تتجاوز (٣) سنوات، اما بقية الامور (الادارية، القانونية، المحاسبية، التدقيقية، الصيانة، السلامة، الصحة...الخ) فيمكن الاستعانة بالخبرات المتوفرة في الوزارة.

٢. **وزير النفط:درجة خبير**

توجيه اللجنة المركزية لتغيير العناوين الوظيفية الالتزام بمنح عنوان (خبير/١) حسب الاسبقية الواردة في الجدول المعتمد والذي وافق عليه وزير النفط السابق، واذا كانت الوزارة بحاجة الى خدمات موظف ما من اي شركة نفطية وكان بدرجة (خبير/١) ان يتم تنسيبه بدلا من نقل خدماته.

٣. **الدائرة الادارية:خدمة جهادية**

تحتسب الخدمة الجهادية لكافة الاغراض (علاوة، ترفيع، تقاعد) وحسب تعليمات الامانة العامة لمجلس الوزراء ووزارة المالية وأخرها كتابهم المرقم (١٣٥٦٢) في ٢٠١٢/٢/٢١.

٤. **الدائرة الادارية: تعيين**

بما ان وزارة التعليم العالي والبحث العلمي /الجامعة التقنية الوسطى اعتذرت على تأييد صحة صدور وثيقة التخرج بموجب كتابها المرقم (س/٢٧/٢٢) في ٢٠١٥/١/١٢ لكون المعهد التقني/الموصل يقع ضمن المحافظات الساخنة، فبإمكان الدائرة اخذ تعهد خطي من الموظف بتحمله كافة التبعات القانونية في حال عدم صحة صدور وثيقته الدراسية مع ضرورة توقيع المذكور على الوثيقة الدراسية لحين استقرار الاوضاع وتأييد وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لصحة صدور وثيقته الدراسية.

٥. **وزير النفط : انشاء مجمعات سكنية**

إن المادة (٧/الالتزام بالتخصيصات/ج) والمادة (٨/مناقلات/د) لم تجز اجراء المناقلات من تخصيصات نفقات المشاريع الرأسمالية الى النفقات التشغيلية او استغلال تلك التخصيصات لاغراض الانفاق التشغيلي بتاتا، وان فتح حساب مصرفي يتناول الامور المالية ذات العلاقة بإنشاء المجمعات السكنية يتطلب موافقة وزارة المالية .

٦. **الشركة العامة للمعدات الهندسية الثقيلة: احتساب شهادة**

ان احتساب شهادات ذات تخصص لا ينطبق وعمل القطاع النفطي او طبيعة عمل الشركة تعد مخالفة للتعليمات.

٧. **وزير النفط : تعيين اولاد المنتسبين**

ان الغاء توجيه وزير النفط السابق بخصوص موضوع تعيين اولاد المنتسبين واستمرار التشكيلات النفطية بهذا الاسلوب سيؤدي الى انحرافها عن هدفها الاقتصادي وتأخذ دور وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وبالتالي ستكون التشكيلات بمثابة تكتلات عائلية لا يمكن تفاديها مستقبلا ولا يمكن محاسبة المقصرين لنفوذهم في تلك التشكيلات.

٨. **وزير النفط: تعيين المتقاعدين بصفة وقتية**

ان الموافقة على التعاقد مع المتقاعدين يؤدي الى تخمة في الكوادر والتي لا يمكن الاستفادة منهم فعليا في ظل الظروف المالية التي يمر بها بلدنا العزيز.

٩. **وزير النفط : مجالس ادارة الشركات**

ضرورة اعادة النظر بتشكيل مجالس الادارة وفق معايير تتناسب واهميتها في اتخاذ القرارات الاقتصادية المهمة، واختيار اعضاء المجلس من ذوي الخبرة والاختصاص، لاسيما الاعضاء الذين يتم اختيارهم من قبل الوزير من خارج الشركة وفق البند (ثالثا) من المادة (٢٠) من القانون اعلاه كخبراء واستشاريين في المجال الاقتصادي وادارة المشاريع ...الخ. والاشراف المباشر على طريقة انتخاب بعض اعضاء المجلس وتحديد مواصفات دقيقة للمرشح، وتقييم قرارات المجلس دوريا، وفي حال اخفاق المجلس في رفع كفاءة اداء الشركة فيتم حل المجلس واعادة تشكيله.

١٠. **شركة غاز الشمال: تغيير عنوان وظيفي**

لا يجوز منح اكثر من عنوان وظيفي للموظف الذي احتسب خدماته السابقة، وان قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم (٢٢٠) لسنة ٢٠٠٢ منح صلاحية للوزير فقط بمنح العنوان المناسب للموظف المعاد تعيينه.

١١. شركة نفط الجنوب:عنوان وظيفة مدير فني

لا يوجد سند قانوني لمنح منتسبيكم من حملة شهادة الاعدادية عنوان في الدرجة الثالثة، ونشيركم الى قرار مجلس شورى الدولة رقم (٣٢٩/انضباط/تمييز/٢٠١٠) في ٢٠١٠/٦/١٧.

١٢. السيد وكيل الوزارة الاقدم :هيكل تنظيمي

ضرورة تفعيل مشروع تحديث الهياكل التنظيمية لاهميته في الوقت الحاضر وان يشمل المشروع كافة تشكيلات القطاع النفطي من خلال تشكيل لجنة موسعة لهذا الغرض، وتوحيد الهياكل للشركات ذات الاختصاص المتطابق.

١٣. وزير النفط : دوام مناوبة

ان نظام المناوبة يعتمد على حاجة الشركة ونظامها، ولكن يجب ان لا يخل بحقوق الموظف ولا يمكن الزام بقية الشركات النفطية بنظام معين.

١٤. وزير النفط : الاجازات الدراسية

استنادا الى المادة (٢/رابعا) من التعليمات رقم (١٦٥) لسنة ٢٠١١ والخاصة بتعليمات منح الاجازة الدراسية، فعلى كافة وزارات الدولة (بتشكيلاتها) تشكيل لجنة تسمى (لجنة الاجازات الدراسية) تتولى النظر في طلبات الاجازة الدراسية داخل العراق وخارجه والتأكد من توافر الشروط المنصوص عليها في القانون رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٩ وبعد مصادقة وزير النفط على محضر اللجنة يتم تزويد وزارة التخطيط ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي باعداد الموظفين الذين سيتم منحهم اجازة دراسية في موعد لا يتجاوز نهاية اذار من كل عام لغرض قيام وزارةالتعليم العالي والبحث العلمي بفتح الملفات الدراسية لهم ومتابعة دراسة الطلبة، وبدون هذه الاجراءات تعتبر الاجازة الدراسية الممنوحة للموظف غير قانونية ولا يتم تقييمها.

١٥. وزير النفط :الاجازات الدراسية

بامكان وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مخاطبة كافة وزارات الدولة فيما يخص تعليمات منح الاجازات الدراسية والزمالات والبعثات، باعتبارها الجهة المسؤولة قانونا، مثلما تقوم وزارة المالية بمخاطبة وزارات الدولة عن اي تعليمات تتعلق بقانون الخدمة المدنية بدون ان يكون ذلك من خلال مجلس الوزراء.

١٦. وزير النفط : التعاقد من المتقاعد

ضرورة توجيه التشكيلات النفطية باقتصار دور المتعاقدين من المتقاعدين على تقديم الاستشارة وتدريب كوادر الشركة وبخلافه يتم انهاء العقد لانتفاء الحاجة الى ذلك.

١٧. شركة الحفر العراقية: احتساب مدة الفصل السياسي

يشمل اعمام وزارة المالية المرقم (٢٥٥٣٨) في ٢٠١٤/٤/٢ الموظفين المعينين الجدد والذين لم تكن لهم خدمات سابقة في اي دائرة من دوائر الدولة، فيتم احتساب مدة الفصل السياسي لهم (حسب المدة المحتسبة من لجنة التحقق في الامانة العامة لمجلس الوزراء) وتصرف لهم فروقات الرواتب الاسمية من تاريخ المباشرة في الوظيفة اذا كان تعيينهم بعد نفاذ القانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠٠٨، اما اذا كان تعيينهم قبل نفاذ القانون اعلاه فيتم صرف فروقات الرواتب الاسمية عن احتساب مدة الفصل السياسي لهم من تاريخ نفاذ القانون اعلاه.

١٨. شركة مصافي الوسط: احالة طلب

لا نؤيد احتساب خدمة الانتداب او الخدمة العسكرية لاغراض الترقية لان وزارة المالية اوضحت بكتابها المرقم (٣٤٠٠) في ٢٠١٢/٥/١٧ بان من ينتدب من الخدمة العسكرية الالزامية للعمل في دوائر الدولة المنمية لا تنقطع صلته بوحدته العسكرية اذ عند انتهاء مدة الانتداب يعود اليها لذلك فان انتداب الجندي المكلف للعمل في وزارة النفط لاكمال خدمته العسكرية لا يكسبه صفة موظف في الوزارة انفا اذ لا يزال مركزه القانوني جندي مكلف منتدب.

١٩. شركة المشاريع النفطية فترة التجربة

ان المادة (١/٢٠) من قانون الخدمة المدنية رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠ المعدل والتي نصت على (يكون الموظف المرفع الى وظيفة تختلف واجباتها عن واجبات وظيفته تحت التجربة لمدة ستة اشهر اعتبارا من تاريخ مباشرته في وظيفته المرفع اليها.....)،

وبهذا النص يكون الموظف تحت التجربة من تاريخ مباشرته في الوظيفة (العنوان الوظيفي) المرفع له وتغيير مهامه وواجباته (تاريخ صدور الامر الاداري بالترفيع) اما تاريخ الاستحقاق فهو ناتج عن اكمال المدة الاصغرية واحتساب كتب الشكر والتقدير، وبالتالي نؤيد ان يكون الموظف تحت التجربة لمدة ستة اشهر من تاريخ صدور الامر الاداري بالترفيع والمباشرة وحسب المادة اعلاه.

٢٠. شركة المشاريع النفطية: تصحيح عنوان

يعتبر الامر الاداري المرقم (٥٩٩) في ٢٠١٥/٢/٥ غير قانوني كونه يتضمن احتساب قدم لمدة ما يقارب سنة عن خدمات سابقة قبل ترك الوظيفة ونشيركم الى قرار مجلس شورى الدولة رقم (٥٣٢/انضباط/تمييز/٢٠١٠) في ٢٠١٠/٩/٣٠ قرار مجلس شورى الدولة رقم (٥٣٢/انضباط ـ تمييز/٢٠١٠) في ٢٠١٠/٩/٣٠ والذي ينص على (لا يجوز اعادة تسكين الموظف على اساس طول الخدمة) وقرار مجلس شورى الدولة رقم (٣٨/انضباط ـ تمييز/٢٠١٠) في ٢٠١٠/٨/١٩ والذي ينص على (ان اعادة تسكين الموظف بعد صدور قانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العام رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٨ وفق ميعار الشهادة والخدمة لا سند له من القانون) وقرارات اخرى كقرار مجلس شورى الدولة رقم (٥٥٣/انضباط ـ تمييز/٢٠٠٩) في ٢٠٠٩/١٢/٢٨ و قرار مجلس شورى الدولة رقم (١٨/انضباط ـ تمييز/٢٠١١) في ٢٠١١/١/١٣.

٢١. شركة ناقلات النفط العراقية: تفعيل قانون

كان لازاما على الشركة تطبيق قانون الخدمة المدنية البحرية رقم (٢٠١) لسنة ١٩٧٥.على منتسبي الشركة عند احالتهم الى التقاعد، حيث لا تزال وزارة النقل تطبق احكام القانون وحسب ما جاء بكتابهم المرقم (٣٣٤١٤) في ٢٠١٣/١٠/١٣.

٢٢. شركة تعبئة الغاز: راتب الدرجة الاولى

لا نؤيد صرف راتب الدرجة الاولى لمدير القسم لفقدانه الامتياز الذي حصل عليه سابقا بسبب اعفاءه من المنصب، وبعد توليه منصب اخر ينبغي تطبيق قانون الرواتب رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٨.

٢٣. شركة خطوط الانابيب النفطية: اعتماد وثيقة

استنادا الى كتاب وزارة التربية/ مكتب المفتش العام المرقم (٥٧٥٥) في ٢٠١٥/٤/٢٢، فبالامكان الاعتماد على الوثيقة المستنسخة نفسها للشخص و في حال اعتذار المديرية العامة للتربية في المحافظة عن تزويد الشركة بالوثيقة الاصلية بشرط ان يتم تصديقها من قبل المديرية اعلاه ويكتب عليها (نسخة طبق الاصل).

٢٤. الدائرة الادارية: تصحيح عنوان

ان شمول الموظف بالقرار رقم (٢٢٠) لسنة ٢٠٠٢ بعد مرور اكثر من عشر سنوات اجراء غير قانوني، لانه اعادته الى الوظيفة كانت بناءا على قانون الخدمة المدنية رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠ المعدل وليس على القرار اعلاه.

٢٥. الدائرة الادارية: كتب الشكر والتقدير

عدم ترفيع او منح علاوة سنوية للموظف ما لم يتم اكمال المدة القانونية المحددة استنادا الى قانون رواتب موظفي الدولة رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٨ ومن ثم يتم احتساب كتب الشكر والتقدير او العقوبات لتعديل تاريخ الاستحقاق.

٢٦. وزير النفط خريجي معاهد النفط

ضرورة مباشرة خريجي معاهد النفط في الوظيفة في نفس الشركة والزام بقية الشركات في المناطق الامنة من استقبال طلبات الخريجين لغرض التنسيب لحين استتباب الامن وعودتهم الى الشركة التي عينوا فيها واطلاق كافة رواتبهم ومستحقاتهم عن العمل الفعلي... اما اذا لم يستطع الشخص من المباشرة في اي شركة لاي سبب كان يحتفظ بحقه في التعيين مستقبلا بعد تقديم المانع القانوني من عدم المباشرة.

٢٧. الدائرة الادارية:خدمة عقد

يتم احتساب خدمة العقد لكافة الاغراض، اي ان الموظف معين من تاريخ مباشرته في العقد و يجري عليه كافة المتغيرات التي طرأت عليه اثناء فترة العقد استنادا الى اعمام وزارة المالية المرقم (٨٠٤٤٤) في ٢٠١٣/١٠/٢٣.

٢٨. وزير النفط : المتعاقدين المتضررين سياسيا

نؤيد ترويج معاملات الفصل السياسي للمتعاقدين والعاملين باجور يومية.

٢٩. الدائرة الادارية: الموظفين الفائضين في وزارة النقل

لغرض تطبيق ما ورد باعمام الامانة العامة لمجلس الوزراء / مكتب نائب الامين العام المرقم (م.ن/اعمام/٩٢٦٧) في ٢٠١٥/٣/٢٣، فمن الضروري الطلب من الوزارة المنقول منها الموظف خلاصة خدمات مفصلة عن الموظف ودراستها من قبل الشركة الطالبة للاختصاص وبشكل دقيق وحسب المواصفات والشروط التي ترغب في الشخص المنقول كالعنوان الوظيفي، الاختصاص الدقيق، سنوات الخبرة، العمر، ...ألخ. واجراء مقابلة واختبار للراغبين في النقل وقبل الموافقة على اصدار امر النقل لغرض اختيار الاشخاص الكفوئين.

٣٠. السيد وكيل الوزارة الاقدم : وصف وظيفي

لا يوجد وصف وظيفي في القطاع النفطي ينطبق على اختصاصات معهد المعلمين وكلية التربية الرياضية وكلية الزراعة وكلية الفنون الجميلة وغيرها كما ان الشركة غير ملزمة بتثبيت العقودوانما يكون حسب حاجتها.

٣١. شركة مصافي الوسط: اطفاء ديون

عدم شمول الموظفين المعادين الى الخدمة وفق قانون المفصولين السياسيين رقم (٢٤) لسنة ٢٠٠٥ المعدل والذي تبين بعد ذلك عدم شمولهم بمفهوم الفصل السياسي بناءا على قرار لجنة اعادة المفصولين السياسيين في الوزارة او بناءا على قرار من لجنة التحقق في الامانة العامة لمجلس الوزراء باحكام القرار رقم (٨١) لسنة ٢٠١٠ ويستوجب استرداد فروقات الراتب والمخصصات المترتبة على احتساب مدة الفصل السياسي، وحسب ما ورد بكتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء المرقم (ق/٢/٥/٢٧/٣٤٢٣٨) في ٢٠١٠/١٠/٤.

٣٢. المركز الثقافي النفطي: تعيينات بعقود

يجب تطوير مستوى المركز الاداري والمالي ومعالجة المخالفات الحاصلة في المركز والتي من ضمنها مخالفة تعيينات عام ٢٠١٥ كونها خلافا للتعليمات النافذة وقانون الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٥ لذا نؤكد على وجوب الاصلاح الاداري والمالي من خلال الالتزام بالتشريعات المنظمة للعملية الادارية والمالية.

٣٣. شركة الاستكشافات النفطية: تصريح امني

في حال الغاء تصريحه الامني من قبل مكتب المعلومات والتصاريح الامنية ومن ثم تم الغاءه، فيتم تطبيق المادة (٦٢) اعلاه والتي نصت على (.... اما اذا زال المانع القانوني للتوظيف ولا يوجد بسبب آخر لاقصاءه يجوز بقاءه في الخدمة على ان لا تحتسب المدة غير المستكملة للشروط خدمة لغرض هذا القانون).

٣٤. وزير النفط : وثيقة التأمين متعددة المنافع

نؤيد ما جاء بمقترحات دائرة الرقابة الداخلية للاسباب التالية:

أ. ان اي صرف مالي ينبغي ان يتم تغطيته بتشريع.

ب. عدم وجود سند قانوني لمنح الموظف المتقاعد مبالغ تأمين وتحميلها على الموازنة التشغيلية.

ج. مبالغ التأمين المدفوعة اقل من المبلغ المتعاقد عليه بنسبة (٦٣٪).

د. المفروض ان يتحمل المستفيد من مبلغ التأمين اقساط التامين المقررة في العقد، على خلاف ذلك فان الشركة تدفع مبالغ اقساط التأمين من الموازنة التشغيلية ويكون المستفيد الموظف.

٣٥. الدائرة الادارية: شرط تعيين

ان قانون محو الامية رقم (٢٣) لسنة ٢٠١١ لم يستثنى اي فئة من شرط تقديم ما يؤيد تخرجهم من مراكز محو الامية للمعينين دون الابتدائية.

٣٦. السيد وكيل الوزارة لشؤون التوزيع: تشكيل مجلس ادارة شركة توزيع المنتجات النفطية

ان عدم الالتزام بتطبيق احكام المادة (٢٠) من قانون الشركات رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ آلية تشكيل مجلس ادارة سيعرض قرارات مجلس ادارة الشركة للطعن بها من الناحية الشكلية.

٣٧. الدائرة الادارية: صرف رواتب

ان تعليمات وزارة المالية منعت من صرف اي فروقات بأثر رجعي للاوامر الادارية او الوزارية لها علاقة مباشرة او غير مباشرة بالامور المالية.

٣٨. الدائرة الادارية: تجديد عقد

ان الاختصاصات الفنية هي الاختصاصات التي تتعلق بنشاط الشركة، فمثلا شركة الاستكشافات النفطية تكون الاختصاصات الفنية هي (الفيزياء، الجيولوجي،.... الخ) من الاختصاصات ذات العلاقة، اما شركة المشاريع والمعدات الهندسية الثقيلة فالاختصاصات الفنية كالهندسة المدنية والاختصاصات الاخرى ذات العلاقة به، اما الاختصاصات الفنية للشركات الاستخراجية فهي الاختصاصات ذات العلاقة بالنشاط النفطي كهندسة النفط والكيمياوي ...الخ. وهكذا لبقية التشكيلات النفطية.

٣٩. الدائرة الادارية: انقطاع مؤقت

نؤيد احتساب الخدمة الوقتية قبل انقطاع الموظف عن الدوام الرسمي لغرض التثبيت في حال وجود عذر مشروع، وبعد التاكد من صحة صدور الوثائق المقدمة.

٤٠. الدائرة الادارية: انهاء خدمات

ان المادة (٦/١٢/ثانيا) من تعليمات تنفيذ الموازنة الاتحادية لعام/٢٠١٥ اجازت سد الشاغر عند انتهاء اعمال الاجراء اليوميين وفق قرار مجلس الوزراء رقم (٢١٩) لسنة ٢٠١٣.

٤١. معهد التدريب النفطي / بغداد: استحقاق وظيفي

لا يمكن اعتبار العنوان الوظيفي حق مكتسب ما لم يكن منح وفق القانون، ويمكن اصدار امر اداري بتغيير العنوان الوظيفي للموظف ويكون نافذا من تاريخ الاستحقاق القانوني (اكمال شروط الترقية بضمنها المدة الاصغرية)، اي ان الامر الاداري يكون معلق تنفيذه على تحقق شرط المدة الاصغرية وما ينتج عنه من متغيرات خلال تلك الفترة.

٤٢. الشركة العامة للمعدات الهندسية الثقيلة: مخصصات شهادة

ان الامر الجامعي الصادر من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي هو المعول عليه في احتساب امتيازات الشهادة، وما صحة الصدور الا كاشفة للحقيقة وليست منشأ لها.

٤٣. شركة الاستكشافات النفطية: تعديل راتب

ان القانون رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٨ المعدل لم يجز اعادة احتساب الراتب مجددا اذا كان الراتب قد احتسب وفق التشريعات النافذة في حينه، وبما ان الشركة قامت باحتساب الاجازة بدون راتب من ضمن الخدمة الفعلية خلافا للقوانين، فبإمكان الشركة التي ينتسب اليها الموظف حاليا ازالة المخالفة ورفع تلك الخدمة منه، وان المبالغ التي استلمها الموظف بصورة مخالفة مشمولة بالقرار رقم (٨١) لسنة ٢٠١٠.

٤٤. شركة الاستكشافات النفطية: مصاريف ايفاد

اوضحت المادة (١٤/اولا) من قانون السفر والايفاد رقم (٣٨) لسنة ١٩٨٠ ان سبب منح الموظف نفقات ومخصصات الايفاد داخل العراق لتلافي ما يتكبده المشمول بأحكام هذا القانون من النفقات الحقيقية مدة الايفاد والتجول الضروري لاداء عمل رسمي بناء على امر تحريري، كما حددت المادة (٢٩) من القانون اعلاه المخصصات الليلية التي تمنح للموظف، وهي من حقوق الموظف التي لا يمكن ان تحجب عنه اذا ادى العمل المراد منه الا اذا ورد نص يخالف ذلك، وبالتالي فان القانون اعلاه واجب التنفيذ من قبل الدائرة المعنية.

٤٥. الدائرة الادارية: تعيين

لا يجوز تعيين الاشخاص بعقد وفق قانون الموازنة الاتحادية لعام/٢٠١٥، فضلا عن عدم جواز اصدار امر اداري بأثر رجعي اربع سنوات تقريبا.

٤٦. دائرة التدريب والتطوير: الخطوط العامة لسياسة وزارة النفط في مجال التدريب ونقل التكنولوجيا.

تقع مسؤولية تنمية الموارد البشرية في وزارة النفط على ادارة الموارد البشرية من خلال وضع استراتيجيات واضحة المعالم لها وبما يتناسب مع توجهات الوزارة وخططها الاستراتيجية، الا انه يلاحظ ان توجهات بعض هذه الادارات تتميز بالشخصنة ينعكس ذلك من خلال ترشيح موظفين معينين دون غيرهم رغم عدم التوافق بين مؤهلات المرشح وفرص التدريب بل وحتى ترشيح انفسهم مما يضعف جهود الوزارة في تنمية مواردها البشرية، اضافة الى ضرورة التركيز في اقامة الدورات (داخلية او خارجية) في مجال تقنية المعلومات من خلال عقد مذكرات تعاون مع المراكز التدريبية والتي تمنح شهادات دولية.

٤٧. شركة ناقلات النفط العراقية: معادلة شهادة

ان معادلة الشهادة من اختصاص الجهة المعنية، فاذا تم معادلة الشهادة من كافة النواحي (الراتب والامتيازات الاخرى) فتعتبر الشهادة معادلة للشهادة التي تناظرها، اما اذا كانت المعادلة لغرض الراتب فهي لا تعتبر شهادة مناظرة للشهادة الاصلية، اي اذا اوضحت وزارة التربية بان الشهادة الممنوحة لاحد الاشخاص معادلة لشهادة الاعدادية من حيث الامتيازات كافة، فيعتبر الشخص حاصل على شهادة الاعدادية، اما اذا كانت الشهادة معادلة من حيث الراتب فقط فيعتبر الشخص حاصل على شهادة المتوسطة.

٤٨. شركة مصافي الوسط: اطفاء مبالغ

نؤيد رفع الخدمة العسكرية المضافة لبعض منتسبي الشركة عن طريق الخطأ بسبب مصمم النظام الالكتروني لعدم تنسيقه مع القائمين في قسم ادارة الموارد البشرية، الا انه نؤيد استرجاع المبالغ المترتبة بذمة الموظفين لشمولهم بالقرار رقم (٨١) لسنة ٢٠١٠، مما يتطلب مفاتحة الدائرة الادارية لغرض استحصال موافقة وزير النفط على اطفاء تلك المبالغ.

٤٩. شركة الاستكشافات النفطية: تبديل عنوان وظيفي

اوضح كتاب وزارة المالية المرقم (٥٧٣٢) في ٢٠٠٨/٢/١٩ ان عنوان (مستشار قانوني) يقتصر على مركز الوزارة حصرا ويستلزم توفر الشروط قانونا للترقية والمؤهلات والمواصفات المطلوبة في دليل وصف الوظائف لغرض منح هذا العنوان الذي يقع في الدرجة الاولى.

٥٠. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / مكتب المفتش العام: مناهج بحثية

ضرورة تضمين (النظام القانوني للعقود النفطية) كمنهج دراسي للدراسات الاولية في الجامعات العراقية ذات الصلة، لما يتمتع به هذا القانون من اهمية في مجال النفط والغاز في الوقت الحاضر والمستقبل لبلدنا العزيز ودعما للاقتصاد الوطني.

٥١. وزير النفط : هيكل تنظيمي ونظام داخلي

نظرا للظروف الحالية التي يمر بها البلد، وضرورة الترشيق في الهياكل التنظيمية منعا للتضخم بدون مبرر، نرى ان يتم الابقاء على الهيكل التنظيمي السابق لشركة نفط الشمال ونظامها الداخلي والمصادق عليه بتاريخ ٢٠١٠/٤/١٧، مع ضرورة تشكيل لجنة متخصصة لاعادة النظر في الهياكل التنظيمي للتشكيلات النفطية وبما يتماشى مع توجهات الدولة العراقية.

٥٢. الدائرة القانونية: الدراسة اثناء الخدمة

اوضح كتاب وزارة المالية المرقم (٣٧٢٢٠) في ٢٠١٥/٥/١٨ بعدم وجود سند قانوني لما ورد في الاعمام الداخلي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي والمتضمن انه في حال حصول الموظف على شهادة دراسية اثناء تمتعه باجازة اعتيادية بدون راتب او مرضية يتنافى مع الاغراض المحددة قانونا للاجازات المذكورة ويعتبر مخالفة للقانون والامانة الوظيفية فضلا عن اخلاله بالمصلحة العامة.

٥٣. وزير النفط: صلاحيات

بموجب المادة (٦/التعاقد) من تعليمات تنفيذ الموازنة الاتحادية لعام/٢٠١٥ فقد منع تعيين العاملين في دوائر الدولة كافة باسلوب التعاقد، وعدم تشغيل الاشخاص بصفة اجراء يوميين على النفقات التشغيلية، ولم تمنع الموازنة تشغيل الاشخاص بصفة اجراء يوميين على النفقات الاستثمارية، وبالتالي نؤيد تشغيل الاجراء اليوميين لمدة ثلاثة اشهر على المشاريع الاستثمارية فقط.

٥٤. وكيل الوزارة لشؤون التصفية : تولي منصب

نرى ان يتم تفعيل عمل اللجنة الوزارية التي سبق وان تم الغاءها لاعتراض بعض مدراء عامي التشكيلات النفطية باعتبار عمل اللجنة يتعارض مع الصلاحيات الممنوحة لهم، الا ان عمل هذه اللجنة يقوم باختيار الشخص المناسب للمكان المناسب ولا يعتمد فقط على السيرة الذاتية، وانما يعتمد على معايير اخرى يحتاجها الشخص في قيادته للقسم، فقد يحتاج المنصب الى شخص لديه رؤية واستراتيجية واضحة لاعمال القسم للفـــترة اللاحقة وبما يحقق اهداف شركته فضلا عن قدرته على اتخاذ القرارات في المواقف وذلك لرفع مستوى القيادات الوسطى في القطاع النفطي.

٥٥. وزير النفط: ابناء العراق (الصحوات)

ان المستحقات المالية للمتعاقدين من ابناء العراق (الصحوات) الى الشركات النفطية تصرف من وزارة المالية، وما على وزارة النفط تزويدهم بكتاب استمرارية خدمة فقط... وبامكان وزارة الداخلية الاستفادة من خدماتهم، اما الشركات النفطية فلها الخصوصية في التعيين او التعاقد مع اي شخص. فنرى ان يتم توجيه سيادتكم بعدم تنظيم عقود عمل جديدة او اي التزامات تجاههم واحالتهم الى معهد التدريب النفطي/بغداد لغرض ادارة عملية منحهم استمرارية خدمة.

٥٦. وزير النفط: تشغيل وقتي

لا يمكن تشغيل ابناء المتقاعدين بصفة عقد وقتي في شركة نفط ميسان ، لانه المادة (٦/التعاقد) من تعليمات تنفيذ قانون الموازنة الاتحادية لعام/٢٠١٥ فقد منع تعيين العاملين في دوائر الدولة كافة باسلوب التعاقد، وبالتالي فان كتاب الدائرة الادارية المرقم (٨١٢٨) في ٢٠١٥/٣/٨ يتوافق مع التشريعات ولا يمكن التجاوز على القانون اعلاه كونه ملزم التطبيق.

٥٧. الدائرة الادارية: اعادة للعمل

لا نؤيد تثبيت العاملين بعقود ما لم يكونوا مستمرين بالعمل اثناء التثبيت، وفي حال انقطاعه عن العمل لوجود عذر مشروع فيعاد الى العمل كعامل وقتي ومن ثم يتم رفع معاملة تثبيته.

٥٨. هيئة النزاهة / دائرة الوقاية: كشف المصالح المالية

نقترح شمول مدراء المشاريع ومدراء اقسام دائرة العقود والتراخيص البترولية بملئ استمارة كشف المصالح المالية من خلال تقديم الاستمارة في بداية المشروع وتقديم استمارة اخرى في نهاية المشروع، واذا استمر المشروع لسنوات فيقدم الاستمارة سنويا وذلك لاهمية المشاريع التي تقوم بها وزارة النفط والتي قد تمتد لسنوات لاي سبب كان وقد يؤدي ذلك الى فساد اداري من قبل مدراء المشاريع.

٥٩. الدائرة الادارية: تشغيل ارملة موظف متزوجة بعد وفاته

لا نؤيد تشغيل ارملة موظف متزوجة بعد وفاته بصفة وقتية لانتفاء صفة (الارملة) بعد زواجها ويوجد من يعيلها شرعا ونشيركم الى المادة (٢/٣) من الفصل الاول من الباب الاول من قانون الاحوال الشخصية رقم (١٨٨) لسنة ١٩٥٩، و ان توجيه وزير النفط بتشغيل الارامل لتوفير مصدر رزق لها ولعائلتها بعد وفاة معيلها.

٦٠. الدائرة الادارية: وصف وظيفي

ان تكليف الموظفين بادارة اي وحدة يعتمد على الكفاءة والمهارة والخبرة في قيادة تلك الوحدة وبالتالي فان تكليف اي موظف يخضع لضوابط معتمدة في الوزارة ذاتها، لذا فان كتاب وزارة المالية المرقم (٢٨٩٠٢) في ٢٠١٤/٤/١٤ ليس له سند من القانون.

٦١. الدائرة الادارية: تغيير طبيعة عمل

يعود تقدير احتساب الشهادة الاخيرة من عدمه الى ادارة شركة نفط الشمال وحسب حاجاتها الى الاختصاص، كما لا يوجد مانع قانوني من تعديل العنوان الوظيفي حسب الشهادة الجديدة (ان تم احتسابها) مع عدم شموله بالقانون رقم (١٠٣) لسنة ٢٠١٢ ومنحه امتيازات الشهادة الاخير فقط.

٦٢. الدائرة الادارية: تعيين

لا نؤيد ما ورد في كتاب مجلس محافظة كركوك، لكون وزارة النفط من الوزارات السيادية والتي لا ينبغي ان تتدخل في شؤون الوزارة، وان موافقة وزير النفط على التعيين او النقل او التنسيب هو المعول عليه في اصدار الامر الاداري.

٦٣. وزير النفط: الموظفين الساكنين في المناطق الساخنة

منح الموظفين الساكنين في المناطق الساخنة اجازة اعتيادية (براتب او بدون راتب) حسب رصيد الاجازات المتوفر للموظف حاليا، مع ضرورة مفاتحة الامانة العامة لمجلس الوزراء للحالة المعروضة لغرض البت فيها بامكانية شمولهم بالقرار رقم (٣١٨) لسنة ٢٠١٤ الفقرة الرابعة منه لكون مناطق سكناهم تحت سيطرة عصابات داعش الارهابية (مناطق ساخنة) ولا يستطيعون الانتقال الى مكان عملهم التي تقع تحت سيطرة الحكومة الاتحادية.

٦٤. شركة نفط الوسط: نتيجة تحقيق

على الشركة اتخاذ الاجراءات القانونية واقامة الدعوى الجزائية بحق الموظف الذي قدم الوثيقة المزورة كون الشركة هي الجهة المتضررة.

٦٥. الدائرة الادارية: امر اداري

يتم احتساب القدم من تاريخ التخرج في الكليات والمعاهد بالنسبة للدراسين على نفقة وزارة الدفاع، حسب قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم (١٨) لسنة ١٩٩٢ المتضمن تعديل المادة (٦) من قانون الخدمة والتقاعد العسكري رقم (١) لسنة ١٩٧٥ الفقرة الخامسة منه.

٦٦. شركة المشاريع النفطية: تمديد فترة التجربة بدون تقييم

في حال عدم مباشرة الموظف في وظيفته بسبب تمتعه بالاجازات المرضية والاعتيادية فيتم تقييمه بعد مباشرته في الوظيفة، وبخلافه يعود تقدير التقييم لادارة الشركة، استنادا الى المادة (١/٢٠) من قانون الخدمة المدنية رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠ المعدل.

٦٧. شركة توزيع المنتجات النفطية: استقطاعات

ان قرار الاطفاء المرقم (٨١) لسنة ٢٠١٠ يعتمد على تاريخ وقوع الخطأ الاداري فاذا كان قبل تاريخ ٢٠١٠/٢/٢٣ واستمر الى ان تم اكتشافه فيتم اطفاء المبالغ المترتبة بذمة الموظف اذا كان الخطأ غير متعمد.

رابعا: الرأي والمشورة المقدمة من قبل قسم الشؤون القانونية

١. شركة توزيع المنتجات النفطية / اللجنة المشكلة في هيئة التفتيش التي تتولى التظلمات والشكاوي

بامكان الجهة المتضررة الاعتراض على اي قرار يصدر عن الادارة وفقا للطرق التي حددها القانون فيما اذا كان القرار يشكل مخالفة للتشريعات بالتالي فان ماورد في كتاب الشركة اعلاه ليس له اساس قانوني بالاضافة الى مخالفته بنود العقد المبرم مع وكلاء المحطات المشيدة والمؤجرة بهذا الخصوص.

٢. السيد الوزير/ تظلم مدير معهد التدريب النفطي من العقوبة المفروضة عليه

ان العقوبة التي تم توجيهها للموما اليه لقيامه بتعيين احدى الموظفات على الملاك المؤقت خلافا للضوابط والتعليمات ومن خلال الرجوع الى السيرة الذاتية والوظيفية له تبين عدم حصوله على اية عقوبة سابقا ولخدمته الوظيفية نقترح الغاء العقوبة والاكتفاء بتوجيه تنبيه تحريري له لعدم تكرار المخالفة مستقبلا .

٣. السيد وكيل الوزارة لشؤون التصفية/ تظلم من العقوبة

ان المتظلمة كانت مسؤولة شعبة التعينات في عام/٢٠٠٦ وان اهمالها في احتساب الشهادات الدراسية يكون بأصدار امراداري بأحتساب الشهادة مما يدعم ماجاء بتظلمها بعدم درايتها بالوثيقة الدراسية وبما ان اللجنة التحقيقية لم تصل الى ادلة تؤكد استنتاجاتها بأن التغيير الحاصل بشريط الراتب للموما اليه هو احتساب شهادته من قبل السيدة اعلاه لذا تم الاقتراح الغاء العقوبة الانضباطية بناءا لما ورد اعلاه .

٤. شركة توزيع المنتجات النفطية/ ضبط ٥ صهاريج معدة للتهريب لتغيير مسار الحوضيات واعتراف احد السواق بدفع مبالغ مالية الى سيطرة الجيش للعبور جسر القيارة / مخمور لتهريبها الى اقليم كردستان باتخاذ الاجراءات القانونية المتمثلة بتحريك الشكوى الجزائية ومتابعتها لاخر مراحلها اضافة الى مفاتحة الجهات الاخرى المعنية بذلك لاجراء التحقيق بحق منتسبيها لثبوت تورطهم بجريمة التهريب وفقا لما موضح اعلاه.

٥. شركة توزيع المنتجات النفطية / الكشف على المرائب العشوائية غير النظامية في مركز قضاء الحلة وناحية السدة

تم بيان الملاحظات حول الموضوع المتضمنة من الضروري على اللجنة مفاتحة مديرية بلدية ناحية السدة لتحديد عدد ساحات لأيواء الصهاريج المطلوب تخصيصها وفقا لاحتياجات المنطقة وليس تحديدها بكراج واحد وان يتم اجراء التفيش المفاجئ لحين استكمال بتخصيص ساحات نظامية لايواء الصهاريج وذو مواصفات نموذجية ومفاتحة الجهات المعنية لتشكيل مفرزة متابعة المخالفين اصحاب الصهاريج بعد ان يتم تخصيص ساحات نظامية .

٦. الدائرة القانونية / اخلال المدير المفوض لمؤسسة ثائر العصامي بألتزاماته التعاقدية باتخاذ الاجراءات القانونية المتمثلة باقامة الدعوى والادراج بالقائمة السوداء وفقا للتعليمات النافذة لعدم وجود سند قانوني بمنع التعامل مع المؤسسة اعلاه وحجز الاموال المنقولة والغير المنقولة العائدة للموما اليه.

٧. وزارة المالية ـ مكتب المفتش العام / قيام مستأجري جزء من القطعة المرقمة (١/١٤م٣) من مديرية عقارات الدولة في البصرة لتشييد محطة وقود بأسم فتح الخيرواستغلال جزء من المأجور لغير الغرض الذي تم الاتفاق علية وفقا لبنود العقد وتم اجراء تحقيق من قبل شركة توزيع المنتجات النفطية بهذا الخصوص وتم نقض توصيات اللجنة التحقيقية المشكلة للغرض اعلاه لوجود عيوب موضوعية تشوب تلك التوصيات والمتمثلة بالاتي لعدم قيام المساح بتحديد المساحة المطلوبة من قبل المشيدين عند تشيد المحطة وفقا لتعليمات الشركة النافذة ولم يتم بيان فيما اذا كان العقد والتعليمات تجيز لوكلاء المحطة القيام بمثل هذة التصرفات مدار التحقيق ولم تثبت اللجنة فيما اذا قام المشيدين بأستحصال موافقة وزارة المالية على الاجراء المذكور لكون الارض عائدة لها ولم تشير اللجنة الى اسباب وقوع التناقض والتباين بتحديد مساحة الجزء المفصول عن المساحة الكلية.

٨. مجلس الوزراء / مكتب وزير الدولة لشؤون المحافظات بقيام مجلس محافظة بابل بجباية الاموال من السواق الذين يرومون التزود بالمنتوج وان هذه الجباية التي يقوم بها مجلس المحافظة للمبالغ المالية من اصحاب السيارات عند تجهيزه بالمشتقات النفطية مخالف للمادة (٢٨) من الدستور وقرار مجلس الوزراء رقم (٢٧) لسنة ٢٠١٢ ولا سند قانوني للاجراء المذكور لكون وزارتنا من الوزارات الاتحادية .

٩. وزارة الدفاع / مكتب المفتش العام حول احد كتب وزارة الداخلية عن قيامها بضبط احد العجلات محملة بزيت الغاز قادمة من مستودع اللطيفية ومتوجهة الى قيادة الفرقة (١١) الجيش العراقي بموجب احد مستندات الاصدار اثناء تفريغه الحمولة في احدى المركبات المعدة للتهريب حيث بينت القيادة اعلاه قيام احد متعهدي وزارة الدفاع بتهريب الحمولة مدارالبحث.

١٠. هيئة النزاهة/دائرة التحقيقات /مديرية تحقيق بغداد والمتعلق بموضوع المعلومات الموثقة من قبل الهيئة العامة للكمارك بوجودحالات تهريب منظمة للمشتقات النفطية وعدم تنظيم معاملات اصولية للموادالمصدرة بان الهيئة العامة للكمارك ملزمة بتزويدنا بالوثائق مدار البحث ولتعذر ذلك على الهيئة اعلاه تم تشكيل لجنة تحري بين المكتب ومكتب المفتش العام في وزارة المالية والهيئة المذكورة للوقوف فيما اذا كان هناك مستندات ثبوتية تؤيد وجود المعلومات مدار البحث من عدمة لنتمكن على ضوء نتائج لجنة التحري اتخاذ الاجراءات القانونية بحق الجهات المقصرة

١١. شركة المشاريع النفطية بموضوع عدم قيام ادارة مصرف الاقتصاد السابق بمصادرة بمبلغ الناشئة عن خطاب الضمان التأمينات عن خطا بالضمان الصادر لامر شركة الحجر الاسود المتحدة للمقاولات وشركة زينة الحضارة للتجارة والمقاولات بأتخاذ الاجراءات القانونية بحق الشركة المذكورة وترتب على ذلك استيفاء قيمة خطاب الضمان الصادر لأمر شركة الحجر الاسود وتم توجيه الشركة بأتخاذ الاجراءات القانونية الاخرى بحق الشركة اعلاه لاخلالها بتنفيذ التزاماتها التعاقدية وفقا لتعليمات والقوانين النافذة وبنود العقد المبرم منها اما بصدد شركة زين الحضارة للتجارة والمقاولات فنفذت التزامها التعاقدي المناط بها.

١٢. شركة توزيع المنتجات النفطية/هيئة الشؤون القانونية حول ضبط مواقع في محافظة كربلاء / منطقة خان النخيلة تستخدم لترويج المنتجات النفطية في السوق السوداء بضرورة اتخاذ كافة الاجراءات القانونية بحق المتهمين بوقائع التهريب.

١٣. قيادة قوات شرطة الطاقة (سيطرات شرطة الطاقة) المتعلق بضبط معمل يقوم بتعبئة الزيوت القديمة في براميل مثبت عليها اسماء شركات عالمية وبدون استحصال موافقات اصولية من الجهات ذات العلاقة حيث تم الطلب بتزويدنا بكافة الاوليات المتعلقة بالموضوع الايعاز الى تشكيلاتنا النفطية ذات العلاقة لاتخاذ كافة الاجراءات القانونية بالواقعة مدار البحث.

١٤. وزير النفط/ حول ماجاء بكتاب شركة نفط الشمال المتعلق بموضوع طلبات مستأجري الاكشاك العائدة للشركة بتقسيط بدلات الايجار المترتبة بذمتهم حيث ان الفقرة ثانيا من المادة ٢٠ من قانون بيع وايجار اموال الدولة رقم ٢١ لسنة ٢٠١٣ اجازت ذلك حيث نصت الاتي (للوزير المختص او رئيس الدائرة غير المرتبطة بوزارة او من يخوله) اي منهما الموافقة على تسديد بدل الايجار مقسطا على النحو المشار اليه بالبندين أ ,ب من الفقرة اعلاه .

١٥. شركة خطوط الانابيب النفطية حول موضوع التعهدات القانونية المطلوب اخذهامن اصحاب الاراضي الزراعية والدور السكنية القريبة من المحرمات النفطية للانابيب بعدم التجاوز على تلك المحرمات مدار البحث وبخلافه سيتم تعرضهم للمسالة القانونية .

١٦. وزارة العدل /مكتب المفتش العام بموضوع عدم قيام دائرة تنفيذ كركوك عن اكمال المعاملات التنفيذية الخاصة بالمتجاوزين على الدور السكنية التابعة للشركة بعد ان تم تزويدهم بكافة الادلة الثبوتية التي تؤيد عدم قيام الدائرة

المذكورة بالواجبات الوظيفية المناطة بها من خلال المراسلات التي تمت من قبل الشركة مع المديرية اعلاه ولكن دون جدوى واستمرار التجاوز بسكن العوائل في الدور العائدة للشركة اضافة الى تشييد ابنية ملحقة وحدائق في تلك الدور .

١٧. وكيل الوزارة لشؤون التصفية حول توصيات اللجنة التحقيقية الخاصة بموضوع الجهة الواضعة للتصاميم وجدول الكميات الخاصة بأحد مناقصات انشاء محطة ثانوية لمعهد التدريب، وقد اوضح المكتب ان توصيات اللجنة يشوبها النقص من الناحية الموضوعية حيث اغفلت اللجنة التحقيقية اتخاذ اجراءات انضباطية بحق الموظفين المقصرين وحسبما جاء بأحد فقرات التوصية من استنتاجات اللجنة التحقيقية بسبب الاعتماد على العرض التجاري دون تقديم عرض فني من قبل المقاول (شركة المشارق) وان العقوبة الموجه للموما اليه بأحد فقرات التوصية لاتتناسب مع حجم الفعل المرتكب من قبله.

١٨. شركة التسويق بموضوع اخلال شركة z-energy بتنفيذ التزاماتها التعاقدية لغرض استيفاء الشركة لكافة الحقوق المترتبة بذمة الشركة المتلكئة حيث نصت المادة ١٠٥ من قانون الاثبات الاتي (ان الاحكام الصادرة من المحاكم المختصة التي حازت درجة البتات تكون حجة بما فصلت فيه من حقوق).

١٩. شركة خطوط الانابيب النفطية المتعلق بموضوع التجاوزات الحاصلة على مسار الانابيب النفطية (ذي قار ـواسط) المتضمن اتباع قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم (٧٠٧ لسنة ١٩٧٩) الذي حدد الطرق القانونية لازالة تلك التجاوزات بالتنسيق مع قيادة قوات شرطة الطاقة .

٢٠. شركة توزيع المنتجات النفطية حول استيفاء الديون المترتبة بذمة مستأجري محطة (الصمود المؤجرة سابقا) حول بيع العقارات البالغ عددها (٣) المرهونة لصالح الشركة لتغطية مبلغ الدين المترتب بذمة المدين (مستأجري المحطة اعلاه سابقا) و,الجواز القانوني لعدم الطعن بقرار الحكم القاضي بالغاء معاملة رهن العقار .

٢١. مدير عام شركة المعدات الهندسية الثقيلة حول توصيات اللجنة التحقيقية الخاصة بوصف المناصب الادارية وتم الاشارة الى انه من ضمن مها م المكتب وحسب الامر٥٧لسنة ٢٠٠٤ هو فحص ومراجعةجميع سجلات الوزارة وكل ما تقوم به من نشاط بغية ضمان النزاهة والشفافية والكفاة من خلال تدقيق توصيات اللجان التحقيقية المشكلة في الشركة وابداء الملاحظات بصددها نرى قيام اغلب اللجان التحقيقية بالاجابة عن الملاحظات التي يبديه المكتب بصورة مغايرة عن واقع الحال المعروضة بدون الاستناد الى وقائع وادلة مادية ملموسة علما ان اغلب الشركات النفطية ملتزمة بما يبديه المكتب من ملاحظات حول توصيات اللجان التحقيقية المشكلة فيها بأستثناء الشركة اعلاه.

٢٢. شركة توزيع المنتجات النفطية/ حول قيام بعض سائقي العجلات الحكومية بتفريغ الحمولة في احدى اوكار التهريب الواقعة على الطريق الرابط بين (بغداد – خان بني سعد). من خلال عدم بذل اللجنة العناية اللازمة بجمع الادلة الكافية للمباشرة بالتحقيق لعدم قيامها بتدوين افادة اعضاء اللجنة التابعة لهيئة التفتيش وفقا للصلاحيات المنصوص عليها في قانون انضباط موظفي الدولة رقم (١٤) لسنة ١٩٩١ .

٢٣. شركة خطوط الانابيب النفطية / حول العقد العقد المبرم بينها وبين شركة العراق للمقاولات العامة المحدودة للانشاء ابراج مراقبة (بيجي,مشاهدة) المتوقف نتيجة تاخر المقاول عن المباشرة بالعمل بالاضافة الى الظروف الامنية التي استجدت في تلك المناطق حيث تم التوجيه على اتخاذ كافة الاجراءات التي تضمن حقوق الشركة بصدد اي اخلال ناتج عن عدم التزام المقاول بالتوقيتات المحددة في العقد وفق ما هو مشار اليه انفا.

٢٤. شركة توزيع المنتجات النفطية/ حول الدعوى الجزائية المقامة ضد عدد من المتهمين بتهريب المنتجات النفطية امام محكمة تحقيق الزهور بخصوص عدم سلوك الممثل القانوني للشركة طرق الطعن المنصوص عليها في القانون للطعن بالقرار الصادر من المحكمة اعلاه بهذا الخصوص .

٢٥. شركة تعبئة الغاز لغرض إجراء تحقيق إداري أصولي ومحاسبة المقصرين بالنظر لصدور قرارات حكم من المحاكم المختصة في الدعاوي ضد مصلحة الشركة والتي جاءت بسبب الأخطاء الجوهرية المرتكبة من قبل جهات معنية بالشركة أعلاه والتي نتج عنها ما يلي :

أ. قرار الحكم الصادر بالدعوى المقامة من قبل شركة الملاحة العربية القاضي بقيام شركة تعبئة الغاز بتأدية مبلغ قدره ١٦٦٤٤٠ دولار للشركة أعلاه .

ب . قرار الحكم الصادر بالدعوى المقامة من قبل المدير المفوض لشركة ياسين هادي بديوي للمقاولات العامة المتضمن ألزام شركة تعبئة الغاز بتأدية مبلغ (٢٤١٥٧٥٩٠٠) دينار للشركة أعلاه والتي تمثل أقيام الإعمال الإضافية المنجزة في بناية الشركة /فرع صلاح الدين دون استحصال الموافقات الأصولية .

٢٦. شركة توزيع المنتجات النفطية بخصوص قيام الهيئة القانونية في الشركة بإصدار الأعمام المرقم (٢٦٧٩٠ في ٢٠١٠/١٠/٣) يتضمن بأنه ليس من صلاحيات اللجان التحقيقية ((إثناء إجراء التحقيق في المواضيع الخاصة بالمخالفات المرصودة من قبل موظفي هيئة التفتيش)) بتدوين إفادة موظفي الهيئة المذكورة مخالفين بذلك قانون انضباط موظفي الدولة الصادر بهذا الخصوص لكون القانون انف الذكر لم يقيد صلاحيات اللجان التحقيقية بما ورد بالأعمام أعلاه .

٢٧. شركة خطوط الأنابيب النفطية لتوجيه الممثلين القانونيين الموكلين بالدعاوي الخاصة بحوادث التخريب التي تطال الأنابيب النفطية بضرورة سلوك طرق الطعن القانونية ومتابعة القضايا إلى مراحلها النهائية لأهمية الموضوع وتعلقه بالمال العام.

٢٨. شركة مصافي الوسط لغرض إجراء تحقيق إداري أصولي ومحاسبة المقصرين عن المخالفات المرتكبة من قبل الجهات المعنية في الشركة التي ترتب بضوئها الأتي :

أ. صدور قرارات حكم في الدعاوي المقامة ضد مصرف الوركاء لغير مصلحة الشركة نتيجة عدم اتباعها للسياقات الأصولية في المطالبة بخطابات الضمان الصادرة عن المصرف المذكور وفقا للقوانين والتعليمات المتبعة بهذا الخصوص .

ب. الإخفاقات الحاصلة في الشركة والتي أدت إلى صدور قرار حكم من المحكمة المختصة يقضي بإلزام شركة المصافي بتأدية مبلغ قدرة (١٣٥٠٠٠٠٠٠) مليون لصالح مجلس محافظة بغداد التي تمثل الإضرار نشأت بسبب إعمال رفع بعض الجسور على الطريق الرابط بين بغداد ــ كوت و العائدة للمجلس المذكور لوجود تعهد صادر عن الشركة اعلاه يتضمن تحملها لتلك الاضرار.

٢٩. شركة نفط الجنوب لغرض الالتزام بتوجيهات وزير النفط المتضمنة اتخاذ الإجراءات القانونية بتحريك الدعاوي الجزائية ضد الشركات التي تقوم بتزوير نماذج لتصاريح امنية منسوب صدورها الى الوزارة .

٣٠. شركة المشاريع النفطية لغرض إجراء تحقيق اداري اصولي عن المخالفات الادارية المرتكبة من قبل الجهات المختصة في الشركة التي ادت إلى صدور قرارات حكم ضد مصلحة الشركة في الدعوى المقامة ضد مصرف الوركاء للاستثمار والتمويل بالإضافة الى الإخفاقات المرتكبة من قبل االجهات العقدية في الشركة اثناء إبرامها لإحدى العقود مع شركة المسك الإماراتية.

٣١. شركة نفط الوسط لغرض التنسيق مع قيادة قوات شرطة الطاقة واستحصال العناوين الصحيحة للمتجاوزين على المواقع النفطية العائدة للشركة المذكورة واتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم وفق القوانين والتعليمات الصادرة بهذا الخصوص.

٣٢. وزارة الداخلية لغرض الإيعاز الى مديرية شرطة محافظة كركوك بإبداء التعاون التام مع منتسبي شركة نفط الشمال إثناء قيامهم بتسجيل الاخبارات المتعلقة بالحوادث التي تطال المواقع النفطية العائدة للشركة أعلاه.

٣٣. شركة نفط الشمال بموضوع التجاوزات الواقعة العقارات والمحرمات النفطية العائدة لها بان يتم التنسيق مع قيادة قوات شرطة الطاقة والأجهزة الأمنية الأخرى في محافظة كركوك لغرض تحديد أسماء المتجاوزين على المواقع النفطية العائدة للشركة أعلاه واتخاذ الإجراءات ضدهم وفقا للقوانين المعنية بهذا الخصوص .

٣٤. شركة تسويق النفط لغرض إجراء تحقيق إداري أصولي بصدد الأخطاء المرتكبة من قبل الجهات المعنية في الشركة التي أدت إلى صدور قرار حكم يقضي بإلزام الشركة بتأدية مبلغ (٢٦٢٠٠٠٠٠٠) دينار إلى شركة (زهور الموسم) والتي تمثل كفالة حسن تنفيذ احد العقود الموقعة مع الشركة المذكورة.

٣٥. شركة توزيع المنتجات النفطية لغرض اتخاذ الإجراءات اللازمة بصدد موضوع صدور قرار حكم يقضي بالإفراج عن احد المتهمين بقضية تهريب المنتجات النفطية وعدم قيام الممثل القانوني للشركة بسلوك طرق الطعن على القرار ضمن المدد المحددة في القانون.

٣٦. شركة توزيع المنتجات النفطية حول موضوع إلغاء إحدى اللجان المشكلة في هيئة التفتيش التابعة للشركة التي تتولى النظر في الاعتراضات المقدمة على الإعمال التحضيرية والمحاضر المعدة من قبل اللجان التفتيشية لمخالفتها القانون لكون الاعتراضات المقدمة تسبق قرار إداري صادر من جهة مختصة مستوفي لكافة شروطه وأركانه القانونية .

٣٧. شركة نفط الشمال بموضوع اخلال شركة ارض بغداد للوكالات التجارية بتنفيذ التزاماتها التعاقدية باتخاذ الاجراءات القانونية بحق الشركة المتلكئة والمصرف وترتب على ضوء ذلك تحويل مبلغ خطاب الضمان والبالغ قدره ٣٧٥٩٧ دولار الى حساب وزارة المالية.

٣٨. وزير النفط بخصوص موضوع ضرورة إخبار الجهات القضائية عند ورود معلومات تتضمن أدلة مادية ثابتة تشير إلى مشاركة عدد من موظفي الوزارة في العمليات الإرهابية وانتماءهم إلى عصابات داعش التكفيرية.

٣٩. شركة توزيع المنتجات النفطية بخصوص موضوع الإجراءات التي يتم إتباعها إثناء قيام اللجان التفتيشية بإجراء عمليات الفحص والتحري والكيفية التي يتم بموجبها إعداد محاضر ضبط توثق المخالفات المرصودة مستوفية لكافة شروطها القانونية بالإضافة إلى تحديد الصفة القانونية التي يتصف بها الموظف التفتيشي إثناء حضوره إمام اللجان التحقيقية المشكلة لغرض التحقيق في المخالفات المشار إليها أنفا.

٤٠. شركة خطوط الانابيب النفطية حول موضوع التجاوز الحاصل على انبوب المنتجات (٨) عقدة (رصافة ـ ديالى) باتخاذ الاجراءات القانونية بحق المتجاوزين وترتب على ضوء ذلك صدور قرار قاضي التحقيق المختص بأستقدام صاحب الارض والاستمرار بمتابعة الدعوى من قبل الممثل القانوني حيث ان ذلك يدخل من ضمن الواجبات المناطة به والوقوف على اسباب عدم القيام بالمتابعة الجدية مع دائرة عقارات الدولة لبيان عائدية الاراضي الواقع التجاوز فيها على الانبوب اعلاه .

٤١. وزارة المالية /مكتب المفتش العام بتحريك الشكوى الجزائية ضد مصرف الرشيد لعدم قيامة بمصادرة خطاب الضمان لامر شركة برج المعالي حيث تم على ضوء ذلك استيفاء المبلغ المطلوب .

٤٢. الطلب المقدم من قبل احد المقاولين حول صرف مستحقات مالية لقيامه بتوفير متطلبات البنى التحتية لحماية الخط العراقي –التركي بان يتم تبليغه باللجوء للقضاء لوجود ملاحظات على الية التعاقد التي تمت من قبل الجهة المستفيذة (قيادة عمليات نينوى) والية صرف المستحقات .

٤٣. شركة توزيع المنتجات النفطية حول توصيات اللجنة التحقيقية المتعلقة بموضوع الطلبية الخاصة بهوزات شركة دار المعرفة بتحديد مواطن الخلل والضعف التي شابت توصيات اللجنة اعلاه من الناحيتين الشكلية والموضوعية وازالة التباين الوارد بأستنتاجاتها للوصول الى اعداد توصيات رصينة مستوفية لكافة شروطها واركانها القانونية الكفيلة بالحفاظ على حقوق الشركة .

٤٤. مكتب المعلومات والتصاريح الامنية/ حول اسباب التأخير بحسم الدعوى حيث ان ذلك يخضع للسلطة التقديرية للمحكمة حيث ان قانون المرافعات المدنية رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩ رسم طريق واضح لسير الدعاوي المدنية والتي بطبيعتها تستغرق وقتا طويلامن حيث الدفوع المتبادلة باللوائح المقدمة من قبل الخصوم والمراحل التي ستؤول اليها الدعاوي والمستجدات التي تظهر لاحقا اثناء المرافعات علما ان من واجبات الممثل القانوني استنفاذ كافة طرق الطعن المحددة بالقانون اعلاه حصرا عند صدور اي قرار ليس لصالح الشركة (دائرة موكلة) .

٤٥. شركة نفط الجنوب حول موضوع انبوب ايصال الغاز من حقل مجنون الى الرميله الشمالية (٢٤) عقدة والمتعلق بموضوع توقف اعمال الشركة الصينية بشكل كامل بسبب تهديد احد العشائر بأشهار السلاح على افراد الشركة الصينية لارغامهم على التوظيف القصري بمفاتحة الجهات القضائية ومن ضمنها الشرطة الاتحادية وقوات الجيش ومتابعة الموضوع مع قيادة عمليات البصرة لغرض الحد من تكرار مثل هذه الاعتداءات .

٤٦. شركة خطوط الانابيب النفطية حول موضوع التجاوزات الحاصلة على انبوب ١٦ عقدة المغذي لمحطة كهرباء المسيب بالايعاز للشركة اعلاه بتحريك الشكوى الجزائية بحق المتجاوزين وبيان كلف الصيانة استيفاءها من وزارة الكهرباء عن التجاوزات الواقعة على الانابيب ومبالغ الكميات المهدورة من المنتوج .

٤٧. شركة مصافي الجنوب حول موضوع امتناع شركة الكور السويسرية عن توقيع العقد باتخاذ الاجراءات القانونية بحق الشركة المذكورة وادراجها بالقائمة االسوداء الا انه بينت الشركة بعدم امكانية ادراج الشركة بالقائمة السوداء كونها شركة رصينة ومصنعة لمادة (tel) وهي المجهزة الوحيد للمادة المذكورة انفا لكل من مصافي الوسط والشمال وفي حال ادراجها بالقائمة المذكورة سيؤدي الى ايقاف تلك المصافي.

٤٨. شركة توزيع المنتجات النفطية بموضوع منفذ تهريب ومتاجرة المتعلق بأستخدام ساحة غاز ونفط النورين للتهريب والمتاجرة بالمنتجات النفطية وتوجيه الشركة بتحريك الشكوى ضد وكيل الساحة واصحاب وسواق الصهاريج المضبوطة بالموقع .

٤٩. شركة ناقلات النفط العراقية حول موضوع الديون المترتبة بذمة شركات نور الاشراق وانوار المعارج وشركة الشرق الاوسط حيث كان من الضروري التريث بأبرام العقد مع شركة نور الاشراق استنادا لما جاء بالبند الثامن عشر من المادة (٧) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ التي نصت على الاتي ((التأكد من صحة صدور البيانات الجوهرية

المطلوبة في مستندات المناقصة من الجهات المعنية قبل الاحالة بما فيها خطابات الضمان الخاصة بالتأمينات الاولية)) بالاضافة الى تشكيل لجنة لتدقيق الفرق بالمبالغ المالية المترتب بذمة الشركات اعلاه .

٥٠. وزارة المالية مكتب المفتش العام /قسم تفتيش الكمارك والمتعلق بتأخير الهيئة العامة للكمارك بأجراءات نقل برج الحفر العائد لشركة كازبروم نفت بدرة بالايعاز للهيئة المذكورة بتسهيل اخراج الاجهزة المطلوب اعادة تصديرها مستقبلا تجنبا من المطالبات القضائية بالتعويض في حالة وقوع اي تأخير مستقبلا.

٥١. شركة توزيع المنتجات النفطية بموضوع مكتب الحجاب والشعيب لبيع العقار بالمزايدة العلنية والاجراءات الاخرى المتخذة لاستيفاء مبلغ الدين المتبقي بذمة المكتب اعلاه وتم استيفاء مبلغ ٦٠٧.٤٩٧.٠٠٠ستمائه وسبعة مليون واربغمائة وسبعة وتسعون الف دينار .

٥٢. وكيل الوزارة الاقدم حول موضوع العقد ٩٠٠٨ ـ٠٩ـ٩٤ محطة حقن وضخ ماء الزاب ومفاتحة الجهات المعنية لاتخاذ الاجراءات اللازمة لازالة التجاوزات المرتكبة من قبل شركة كار بالسيطرة على المعدات المجهزة من قبل شركة اخرى لصالح احدى الشركات النفطية .

٥٣. وزير النفط حول ما جاء بكتاب وزارة العمل والشؤون الاجتماعية/هيئة الحماية الاجتماعية المتضمن استقطاع ١٪ من الارباح السنوية للشركات النفطية لتقيدها ايرادا لصندوق هيئة الحماية الاجتماعية المشكلة بقانون الحماية الاجتماعية النافذ بان الوزارة غير مقيدة بالقوانين والانظمة المالية المطبقة في الدوائر الحكومية حيث نصت المادة العشرون من قانون تنظيم وزارة النفط رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٦ وان قانون الشركات المرقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ رسم طريق واضح لتوزيع الارباح حيث نصت المادة ١١/الفقرة رابعا البند ١ بان يتم استقطاع نسبة ٤٥٪ للخزينة العامة وان مسؤولية ادارة حساب عائدات النفط مناطه بوزير المالية حسب ما هو موضح تفاصلية بالفقرة (٤/أ) من القسم (٥) ادارة العوائد النفطية من قانون الادارة المالية والدين العام رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤ المعدل .

٥٤. شركة نفط الوسط بموضوع العقار المرقم (١٨٥/١٣م ٣٣) البودالي واستملاك ٣٠ دونم للوقوف على اسباب قيام الشركة بأقامة دعوى استملاك العقار مدار البحث على الرغم من ضعف المركز المالي للشركة وما الت اليه اعمال اللجنة المكلفة بالتفاوض مع المحاميه وكيلة المستملك ومنهم

٥٥. شركة نفط الجنوب حول توصيات اللجنة التحقيقية الخاصة بالتحقيق في اسباب المغالات في اسعار تجهيز الاجهزة الالكترونية في هيئة تشغيل الرميلة وكانت توصيات اللجنة يشوبها النقص من الناحية الموضوعية من حيث عدم قيام اللجنة بتدوين افادة الموظف المخالف للوقوف على اسباب عدم اتباع التعليمات النافذة للحالة مدار التحقيق واسباب اخفاء المعلومات عن اللجنة لوقوع التباين بين افادة موظفي شركة نفط الجنوب المنسبين في هيئة تشغيل الرميلة /القسم التجاري واغفلت اللجنة التحقيقية تحديد الجهة المسؤولة على عدم الاعتراض الاسعار ولم تبين اللجنة دور المدراء العراقيين العاملين بهيئة التشغيل في حقل الرميلة طالما ان عقد الخدمة المبرم بين شركة نفط الجنوب وشركة BP لتطوير االحقل المذكور الذي يدار من قبل شركة BP.والجانب العراقي حيث ان ما جاء بأفادة الموظفين المعنيين اقتصر على شرح كيفية التعاقد والشراكة في هيئة تشغيل الرميله ولم توصي اللجنة باتخاذ الاجراءات الانضباطية بحق الموظفين العاملين في القسم التجاري لكونهم المسؤولين عن مفاتحة المجهزين لاستدراج العروض وتقديم االعطاءات وعرضها على مدير القسم التجاري دون بذل العناية من قبل القسم المختص وكان على اللجنة التوصية بأحدى العقوبات الانضباطية لكون الفعل المرتكب من قبل الموظفين الحق ضرر بالمال العام وكان على اللجنة ان تشمل موظفي نفط الجنوب بالاحالة على لجنة التضمين وكما لم توصي بأتخاذ الاجراءات القانونية بحق الجهات التي تعرقل عمل الجهات التفتشية .

٥٦. شركة نفط الجنوب حول الاجراءات الواجب اتخاذها من قبل لجان التعويض الرضائي لاخلاء كافة الاراضي الزراعية التي تم صرف مبالغ التعويض لاصحابها لتحقيق الجدوى من من صرف تلك التعويضات واستيفاء الضمانات من قبل الموطنين عند استلامهم للتعويضات الرضائية لكي لايفسح المجال امام اصحاب النفوس المريضة للمطالبة بالتعويض مجددا.

٥٧. شركة توزيع المنتجات النفطية حول توصيات اللجنة التحقيقية الخاصة بمعمل ورشو لانتاج الاسفلت المؤكسد ببيان مصير الحمولات المستلمة في شهر شباط طالما ان المعمل مستمر بأستلام حصته بالشهر اعلاه على الرغم من توقفه عن العمل وتثبيت رأي هيئة الشؤون القانونية في الشركة بالتوصيات ونتائج الطعن بالقرار الصادر بالدعوى الجزائية واسباب عدم تحريك الشكوى بحق صاحب المعمل اعلاه .

٥٨. وزير النفط/ حول المطالب المنشورة من قبل موظفي وزارة النفط الدراسين على نفقة اللجنة العاليا لتطوير التعليم في العراق في صحيفة البينة الجديدة الصادرة بتاريخ ٢٠١٥/٣/٣٠ المتضمن بأن الموظف المقبول ضمن برنامج اللجنة اعلاه يعامل معاملة

الطالب المبتعث وليس الطالب المجاز دراسيا وبهذا يتسلم الراتب مع المخصصات والرسوم الدراسية كاملة عن طريق اللجنة المذكورة وطيلة فترة ابتعاثة ولا يستحق رواتبة ومخصصاته خلال الفترة الممتدة ما بين انفكاكه من الوظيفة ومباشرته وفقا لاعمام دائرة التدريب والتطوير /قسم التدريب والتعليم الاكاديمي المرقم (٧٤١٢) في ٢٠١٥/٣/٢ .

٥٩. شركة غاز الجنوب حول ما جاء بمحضر الاجتماع المتعلق بتوصيات اللجنة التحقيقية الخاصة بحادث (نهران بن عمر) والدعوى المرقمة (٢١/س/٢٠١٥) بتحديد قيمة الضرر والجهة التي ستتحمله واسباب الحادث وتقرير الجهة الفنية وتقرير الفحص الهندسي واسترداد الديون المترتبة بذمة شركة النقل (شركة انشكيب).

٦٠. شركة مصافي الوسط حول قيام منتسب الشركة بيع الاراضي التي تم توزيعها على الاشخاص ليس من منتسبيها مخالفين لامر مجلس الوزراء المرقم (١٥) لسنة ٢٠٠٤ وباجراء التحقيق بحق الموظفين اعلاه اضافة الى مفاتحة مكتب المفتش العام في وزارة العدل لاتخاذ الاجراءات القانونيه بحق موظفي مديرية التسجيل العقاري المعنيه بالموضوع لترويج معاملات البيع .

٦١. مركز البحث والتطوير النفطي حول موضوع صرف اجور عقد النقل وفقا لمستحقات المقاول حسب عدد ايام الدوام الفعلي وليس مبلغ مقطوع شهري تماشيا مع سياسه التقشف التي تبنتها الحكومه لتخفيض المصروفات وان تعديل العقود الادارية من حق الادارة فرض التزامات جديدة على المتعاقد معها وانقاص التزامات دون رضاه وهذا لتيسير المرافق العامة خدمة للمصلحة العامة .

٦٢. شركة تعبئة الغاز حول توصيات اللجنة التحقيقية المشكلة في موضوع استعمال محررين مزورين وتم نقض التوصية من الناحية الموضوعية لتشديد العقوبة الانضباطية المفروضة بحق الموظف لكون الفعل المرتكب من قبله يجعل بقائه في خدمة الدولة مضرا بالمصلحة العامة وتحريك الشكوى الجزائية بحقة استنادا للفقرة ثالثا من المادة (١٠) من قانون انضباط موظفي الدولة النافذ بالاضافة الى اتخاذ الاجراءات الانضباطية بحق الموظفين المقصرين لمخالفتهم السياقات الادارية عند اصدار المخاطبات الرسمية.

٦٣. وزير النفط حول موضوع التظلم المقدم من قبل منتسبي شركة نفط ميسان لأقصائهم من الوظيفة بموجب توصيات اللجنة التحقيقية المشكلة في الشركة لقيامهم بتقديم وثائق دراسية مزورة اثناء اعادة تعيينهم كمفصولين، حيث تبين ان توصيات اللجنة التحقيقية يشوبها النقص من الناحية الموضوعية من حيث ان الأقصاء لا يتم فرضه الا عند التعيين لأول مرة وحسب ما جاء بقرار مجلس الوزراء المرقم (٢٥٠) المتضمن (اتخاذ الإجراءات ضد الموظفين الذين عينوا بناءا" على شهادات دراسية مزورة بأقصائهم فورا" من الوظيفة العامة ... الخ) بدلالة نص المادة (الثانية والستون) من قانون الخدمة المدنية المرقم (٢٤ لسنة ١٩٦٠ المعدل) المتضمنة (اذا ثبت بأن شروط التوظيف المنصوص عليها في المادتين (٧ ، ٨) من هذا القانون لم تكن متوفرة كلها او قسم منها في الموظف عند تعيينه لأول مرة يجب اقصاءه بأمر من سلطة التعيين ... الخ) وبما ان الموما إليهم (المتظلمين) تم اعادة تعيينهم ومن ثم احتسبت شهاداتهم المزورة وبالتالي تنطبق عليهم صفة الموظف العام والضوابط التي تحكم تلك الصفة حيث كان على اللجنة التحقيقية توجيه احدى العقوبات الأنضباطية المنصوص عليها بموجب قانون انضباط موظفي الدولة النافذ تتناسب مع الفعل المرتكب كون الفعل يعتبر مضر بالمصلحة العامة .

٦٤. الدائرة القانونية حول ما جاء بكتاب شركة نفط الجنوب المتضمن تخويل بعض صلاحيات الأصيل للوكيل، فمن ضرورات تسير العمل الإداري بانتظام ويسر ان تكون هناك عملية لتخويل الصلاحيات من الموظف صاحب الاختصاص الأصيل الى موظف أخر يحل محله لممارسة تلك الصلاحيات وهو ما يطلق عليه قانونا (تخويل الاختصاص) والذي من ضروراته ان يكون جزئيا إضافة الى صدور القرارات والأوامر باسم الشخص المخول له الاختصاص وليس باسم صاحب الاختصاص الأصيل وينبغي التفريق بين تخويل الاختصاص وتخويل التوقيع اذا ان تخويل التوقيع لاينقل الاختصاص إلى شخص أخر وكل مايترتب عليه هو تخفيف الأعباء المادية عن صاحب الاختصاص الأصيل فالقرار يتخذ باسم صاحب الاختصاص ويقوم الموظف المخول بالتوقيع باتخاذه والتوقيع عليه عن صاحب الاختصاص و يختلف تخويل التوقيع عن تخويل الاختصاص في جوانب اخرى منها ان تخويل الاختصاص يتعلق بمركز الموظف المخول لا بشخصه ومعنى هذا ان الاختصاص ينتقل الى الموظف الذي يخلفه في هذا المركز اما تخويل التوقيع فانه تخويل شخصي لاينقل الى موظف اخر بعد تغيير مركز المخول له الا اذا صدر تخويل جديد بالتوقيع باسم الشخص الجديد الذي شغل المركز الوظيفي.

٦٥. شركة نفط الجنوب بخصوص عدم اتباع الشركة للطرق القانونية السليمة في التعامل مع واقعة إخلال شركة (HOT WELL) النمساوية عن تنفيذ التزاماته التعاقدية الخاصة بعقدي تجهيز معدات لمسح التجاويف المفتوحة والمبطنة الأمر الذي ترتب بضوءه صدور قرار حكم ضد الوزارة .

٦٦. شركة نفط الجنوب بخصوص ضرورة إدخال الجهات المتعاقدة في وزارة النفط مع الشركات الأجنبية بموجب عقود مذكرة التفاهم شخصا ثالثا في الدعاوى المقامة من قبل الشركة أعلاه بهذا الخصوص لتلافي صدور قرارات قضائية تقضي برد الدعوى نتيجة عدم توجه الخصومة.

٦٧. الشركة العامة للمعدات الهندسية الثقيلة بخصوص المواد القانونية المشمولة بقضايا الفساد بموجب قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ وبيان الاختصاصات المناطة لهيئة النزاهة في التحقيق بالجرائم المنصوص عليها في المادة (اولا) من قانون الهيئة اعلاه.

٦٨. شركة توزيع المنتجات النفطية بخصوص الإجراءات القانونية الواجب اتخاذها بموضوع عبور (٦ صهاريج) محملة بمنتوج النفط الخام ومعدة للتهريب من قبل قوات تابعة لاقليم كردستان.

٦٩. شركة مصافي الوسط حول وجود مخالفات عدة مرتكبة من قبل الممثل القانوني للشركة بالدعوى المقامة ضد شركة (سيمي الايطالية) تلخصت بالاتي :

أ. قيام الممثل القانوني الموكل بالدعوى المقامة ضد شركة (سيمي الايطالية) بتثبيت إقراره إمام محكمة الموضوع تضمن تنفيذ الشركة أعلاه لالتزاماتها التعاقدية عن فقرة التدريب كون الإقرار جاء متناقضا مع المطالبة المدرجة في ألائحة الدعوتية المقدمة بهذا الخصوص بالتالي أصدرت المحكمة قرارها برد الدعوى لفقدان سندها القانوني.

ب. عدم قيامه بالاعتراض على تقرير الخبير الحسابي الذي تضمن أقيام النقص في المواد المجهزة من قبل الشركة المذكورة.

ج. عدم لجوء الشركة إلى التنفيذ العيني او تنفيذ الفقرات الغير مجهزة في العقد المرقم (DR/١٠/٦٥) على حساب شركة خيال الكترك اذا كان ذلك ممكنا استنادا لنص المواد (٢٥٠,٢٤٦) من القانون المدني أو المطالبة بالفسخ لكون الفسخ يحدد من هو المخل بالتزاماته التعاقدية وعلى ضوء ذلك تتقرر مسؤولية الشركة أعلاه وتصح مطالبتها باية حقوق مستحقة للشركة امام محكمة الموضوع.

٧٠. قيادة قوات شرطة الطاقة بخصوص عدم وجود تعاون من قبل بعض مراكز الشرطة التابعة للقيادة المذكورة مع الممثلين القانونيين الموكلين بالدعاوى التي تندرج ضمن نصوص قانون مكافحة تهريب النفط ومشتقاته النافذ تمثل بصعوبة الاطلاع على الأوراق التحقيقية الخاصة بتلك القضايا وقرارات قاضي التحقيق الصادرة بشانها حيث تمت الاشارة الى اهمية دور الممثل القانوني في متابعة الدعوى والطعن بالقرارات القضائية الصادرة ضد مصلحة الوزارة ضمن المدد المحددة بالقانون.

٧١. الأمانة العامة لمجلس الوزراء بخصوص الظواهر المؤشرة التي تستوجب معالجتها لتوفير البيئة المناسبة لعمل المنشأة النفطية والتي تلخصت بالاتي :

أ. التجاوزات الحاصلة من قبل مجالس المحافظات في فرض رسوم جباية على سائقي الصهاريج الذين يرومون التزود بالوقود وعدم التزامهم بتوجيهات الوزارة وتجاوز صريح للصلاحيات القانونية لمجالس المحافظات المنصوص عليها في قانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٨ المعدل.

ب. التجاوزات الحاصلة على المنشأة النفطية سواء عقارات أو محرمات نفطية بالرغم من توجية شركاتنا النفطية باتخاذ كافة الإجراءات القانونية لإزالة تلك التجاوزات الا ان بروز ظاهرة التهديد والاعتداء من قبل شاغلي الأراضي من المتجاوزين ادت دون استكمال هذه الإجراءات.

٧٢. شركة التسويق النفط حول موضوع طلب مصرف الرشيد بايقاع الحجز على مستحقات شركة برج المعالي للنقل العام حيث تم الايعاز بوضع الحجز الاحتياطي على مستحقات الشركة اعلاه لمنع التصرف ريثما يتم اصدار قرار من المحكمة المختصة وان ذاك يتحول الحجز الاحتياطي الى حجز تنفيذي لكون ديون الدولة من الديون الممتازه التي لا يرتقي عليها اي دين اخر وان مقتضيات المصلحة العامة توصي بتظافر جميع الجهود مع دوائر الدولة لاسناد ذلك حفاظا على المال العام.

٧٣. شركة خطوط الانابيب النفطية حول موضوع التجاوز الحاصل على انبوب المنتجات النفطية (٨) عقدة (رصافة- ديالى) في منطقة السعادة حيث من الضروري مفاتحة هيئة الإشراف القضائي لامتناع الجهات القضائية المختصة بالإجابة على الطلبات المقدمة من قبل الممثل القانوني الموكل بالشكوى الجزائية التي تم تحريكها للوقوف على المراحل التي الت اليها الشكوى.

٧٤. شركة مصافي الجنوب والخاص بضرورة استبدال خطابات الضمان المقدمة من قبل المتعاقدين (المقاولين أو المجهزين) والصادرة من مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل بأخرى صادره من مصارف معتمدة مع مراعاة الوضع المالي للمصارف التي ترغب الشركة بالتعامل معها وليس الاعتماد على التقييم الصادر من البنك المركزي.

٧٥. شركة مصافي الوسط حول موقف سير الدعاوي الخاصة بالشركة حول بنود التعاقد المبرمة مع شركة (sime) الايطالية على تدريب (ثلاثة موظفين فقط) من منتسبي الشركة بمبلغ (١٢٦,٠٠٠) يورو , والتوصية بتزويدنا بصورة من العقد المشار

إلية أنفا وتوضيح الملاحظات الخاصة بأسباب غياب التنسيق مع الجهات المعنية في الشركة عند تحديد نسب إخلال الشركة المذكورة بالتزاماتها التعاقدية تلافيا للجوء إلى إقامة دعوى حادثة للمطالبة بالزيادة المتحققة عن تلك النسب والتي لم يتم الأخذ بها من قبل محكمة الموضوع في الدعوى المرقمة (١٥٨/ب/٢٠٠٨) ونتيجة الطعن التمييزي الصادرة بالدعوى المقامة ضد شركة خيرات الفصول مع تزويدنا بمحاضر اللجان التحقيقية المشار إليها بالفقرة (٣) من كتاب الشركة المرقم (١٦٢٢٠ في ٢٠١٥/٨/١٧) .

٧٦. شركة توزيع المنتجات النفطية المتعلق بضبط المركبة المرقمة (٢٧٤٧٩/ حكومي) في إحدى مواقع التهريب وهي محملة بمنتجات نفطية مخصصة لمحطة غربي بغداد بضرورة بيان الإجراءات الانضباطية المتخذة بحق سائق الحوضية الحكومية المدعو (حامد فرحان عواد) في ضوء ما ورد بقرار الحكم الصادر عن المحكمة الكمركية للمنطقة الوسطى ذي العدد (٣٤٦/ك/٢٠١٥) المتضمن ادانة الموما إليه عن جريمة تهريب المنتجات النفطية والحكم علية بالحبس البسيط لمدة (٤) أشهر لما يشكله الفعل المرتكب من قبلة إخلالا جسيما لواجباته الوظيفية .وايضا الإجراءات المتخذة بحق كتبة المحطة المذكورة لعدم قيامهم بتفريغ كامل حمولة المركبة أعلاه في خزانات المحطة بالإضافة الى ترويج الكميات المخصصة من المنتوج في السوق السوداء حسب ما هو موضح في محاضر الضبط.

٧٧. شركة توزيع المنتجات النفطية المتعلق بقرار الهيئة التمييزية في رئاسة محكمة استئناف بغداد/ الرصافة الاتحادية المؤرخ في (٢٠١٥/٤/٢٣) القاضي برد التدخل التمييزي بالقرار الصادر عن محكمة جنح الرصافة القاضي بالإفراج عن المتهم وبيان الرأي المتضمن ان التدخل التمييزي لا اثر قانوني له فيما إذا تم تقديمه خارج المدة القانونية, حيث لوحظ عدم قيام الممثل القانوني للشركة بمراعاة ما ورد أعلاه عند متابعته الدعوى الجزائية المقامة بهذا الخصوص .

٧٨. وزارة الدفاع / مكتب المفتش العام المتعلق بقيام عناصر تابعة لقيادة شرطة الطاقة بضبط عجلات تابعة لقيادة الفرقة السابعة ولواء المشاة (٢٨) بإحدى مواقع تهريب المنتجات النفطية، حيث تم ارفاق صورة من كتاب شركة توزيع المنتجات النفطية المرقم ٣٦٦٨٩ في ٢٠١٥/١٠/٨ الخاص بالطعن بقرار قاضي تحقيق المحمودية المتضمن غلق التحقيق، وقد أصدرت المحكمة المختصة قرارها بنقض القرار (مدار البحث) وتم تدوين أقوال الممثل القانوني ابتدائيا وقضائيا، وتمت الوصية باعادة النظر بتوصيات اللجنة التحقيقية التي أصدرت قرارها بالاستناد الى قرار قاضي محكمة تحقيق المحمودية المنقوض، مع مراعاة الملاحظات الاتية:

أ. ضرورة مناقشة كافة البينات والادلة الثبوتية المتحصلة من الواقعة المعروضة من تغيير المسار للحوضيتين ودخولهما كراج اهلي خارج الضوابط والسياقات المعتمدة .

ب. من البديهيات المسلم بها في التحقيق ان يكون بناء الاستنتاجات على وقائع ومعطيات وقرائن وحجج قوية تدعم التوصيات من حيث مناقشة الدليل بصورة مستفيضة وكذلك دعم قوته بادلة الاثبات المتوافرة (كتابية،معاينة، شهادة....الخ) والركون الى الدليل الذي تطمئن اليه اللجنة ونرى ان كافة القرائن المتحصلة من الموضوع كافية لتقرير مصير القضية المعروضة .

ج. ان المكتب اذ يعرض الفقرات اعلاه فان الغاية من وراء ذلك هو حماية المال وتمكين الاجهزة الامنية من اداء الواجبات الملقاة على عاتقها بالصورة المثلى وهو على استعداد لتقديم الدعم والمساندة بكل ماتتطلبه الواقعة المعروضة من معلومات وبما يحقق المصلحة العامة.

٧٩. شركة نفط الوسط بموضوع التجاوز الواقع من قبل وزارة الكهرباء / المديرية العامة لمشاريع نقل الطاقة الكهربائية على القطعة المرقمة (١٥٧/١٠) مقاطعة ٩ ثعالبة لانشاء محطة تحويل باتخاذ الاجراءات اللازمة لرفع التجاوز مدار البحث حيث ان القوانين التي اعطيت استثناءات لوزارة الكهرباء بشكل لا يتعارض مع المصلحة العامة لكي لا يعد تصرف وزارة الكهرباء تعسفا باستعمال الحق ولا سند له في القانون ومخالف لقانون حمايه الثروة الهيدروكاربونية رقم ٨٤ لسنة ١٩٨٥ .

٨٠. شركة غاز الشمال بموضوع اخلال شركة BM باتخاذ الاجراءات القانونية بحق الشركة واصدار قرار بحجز الاموال المنقولة وغير المنقولة وادراجها بالقائمة السوداء بتوجيه الانذار للشركة المذكورة لاقامة الدعوى بحقها وفقا للشكلية التي رسمها القانون.

خامسا: الرأي والمشورة المقدمة من قبل قسم الشؤون التحقيقية

١. هيئة النزاهة / دائرة التحقيقات / مكتب تحقيق واسط :

ان المبالغ التي قامت بتوزيعها اللجنة المشكلة بموجب الامر الوزاري (٢٠١٤٧) في (٢٧ /٧ /٢٠١١) على المحافظات قد تم تدقيقها والمصادقة عليها من قبل قسم التدقيق الداخلي التابع لدائرة الرقابة الداخلية بعد مطابقتها مع المستمسكات وشهادة الوفاة

وهوية الاحوال المدنية لليتيم والام وكما الاشارة الى ان العضو المراقب الذي تم تكليفه من المكتب والملازم للجنة ومتابعة حساباتها وادائها لم يؤشر اي مخالفة اثناء قيام اللجنة بتوزيع المبالغ على مستحقيها في محافظة واسط وفي غيرها من المحافظات .وان الحسابات الختامية للشركات النفطية لعامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ والتي كانت تعزز رصيد اللجنة بالمبالغ التي تقوم بتوزيعها تم المصادقة عليها من قبل ديوان الرقابة المالية الاتحادي ولم تشير الى اي مخالفة في فقرة الخدمات الاجتماعية وكذلك عدم الاعتراض على طبيعة عمل اللجنة وحساباتها .

٢. وزير النفط / توصيات لجنة تحقيقية

ان العقوبة التي اوصت اللجنة التحقيقية بتوجيهها الى احد منتسبي شركة المشاريع النفطية هي عقوبة التوبيخ واستنادا لاحكام المادة (٨/رابعا) من قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم (١٤) لسنة ١٩٩١ المعدل وذلك لتقديمه وثيقة دراسية مزورة ولكون فعل الموما اليه يشكل جريمة تدخل ضمن نطاق قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ بالاضافة الى تكليف القسم القانوني في الشركة باتخاذ الاجراءات القانونية باقامة الدعوى الجزائية وقد ارتأينا تشديد العقوبة الى عزل اسنادا لاحكام المادة (٨/ثانيا) من قانون انضباط موظفي الدولة رقم ١٤ لسنة ١٩٩١ المعدل .

٣. وزارة الكهرباء / مكتب المفتش العام / لجنة تحقيقية مشتركة :

ان تشكيل اللجان التحقيقية لدى مكاتب المفتشي العموميين تستند الى قانون انضباط موظفي الدولة رقم ١٤ لسنة ١٩٩١ المعدل والامر ٥٧ في ٢٠٠٤ وبالرجوع الى المادة ١٠/ثانيا من قانون انضباط موظفي الدولة النافذة التي نصت ((تتولى اللجنة التحقيق تحريريا مع الموظف المخالف المحال عليها ولها في سبيل اداء معمتها سماع وتدوين اقوال الموظف والشهود والاطلاع على جميع المستندات والبايانات)) ، لذا نجد ان الفقرة اعلاه اشارت وبشكل واضح وجودب قيام اللجنة التحقيقية وبكامل اعضاءها بسماع وتدوين اقوال الموظف المحال عليها تحريريا وليس عن طريق احد اعضاءها وبخلاف ذلك يعتبر مخالفة لاحكامها ويعرض اجراءات وتوصيات اللجنة التحقيقية الى الطعن بها امام الجهات المختصة .

٤. شركة نفط الجنوب / محضر تحقيق :

ان اللجنة التحقيقية اغفلت اصدار التوصية بسحب الامر الاداري الخاص باحالة احد منتسبي الشركة اعلاه الى التقاعد بعد ان ثبت ليها قيامه بتقديم محرر مزور لغرض الاستفادة من امتيازات الفصل السياسي .

٥. شركة نفط الشمال / توصيات لجنة تحقيقية :

ان ما ورد في كتاب شركة نفط الشمال المرقم (٣٨٧٣) في ٢٠١٤/١٢/٢٩ لاينطبق على الحالة المنظورة كون السادة المشار اليهما في الكتاب اعلاه لم يكتسبا صفة الموظف ليتم شمولهما باحكام قانون انضباط موظفي الدولة رقم ١٤ لسنة ١٩٩١ المعدل وما تضمنه من عقوبات انضباطية لان اعادة تعيينهما الى الوظيفة كانت مستندة الى محرر مزور وبالتالي فان تعيينهما كان باطلا بالاساس ، وعندئذ يصار الى تطبيق احكام قانون الخدمة المدنية رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ الذي منح للادارة الحق بسحب القرار الاداري المتضمن التعيين او اعادة التعيين اذا تبين بانه فاقد لاحد الشروط المنصوص عليها في المادة (٧ ، ٨) من القانون المذكور انفا .

٦. مكتب الوزير / توصيات لجنة تحقيقية :

بينت الامانة العامة لمجلس الوزراء وبموجب مذكرة الدائرة الادارية والقانونية (سابقا) العدد (٧٧١٨) في ٢٠٠٧/٥/٢٥ بعدم جواز مخاطبة السادة اعضاء مجلس النواب الوزارات مباشرة والاستيضاح الا عن طريق اللجان الدائمة في المجلس استنادا لحكم البند (ثالثا) المادة (٨٧) من النظام الداخلي كما ان رئيس لجنة النزاهة في مجلس النواب نسب بعدم اجابة الكتب التي لم تذيل بتوقيع رئيس اللجنة وحسب الاعمام الداخلي لامكتب المؤرخ في ٢٠١٤/٤/٥ فالطلب المقدم من احد منتسبي شركة توزيع المنتجات النفطية جاء خاليا من الشرط القانوني الذي وفر فترة محددة للطعن بالعقوبات المفورضة وبموجب قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام ١٩٩١/١٤ المعدل .

٧. معهد التدريب النفطي- كركوك / توصيات لجنة تحقيقية:

ان الاجراءات القضائية الخاصة بمحكمة الموضوع مستقلة بعملها عن الاجراءات الادارية المتخذة من قبل الادارة .

٨. وزير النفط / تشكيل لجنة

عدم امكانية اعادة التحقيق في موضوع اعلان التحقيق الا اذا ظهرت ادلة جديدة معتبرة تؤثر في التحقيق استنادا الى قرار مجلس شورى الدولة المرقم (٢٠٠٦/٣١) في ٢٠٠٦/٥/٣ .

٩. الدائرة الادارية / اعادة درجة وظيفية

يمكن اعادة السيد مدار البحث الى درجته التي كان عليها قبل فرض العقوبة بعد مضي ثلاث سنوات على فرضها استنادا الى ما ورد في المادة (٨ـ سادسا) من قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام المرقم (١٤) لسنة ١٩٩١ المعدل .

١٠. شركة توزيع المنتجات النفطية / محطة المعرفة- الديوانية :

تأييد فرض غرامة مقدارها ((خمسة وعشرون مليون دينار عراقي)) عند اجراء عملية التنازل عن المحطات والساحات الى الغير دون تحديد درجة القرابة او عدد مرات التنازل مع استمرار الاجراءات القانونية ضد المشيدة (الاصلي) وبالتالي فان القرار اعلاه عام يشمل كافة مواقع المحطات والساحات وان اعادة تشغيلها يكون بعد زوال المخالفة واكمال كافة الاجراءات القانونية .

١١. شركة الاستكشافات النفطية / تحقيق اداري :

ان التحقيق الاداري لايقتصر على المحرر المزور الذي يحمل شائبة تزوير بعينة بل يسري ليشمل اي محرر اخر او وثيقة يثبت انها غير اصولية ومزورة في ملف السيدة مدار بحث الكتاب المرقم (٩٠٦ في ٢٠١٥/١/٢٧) لكون المادة (٢٨٦ من قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩) عرفت التزوير بانه "تغيير الحقيقة بقصد الغش في سند او وثيقة او اي محرر اخر ...." ما يقتضي اصدار التوصيات المتناسبة مع حجم المخالفة وطبيعتها .

١٢. شركة توزيع المنتجات النفطية :

أ . ان الفعل الذي قام به بعض موظفي شركة توزيع المنتجات النفطية باضافة اسماء في الاوامر الادرية الخاصة بالمكافاة وحصول عملية الحك والشطب لغرض استبعاد بعض الاسماء يشكل جريمة تزوير في محرر رسمي وبناءا على ذلك فان العقوبات الانضباطية الموجهه الى المقصرين والواردة في محضر التحقيق الأداري لاتنسجم مع جسامة الفعل لذا كان على اللجنة التحقيقية فرض عقوبة العزل وذلك لارتكابه فعل خطير مضر بالمصلحة العامة .

ب. تلتزم اللجنة التحقيقة بنص المادة ١٠/ثالثا من قانون انضباط موظفي الدولة رقم ١٤ لسنة ١٩٩١ حيث يجب عليها احالة الموضوع الى القضاء لتحريك شكوى جزائية بحق من قام بالفعل اعلاه لكون الفعل يشكل جريمة يعاقب عليها القانون .

١٤ـ شركة المشاريع النفطية / توصيات لجنة تحقيقية:

ان التوصيات جاءت موافقة للقانون وتم المصادقة عليها من قبل وزير النفط وان الاعتراض عليها يكون بسلوك طرق الطعن المقررة قانونا استنادا لأحكام المادة ١٥ من قانون انضباط موظفي الدولة رقم ١٤ لسنة ١٩٩١ المعدل .

١٥ـ مكتب رئيس الوزراء / امر اداري (١٣/س) :

ان التحقيق لا يقتصر على منتسبي وزارتنا بل يشمل منتسبي جهات خارجية ولكون الصلاحية المعتمدة لدينا في تشكيل اللجنة التحقيقية تستند الى الامر ٥٧ لسنة ٢٠٠٤ وقانون انضباط موظفي الدولة رقم ١٤ لسنة ١٩٩١ المعدل تتعلق بمنتسبي وزارتنا لذا نقترح ان يتم تشكيل اللجنة التحقيقية موضوع الكتاب المرقم (م.ر.ن/د٢/س/٨٢٤/١٤) في ٢٠١٤/٦/٤ من قبلكم ومن الجهات ذات العلاقة .

١٦ـ شركة تعبئة الغاز / ضرر بالمال العام:

ان من صميم عمل اللجنة التحقيقية تحديد فيما اذا حدث ضرر بالمال العام من عدمه مع ضرورة تحديد المقصر في احداث الضرر ان وجد واصدار التوصيات المناسبة على ضوء ذلك استنادا لاحكام قانون التضمين رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٦ واحكام المادة ٣/١٠ من قانون انضباط موظفي الدولة لسنة ١٩٩١ المعدل.

١٧ـ شركة توزيع المنتجات النفطية / اعلام:

تم معاقبة مجموعة من منتسبي الشركة بعقوبة التوبيخ عن ذات الفعل وهو (فقدان دفاتر لاستمارات التحميل) مرتين وبموجب لجنتين تحقيقيتين مختلفتين في الموضوع لذا لايمكن قانونا معاقبة الموظف عن الفعل مرتين واستنادا الى نص المادة (٢٠) من قانون انضباط موظفي الدولة رقم ١٤ لسنة ١٩٩١ المعدل .

١٨ـ وزير النفط / اعلان تحقيق:

اوصت اللجنة التحقيقية الخاص باعادة التحقيق في مخالفات شركة المعدات الهندسية الثقيلة في عقدها المرقم (٢٠٠٩/٢٤) المبرم مع شركة الفيصل المتعلق بتجهيز ضاغطات عدد (٣)، والتي تم التحقيق فيها سابقا بالغاء العقوبة المفروضة بحق احد منتسبي الشركة اعلاه لوجود أدلة معتبرة تثبت عدم مقصريته عليه نؤيد ألغاء العقوبة .

١٩ـ شركة نفط الجنوب / تحقيق اداري:

ان وجود الكتاب المرقم (٣٢٤٠) في ٢٠٠٢/٢/١٦ باسم احد المفصولين السياسيين في إضبارته هو قرينة قانونية على قيامه بتقديم الكتاب المذكور للاستفسادة من قانون الفصل السياسي رقم ٢٤ لسنة ٢٠٠٥ المعدل ، وان ما ورد في

كتاب شركة نفط الجنوب لاينسجم مع الوقائع والاخذ به يؤول الى نسف كافة جرائم التزوير الخاصة بالمحررات حيث بامكان المتهم ان يحتج بعدم تقديمه للمحرر المزور وبذلك يدفع التهمة عنه بكل يسر وسهولة .

٢٠ـ شركة مصافي الشمال / ارسال قرار:

ان استراداد المبالغ ينصب على فروقات الرواتب والمخصصات وليس اصلها عملا بمبدأ (الاجر مقابل العمل)، واستبدال اجراء (الاقصاء) بالغاء امر اعادة تعيين احد المفصولين السياسيين كفصول سياسي.

٢١ـ شركة نفط الجنوب/ محضر لجنة تحقيقية :

الغاء الامر الاداري الخاص باعادة تعيين احد المفصولين السياسين وذلك لتقديمه (حجة الوفاة المزورة المذكورة اعلاه) لان جريمة التزوير من الافعال الخطيرة والتي تؤدي الى الاخلال بالثقة العامة وتتنافى ومبادئ الوظيفة العامة، واسترداد المبالغ التي تقاضاها خلافا للقانون في حالة وجود مدة مضافة للفصل السياسي استنادا الى قرار مجلس الوزراء المرقم ٢٥٠ لسنة ٢٠١٠ .

٢٢ـ شركة نفط الجنوب,شركة نفط ميسان/ محضر لجنة تحقيقية :

الغاء الامر الاداري الخاص باعادة تعيين احد المفصولين السياسين لان جريمة التزوير من الافعال الخطيرة والتي تؤدي الى الاخلال بالثقة العامة وتتنافى ومبادئ الوظيفة العامة ، واسترداد المبالغ التي تقاضاها خلافا للقانون في حالة وجود مدة مضافة للفصل السياسي استنادا الى قرار مجلس الوزراء المرقم ٢٥٠ لسنة ٢٠١٠ .

٢٣ـ شركة توزيع المنتجات النفطية / تعديل توصيات:

ان ماجاء بتوصيات اللجنة التحقيقية مصادق عليه من قبل وزير النفط وفي حال طلب تعديل التوصية الواردة بكتاب شركة توزيع المنتجات النفطية المرقم (١٩٨٥٨) في ٢٠١٥/٥/٢٩ فيستوجب استحصال موافقة سيادته وشرح تفاصيل القضية مدار التحقيق .

٢٤ـ شركة ناقلات النفط العرقية/ محضر لجنة تحقيقية :

تحريك الشكوى الجزائية بحق احد المفصولين السياسيين وذلك لتقديمه محررات مزورة (شهادة الوفاة) المصورة واستنادا لنص المادة (١٠/ ف٣) من قانون انضباط موظفي الدولة رقم ١٤ لسنة ١٩٩١ المعدل ، والغاء الامر الاداري الخاص باعادة تعيين احد المفصولين السياسين لان جريمة التزوير من الافعال الخطيرة والتي تؤدي الى الاخلال بالثقة العامة وتتنافى ومبادئ الوظيفة العامة ، واسترداد المبالغ التي تقاضاها خلافا للقانون في حالة وجود مدة مضافة للفصل السياسي استنادا الى قرار مجلس الوزراء المرقم ٢٥٠ لسنة ٢٠١٠ .

٢٥ـ شركة الحفر العراقية / تحقيق اداري :

بعد تدقيق الاوليات المتعلقة بتقديم احد موظفي شركة الحفر العراقية محررات فيها شائبة التزوير تبين ان التوصيات يشوبها النقص من الناحية الموضوعية حيث لم توصي اللجنة التحقيقية باحالة الموضوع الى القضاء عملا بنص المادة العاشرة الفقرة (٣) باعتبارها الجهة المختصة قانونا في الحكم بوجود واقعة التزوير من عدمه .

٢٦ـ ديوان الرقابة المالية / دائرة تدقيق المنطقة الثانية – البصرة / نتائج اعمال الرقابة والتدقيق على تنفيذ العقد المرقم (٤١٤٦ـ١٣ـ٧٩) لسنة ٢٠١٣ :

أ. اشارت المادة (٢٨٨) من قانون التجارة رقم (٣٠) لسنة ١٩٨٤ الى ان (اولا : للمصرف ان يطلب تقديم كفالة شخصية اوعينية لتغطية خطاب الضمان) .

ب. اشارت الفقرة (١١) من ضوابط خطابات الضمان الصادر من البنك المركزي العراقي المرقم (٥٨/٣/٩) في ٢٠١٥/٢/٢٦ الى ان يتحمل المصرف التبعات القانونية وفقا للقوانين ذات الصلة في حالة اصدار خطاب ضمان مزور او مخالف للسياقات المعتمدة بهذا الشأن) .

ج. ان الغاية من صدور التعليمات والاعمامات هي لتسهيل تنفيذ احكام القانون وليس تضمينها من يخالف احكامه .

د. ان التغطية الائتمانية الخاصة بكل خطاب ضمان هو اجراء خاص بالمصارف وان المصرف باصداره لخطاب الضمان يتعهد بسداد قيمة الخطاب في حالة اخلال او نكول المقاول او المجهز بالتزاماته بالاضافة الى عدم وجود اي الزام للمصارف لاجابة شركاتنا النفطية عن التغطية الائتمانية لحطابات الضمان .

٢٧ـ شركة توزيع المنتجات النفطية / تظلم :

ان اعادة التحقيق في موضوع قيام احد موظفي شركة توزيع المنتجات النفطية بتقديم محرر مزور (مقتبس حكم) الى لجنة الفصل السياسي يقتضي توفر او ظهور ادلة جديدة معتبرة من شأنها التأثير او التغيير في سير التحقيق ونتائجه كما ان مسألة اعادة التحقيق هو اجراء يخص الشركة التي أجرت التحقيق الأداري وصلاحيات في الاستجابة لطلب اعادة التحقيق مع مراعاة القيد الوارد اعلاه .

٢٨- شركة نفط الجنوب / محضر لجنة تحقيقية :

ان قرار الامانة العامة لمجلس الوزراء ذي العدد (٢٥٠) لسنة ٢٠١٠ قد نص صراحة على (الاقصاء الفوري) للموظف الذي يثبت قيامه بتزوير او استعمال المحررات المزورة وان التطبيق الموحد للقرار لايعني تعطيل فقرة من فقراته وهي المتعلقة بالاقصاء ونشيركم بهذا الصدد الى قرار مجلس شورى الدولة المرقم (٨١) في ٢٠١٤/٧/٩ .

٢٩- شركة تعبئة الغاز / استرداد مبالغ:

اتباع الاجراءات القانونية وحسب صلاحيات المدير العام للشركة باحالة موضوع تزويد المحكمة بالتعهد الخطي من قبل وكيلين باستلامهم اسطوانات الغاز السائل وعددها (١٤٦، ١١٨) والموقع من ثلاث شهود الى لجنة التضمين وحسب الادلة .

٣٠- شركة توزيع المنتجات النفطية / تظلم :

ان اجراءات شركة توزيع المنتجات النفطية باعادة احد موظفي الشركة اعلاه الى الوظيفة غير دقيقة حيث ينبغي اعادة الموظف في الدرجة (عنوان وراتب) الذي انتهت بها وظيفته استنادا لنص المادة ٢٢ من قانون الخدمة المدنية رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ .

٣١- مكتب الوزير / اللجنة المركزية للمفصولين السياسيين :

وجوب تثبيت توقيع المفصول السياسي على الوثائق والمحررات المقدمة من قبله مع تثبيت تاريخ تقديمها والغرض من تقديمها (الاعادة ام الاحتساب) وكتابة عبارة (قدم من قبلي بتاريخ .....) بعد ان لوحظ مؤخرا قيام العديد من المزورين بانكارهم لتقديم تلك الوثائق والمحررات المزورة ضمن الوثائق الخاصة بموضوع تضررهم .

٣٢- المكتب الاستشاري / تنفيذ توصيات :

سبق وان تم اعلان التحقيق الخاص بالمخالفات الحاصلة في مديرية حماية المنشآت سابقا المتضمنة (فساد في المستندات الخاصة بالمشتريات – رواتب وهمية .. الخ) ، وتم اعادة التحقيق بالموضوع حسب هامش وزير النفط السابق المؤرخ في ٢٠١٤/٤/١٦ على اصل مذكرة قسمنا المرقمة (ع١٠/ ٣٠٤٥) في ٢٠١١/٤/٧ بسبب وجود عيوب شكلية وموضوعية في اعلان التحقيق السابق وتم تشكيل اعلان جديد، حيث قام المكتب بمخاطبة مكتب المفتش العام في وزارة الداخلية لتنفيذ توصيات اللجنة التحقيقيو حيث قام مكتب المفتش العام لوزارة الداخلية بتشكيل لجنة تحقيقية لذلك لا يمكن من جانبنا غلق التحقيق.

٣٣- وزارة الداخلية- مكتب المفتش العام/ غلق تحقيق

لا نويد غلق التحقيق لوجود فساد و هدر بالمال العام.

٣٤- وزير النفط / دعوى قضائية

عدم قيام شركة المشاريع النفطية برفع دعوى قضائية ضد المصرف العراقي للتجارة لغرض استحصال المبالغ المالية المترتبة على اخلال شركة (octc) الالمانية بالتزاماتها التعاقدية تجاه شركة المشاريع واستحالة اتخاذ الاجراءات القانونية بحق المصرف العراقي للتجارة – اعادة التحقيق لتحديد المتسببن بالهدر بشكل دقيق).

٣٥- شركة نفط الجنوب / مخالفات

اغفلت اللجنة التحقيقية بتوجيه عقوبة اضباطية تتناسب مع حجم المخالفة , ولم توصي اللجنة التحقيقية باسترداد المبالغ التي تقاضاها السيد مدار التحقيق خلافا للقانون.

٣٦- شركة المشاريع النفطية / توصيات لجنة

اغفلت اللجنة التحقيقية تحديد الموظفين بشكل دقيق من الهيئة المالية والادارية المسؤولين عن صرف مخصصات الشهادة للسيد – مدار التحقيق- ولا نؤيد توصية اللجنة التحقيقية المتضمنة توجيه تنبيه الى شعبة المخصصات في الهيئة الادارية و توجيه تنبيه الى الهيئة المالية.

٣٧- الدائرة الادارية/عقد التنظيف:

لا نؤيد فصل عقود التنظيف للشركات المتواجدة في المجمع النفطي لكونه يناقض إجراءات ترشيد الانفاق، الا ان المكتب يؤيد تقسيم الرقعة الجغرافية للوزارة على شركة المشاريع و الاستكشافات و مركز الوزارة للاشراف على تنظيف الوزارة. ولغرض تقليل تحمل الوزارة ولعدم قيام وزارة المالية بتوفير تخصيص مبالغ مالية كافية لعقد التنظيف نقترح ان يكون الدفع ٤٠٪ لكل من شركتي المشاريع والاستكشافات و مبلغ ٢٠٪ لمركز الوزارة.

٣٨. شركة المشاريع النفطية/ تضمين

ان توصيات اللجنة التحقيقية المقترنة بمصادقة وزير النفط واجبة التنفيذ ولا يمكن الغاء اي فقرة من التوصيات الا من خلال اعادة التحقيق ويشترط باعادة التحقيق ظهور ادلة جديدة , ومن جانب اخر فان اللجنة الخاصة بالتضمين قد اكملت اعمالها واوصت بالتضمين ورفع محضر التضمين الى وزير النفط فيمكن لسيادتة الوزير المصادقة على توصيات لجنة التضمين من عدمها ويمكن للمضمن اللجوء الى محكمة البداءة للطعن بقرار لجنة التضمين بعد مصادقته من قبل وزير النفط.

٣٩. شركة مصافي الشمال/ارسال قرار

ان استرداد المبالغ ينصب على فروقات الرواتب والمخصصات وليس على اصلها، كما ينبغي استبدال اجراء الاقصاء بالغاء امر اعادة تعيين كمفصول سياسي

٤٠. وزير النفط/توصيات لجنة تحقيقية

الموافقة على استثناء شركة التسويق من التوجيهات الواردة في الفقرة (٤) المتضمة ضرورة تشكيل وحدة ادارية متخصصة باحتساب الكلف التخمينية للمشتريات والطلبيات. كذلك فيما يخص تعاقدات الشركة المرتبطة باسعار البورصة العالمية فانها مستثناة من ضوابط الخاصة بالكلف التخمينية استنادا الى الفصل الثاني الفقرة (د) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومي رقم (١) لسنة ١٠١٤.

سادسا: الرأي والمشورة المقدمة من قبل قسم مراقبة المشاريع

١. <u>شركة مصافي الجنوب، شركة المشاريع النفطية/ مشروع أعمال التغذية المائية</u>

عدم وجود منهاج زمني محدث للمشروع مصادق عليه وعدم اتخاذهم أي إجراء بحق الشركة المنفذة رغم المفاتحات العديدة معها وانتهاء المدة العقدية وعدم تزويدهم بالمخططات إضافة إلى عدم توخي الدقة في المراسلات وإعلامهم بضرورة إعادة تقييم الأمور ضمن المشروع.

٢. <u>شركة نفط الجنوب/ تقارير تقدم العمل</u>

وجود مشاريع سنوية وبنسب انجاز ضعيفة وبالتالي مرور سنوات ولازالت نسب الانجاز التراكمية متدنية لهذه المشاريع مع ملاحظة عدم توقيع مدراء المشاريع على أي من المشاريع المدرجة ضمن التقرير إضافة إلى ترك حقل الملاحظات دون أي ملاحظة مكتوبة مما يتطلب مراعاة هذه الملاحظات المشخصة من قبلنا والعمل على تلافيها .

٣. <u>شركة نفط الجنوب/ مشروع مد أنبوب PS1- فاو</u>

أعمال المتابعة للمشروع بينت عدم تنفيذ جزء من المقطع الممتد في الكيلو ٤٢/ للأنبوب بسبب ممانعة العشائر التي يمر هذا المقطع في أراضيها مما استوجب إعلام شركة نفط الجنوب وحثها على التعامل مع هذه الجزئية وإنهاء المشاكل مع العشائر رضائيا خاصة ان نسبة الانجاز للأنبوب وصلت إلى مايزيد عن٧٠٪.

٤. <u>شركة المشاريع النفطية / استمارات تقدم العمل لمشاريع الخطة الاستثمارية</u>

إشارة إلى استمارات تقدم العمل الشهري لشهر تشرين الثاني/٢٠١٤ للمشاريع قيد التنفيذ تم ملاحظة وجود مشاريع عدد/٥ متوقفة بسبب الوضع الأمني مما يستوجب وضعها في صفحة واحدة وتحت عنوان (مشاريع متوقفة بسبب الوضع الأمني) وان هناك مشاريع تم إلغاؤها مما يستوجب رفعها من التقرير ومشاريع تم ربطها وإضافتها إلى عقود جولات التراخيص أو مشاريع منجزة مما يستوجب رفعها من التقرير إضافة إلى مشاريع لم يتم تحديث الموقف ومسار العمل فيها من قبل اداراتها مما يستوجب الالتفات.

٥. <u>شركة غاز الجنوب / استمارات تقدم العمل لمشاريع الموازنة الاستثمارية</u>

إشارة الى تقارير تقدم العمل لشهر كانون الاول/٢٠١٤ لوحظ ان هناك /٥ مشاريع ستكون إدارتها وتمويلها من قبل شركة غاز البصرة كونها الجهة المستفيدة وان شركة غاز الجنوب تقوم بتسوية اعتماداتها واستلام المواد مما استوجب مفاتحتهم

لمعرفة تواريخ تجهيز المواد واجراءاتهم لتسوية الاعتمادات وإعلامنا وطلب توضيح موقف مشروع استثمار غاز أرطاوي وغاز نهران عمر وضرورة المتابعة الجادة من قبل إدارتها للعمل فيها .

٦. شركة توزيع المنتجات النفطية / بناية فرع كربلاء المقدسة

ضرورة قيام إدارة المشروع بالمتابعة من خلال المنهاج الزمني الموضوع للمشروع وبالتالي سيتمكن من إطفاء اي حيد يظهر وتجاوزه من خلال المتابعة الجادة مما يستوجب الالتفات والضغط على ادارة المشروع لتجاوز الحيد الحاصل والذي وصل الى ٦٠٪ حسب أخر تقرير تقدم عمل .

٧. شركة نفط الوسط/ مشروع تأهيل حقل شرقي بغداد / نصب مضخات عدد/٦٩ مضخة

ضرورة خزن بعض من المضخات ضمن المشروع اعلاه بشكل نظامي في مخازن او تحت سقائف لحمايتها من اية اضرار نتيجة لتغيرات الطقس، مما يستوجب قيام شركة المشاريع بحسم موضوع اجراءات تسليم المضخات الى شركة نفط الوسط .

٨. شركة مصافي الوسط / مشروع معالجة المياه الصناعية

من خلال فريق العمل المشكل مع قسم العقود لمتابعة المشروع أعلاه تم القيام بزيارة ميدانية لمتابعة عمل لجنة التحليل والإحالة لطلبية المشروع حيث تم مفاتحة الشركة لإعلامنا أسباب تأخر وحسم الإحالة الى ألان وكيفية اجراء التحليل الفني لعروض الشركات حيث وافقت شركتين على كافة التعديلات المطلوبة في حين ان الشركة الثالثة وافقت على بعضها مع الإشارة ان هذه الشركة وهي شركة فايولا تم إيقاف التعامل معها من قبل شركة مصافي الجنوب كونها تتعامل مع اسرائيل وطلب رأيهم بهذا الإجراء بعد ان فاتحت السيد الوكيل وجاء هامش سيادته لمصافي الجنوب بإعادة الإعلان ورفع اسم هذه الشركة من الدعوات المباشرة.

٩. شركة مصافي الجنوب / محضر اجتماع مجلس إدارة الشركة

ضرورة بيان موقف مشروع التغذية ومشروع نصب ٩/ خزانات اضافة الى مشروع مستلزمات حماية البيئة والتأكيد عليهم بايلاء مشروع وحدة الغاز السائل الأهمية القصوى كونها ستسهم بايقاف استيراد مادة LPG وتحقيق دعم للاقتصاد الوطني وان مجلس الإدارة في الشركة يجب ان يضطلع بمهامه في وضع سياسة الشركة واخذ القرارات المتعلقة بأعمالها من خلال الصلاحيات الممنوحة له بموجب القانون.

١٠. شركة المشاريع النفطية / مشروع إنشاء موقع تحميل السماوة

أعمال المتابعة مع إدارة المشروع أفرزت ملاحظات تم مفاتحة شركة المشاريع النفطية بخصوصها منها ارتفاع في عرض الكلف المقدمة من قبلهم لتنفيذ الأعمال التكميلية للمشروع مقارنة بعروض شركات أخرى وطلب التوضيح منهم .

١١. شركة المشاريع النفطية / مشروع مستودع كربلاء الجديد

الزيارة الميدانية لموقع المشروع ادت الى مفاتحة شركة المشاريع النفطية بالعمل على توقيع عقد مد أنبوب تغذية المشروع بالماء حيث ان المواد جميعها متوفرة وموجودة في الموقع مع توقيع عقد لإيصال خط الكهرباء للمشروع وإنهاء فقرة الطريق الخارجي لتهيئته.

١٢. شركة نفط الجنوب / مشروع استثمار الغاز المعجل لحقل مجنون

أعمال المتابعة للمشروع بينت إن الشركة الصينية المتعاقد معها لتنفيذ معابر الأنبوب لشط البصرة قد توقفت بسبب تهديد العشائر في منطقة العمل رغم حراسات شرطة الطاقة مما يستوجب مفاتحة جهات أمنية في البصرة لإيقاف أعمال التهديدات وعودة الشركة إلى العمل لإكمال أعمال الحفر في المعابر .

١٣. شركة نفط الوسط/ مشروع أعمال التوليد الذاتي للطاقة الكهربائية

الزيارات الميدانية للشركة ادت إلى جملة ملاحظات تم مفاتحتهم بخصوصها أهمها التوجيه بقيامهم بالتنسيق مع دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة والدائرة الفنية في الوزارة بشأن الجدوى الفنية من المشروع حيث إن المعتمد لديهم لايغطي كافة احتياجات الشركة من الطاقة الكهربائية بل هو لتغذية خط النفط ضمن مشروع حقل شرقي بغداد وضرورة أن تدرج كافة المعلومات المتعلقة بالمصروف التراكمي بشكل صحيح في تقرير تقدم العمل، علما تم الغاء المشروع.

١٤. شركة مصافي الوسط / مشروع المولدات الغازية

وجود خلل واضح في عمل المولدات وتوقفها عن العمل بعد كل انقطاع يحصل في الكهرباء الوطنية وبأحمال معينة وعدم قيام الشركة الحرة بإصلاح هذا الخلل وربطه بضرورة توقف الوحدات عن العمل وقد حدث هذا في مرحلة الصيانة السنوية والتي امتدت من تاريخ ٢٠١٥/١/١٨ لغاية ٢٠١٥/٢/١٢ دون أي إجراء لإصلاح الخلل.

١٥. شركة المشاريع النفطية / مشروع إيصال الوقود إلى المحطات الكهربائية الجديدة / إيصال الغاز الجاف إلى محطة كهرباء الديوانية

أعمال المتابعة تبين عدم اتخاذ أي إجراء بحق شركتي BELLILLI وبروجتي الايطاليتين وعدم توفر منهاج زمني مصادق عليه لدى هذه الإدارة لتتم المتابعة من خلاله وتمت التوصية بايلاء مشاريع إيصال الوقود إلى محطات الكهرباء الأهمية المطلوبة لعلاقتها بحياة المواطنين وإزالة عوامل التعثر الحاصلة في المشروع أعلاه.

١٦. شركة نفط الجنوب / مشروع نصب خزانات في مستودع الطوبة

أعمال المتابعة مع إدارة المشروع في شركة المشاريع أدت إلى مفاتحة شركة نفط الجنوب للإسراع بتوقيع عقد تنفيذ شبكة الأنابيب الرابطة للخزانين (٥١٠٦,٥١٠٥) مع شركة المشاريع التي بدأت فعلا بتنفيذ الأعمال قبل توقيع العقد لأهمية المشروع في تحقيق زيادة في الطاقة الخزنية ثم التصديرية لاحقا مع إعلامنا موقف شراء وتجهيز المضخات المساعدة عدد ٣/ للمستودع والتي ستوصل النفط الخام إلى مستودع الفاو ومنه إلى منصات التصدير العائمة.

١٧. شركة توزيع المنتجات النفطية / مشروع إنشاء بناية جديدة لفرع كركوك

إن العقد الموقع مع الشركة المقاولة المنفذة للبناية ورد في احد فقراته إلزام الطرف الثاني بتقديم جدول زمني لتنفيذ فعاليات العمل وخلال (٣٠) يوم من تاريخ المباشرة الفعلي ويعتبر جزء لايتجزء من العقد بعد المصادقة عليه من قبل الطرف الأول وقد قدم المقاول هذا الجدول ولم تتم المصادقة عليه لحد تاريخ إعداد التقرير ودون تحديد أوزان الفقرات المادية للمشروع ليتم العمل به مما استوجب التنويه..

١٨. شركة مصافي الوسط/ مشروع مرشحات تصفية تيار جانبي عدد٤

الزيارة الميدانية للمشروع والمحال بعهدة شركة OGC بينت عدم قيام إدارة المشروع بتهيئة منهاج زمني محدث مصادق عليه للعمل بموجبه إضافة إلى عدم إدراجها لمعلومات مؤكدة في تقرير تقدم العمل وتوجيه هذه الإدارة لايلاء هذا الجانب الأهمية المطلوبة وتوجيه إنذار نهائي للشركة المنفذة بعد تجاوز المدة العقدية دون إكمال أعمال التجهيز، وحاليا تم تجهيز المواد بعد اصلاح المرشحات التي تضررت اثناء النقل.

١٩. شركة مصافي الوسط / مشروع المراجل البخارية عدد/٥ بطاقة ٨٠طن/ساعة

الزيارة الميدانية للمشروع والتداول مع إدارته أوضحت تلكؤ المشروع خاصة فقرة التصاميم التفصيلية مما يستوجب حث الشركة والضغط عليها لانجاز العمال خاصة المدنية منها بهدف استغلال الوقت بإحالة هذه الأعمال وتنفيذها قبل طلب الشركة المقاولة لمدة إضافية إن تأخرت هذه الأعمال مع ضرورة تهيئة منهاج زمني محدث ومصادق عليه والعمل وفقه وإدراج المعلومات المتعلقة بالمشروع بشكل واضح في تقرير تقدم العمل قبل توقيع إدارة المشروع عليه اكد المكتب على ضرورة مفاتحة الشركة المنفذة (Greens Power) لتقديم منهاج زمني محدث مصادق عليه من الطرفين والضغط عليها لتقديم جداول الكميات .

٢٠. مركز تقنية معلومات/ مشروع المنظومة القياسية لإدارة الموارد ERP

المتابعة الحاصلة للمشروع أعلاه بينت وجود الكثير من الملاحظات بشأن دراسة الجدوى وعدم تقديمها إضافة إلى استغراق فترة طويلة بين البدء بالإعلان وصولا إلى الإحالة وتوقيع العقد إضافة إلى ملاحظات تتعلق بالاستشاري وتمديد مدة عقده وتمديد مدة عقد الشركة المقاولة وغيرها من الملاحظات.

٢١. شركة نفط الجنوب- شركة المشاريع النفطية / مشروع مستودع الناصرية

المشروع محال على شركة CPP الصينية وقيام شركة المشاريع النفطية بمفاتحة شركة نفط الجنوب لتزويد الشركة الصينية بتحاليل النفط الخام المصدر من حقول (الأحدب ,بدرة,الغراف) إضافة إلى الضغوط التشغيلية للأنابيب الناقلة للخام مع تزويدهم بنتائج تحليل مأخذ الماء وتحديد موقع لإقامة المخيم الوقتي لكوادر الشركة الصينية وإمكانية تجهيزه بماء الشرب من محطة PS٢ بكمية (٣٠٠)م٣ /يوم وستتحمل الشركة مصاريف مد الأنبوب الناقل للماء وطلب المكتب من شركة نفط الجنوب لإبداء المزيد من التعاون مع شركة المشاريع.

٢٢. شركة مصافي الوسط/ مشروع وحدة إنتاج النتروجين /٣ بطاقة (١٥٠٠)م٣طبيعي/س

وجود اختلاف بين الاعمال المدنية المنفذة والتصاميم المقدمة حيث تم تعديلها من قبل كوادر شركة مصافي الوسط وفق المخططات المعدل عليها من قبل الشركة المنفذة، مما يستوجب وضع تبعاتها على المقاول مع بيان المدة اللازمة لإكمال أعمال النصب والتشغيل وإبرازها في المنهاج الزمني.

٢٣. شركة نفط الوسط / مشروعي مستلزمات الحفر وعمليات الحفر

المتابعة للمشروعين وعلاقتهما يبعضهما ادت إلى تحديد تلكؤ في طلبيات مشروع مستلزمات الحفر والذي انعكس على مشروع عمليات الحفر وبالتالي عدم تحقيق زيادة في الطاقة الإنتاجية وبالجهد الوطني أي انه من غير المتوقع تحقيق إنتاج نفط خام يكفي لتشغيل مشروع الخط الإنتاجي الثاني وعدم تحقيق الجدوى الاقتصادية منه وان عدم دقة وضع الكلف التخمينية هو احد أسباب عدم تنفيذ طلبيات الشراء وتم التوصية باعتماد البرامجيات الحديثة مثل برنامج الكلف المستخدم في شركة المشاريع أو دائرة العقود والتراخيص وتدريب الكوادر عليها سيكون ضامنا للتخلص من هذا المعوق، كما ان هذه الحالة سوف تؤدي الى تقليل الاستفادة من مشروع الخط الإنتاجي الثاني.

٢٤. الدائرة القانونية / مشروع برج التبريد في مصافي الجنوب

ان الشركة المصممة والمجهزة لمواد المشروع تعترض على فرض الغرامات التاخيرية عليها بأثر رجعي بسبب تاخرهم بتجهيز قسم من المواد وليس لجميع المواد وان سبب عدم تجهيز باقي المواد هو ان هذه المواد ترتبط باخذ قياسات موقعية لضمان التجهيز دون مشاكل وانها على استعداد لتجهيز هذا المواد شرط ان تتحمل ادارة المشروع اي انحراف يحصل اثناء التنفيذ الموقعي وان شركة سعد العامة المنفذة لأعمال نصب المواد متأخرة جدا في اعمالها حيث ان تاريخ الانجاز المخطط لأعمالها هو ٢٠١٤/٤/٢٨ ولازالت نسبة الانجاز في حدود ٣٥٪ مما يستوجب إعلام مصافي الجنوب بوقف هذه المراسلات مع دوائر الوزارة كونها هي الجهة المعنية بالمشروع فهي من وقعت عقود التنفيذ والتجهيز وان مخصصات هذا المشروع هي ضمن تخصيصات شركتهم ولديهم كافة الصلاحيات للتعامل بما في المشروع من اشكالات.

٢٥. شركة غاز الشمال ,شركة المشاريع النفطية ,شركة مصافي الشمال/ مشروع وحدة انتاج البنزين المحسن

تم عقد اجتماع يوم ٢٠١٥/١/٢٨ بين ممثلي الشركات اعلاه وممثلي دوائر الوزارة (الفنية ,الاقتصادية والمالية ,الدراسات) والمستثمر (شركة البرهم لتصفية وتوزيع المشتقات النفطية)حيث قدم المستثمر طلبا لتغيير موقع نصب الوحدة ليكون خارج شركة الشمال وبمسافة تقدر (٥٠)كم عن مصفى كركوك مما سيجعل من الصعوبة تجهيز النفثا والكازولين الطبيعي للمشروع مما يستوجب ايجاد حل معقول.

٢٦. شركة المشاريع النفطية- شركة مصافي الوسط/ مشروع مصفى كربلاء المقدسة

اعمال المتابعة لمسارات العمل في المشروع استوجب مفاتحة شركة المشاريع النفطية بضرورة عقد اجتماعات بين كوادرهم وكوادر شركة مصافي الوسط المتابعين للمشروع خاصة قبل الايفادات بهدف الاتفاق على الامور التي ستطرح قيد المناقشة مع الجانب الكوري وضرورة اعتماد صرف مبالغ الايفادات لكوادر شركة مصافي الوسط من تخصيصات المشروع اسوة بكوادرهم وبيان اجراءاتهم بصدد تنفيذ انابيب تصريف المنتجات للمستودعات الخارجية، كما من الضروري حث الجانب الكوري للاسراع بانجاز الطريق الثاني (طريق الدخول الخاص بالاليات الثقيلة) وحث مكتب التصاريح الامنية والائتلاف الكوري لحسم موضوع الباج الالكتروني للاليات والاشخاص، مع ضرورة نصب كامرات مراقبة في بوابات الدخول والخروج اضافة الى موقع المصفى من الداخل.

٢٧. شركة المشاريع النفطية / مشروع ايصال الوقود الى المشاريع الصناعية والكهربائية

ضرورة أعتماد التزامن في تنفيذ طلبيات المشروع بحيث يتحقق تجهيز المواد تزامنا مع اعمال النصب والطلب منهم لاجابتنا عن المعوقات التي تحول دون ذلك كون ان هذا الأمر يمثل مشكلة فعلية تعاني منها مشاريع الشركة اضافة الى المشروع اعلاه .

٢٨. مركز الوزارة / مشروع السيطرة الرقابية والحصول على بيانات من خلال غرفة مراقبة مركزية SCADA SYSTEM

بيان اهمية المشروع لما يوفره من رقابة وتداول للمعلومات عن كل ما يتعلق بمنظومات الإنتاج الموقعية وفعاليات النقل والتصدير وبشكل آني وان عقد المشروع قد تم توقيعه دون استيفاء كافة متطلبات تنفيذه من خلال تهيئة شركاتنا النفطية المعنية بالمشروع لهذه المتطلبات مما سيجعل الشركة المتعاقد معها توصي بتهيئة هذه المتطلبات ضمن عقدها وكان الأولى تكليف اللجنة الفنية العليا واللجان الفرعية الثلاث المشكلة للتنسيق فيما بينها وتهيئة متطلبات العمل في شركاتنا النفطية والمتابعة معهم من خلال الشركة المتعاقد معها بهدف إكمال المشروع.

٢٩. شركة المشاريع النفطية / تأهيل الشركات المقاولة

اعمال المتابعة لنشاط شركة المشاريع النفطية المتعلق بتأهيل الشركات المقاولة أوصلنا الى مفاتحتهم بإعادة النظر في نظام التقييم بعد انتهاء المدة العقدية دون إضافة اي مدد للعقد لضمان عدم حصول الشركات المتلكأة على عقود أخرى خلال فترة تنفيذ العقد الأولي المتلكأ اصلا مع طرح فقرات عمل لإعادة النظر بها واعتماد تقييم الأداء للشركات ضمن فقرات نسب الترجيح الذي يتم على أساسه تحليل العروض للشركات المقدمة.

٣٠. شركة المشاريع النفطية , شركة نفط الجنوب/ مشروع تأهيل محطة PS٣

الزيارة الميدانية للمشروع اعلاه والاطلاع الميداني على اعمال التأهيل اوضحت ان هذه الاعمال لازالت غير مكتملة ولم تصل الى مرحلة التشغيل التجريبي لحد الان وقد تم تثبيت العديد من الملاحظات ومفاتحة شركة المشاريع النفطية بخصوصها وبالتالي بيان ان من غير الممكن تشغيل المحطة ولابد من اكمال النواقص وتحديد تاريخ نهائي لاجراء التشغيل التجريبي للمحطة..

٣١. شركة خطوط الانابيب النفطية , شركة المشاريع النفطية / مشروع تزويد مستودع النجف الجديد بالمنتجات من أنبوب المنتجات قياس(١٤) عقدة

تم ابداء الرأي لشركة خطوط الأنابيب لبيان الجدوى الاقتصادية المتحققة من تنفيذ المشروع اعلاه خاصة وان المدة الزمنية لاعمال التنفيذ تصل الى (٣٦) شهر هذا مع العلم ان اعمال التنفيذ لمصفى كربلاء ابتدأت ايضا وهذا المصفى سيعمل على تزويد مستودع النجف بالمنتجات فما هي اهمية تنفيذ المشروع اعلاه وطرح امكانية الضخ بهذا الانبوب بعد تنفيذه من مستودع النجف وصولا الى مستودع الديوانية .

٣٢. شركة مصافي الوسط/ مشروع مزج الدهون

أعمال المتابعة للمشروع والزيارة الميدانية لموقع المشروع بينت تداخل أعمال النصب التي تنفذها شركة أرمادا مع الأعمال المدنية التي تنفذها شركة الفاو العامة علما أن شركة أرمادا تصر على أنها لن تدخل إلى الموقع الا بعد انجاز الأعمال المدنية (١٠٠٪) وبعد زيارتنا قامت شركة مصافي الوسط بأعلام شركة أرمادا بتثبيت مباشرة جزئية بنسبة (٥٠٪) اعتبارا من تاريخ (٢٠١٥/٦/١٥) بعدها تم رفع المباشرة الى ٨٠٪ واخيرا تمت المباشرة بنسبة ١٠٠٪... وهذا مايتعارض مع ماورد في المنهاج الزمني ...كما ان المكتب اكد على ضرورة قيام شركة مصافي الوسط بتنفيذ المشروع بصيغة (EPC) كاملة من ضمنها الاعمال المدنية ,حيث تاكد لنا تاخر العديد من المشاريع بسبب تأخر الاعمال المدنية .

٣٣. شركة نفط الجنوب , شركة المشاريع النفطية / مشروع محطة (ps٤)

نظرا لحصول تجاوز من قبل جهات أمنية غير معروف انتماءها لاي جهة واستيلاءها على (١١) حاوية فيها مواد تعود للمحطة ورغم مفاتحة شركة المشاريع لوزير النفط ومفاتحتهم السيد رئيس مجلس الوزراء بخصوص هذا التجاوز ومنع أي ممثل للوزارة الدخول الى المحطة تم مفاتحة الجهة المستفيدة ومديرية شرطة الطاقة بهدف التنسيق لتحديد مكان الحاويات وتحديد الجهة المسؤولة عن هذا العمل وتوثيق ذلك بمحاضر رسمية بهدف استرجاع هذه المواد ونقل كافة الحاويات والمواد ضمن موقع المحطة إلى مكان امن.

٣٤. شركة نفط الوسط/ متابعات المشاريع

من خلال المتابعة الإجمالية لمشاريع الشركة أعلاه تم طرح تأييد المكتب لقيام كوادر الشركة با نجاز مد أنابيب الجريان للآبار (٩٥,٩٤) والاعتماد على الجهد الوطني والتأكيد على ايلاء مشروع حفر الآبار الأهمية المطلوبة والعمل على توفير لوازم العمل لهذا المشروع من كوادر ومعدات لانه سيعمل على زيادة الإنتاج وتوفير المردودات المالية للبلد وكوادر الشركة .

٣٥. شركة تعبئة الغاز / مشروع شبكة الغاز لمجمع بسماية السكني

اعمال المتابعة للمشروع اوصلت الى عدم وجود عقد بين شركة تعبئة الغاز وشركة يونيكاز اللبنانية لتقديم خدمة الاشراف على تنفيذ الشبكة الموصلة للغاز الى المجمع وبالتالي تم تقديم التوصية لشركة تعبئة الغاز بضرورة توقيع عقد والا ستكون هناك مخالفة لبند عقدي ورد في العقد الموقع بين هيئة الاستثمار الوطنية والشركة اللبنانية مع ضرورة تحديد مبالغ تستقطع من الشركة المنفذة مقابل تقديمهم خدمة الاشراف هذه .

٣٦. شركة نفط الجنوب/ مشروع تجهيز ونصب كابسات غازية توربينية عدد/٤ مع ملحقاتها ضمن منظومة التوليد الذاتي لمشروع مستودع الفاو النفطي

ضرورة الإسراع في إحالة المشروع اعلاه كون ان المولدات الغازية هي قيد النصب وان تأخر الإحالة يعني تأخر التجهيز ومن ثم النصب علما ان هذه المولدات ستحتاج الى الكابسات لضمان توفير الغاز بالضغط المطلوب لعمل المولدات مما يعني عدم الاستفادة من المولدات لحين اكمال تشغيل الكابسات

٣٧. شركة المشاريع النفطية- شركة خطوط الأنابيب النفطية / مشروع إيصال الوقود الى محطة كهرباء نينوى عبر أنبوب (١٦) عقدة بطول (٦٠) كم

وجود توقف العمل فيه بسبب الوضع الأمني السائد وان أعمال التجهيز للأنابيب والقاشطات ومحطة القياس وتخفيض الضغط مستمرة ومن قبل شركات مختلفة تبين أن جميعها شركات غير مصنعة وغير رصينة واعتماد كوادر شركة المشاريع

النفطية على المراسلات مع هذه الشركات بشأن الملاحظات المثبتة على التصاميم في أقسام التصميم في الشركة وتأخر الاجابة مما دفعنا بأتجاه لفت انتباه الشركة للاعتماد على الدائرة الفيديوية المتوفرة لديهم لمناقشة هذه الملاحظات وحسمها وان يتم تثبيت فقرة عقدية بهذا الخصوص في عقودهم التشغيلية لضمان الالتزام بها مع تثبيت حصول اللقاءات مع الشركات المتعاقد معها داخل العراق حصرا ضمن العقد وهذا الامر سيمثل احد اوجه ترشيد الصرف في ظل الظروف الصعبة ماديا لبلدنا.

٣٨. شركة نفط الوسط/ مشروع إنشاء خط إنتاجي ثاني في حقل شرقي بغداد بطاقة (٣٠) الف برميل / يوم

تم متابعة مسارات العمل في المشروع اعلاه ومفاتحة شركة نفط الوسط والتوجيه بالتنسيق العالي بين كافة ادارات المشاريع لديهم والهيأة الهندسية في الشركة قبل اتخاذ اي قرار يتعلق بأعمال التنفيذ ولأي فقرة ضمن مشاريعهم لضمان إمكانية انجازها اعتمادا على الجهد الوطني ومن خلال كوادر هذه الهيأة وتلافي صرف مبالغ إضافية إضافة الى استجابتهم لمطالب الشركة المقاولة لصرف مبالغ تتعلق بالمتطلبات الأمنية للشركة دون بنود العقد الموقع والذي يثبت فيه الالتزام على نفط الوسط بتوفير هذه المتطلبات .

٣٩. شركة المشاريع النفطية , شركة نفط الجنوب/ مشروع مستودع الفاو النفطي

المتابعة لاعمال هذا المشروع ادت الى مفاتحة شركة المشاريع النفطية والطلب منهم للاسراع في تزويد وزارة التخطيط بمتطلباتهم بهدف زيادة تخصيصات المشروع اعلاه لاهميته في زيادة الطاقات التصديرية والخزنية للنفط الخام مع العمل على مفاتحة شركة روهربمبن المنفذة لاعمال تصنيع المضخات التوربينية للمشروع والاعمال المدنية لها والتنسيق للمحافظة على القابلو الضوئي المار ضمن موقع نصب المضخات لارتباطه بأعمال التصدير ...

٤٠. شركة نفط الجنوب / مشروع منظومة الخزن والضخ والنقل للنفط الخام والغاز

ضرورة التنسيق بين الهيئات او الجهات المعنية في الشركة لتهيئة وتوفير المواد المطلوبة في تنفيذ المشاريع، مع ضرورة الأخذ بنظر الاعتبار توفير كل متطلبات تشغيل المشاريع ودراستها بشكل متكامل عند اقرارها وبما يحقق الاستفادة من المشروع ضمن الموعد المحدد له .

٤١. شركة المشاريع النفطية / مشروع وحدة الازمرة في شركة مصافي الجنوب

ضرورة الالتفات الى عدم صرف اية مستحقات مالية فيما يخص الفقرات غير المطابقة او المتضررة او الناقصة، والعمل على توفير السيولة النقدية لادارة المشروع بهدف المضي باكمال الاعمال ضمن المشروع .

٦٨ ـ الشركات الهولندية المتعاقدة مع الجهات الحكومية / شركة نفط الجنوب

تم إعداد التقرير على ضوء رسالة السفارة الهولندية في العراق والتي تتضمن الإشكالات التي تعاني منها الشركات الهولندية المتعاقدة مع الجهات الحكومية العراقية والتي تشير الفقرة الثانية من الرسالة الى عدم إطلاق المستحقات المالية لشركة mammoet تم التحري عن الموضوع وتبين ان ادعاء المقاول غير صحيح حيث ان قيمة ما مدفوع للمقاول لغاية ٢٠١٥/٨/٤ مبلغ قدره (٥٦,٠٠٧,٥٠٠) دولار من قيمة العقد البالغ (٩٥) مليون دولار وان المبلغ المدفوع للمقاول حسب ما قدمه من انجاز

سابعا: الرأي والمشورة المقدمة من قبل قسم التدقيق المالي

١. وكيل الوزارة لشؤون التصفية/ لجنة اعتمادات شركة مصافي الشمال

تبنى المكتب موضوع اشراك دائرة الرقابة الداخلية في لجنة اعتمادات شركة مصافي الشمال للأسباب التالية :

أ.أن موضوع الاعتمادات المستندية لشركة مصافي الشمال يعتبر من المواضيع المهمة نظرا للوضع الاستثنائي الذي تمر به الشركة.

ب.أن اقتراح اشتراك عضو من دائرة الرقابة الداخلية سيعزز الجانب الرقابي الفاعل على الشركة بالشكل الذي يضمن انسيابية عملها بالشكل السليم.

ج. هنالك عدم استجابة من قبل دائرة الرقابة الداخلية لتوجيهاتكم المتضمنة تنسيق الدائرة مع الشركة لتجاوز أي حيد مع التقدير بشان ما يتعلق بشركة مصافي الشمال.

٢. وكيل الوزارة لشؤون التصفية / موجودات مشغلي التراخيص

أن توجيه وزير النفط السابق المتضمن تشكيل فريق عمل يقوم بزيارات الموقع وتثبيت الملاحظات ثم يعقد اجتماع موسع للمناقشة، جاء بناء على مقترحات حول ما أثير من ملاحظات دائرة العقود والتراخيص البترولية والشركات الاستخراجية، وان توجيهات دائرة الرقابة الداخلية لشركة نفط

الجنوب بالتريث في إجراءاتهم حول تسجيل موجوداتها كانت غير صحيحة كونها لم تبذل العناية المهنية اللازمة في مراجعة الوثائق المعدة من قبل شركة نفط الجنوب.

٣. وزير النفط / مبالغ البنى التحتية للرقع الاستكشافية (١٠,١٢)

أن تعاريف دائرة العقود والتراخيص البترولية بينت بأنه يتوجب على المقاول إن يودع في حساب مصرفي تحدده الشركة الاستخراجية مبلغ في صندوق البنى التحتية ، ويكون هذا الحساب تحت إدارة وسيطرة وزارة النفط، كما أن تحديد مشاريع البنى التحتية من قبل مجالس المحافظات والمجالس البلدية يتوافق مع ما جاء بالمادة (٦٨-١) المتضمن (بالتنسيق مع الحكومة المحلية)، وبما إن المادة (٦٨-١) أشارة إلى إن صندوق البنى التحتية يخضع إلى إدارة وسيطرة وزارة النفط الأمر الذي يشير إلى خضوعه إلى الإدارة المالية ورقابة وتدقيق ومراجعة الشركة الاستخراجية ودائرة الرقابة الداخلية ودائرة العقود والتراخيص البترولية ومكتب المفتش العام. عليه فان مقترح مبالغ البنى التحتية التي يراد إعطاءها إلى المحافظات التي تقع فيها مناطق العقود الاستكشافية والتي تعتبر كلف بترولية مستردة سوف تكون خارج وإدارة وسيطرة ورقابة وزارة النفط . علما إن هذه التخصيصات هي بالأساس سيتم تسديدها من قبل وزارة المالية. لذا نرى ضرورة الالتزام بمواد عقد الرقعة الاستكشافية أعلاه، ومفاتحة وزارة المالية بهذا الخصوص.

٤. وكيل الوزارة لشؤون التصفية / نشاط حقل الاحدب

تم اعلام السيد الوكيل ان هنالك العديد من الملاحظات الموجهة الى شركة نفط الوسط بخصوص نشاط حقل الاحدب النفطي لم يتم اجابتها رغم مرور فترة طويلة وهذا الامر قد لا يخدم اهداف الوزارة في الرقابة والاتفاقية والتعاون في المجالات كافة فضلا عن فقدان الملاحظات اهميتها وامكانية علاجها في الوقت المناسب لمرور فترة طويلة عليها.

٥. الدائرة القانونية/ التحاسب الضريبي

نشيركم الى تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة ٢٠١٤ المادة (٩/ج) (لا تطلق التأمينات النهائية الا بعد صدور شهادة القبول النهائي وتصفية الحسابات و يجوز اطلاق اجزاء من مبلغ خطاب الضمان حسن التنفيذ بعد التسلم النهائي لتلك الاجزاء وصدور شهادة القبول لها بما يؤيد كونها مؤهلة للاستخدام) .

٦. وزير النفط / الامراض المزمنة والمستعصية

لايمكن أضافة الامراض المستعصية والمزمنة الى سقف مبلغ علاج الامراض السرطانية والخبيثة ضمن (١٥) مليون دينار كون الامراض المزمنة لها سقف خاص بها يبلغ مليون دينار سنويا، وأذا ما اريد زيادة تخصيص الامراض المزمنة سيتم بناءا على جرد تلك الحالات ومبلغها وتأييد لجنة الضمان الصحي المختصة وأستحصال موافقة سيادتكم .

٧. وزير النفط/ محضر اجتماع لجنة ملكية الموجودات تحت عقود الخدمة

أ. ضرورة مفاتحة الشركات الاستخراجية(نفط الجنوب ، نفط ميسان ، نفط الوسط ، نفط الشمال) لغرض الالتزام بما جاء من مقترحات مكتب المفتش العام / قسم التدقيق المالي والفريق الوزاري ضمن المحور الثاني أعلاه.

ب. ضرورة مفاتحة الشركات الاستخراجية (نفط الجنوب ، نفط ميسان ، نفط الوسط) لغرض تهيئة وإعداد ورشة عمل او دورة تدريبية للموقعين ادناه حول النظام المحاسبي المعتمد من قبل المقاول (ساب ، سان ، كينك دو، ... الخ) بغية استكمال حل باقي المشاكل والمعوقات فيما يتعلق بملكية الموجودات من حيث (احتساب كلفه الموجود ، إثبات الموجود ، طريقة ترميز ، عمليات الرقابة ، معايير استبعاد الموجود...الخ) بالشكل الذي يقلل حجم الفجوة الحاصلة ما بين استخدام الأنظمة المحاسبية العراقية والأجنبية لغرض رفع محضر نهائي يغطي باقي الفقرات المتعلقة بملكية الموجودات الثابتة .

ج. ضرورة مفاتحة دائرة الرقابة الداخلية لغرض التنسيق مع ديوان الرقابة المالية لغرض استكمال إجراءاته حول المعالجات المحاسبية والتدقيقية، ومتابعة إجراءات الشركات الاستخراجية حول موضوع ملكية موجودات تحت عقود الخدمة.

د. مفاتحة الأمانة العامة لمجلس الوزراء بواسطة دائرة الرقابة الداخلية لغرض منح صلاحية للوزير على عمليات الإهداء والتبرع لمجالس المحافظات لمشاريع البنى التحتية للموجودات الثابتة المنجزة لغرض تنزيلها من السجلات المالية للشركات الاستخراجية.

هـ. مفاتحة ديوان الرقابة المالية ووزارة المالية بواسطة دائرة الرقابة الداخلية لغرض رفع مبلغ الاعتراف بالموجود الثابت من (١٠٠) مائة دينار إلى (٣) مليون دينار فيما يخص عقود التراخيص ومراعاة لعملية تضخم العملة .

و. مفاتحة ديوان الرقابة المالية من قبل دائرة الرقابة الداخلية لغرض اعداد معيار محاسبي متكامل للمعالجات المحاسبية لموضوع تسجيل موجودات التراخيص بالشكل الذي يتوافق مع التشريعات والتعليمات النافذة وخصوصية القطاع النفطي للشركات الاستخراجية.
ز. مفاتحة دائرة العقود والتراخيص البترولية لتفعيل اتفاقية ما بين الشركات الاستخراجية والمقاول في حالة المناقلة للموجودات الثابتة لإثبات الاستخدام الأمثل للموجودات الثابتة من قبل المقاول وفق ما جاء بعقود الخدمة. والتأكيد على مقاولي عقود جولات التراخيص البترولية لغرض القيام بعمليات الترميز والتبويب للموجودات الثابتة بالشكل الذي يسهل عملية الاستدلال عليها عند القيام بعمليات الجرد الفعلي للموجودات الثابتة . والتأكيد على مقاولي عقود جولات التراخيص البترولية لغرض القيام بتوفير الوثائق الاصلية للجهات التدقيقية العاملة في الشركات الاستخراجية لغرض التحقق من سند ملكية الموجودات المدفوع مبالغها من قبل الشركات الاستخراجية .

٨. وزير النفط/ ورش عمل اقسام الرقابة الداخلية في التشكيلات النفطية

أ. ضرورة ادامة ومواصلة عقد ورش عمل اقسام الرقابة الداخلية وجعلها فصلية لما لذلك من اهمية كبيرة في معالجة الملاحظات السلبية وتعزيز وتقوية نظام الضبط الداخلي والقيام بأدوار تثقيفية وتوعوية قد تساهم في التقليل من حدوث الاخطاء والحد من حالات التلاعب وهدر في اموال الدولة .
ب. الايعاز الى التشكيلات النفطية بضرورة توسيع مشاركة منتسبيها في تلك الورش وان لا يقتصر الحضور على العاملين في نشاط التدقيق بل يتعدى ذلك الى الهيئات والاقسام الاخرى في الشركة كما نؤكد على ضرورة حضور تلك الورش من قبل ادارة التشكيل او من ينوب عنه لأكساب تلك الفعالية الجدية والاهتمام اللازمين .
ج. تضمين ما يرد من نشاط في ورش عمل الرقابة الداخلية في التقاريرالفصلية لتلك الاقسام وان يتم متابعة تنفيذها من قبل دائرة الرقابة الداخلية ومكتب المفتش العام
د. اجراء تقييم في نهاية كل فصل لتلك الورش وحسب المؤشرات (نوعية وجودة منهاج الورشة، وسائل الايضاح والامور الادارية والتنظيمية، عدد المشاركين ومستوى الحضور، مدى متابعة تنفيذ مايرد في تلك الورش، فاعلية ومهنية النقاش).

ثامنا : الرأي والمشورة المقدمة من قبل قسم ادارة الموارد البشرية

١. المكتب الاستشاري/ اضافة خدمة
بامكان اضافة الخدمة التعاقدية للموظف وحسب ما ورد بقانون الموازنة الاتحادية لعام/٢٠١٣، ٢٠١٤
٢. وكيل الوزارة لشؤون التصفية / صلاحيات
ضرورة تعديل الصلاحيات المخولة للسادة وكلاء الوزارة والمدراء العامين للشركات النفطية ودوائر مركز الوزارة المتعلقة بالايفادات الخارجية .

ثامنا: الرأي والمشورة المقدمة من قبل قسم التخطيط

شركة مصافي الشمال/ الموقع الرسمي للشركة على الشبكة العالمية للمعلومات (الانترنت)
اقتراح المكتب وضع الية للتاكد من كون الشخص المرسل موظف بالشركة ويتم ذلك عن طريق الاستفادة من احد الطرق التالية :-
أ. ادراج رقم الموظف او رقم شريط الراتب ضمن الاستمارة .
ب. عمل تسجيل دخول داخل الموقع من خلال اسم المستخدم وكلمة السر .
ج . ادراج الهوية الخاصة بالموظف ضمن الاستمارة .

الفصل العاشر
اللجان الوزارية المشكلة بعضوية مكتب المفتش العام

استنادا الى المادة (٨/٥) من امر سلطة الائتلاف المؤقتة المنحلة رقم (٥٧) لسنة ٢٠٠٤ المتضمنة ممارسة نشاط الغرض منه منع اعمال الغش والتبذير واساءة التصرف وعدم الكفاءة، فقد شارك منتسبي المكتب في (١٢٧) لجنة وزارية وتحقيقية بصفة عضو مراقب كإجراء وقائي لمنع حدوث أي تجاوز على التشريعات النافذة، وتفاصيل تلك اللجان هي.

أ. اللجان التي شارك بها منتسبي قسم العقود والمناقصات	
١	فريق للتفاوض مع ائتلافات الشركات النفطية العالمية الراغبة بالحصول على عقد مشروع الناصرية المتكامل
٢	لجنة تعديل عقد حقل الأحدب
٣	لجنة حسم المواضيع الخلافية بين شركة نفط الجنوب وشركة عبر الشرق للمقاولات العامة
٤	لجنة فتح العطاءات المركزية
٥	الفريق الكلفوي الوزاري
٦	لجنة وضع التعليمات على ما ورد في توجيه لجنة الطاقة في مجلس الوزراء رقم ٨ في ٢٠١٥/٦/٨.
٧	فريق العمل المكلف بدراسة الموازنات السنوية لعقود جولات التراخيص
٨	لجنة وزارية للقيام بعملية بيع منتوج الكبريت المتوفر في شركة غاز الشمال
٩	لجنة وضع الكلفة التخمينية لمناقصة النقل الجماعي لمنتسبي مركز الوزارة وشركة المشاريع ومكتب المفتش العام
١٠	لجنة فتح العطاءات لمناقصة النقل الجماعي لمنتسبي مركز الوزارة وشركة المشاريع ومكتب المفتش العام
١١	لجنة تحليل عطاءات مناقصة النقل الجماعي لمنتسبي مركز الوزارة وشركة المشاريع ومكتب المفتش العام
١٢	لجنة فتح العطاءات لمناقصة النقل الخاص
١٣	لجنة تحليل العطاءات لمناقصة النقل الخاص
١٤	لجنة فتح العطاءات الخاصة بمناقصة تنظيف المجمع النفطي الجديدة
١٥	لجنة تحليل العطاءات الخاصة بمناقصة تنظيف المجمع النفطي الجديدة
١٦	لجنة الإشراف والمتابعة على تنفيذ عقد تنظيف بناية المجمع النفطي
١٧	مشروع البطاقة الوقودية الذكية
١٨	فريق عمل للتفاوض مع شركة بتروفيتنام الفيتنامية بخصوص تطوير حقل العمارة النفطي
١٩	لجنة اتخاذ إجراءات معينة تجاه الشركات المتعاقدة المتلكئة في معهد التدريب النفطي / بغداد
٢٠	لجنة تتولى دراسة الأسس والمعايير التي سيتم اعتمادها في تنفيذ المشاريع بأسلوب الدفع بالآجل
٢١	اللجنة الفرعية لتعليق وإدراج المتعاقدين المخلين بالتزاماتهم التعاقدية من القائمة السوداء في شركة المشاريع النفطية
ب. اللجان التي شارك بها منتسبي قسم التفتيش	
١	لجنة لخطة انتاج وتصريف النفط الخام
٢	لجنة المواد الكيمياوية الخطرة
٣	لجنة مركزية لمطابقة المنتجات النفطية
٤	اللجنة الاستشارية للقياس
٥	لجنة المواد الكيمياوية التشغيلية
٦	لجنة للاشراف والمتابعة على استلام حصة الوقود لمولدات المجمع الوزاري ووضع آلية لصرف الوقود لتلك المولدات وتأييد مذكرات المدين

٧	لجنة الكشف عن معامل الاسفلت المؤكسد في المحافظات
٨	لجنة تقدير حاجة معامل الاسفلت المؤكسد من زيت الوقود
٩	لجنة وزارية لموازنة انتاج واستهلاك المنتجات النفطية الخفيفة والغاز السائل
١٠	لجنة لدراسة وتحليل العروض للمواد الكيمياوية التشغيلية
١١	اللجنة المركزية للسلامة والاطفاء
١٢	لجنة اعداد الخطة الشهرية لانتاج الزيوت والشحوم والاسفلت
١٣	لجنة وضع نظام الـ HSE للقطاع النفطي
١٤	لجنة وضع ضوابط منح مخصصات الاشعاع
١٥	لجنة الاشراف على تنفيذ عقد الشركة الفاحصة (SGS) والعاملة كفاحص ثالث في الموانئ الجنوبية
١٦	لجنة تقييم وحدة معالجة المياه في مصفى الديوانية
١٧	لجنة وضع خطة طوارئ للانسكابات النفطية في المياه والارض
١٨	لجنة تعديل بنود عقود نقل المنتجات النفطية للشركات الناقلة
١٩	لجنة تتولى تحديد واقع عمل عدادات تصدير النفط الخام في المرافئ الجنوبية
٢٠	لجنة اعادة النظر باسعار زيوت الاساس المجهزة لمعامل المزج
٢١	لجنة تحليل العطاءات التجارية لمشروع الـ HSE
٢٢	لجنة متابعة تنفيذ المتطلبات الواردة ضمن دراسات تقدير الاثر البيئي للحقول النفطية
٢٣	لجة تتولى تدقيق الكميات المجهزة من منتوج زيت الغاز الى شركات التراخيص والوزارات (الكهرباء، الداخلية، الدفاع)
٢٤	لجنة الكشف وتقديم توصيات تنفيذية حول كثرة الاصابات بالامراض السرطانية للمنتسبيم العاملين في حقول ميسان
٢٥	لجنة انشاء ساحات التدريب للاطفائيين في شركتي نفط الشمال ونفط الجنوب
٢٦	لجنة الكشف على زوارق الصيد
٢٧	اللجنة الاستشارية للغاز في المنطقة الجنوبية في شركة غاز الجنوب
٢٨	لجنة الاشراف وتسهيل عملية نقل الملوثات النفطية في المنطقة الجنوبية وتسليمها الى شركة نفط الجنوب
٢٩	لجنة تجهيز ذخيرة واطلاقات بنظام المقايضة بالنفط الاسود
٣٠	لجنة تتولى معرفة اسباب عدم صلاحية مياه خزانات المجمع الوزاري للاستخدام البشري ووضع الحلول
٣١	اللجنة الاستشارية للغاز في المنطقة الجنوبية في شركة غاز الجنوب
٣٢	الإشراف وتسهيل عملية نقل الملوثات النفطية في المنطقة الجنوبية وتسليمها الى شركة نفط الجنوب
٣٣	لجنة الكشف الموقعي على معمل الثغر في البصرة
٣٤	لجنة الكشف على الباخرتين الحدباء والمثنى لتحديد حاجتها من الوقود
٣٥	لجنة الجرد الكامل لبواخر وزارة النقل وتحديد الكميات المطلوبة من الوقود.
٣٦	لجنة مطابقات كميات النفط الخام مع شركات جولات التراخيص.
ج. اللجان التي شارك بها منتسبي قسم تقييم الاداء	
١	لجنة تعيين ابناء شهداء في شركة نفط الجنوب
٢	لجنة تعيينات شركة المشاريع النفطية
٣	لجنة تعيينات شركة تسويق النفط
٤	لجنة احتساب مخصصات هندسية للشركة العامة للمعدات الهندسية
٥	اللجنة العليا الدائمية المركزية الخاصة بمتابعة صرف مخصصات حوافز الانتاج للشركات النفطية

٦	لجنة تحقيقية عن كيفية استمرار صرف المبالغ المادية لاحد منتسبي الدائرة الادارية بعد صدور امر اقصاء من الوظيفة
٧	لجنة وزارية تتولى احتساب المخصصات الهندسية لمنتسبي الشركة العامة للمعدات الهندسية الثقيلة
٨	لجنة تحديد آلية وضع اراضي منتسبي مركز الوزارة
٩	لجنة الادارة المشتركة
١٠	تشكيل فريق عمل لدراسة موضوع تثبيت الحراس في شركة نفط الوسط
١١	لجنة تحقيقية بخصوص تقديم شهادة مزورة لمدير قسم التدقيق الداخلي في مركز الوزارة
١٢	لجنة تثبيت حراس مدنيين في شركة نفط الوسط
١٣	لجنة لاعداد دراسة احصائية عن سياسة وآلية تحديد الملاك المصدق لتشكيلات القطاع النفطي
١٤	لجنة تهيئة وتحضير اوليات الملاك والتنسيق مع التشكيلات النفطية
١٥	لجنة اعادة صرف نسبة المخصصات الممنوحة للمهندسين في شركة خطوط الانابيبالنفطية
١٦	لجنة تتولى وضع خطة لشمول منتسبي مركز الوزارة ومركز البحث والتطوير النفطي والمعاهد النفطية بتوزيع الاراضي
١٧	لجنة تتولى اعداد دراسة عن سياسة والية تحديد الملاك المصدق لشركاتنا المصادق عليها ودوائرنا النفطية على ضوء استراتيجية وطبيعة مهام كل شركة حسب الوصف الوظيفي وهيكلية الشركات المصادق عليها
١٨	لجنة وضع خطة لشمول منتسبي مركز البحث والتطوير النفطي والمعاهد النفطية بالاراضي
١٩	لجنة تتولى مهمة المصادقة واجراء الحذف والاستحداث لملاكات التشكيلات النفطية وفق منشور وزارة المالية المرقم (٤٠٦/ ٢٩٩١١) في ٢٠١٥/٥/٤
٢٠	لجنة اضافة خدمة العقود لمنتسبي المركز الثقافي النفطي
٢١	عضوية لجنة المساءلة والعدالة
٢٢	لجنة تحقيقية في موضوع اعتداء مدير قسم التجهيز في شركة تعبئة الغاز على احدى الموظفات في نفس الشركة
٢٣	لجنة تعيينات خريجي هندسة النفط وتوزيعهم على الشركات النفطية
٢٤	لجنة تتولى اعداد رأي بخصوص ضوابط نسبة المخصصات الاستثنائية لغرض مفاتحة الامانة العامة لمجلس الوزراء
٢٥	لجنة امكانية منح مخصصات او مكافات اللحام للكوادر العاملة في هذا المجال.
٢٦	لجنة تحديث الوصف الوظيفي في القطاع النفطي
د. اللجان التي شارك بها منتسبي قسم التدقيق المالي	
١	لجنة مراجعة آليات صرف المكافأت المستقطعة من شركة BP
٢	لجنة صرف مبالغ نفقات علاج الامراض السرطانية والخبيثة وعلاج الامراض المزمنة الخاصة بمنتسبي معهد التدريب النفطي / بغداد
٣	لجنة صندوق الضمان الصحي
٤	لجنة مراجعة قوائم حساب الشركات المقاولة لجولات التراخيص البترولية
هـ اللجان التي شارك بها منتسبي قسم التخطيط	
١	لجنة استلام العرض المقدم من الشركة الاحتكارية والاشراف على تنفيذ مشروع (تطوير منظومة الارشفة الالكترونية) واستلامه .
٢	لجنة تحديث ونصب اللوحات التعريفية لمركز الوزارة .
٣	لجنة الارشفة الالكترونية .
٤	لجنة تحليل العطاءات لعروض تشغيل الشبكة الجديدة للانترنت في الوزارة .
٥	لجنة لغرض اعداد دراسة لتوفير نظام بصمة متكامل والخاص (ابناء العراق الصحوات) في مركز الوزارة .حسب

	كتاب مركز تقنيات المعلومات والاتصالات (م ت /١٣٨٩ في ٢٠١٤/٨/٣) .
٦	لجنة النهوض بالمراة في القطاع النفطي .
٧	لجنة توزيع الهدايا العينية على النازحين .
٨	لجنة استلام وفحص الاجهزة الخاصة بمشروع التعليم الالكتروني .
٩	لجنة استدراج وتحليل عروض توسيع منظومة الارشفة الالكترونية وادخالها في جميع مفاصل الوزارة .
ط. اللجان التي شارك بها منتسبي قسم الشؤون القانونية	
١	لجنة النظر بطلبات رفع العقوبات
٢	لجنة التصرف بأراضي وعقارات القطاع النفطي
٣	لجنة التأمين على الحياة
٤	لجنة دراسات لبنود عقد الشركات الناقلة للمنتجات النفطية
٥	لجنة التضمين الوزارية
٦	اللجنة الوزارية الخاصة بموضوع التفاوض مع شركة الدلة العالمية للطاقة
٧	اللجنة الوزارية التحقيقية بموضوع مديرة الهيئة المالية سابقا والمحالة على التقاعد حاليا
ي. اللجان التي شارك بها منتسبي قسم ادارة الموارد البشرية	
١	لجنة منح الاجازات الدراسية
٢	لجنة المنسقين لمشروع المركز الوطني للمعلومات
٣	لجنة التعاقد مع الخبراء
٤	لجنة اعداد نظام حوافز الانتاج
٥	لجنة التثمين المركزية
٦	لجنة وضع ضوابط اجور النقل الداخلي
٧	لجنة اتلاف الموجودات المركزية
٨	لجنة المنسقين لمشروع ادارة موارد المؤسسة ERP
٩	لجنة تغيير العناوين الوظيفية المركزية
١٠	اللجنة التحقيقية في تقديم احد الموظفين مستمسك يشوبه التزوير لغرض شموله بقانون الفصل السياسي
ي. اللجان التي شارك بها منتسبي قسم مراقبة المشاريع	
١	لجنة المتابعة والإشراف على تنظيم العقود الخاصة ببث وتصنيع البرنامج التلفزيوني الخاص بوزارة النفط(النفط والمستقبل).
٢	لجنة النهوض بالمرأة
٣	لجنة تتولى مهمة تطوير وتأهيل كل من مصافي الوسط والجنوب وأعداد خارطة طريق تضم سبل النهوض بواقع المصافي وفق برنامج زمني محدد.
٤	لجنة تتولى دراسة زيادة كلفة مشروع برج التبريد (١٢٠٠٠) م٣/ ساعة في شركة مصافي الجنوب بنسبة ٢٥٪ والمقدمة من شركة سعد العامة التابعة لوزارة الأعمار والإسكان .
٥	لجنة مشتركة تتولى دراسة مبلغ التعويض المالي الذي يحق للمقاول نتيجة زحف الفضلات النفطية والمياه السطحية الى موقع مشروع معالجة المياه الصناعية في شركة مصافي الجنوب .
٦	لجنة مراجعة تقييم أداء الشركات المقاولة في شركاتنا النفطية.
٧	لجنة تتولى إعداد طلبية موحدة لغرض إنشاء وحدات معالجة المياه الصناعية للمصافي الخارجية العائدة لشركتي مصافي الجنوب ومصافي الوسط .
ك . اللجان التي شارك بها منتسبي قسم الشؤون التحقيقية	

١	لجنة تتولى مراجعة عقد تنظيف المجمع النفطي بسبب ارتفاع الكلفة التخمينية للعقد .
٢	لجنة تتولى تقويم الية منح سمات الدخول للاجانب العاملين في الشركات الاجنبية المتعاقدة مع الوزارة .
٣	لجنة تتولى التحقيق في حادث حريق محطة البتاوين .
٤	لجنة مشتركة تتولى التحقيق بموضوع ضبط بطاقة وقودية الكترونية مزورة في محافظة النجف.
٥	المشاركة في لجنة وزارية مع مقر الوزارة وشركة نفط الوسط للتحقيق في موضوع الاعتداء على مهندس صيني الجنسية عامل لدى احدى الشركات الصينية .
٦	لجنة تتولى التحقيق بموضوع التظلم المقدم من قبل موظفي شركة توزيع المنتجات النفطية / فرع النجف الاشرف ضد مدير الفرع المذكور.
٧	لجنة تتولى وضع فرق السعر بين العمالة الاسيوية والمحلية لغرض خصم المبلغ من مجموع مبلغ تنظيف بناية المجمع النفطي بين وزارتنا وشركة انتركلين لتفادي النزاعات القانونية وضمان اكمال مدة العقد .

الفصل الحادي عشر
الإعمامات والتوجيهات الصادرة من مكتب المفتش العام

استنادا الى المادة (١٣/٥) من امر سلطة الائتلاف المؤقتة المنحلة رقم (٥٧) لسنة ٢٠٠٤ المتضمنة اصدار السياسات والاجراءات الخطية بغية توفير الارشادات المتصلة بالمهام التي يقوم بها مكتب المفتش العمومي.، فقد أصدر المكتب (٦٦) إعماما خلال سنة التقرير إلى كافة التشكيلات النفطية تضمنت توجيهات تخص الالتزام بالتشريعات النافذة وإجراءات وقائية لمنع حدوث أي فساد إداري مستقبلا.

أ. اعمامات قسم تقييم الأداء		
ت	الموضوع	ملخص الاعمام
١	دليل سير المعاملات	اعداد دليل سير المعاملات اعتمادا على كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء المرقم (٢٨٩٥٤) فى ٢٠١٤/٩/١١ ومرفقه قرار مجلس الوزراء رقم (٢) لسنة ٢٠١٤ الفقرة الثانية منه .
٢	مخاطبات ديوان الرقابة المالية الاتحادي	ابداء اقصى التعاون والتنسيق مع ديوان الرقابة المالية الاتحادي والاجابة على كتب ومذكرات الهيئات وخلال خمسة ايام تاريخه وبخلافه تتحمل الدوائر المسؤولية وفق قانون ديوان الرقابة المالية الاتحادي رقم (٣١) لسنة ٢٠١١.
٣	تجديد عقود المحالين على التقاعد	عدم تجديد العقود للاختصاصات الساندة عدا الاختصاصات الفنية المهمة، وحسب توجيه السيد الوزير.
٤	ترويج معاملات ارامل الشهداء فى الدوائر الحكومية	تيسير طلبات ارامل الشهداء وترويج معاملاتهم وتقليص الاجراءات ، استنادا الى اعمام الامانة العامة لمجلس الوزراء المرقم / دائرة شؤون الموطنين والعلاقات العامة المرقم (ش/م/٦/ش/١/٣٩٩٦٧) فى ٢٠١٤/١٢/٢٥.
٥	صحة صدور وثائق دراسية	لغرض بيان صحة صدور الوثائق الدراسية الصادرة من وزارة التربية/ المديرية العامة لاعداد المعلمين والتدريب والتطوير التربوي تطلب تزويد الجهة اعلاه بنسخة من الوثيقة والمستمسكات الشخصية للموظف عدد (٢) ملونة واضحة الاختام والمعلومات.
٦	وثائق دراسية	كتاب وزارة التربية/ المديرية العامة للتقويم والامتحانات – الشهادات المرقم (س/٦/٣٥٦١) في ٢٠١٥/٧/١٢ والمتضمن اعادة كل وثيقة لم يثبت فيها اسم المدرسة واسم المدرسة واسم مديرية التربية التابعة لها مدرسة الطالب بيد صاحب الوثيقة لغرض تثبيتها من قبل ادارة المدرسة.
٧	صحة صدور الشهادات الدراسية	استنادا الى كتاب وزارة التربية/ مكتب المفتش العام المرقم (٨٩٦٧) في ٢٠١٥/٧/١٥، فقد تم توجيه التشكيلات النفطية بضرورة ادراج المعلومات الخاصة بصاحب الشهادة الدراسية المراد تأييد صحة صدورها من قبل وزارة التربية والتي تتضمن (الاسم الرباعي، التحصيل الدراسي، المدرسة التي تخرج منها، المديرية العامة للتربية التابعة لها تلك المدرسة) وبدون هذه المعلومات سوف تهمل جميع الكتب.
٨	اجراءات انضباطية	استنادا الى كتاب هيئة النزاهة/مكتب رئيس الهيئة المرقم (مكتب/٣٩/ ٢٢٨٢) فى ٢٠١٥/٧/٢٨ والذي يشير الى (ان الامتناع او التخلف عن تقديم استمارة كشف المصالح المالية فى الموعد المحدد يشكل مخالفة ادارية).
٩	قانون الحماية الاجتماعية	كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء / دائرة شؤون مجلس الوزراء المرقم (ش.ز/ ١/١٠/اعمام/٢٨٠٠٨) فى ٢٠١٥/٩/٢ ومرفقه قرار مجلس الوزراء المرقم (م/١٨١س) فى ٢٠١٥/١٠/١ المتضمن الايعاز الى الوحدات المالية والمحاسبية فى الدوائر كافة الالتزام باستقطاع النسبة المقررة بقانون الحماية الاجتماعية رقم (١١) لسنة ٢٠١٤ واعتبارا من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية فى ٢٠١٤/٣/٢٤.

ب. اعمامات قسم العقود والمناقصات:		
١	نظام العقود والمناقصات الموحد	تضمن الإعمام توثيق بيانات الطلبيات والعقود الكترونيا من خلال هذا نظام العقود والمناقصات الموحد وأن ترسل بشكل نصف سنوي لمتابعة مواقف تلك العقود، كما تطلب الامر توجيه التشكيلات النفطية بسحب نسخة النظام المحدث الخاصة بكل تشكيل من خلال الرابط الالكتروني.
٢	مشاريع متلكئة	إعمام كتاب وزارة التخطيط / دائرة العقود الحكومية العامة بالعدد (١٨٠٤/٧/٤) في ٢٠١٥/١/٢٦ ومرفقاته جدول بالمشاريع المتلكئة إلى كافة التشكيلات النفطية والتي تضمن تقارير الزيارات الميدانية التي قامت بها كوادر وزارة التخطيط إلى المشاريع المدرجة ضمن الموازنة الاستثمارية والتي أشارت إلى وجود انحراف تجاوز بعضها نسبة (٢٠٪) في جدول تقدم العمل وهو الحد الأقصى الذي يترتب عليه إدراج الشركة المحال عليها المشروع في قائمة الشركات المتلكئة وحسب الضوابط المعممة بموجب كتاب وزارة التخطيط بالعدد (٢٢٢٤١/٧/٤) في ٢٠١٣/٩/١٧ لبيان مبررات عدم إدراج الشركات المنفذة لهذه المشاريع ضمن قائمة الشركات المتلكئة.
٣	نشر الإعلانات والمناقصات	إعمام كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء / دائرة التدقيق والرقابة الداخلية بالعدد (د.ت/٢٠٦٦٢/٣) في ٢٠١٥/٦/١٨ ومرفقه كتاب وزارة الخارجية بالعدد (م خ/١٣٢٢/٢٣) في ٢٠١٥/٦/٧ المتضمن جدول بعناوين البريد الالكتروني لبعثات الوزارة أعلاه في الخارج، لغرض مفاتحة هذه البعثات بشكل مباشر عند نشر الإعلانات الخاصة بالمناقصات اختصارا للوقت وبغية وصولها قبل الموعد النهائي للتقديم.
٤	الحاويات والبضائع المتأخرة	إعمام كتاب وزارة النقل / مكتب المفتش العام ذي العدد ٢٩٥٥ في ٢٠١٥/٦/١ على كافة التشكيلات النفطية والمتضمن جدول بأعداد الحاويات المتأخرة والموجودة على أرصفة الشركة العامة لموانئ العراق، وحثهم على الإسراع بحسم إجراءات استلام تلك الحاويات كونه يتعلق بالمال العام ويسبب الإرباك في فسح المجال للحاويات الجديدة الواردة إلى تلك الأرصفة.
٥	شراء منتجات الوزارات الاتحادية	إعمام كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء /دائرة التدقيق والرقابة الداخلية بالعدد (د.ت/٢٩٣٦٩/٣) في ٢٠١٥/٩/١٤ على التشكيلات النفطية والمتضمن ضرورة الالتزام بما جاء في أحكام المادة (٣٦) من قانون الموازنة الاتحادية لسنة ٢٠١٥ مع مراعاة التقييد بما ورد من شروط في المادة (١/٣/أ) أحكام عامة من تعليمات الموازنة الاتحادية لسنة ٢٠١٥.
٦	ضوابط	توجيه كافة التشكيلات النفطية بضرورة الالتزام بالفقرة ثانيا من الضوابط رقم (٦) الخاصة بتمديد العقود حيث تم ملاحظة عدم التزام بعض هذه التشكيلات بنص تلك الفقرة عند إبرام العقود.
٧	اقتناء المنتج الوطني	توجيه كافة التشكيلات النفطية للشراء من منتجات وزارة الصناعة والمعادن /الشركة العامة للصناعات الكهربائية وفقا للضوابط خدمة للصالح العام.
٨	مهام وواجبات لجان اعتدال الاسعار	إعمام كتاب وزارة التخطيط / دائرة العقود الحكومية العامة بالعدد ٦٥٨٤ في ٢٠١٥/٣/٢٥ والمتضمن الإجابة على استفسارات التشكيلات النفطية فيما يخص كيفية تشكيل لجان مهام وواجبات اعتدال الأسعار المنصوص عليها في تعليمات الموازنة الاتحادية النافذة وآلية عملها.

٩	عقود ومذكرات تفاهم	التأكيد على كافة التشكيلات النفطية على ضرورة الالتزام بالآلية المتبعة لأستحصال موافقة جهاز المخابرات الوطني العراقي عند إبرام العقود مع الشركات العربية والأجنبية وبناءا على تأكيد الأمانة العامة لمجلس الوزراء بالخصوص.
١٠	ملاحظات تدقيقية	إعمام الملاحظات التدقيقية والمعالجات المقترحة التي تم تشخيصها من خلال إجراء أعمال الفحص والتدقيق للمناقصات والعقود المبرمة في التشكيلات النفطية المختلفة، وتوجيه التشكيلات النفطية بضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجتها وتلافيها مستقبلا.
ج. اعمامات قسم الشؤون التحقيقية		
١	حصص المشتقات النفطية	اصدر المكتب اعماما الى مكاتب المفتشين العموميين يتطرق فيه قيام بعض ضعاف النفوس بالتجاوز على حصص المشتقات النفطية التي تقوم وزارة النفط بتأمينها للشركات والدوائر الوزارية حيث يقوم بعض الناقلين من سائقي الصهاريج وبالاتفاق مع المخولين بعدم تفريغ الكميات المجهزة من تلك المشتقات بشكل كامل وبيع المتبقي في السوق التجاري مما يمثل تجاوز على المال العام .
٢	التعاقد مع شركات النقل الجماعي	قيام بعض من الشركات النفطية بالتعاقد مع شركات النقل الجماعي بسعر مقطوع شهريا والبعض الاخر حسب عدد ايام الدوام الفعلية مما ادى الى رغبة اغلب شركات النقل باخذ عقود النقل المقطوعة شهريا وحيث ان تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة ٢٠١٤ اجازت لجهة التعاقد تحديد كيفية دفع المستحقات المالية للجهات المتعاقد معها بان تكون نسبة مئوية او لمبلغ مقطوع .
٣	الاتصالات الهاتفية	ارفاق صورة كتاب الامانه العامة لمجلس الوزراء المرقم (٢٠٥٣٤) في ٢٠١٥/٦/١٨ ومرفقه صورة كتاب هيئة النزاهة / مكتب رئيس الهيئة المرقم (مكتب / ١٨١٢/٣٤) في ١١/ ٦/ ٢٠١٥ المتضمن شكاوى مديريات ومكاتب التحقيق التابعة لهيأة النزاهة بخصوص الاتصالات الهاتفية الواردة اليهم مباشرة من قبل بعض المسؤولين في الدولة لغرض تزويدهم بمعلومات عن بعض القضايا المودعه لديهم الامر الذي يمثل خرقا قانونيا من جهة ومساسا باستقلالية الهيأه من جهة اخرى .
٤	نفقات تأجير السيارات	تخفيض نفقات تأخير السيارات للموظفين وسيارات الصالون للمدراء وبيان امكانية دمج مدراء الاقسام كل شخصين او اكثر في سيارة واحدة.
٥	التعامل مع المتهمين	حول كيفية التعامل مع المتهمين بقضايا الفساد الاداري والية القبض عليهم من الجهة المختصة.
٦	واجبات المكتب	تنسب ابداء التعاون التام مع منتسبي مكتبنا اثناء قيامهم بزيارة الدوائر والشركات والمواقع النفطية لتنفيذ الواجبات المناطة بهم وعدم عرقلة اعمالهم او منعهم من القيام بها ويتعرض المخالف للمسائلة القانونية وفقا لما ورد في الفقرة ٢/القسم ثالثا من الامر ٥٧ لسنة ٢٠١٤ .
٧	توصيات الجان التحقيقية	اعمام كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء / دائرة شؤون مجلس الوزراء بالعدد (٥٩٩٦) في ٢٠١٥/٢/٢٥ ومرفقه قرار مجلس الوزراء رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٥ المتضمن اجراء التحقيق الاداري واعتماد توصيات اللجان التحقيقية المصادق عليها من قبل احالة اي موظف الى الجهات القضائية المختصة .
د. اعمامات قسم الشؤون القانونية		

١	عائدية بساتين	اعمام كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء المرقم (م.أ.ت/١٠٨) في ٢٠١٥/١/٧ المتضمن عائدية البساتين المثبتة بالتقرير المتمثل بالصور عن حملة تجريف تطال بساتين تابعة للوزارة جنوبي بغداد وبيع اراضيها بعقود مزورة .
٢	تجفيف منابع تمويل عصابات داعش الارهابية	اعمام كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء /دائرة المتابعة والتنسيق الحكومي المرقم (م.ت/١/١/٨/اعمام ١٥١/٤٢/) في ٢٠١٥/١/١٩ المتضمن الايعاز الى مؤسسات المعنية بأبداء التعاون والتنسيق بما يسهم في تجفيف منابع تمويل عصابات داعش الارهابية .
٣	الاستيلاء على الاراضي	اعمام كتاب جهاز الامن الوطني المتضمن قيام اشخاص بالاستيلاء على اراضي تابعة الى وزارة النفط في منطقة تدعى (كرارة الزعفرانية) خلف معمل الغاز وبيعها على المواطنين .
٤	الاجراءات القانونية بحق المجهزين	بيان الإجراءات القانونية المتخذة بحق المجهزين والشركات المتلكئة عن تنفيذ عقود مذكرة التفاهم وبضمنها الدعاوي القضائية وإجراءات الحجز على الأموال المنقولة وغير المنقولة وقرارات الإدراج في القائمة السوداء المتخذة بحق المجهزين والشركات الناكلة أعلاه .
٥	متابعة الدعاوى القضائية	توجيه الممثلين القانونيين لتلك التشكيلات بمتابعة الدعاوي القضائية المقامة وفقا لنصوص قانون مكافحة تهريب النفط ومشتقاته النافذ وصولا إلى مراحلها الحاسمة للأهمية تلك القضايا ولتعلقها باقتصاد البلد
٦	الحجز الاحتياطي على الأموال المنقولة وغير المنقولة	التأكيد على التوجيهات الصادرة من هيئة النزاهة المتعلقة بإلزام الدوائر القانونية ولجان التحقيق الإداري إثناء قيامها بانجاز الإعمال المكلفة بها بتقديم طلبات إلى قاضي التحقيق بوضع الحجز الاحتياطي على الأموال المنقولة وغير المنقولة العائدة للمتهم في جرائم التعدي والتجاوز على المال العام .
٧	اخبار رئاسة الادعاء العام	الاشارة الى كتاب مجلس القضاء الاعلى بخصوص اخبار رئاسة الادعاء العام بالجنايات والجنح المتعلقة بالمال العام وحالات الفساد الاداري او المالي وبتشكيل اللجان والمجالس مع تزويد الجهة المذكورة بالمستندات وادلة الاثبات كافة
٨	مبالغ التضمين	ضرورة تزويد المكتب بالمواقف الخاصة بأستيفاء مبالغ التضمين المترتبة بذمة الاشخاص الطبيعية (موظفين ام مواطنين) والاشخاص المعنوية (شركات عراقية ام اجنبية)
٩	قانون الشركات العامة رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧	ضرورة اقامة ورشة عمل لمناقشة قانون الشركات العامة رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ وبما يسهم في الارتقاء بعمل شركات القطاع النفطي وتطوير ادائها وقدر تعلق الامر بالقوانين ذات الصلة ولاسيما القانون اعلاه وما نجم عن تطبيقه العديد من المعوقات والملاحظات في الواقع العملي التي قد تتقاطع مع خصوصية القطاع النفطي.
ح. اعمامات قسم مراقبة المشاريع		
١	موقف المشاريع	اعمام كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء/دائرة شؤون مجلس الوزراء العدد(٦٠١٠) في ٢٠١٥/٢/٢٥ وتوجيه مجلس الوزراء لتقييم المشاريع الاستثمارية المستمرة، والذي يتطلب تزويد المكتب بموقف عن المشاريع وحسب ما ورد في الكتاب.
٢	سحب العمل من المقاولين	اعمام كتاب هيئة الرقابة المالية العاملة في وزارتنا العدد(٢٤) في ٢٠١٥/٤/٦

		والمتضمن تزويدهم بالمشاريع التي تم سحب العمل من المقاولين فيها واعتبارا من ٢٠١٥/١/١ لغاية ٢٠١٥/٣/٣١ وعلى قرص مدمج.
٣	المنهاج الزمني	من خلال المتابعة للمشاريع قيد التنفيذ في الشركات النفطية كافة لوحظ إهمال او عدم العمل بألف باء إدارة المشاريع الاحترافية والمتمثلة بإعداد منهاج زمني واقعي لاي مشروع تتم دراسة كافة فقراته وتحديد المدد الزمنية اللازمة لانجاز هذه الفقرات ومراجعته وإجراء التعديلات عليه والوصول الى أفضل صيغة يتم الاتفاق عليها ليتم بعدها المصادقة عليه من قبل شركاتنا النفطية والجهة المنفذة للعمل ليكون هذا المنهاج معتمدا ويتم الأخذ بما فيه ويكون ملزما لطرفي التعاقد.
٤	تنفيذ المشاريع	في ظل الظروف الاقتصادية الحالية التي تمر على بلدنا وتراجع أسعار النفط الخام الذي انعكس سلبا على توفير التخصيصات المالية اللازمة والسيولة النقدية، من الضروري التوجه لدراسة إمكانية تنفيذ بعض من المشاريع بأساليب اقل كلفة من خلال التعاقد مع كوادر جامعاتنا العراقية او المراكز البحثية التابعة للجامعات او التابعة لوزارات اخرى والتي من الممكن ان تقدم الراي والمشورة ولها القدرة على وضع تصاميم لوحدات يمكن العمل على تصنيعها وتحقيق الهدف المطلوب.
هـ. اعمامات قسم التدقيق المالي		
١	اعداد التقارير الشهرية	ضرورة أعداد تقارير شهرية من قبل اقسام التدقيق الداخلي الى ادارة التشكيلات على ان يتم تصفية تلك الملاحظات خلال ٣٠ يوم حسب قانون الشركات رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته المادة (٢٩) منه.
٢	تقارير رقابية	ضرورة ارسال التقارير الفصلية بالموعد المحدد (١٥) يوم بعد انتهاء الفصل.
٣	خطابات ضمان	ضرورة تزويد المكتب بجميع حالات عدم قيام المصارف بتحديد خطابات الضمان بتحديد خطابات الضمان الصادرة منها وعلى شكل جدول وعلى قرص مدمج.
٤	اقسام التدقيق الداخلي بين المهام والواجبات	تم اعمام نتائج الندوة التدقيقية المقامة من قبل المكتب حول (التدقيق الداخلي بين المهام والواجبات. ١. خلافا للمادتين (٣٠,٢٩) من قانون الشركات رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ لم ترتبط الرقابة الداخلية في الشركات النفطية بالمدير العام للشركة واقتصر ذلك على اقسام التدقيق الداخلي. ٢. خلافا للمادة (٣٠) من قانون الشركات اعلاه يتم احيانا نقل او معاقبة بعض المدققين الداخليين دون استحصال موافقة مجلس ادارة الشركة. ٣. ضعف البرامج التدريبية المركزية في الوزارة المخصصة للمحاسبين والمدققين. ٤. غياب الفهم لدور الرقابة الداخلية او التدقيق الداخلي عن انه نشاط تقويمي استشاري يهدف لخدمة الادارة لترشيد قراراتها وتحسين النشاط. ٥. اشراك المدققين في نشاطات تنفيذية بأوامر ادارية مخالفة بذلك تعليمات تنفيذ الموازنات الفيدرالية الصادرة بهذا الشأن للسنوات السابقة والتي تؤثر على استقلالية وحيادية المدقق. ٦. هيمنة بعض الادارات على اقسام التدقيق الداخلي اما بسبب موقعها في الهيكل التنظيمي (كقسم) مقارنة بهيئات الشركة وعدم التزامها

		بالملاحظات الرقابية المكتشفة والصادرة بموجب تقرير رقابي رغم مصادقة مدير عام الشركة على التقرير . ٧. كثير من الملاحظات والمعوقات التي تواجه عمل اقسام التدقيق الداخلي بعضها يتعلق بالمعايير العامة لأقسام التدقيق الداخلي و اخرى تتعلق بمعايير العمل الميداني ومعايير اعداد التقارير الرقابية.
٥	خطابات ضمان	اعمام كتاب البنك المركزي المتضمن (اللجوء الى السلطات القضائية المختصة لأقامة الدعاوي المتعلقة برفض المصارف تسديد الالتزامات التي تترتب عليها جراء اصدارها لخطابات الضمان للأمرين وعدم اقحام هذا البنك في المطالبات والمنازعات التي تحدث بينكم وبين المصارف وان دور هذا البنك هو رقابة ومتابعة اداء المصرف) .
٦	الدور الرقابي للشركات النفطية	لتكثيف الجانب الرقابي والتدقيقي من خلال توعية الكوادر والمنتسبين للحفاظ على المال العام من خلال عقد ورش العمل والندوات التثقيفية في الجانب الرقابي وقدطلب المكتب من التشكيلات النفطية اعلامنا بموعد عقد تلك الورش ليتسنى لممثلي مكتبنا من حضورها .
٧	المصرف المتحد للأستثمار	اعمام كتاب البنك المركزي / المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان والمتضمن حرمان المصرف المذكور من اصدار خطابات الضمان ولحين تسديد كامل مبالغ المطالبات الى الجهات المستبعدة مما يتطلب اتخاذ اللازم في استبدال خطابات الضمان الصادرة من المصرف المحد للأستثمار وايقاف صرف السلف للشركات لحين ضمان استحقاقات الوزارة
٨	برامج تدقيقية	اعمام البرنامج التدقيقي الخاص بتطبيق تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة ٢٠١٤/
٩	تقارير ديوان الرقابة المالية	ضرورة تزويد المكتب بالاجابات غير المستوفية الخاصة بملاحظات ديوان الرقابة المالية واسباب عدم معالجتها وحسب ما ورد بكتاب مكتب رئيس الوزراء .
١٠	خطابات الضمان	لأعلامهم بالموقف النهائي الخاص بالتعامل مع المصارف الاهلية وقبول خطابات الضمان الصادرة منها وهو ((لا يوجد حاليا مصارف قد تم حرمانها من اصدار خطابات الضمان وفي حال حدوث مثل هكذا حالات سيقوم البنك بتعميم ذلك على وزارات الدولة والجهات غير المرتبطة بوزارة واعلام وزارة التخطيط / دائرة العقود الحكومية بذلك ونشر الكتاب على الموقع الرسمي للبنك)
١١	الاجابة على تقارير ديوان الرقابة المالية	ضرورة الالتزام بالاجابة على تقارير الديوان في الفترة المحددة بالتقرير وفي حالة التاخير يتم تقديم المبررات المقنعة والمقبولة وبعكس ذلك سوف يؤدي التأخر في الاجابة الى اجراءات رقابية وتحقيقية ضمن القانون .
١٢	ايداعات المؤسسات الحكومية في المصارف الخاصة والتحوطات الواجب اتخاذها	اعمام آلية البنك المركزي المعتمدة في فتح الحسابات للدوائر الحكومية في المصارف الاهلية والتي تضمن الالتزام باعداد تقارير شهرية ترسل الى مكتب المفتش العام بالوزارة المعنية او الجهة التي ترتبط بها وكذلك البنك المركزي ووزارة المالية، وتقديم معلومات عن حسن اداء المصارف فيما يتعلق بالتزامها دوريا الى وزارة المالية وتتضمن مستوى اداء ذلك المصرف و تثبيت اية معلومات او بيانات قد تكون ضرورية. وتقوم دوائر الرقابة في الوزارة والدوائر الحكومية بمراقبة حركة حساباتها وتدقيق الكشوفات دوريا منعا

		للتلاعب وترفع تقارير الى رئيس الدائرة عن هذه المتابعة .
و. اعمامات قسم التفتيش		
١	مقاولي عقود الخدمة	بسبب قيام بعض مقاولي عقود الخدمة بشراء وتجهيز سيارات الاطفاء دون استحصال موافقة دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة لبيان مدى مطابقتها للمواصفات الفنية كونها الجهة المسؤولة عن هذا النشاط لذا فقد تم توجيه الشركات الاستخراجية بضرورة استحصال الموافقات الاصولية .
٢	الشكاوى المحالة الى المكتب الاعلامي	توجيه الشركات النفطية على التعامل بجدية مع المواضيع والشكاوى المحالة من قبل المكتب الاعلامي والاجابة عنها بالسرعة الممكنة .
٣	كتاب وزارة الصناعة والمعادن	اعمام كتاب وزارة الصناعة والمعادن / مكتب المفتش العام ١٤١١ في ٢٠١٥/٤/٧ بخصوص قرار مجلس الوزراء ٥٨ لسنة ٢٠١٥
٤	السلامة والبيئة	من خلال المتابعة لوحظ وجود ضعف في اجراءات السلامة ولغرض تعزيز هذه الاجراءات والحفاظ على سلامة المنتسبين مما تطلب رفع جملة من التوصيات.
٥	اجراءات السلامة	من خلال المتابعة للحوادث والحرائق التي حصلت في المجمع النفطي تم توجيه تعميم الى التشكيلات النفطية لغرض تعزيز اجراءات السلامة لغرض الحفاظ على سلامة المنتسبين والمبنى.
٦	الاجراءات القانونية بحق من تثبت تورطه مع الجماعات الارهابية	اعمام كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء (٢٣٠٠٩) في ٢٠١٥/٧/٨ بخصوص رواتب الموظفين في المناطق التي تقع خارج سيطرة الحكومة الاتحادية والتوجيه باتخاذ كافة الاجراءات القانونية بحق من يثبت تورطه بالانتماء للمجاميع الارهابية.
٧	المبالغ الفعلية المصروفة	تم توجيه الشركات الاستخراجية لتزويد المكتب بالمبالغ الفعلية المصروفة سواء التي تم استردادها من قبل المقاول او لازالت مستحقة بشقيها الرأسمالي والتشغيلي للشركات الامنية العاملة في حقول التراخيص البترولية منذ تفعيل عقد الخدمة ولغاية تشرين الاول/٢٠١٥.
٨	تعزيز اجراءات السلامة	من خلال المتابعة الميدانية للحوادث والحرائق لوحظ وجود ضعف في اجراءات السلامة والاطفاء ولغرض تعزيز تلك الاجراءات وللحفاظ على سلامة العاملين والممتلكات فقد تم رفع جملة من التوصيات الى التشكيلات النفطية.
٩	مستحقات ابناء الحشد الشعبي	نظرا لما يقدمه ابناء الحشد الشعبي من تضحيات واستبسال في مقاتلة المجاميع الارهابية التكفيرية ومنهم منتسبيكم ونظرا لتأخير اجراءات صرف مستحقاتهم المالية مما يتطلب تسهيل عملية صرف تلك المستحقات وبما يتلائم مع الاجراءات القانونية المتبعة.
ز.الموارد البشرية		
١	تنظيم وقفة تضامنية	ضرورة تقديم الدعم المعنوي والمادي للقوات المسلحة والحشد الشعبي تأييدا لانتصارات القوات المسلحة العراقية
٢	ترشيد الانفاق	دعوة قادة التشكيلات النفطية ومدراء الوحدات الادارية بتحمل المسؤولية الوطنية من خلال تقليص النفقات غير الضرورية والتبليغ عن كل حالات الالغش والاسراف والتبذير وسوء استخدام المال العام .
٣	ترشيد الانفاق	استعداد المكتب على تقديم العون للتشكيلات النفطية لانجاز المشاريع الداخلة ضمن اهدافها الاقتصادية والتي تحقق اكبر عائد اقتصادي ودعم للميزانية العامة للدولة .

س. اعمامات قسم التخطيط	
١	نظام العقود والمناقصات الموحد
٢	معايير جودة تقديم الخدمات الحكومية
٣	السياسة الوطنية لأمن ومشاركة المعلومات وحماية الاتصالات

الفصل الثاني عشر
الخطط المعدة للسنة القادمة

انسجاما مع رؤية الحكومة العراقية والوزارة على حدٍ سواء في تنفيذ متطلبات الاصلاح الاداري في مفاصل القطاع النفطي فقد وضعت خطط اقسام المكتب وفروعه بما يتماشى مع سياسة الدولة العراقية ويحقق الاهداف الاستراتيجية لها وبما ينسجم مع رؤية ورسالة المكتب في مكافحة الفساد الاداري في وزارة النفط، فضلا عن تطوير اداء وتقديم افضل المنتجات للمجتمع العراقي.

أولا: خطة الأقسام التفتيشية:

أ. خطة قسم العقود والمناقصات

ت	التفاصيل	المنهاج الزمني	نسبة الانجاز المخططة
١	مراجعة وتدقيق كافة الطلبيات والعقود ضمن صلاحية معالي الوزير والأمانة العامة لمجلس الوزراء.	سنوي	١٠٠٪
٢	مراجعة وتدقيق عينات من الطلبيات والعقود ضمن صلاحية المدراء العامون للتشكيلات النفطية.	سنوي	١٠٠٪
٣	المشاركة في اللجان الخاصة بالعقود والمشتريات للعقود والطلبيات الهامة كـ (لجان فتح العطاءات ولجان تحليل العطاءات ولجان الاستلام) و (بصفة مراقب) في التشكيلات النفطية المختلفة.	سنوي	١٠٠٪
٤	متابعة الشكاوى الخاصة بالفساد المالي والاداري في الجانب التعاقدي والتحري عما ورد فيها من معلومات وابداء التوصيات اللازمة بشأنها ومتابعة تنفيذها.	سنوي	١٠٠٪
٥	الاشتراك في اللجان الوزارية المختلفة (بصفة مراقب) بالاضافة الى الاشتراك في اللجان التحقيقية المشكلة في مكتبنا وفي الجانب التعاقدي حصرا.	سنوي	١٠٠٪
٦	متابعة مراحل تنفيذ العقود المختلفة من خلال دراسة وتحليل نظام ارشفة العقود المركزي في القسم مع تحديد مواطن الضعف والخلل ان وجد وفي اي مرحلة	سنوي	١٠٠٪
٧	ابداء الرأي والاجابة عن الاستفسارات وتقديم المشورة لجميع التشكيلات النفطية في مجال العقود والمشتريات.	سنوي	١٠٠٪
٨	تقييم اداء الوحدات التعاقدية للتشكيلات النفطية كافة وبالتنسيق مع قسم تقييم الاداء.	سنوي	١٠٠٪
٩	اقامة الندوات وورش العمل الخاصة بتطوير كفاءة ومهارة العاملين ضمن مجال العقود والمشتريات.	سنوي	١٠٠٪
١٠	متابعة تصفية الملاحظات الرقابية الواردة في تقارير ديوان الرقابة المالية والجهات الرقابية الاخرى في المجال التعاقدي واتخاذ الاجراءات اللازمة بالخصوص.	سنوي	١٠٠٪
١١	مراجعة وتدقيق كافة الطلبيات والعقود الثانوية لعقود الخدمة لجولات التراخيص وضمن صلاحية معالي الوزير والامانة العامة لمجلس الوزراء.	سنوي	١٠٠٪
١٢	مراجعة وتدقيق عينات من الطلبيات والعقود الثانوية لعقود الخدمة وضمن جولات التراخيص لبقية الصلاحيات المالية (لجنة الادارة المشتركة , المقاول).	سنوي	١٠٠٪

ب. خطة قسم الشؤون القانونية

ت	التفاصيل	المنهاج الزمني	نسبة الانجاز المخططة
١	ابداء الرأي والمشورة الى معالي الوزير, الوكلاء, التشكيلات النفطية بصدد الشكاوي والتظلمات المحالة للقسم.	سنة	١٠٠٪

٢	دراسة مسودات القوانين ذات الصلة وإبداء الرأي بصددها .	سنة	٪١٠٠
٣	تدقيق الإجراءات القانونية المتخذة من القطاع النفطي لدى المحاكم المختصة ودور الممثلين القانونيين فيها .	سنة	٪١٠٠
٤	متابعة القضايا الخاصة بتدخل مجالس المحافظات والجهات الخارجية في عمل وزارة النفط خلافا للقوانين والتعليمات النافذة .	سنة	٪١٠٠
٥	تدقيق الإجراءات المتخذة بصدد جرائم التزوير من قبل الأقسام القانونية في القطاع النفطي .	سنة	٪١٠٠
٦	متابعة الدعاوي المقامة من التشكيلات النفطية او عليها وإبداء الرأي بصدد الدفوع المقدمة فيها وتقييم إجراءاتها القانونية .	سنة	٪١٠٠
٧	تدقيق محاضر اجتماعات مجالس الإدارة لكافة شركات القطاع النفطي .	سنة	٪١٠٠
٨	تمثيل المكتب قانونا أمام المحاكم المدنية ومحكمة القضاء الإداري والمحاكم الأخرى في الدعاوي المقامة ضد المكتب او الوزارة ودوائرها .	سنة	٪١٠٠
٩	تحسين أداء الكادر القانوني في الوزارة والدوائر والشركات التابعة لها ورفع مستوى كفائتها وشفافيتها وفعاليتها من خلال الإشراف العام والشامل على عملها وإخضاع أدائها لإجراءات المراجعة والتدقيق وتقديم التوصيات المناسبة إزائها وصولا إلى تقييم عام وشامل للارتقاء بمستوى العمل الذي تضطلع فيه .	سنة	٪١٠٠
١٠	التعاون والتنسيق مع الجهات القانونية والقضائية وفي مقدمتها هيئة النزاهة من خلال اعلامها بالقضايا والموضوعات المهمة ومتابعتها والاجراءات المتخذة فيها.	سنة	٪١٠٠
١١	تدقيق كافة محاضر اللجان التحقيقية المشكلة في دوائر وتشكيلات القطاع النفطي الواردة الينا وتقييم الاجراءات المتخذة فيها وتقديم الرأي القانوني المناسب بصددها لتكون اللجنة موافقة للقانون من الناحيتين الشكلية والموضوعية .	سنة	٪١٠٠
١٢	متابعة كافة قضايا التضمين الصادرة من التشكيلات النفطية وابداء الرأي الملائم بصددها ومتابعة تنفيذها الى اخر مراحلها ضمانا لاستيفاء المبالغ المترتبة بذمة الموظف المضمن .	سنة	٪١٠٠
١٣	متابعة كافة الظواهر السلبية الموجودة في القطاع النفطي وتقديم كافة السبل الضرورية لمعالجتها .	سنة	٪١٠٠
١٤	متابعة وتدقيق الاجراءات القانونية المتخذة من قبل التشكيلات النفطية في مواضيع التجاوزات الواقعة على العقارات العائدة لهم والمحرمات النفطية كافة .	سنة	٪١٠٠
١٥	ابداء الرأي والمشورة لكافة التشكيلات التابعة للمكتب .	سنة	٪١٠٠
١٦	تدقيق كافة الاجراءات القانونية المتخذة من قبل الاقسام القانونية التابعة للتشكيلات النفطية كافة من خلال التقييم السنوي للارتقاء بمستوى عمل افضل من خلال الملاحظات والتوجيهات الصادرة من قبل قسمنا بهذا الصدد .	سنة	٪١٠٠
١٧	اشراك منتسبي القسم بكافة الدورات التشغيلية والتطويرية التي لها علاقة بالقانونين ذات المساس بالوظيفة العامة والمؤتمرات والدورات التي لها علاقة بمكافحة الفساد المالي والاداري .	سنة	٪١٠٠
١٨	متابعة وتدقيق الاجراءات القانونية المتخذة من قبل التشكيلات النفطية بقضايا التهريب وينظم جدول بذلك وضمن الارشفة الالكترونية .	سنة	٪١٠٠
١٩	متابعة الاجراءات المتخذة من قبل التشكيلات النفطية بصدد حوادث التخريب التي تطال الانابيب والمنشأة النفطية (الواردة الينا) وتقييم اداء الاقسام القانونية في المتابعة القضائية للمتهمين بالحوادث المشار اليها انفا.	سنة	٪١٠٠
٢٠	اعداد قاعدة بيناتات خاصة بالمركبات المهربة والمعدة للتهريب المضبوطة من قبل الجهات الامنية (الواردة الينا) والايعاز الى التشكيلات النفطية ذات العلاقة بمتابعة الاجراءات القضائية المتخذة بحق المتهمين وصولا الى صدور احكام باته بحقهم .	سنة	٪١٠٠
٢١	متابعة كافة الاوامر الادارية المتعلقة بتشكيل اللجان التحقيقية بالشركات النفطية وتزويدنا بمحاضرها.	سنة	٪١٠٠
٢٢	وضع سقف زمني لانجاز اعمال اللجان التحقيقية المشكلة في الشركات النفطية وعدم منح فترة للا نجاز الا لأسباب معقولة ومنطقية وبموافقة الجهة التي شكلت اللجنة التحقيقية .	سنة	٪١٠٠

التقرير السنوي لعام ٢٠١٥

ج. خطة قسم الشؤون التحقيقية

ت	الفقرة	المنهاج الزمني	نسبة الانجاز المخططة
١	التركيز على اجراء التحقيق في القضايا ذات الاهمية والخطورة البالغتين التي تعكس مظهر من مظاهر الفساد الاداري والمالي والمخالفات في العقود والمناقصات التي تسبب حصول ضرر او هدر في المال العام او مخالفة القوانين والتعليمات النافذة.	سنوي	١٠٠٪
٢	دراسة البلاغات والاخبارات التي ترد الى قسمنا فيما اذا كانت تنطوي على مظاهر الفساد الاداري والمالي والمخالفات في العقود والمناقصات واجراء التحري بصددها او احالتها الى التحقيق واعلام الجهات ذات العلاقة بالنتائج وعدم اهمال أي منها مهما كانت درجته.	سنوي	١٠٠٪
٣	احالة كافة القضايا الجسيمة والخطيرة والتي تنطوي على فساد مالي كبير والجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات الى هيئة النزاهة حسب الاختصاص والصلاحية.	سنوي	١٠٠٪
٤	احالة كافة القضايا التي لا تنطوي على الفساد الاداري والمالي الى دوائر وشركات القطاع النفطي لاجراء التحقيق فيها حسب الاختصاص والصلاحية واعلام المكتب بنتائجها لتدقيقها وبيان مدى ملائمتها شكلا وموضوعا للقوانين والتعليمات النافذة.	سنوي	١٠٠٪
٥	تدقيق ملفات الفصل السياسي للتاكد من مدى مطابقتها للقوانين ذات الصلة قبل ان يتم رفعها الى معالي الوزير للمصادقة عليها وارسالها الى لجنة التحقق في الامانة العامة لمجلس الوزراء.	سنوي	١٠٠٪
٦	متابعة انجاز القضايا التحقيقية الخاصة بالمفصولين الذي قدموا محررات ووثائق فيها شائبة التزوير مع شركات ودوائر القطاع النفطي وحثهم على انجازها وتدقيقها من الناحية الشكلية والموضوعية لضمان رصانتها وموافقتها للقوانين النافذة.	سنوي	١٠٠٪
٧	النظر في التظلمات المقدمة من قبل المفصولين السياسيين والمحالة من السيد المفتش العام والبت فيها وفقا للقوانين النافذة.	سنوي	١٠٠٪
٨	هيأة النزاهة: أ- متابعة اجراء التحري او التحقيق في البلاغات او قرارات قضاة التحقيق التي ترد الى المكتب من هيأة النزاهة ودوائرها ومكاتبها وايلاءها الاهمية واعلامها بالإجراءات المتخذة بصددها ونتائجها بالتنسيق مع كافة فروع واقسام المكتب. ب- المتابعة والتنسيق والتدقيق بصدد الإجراءات المتخذة من كافة التشكيلات النفطية ازاء مراسلات هيأة النزاهة الواردة الى مكتبنا وتفعيل دور منسق مكتبنا مع ممثل الهيئة بعقد الاجتماعات الدورية. ت- التنسيق مع الهيئة لايجاد الحلول للقضايا العالقة او المتأخرة بغية سرعة الانجاز والحسم من خلال المتابعة الجادة مع كافة تشكيلات هيأة النزاهة او عن طريق منسق المكتب مع هيأة النزاهة. ث- اصدار الاعمامات الخاصة بكتب هيأة النزاهة بغية تسهيل عمل الهيأة ومواكبة الأساليب الحديثة لمكافحة الفساد. ج- متابعة قرارات الاحكام الصادرة عن الهيأة الخاصة بمنتسبي وزارتنا من خلال جدول خاص بالاحكام والقرارات.	سنوي	١٠٠٪
٩	لجنة النزاهة النيابية: الرد على التساؤلات وشكاوى المواطنين التي يوجهها السادة النواب الى مكتبنا والمحالة عن طريق مجلس النواب او لجانه الدائمية في المجلس وحسب اعمام الدائرة الادارية والقانونية (سابقا) المرقم (د٧٧١٨/٧) في ٢٠٠٧/٥/١٥ المعطوف على كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء المرقم (ش و/٧٣٦١/١/٨) في ٢٠٠٧/٤/٣٠. ديوان الرقابة المالية: إجراء التحقيق في المخالفات الواردة في تقارير ديوان الرقابة المالية التي طلب فيها إجراء التحقيق من قبل مكتب المفتش العام ومتابعة انجازها وإعلام ديوان الرقابة المالية بنتائجها.	سنوي	١٠٠٪
١٠	متابعة تنفيذ كافة التوصيات الصادرة عن اللجان التحقيقية المشكلة في المكتب ومتابعة استحصال المبالغ الموصى باستردادها او تضمينها والمبالغ المترتبة عن المخالفات في الالتزامات التعاقدية	سنوي	١٠٠٪
١١	تقديم الدراسات والبحوث وورش العمل التي تساعد في رفع مستوى الأداء الوظيفي في مجال التحقيق لباقي منتسبي المكتب والقطاع النفطي كافة.	سنوي	١٠٠٪
١٢	اجراء التقييم السنوي للهيئات والاقسام والشعب القانونية في التشكيلات النفطية وفق الاسس والضوابط التي يتم وضعها لاغراض التقييم.	سنوي	١٠٠٪
١٣	متابعة سير اعمال القسم بنظام الحاسبة الالكترونية من خلال ادخال المعلومات وتوثيقها على الحاسبة وحفظها في اقراص (CD)	سنوي	١٠٠٪

التقرير السنوي لعام ٢٠١٥

د. خطة قسم التدقيق المالي

ت	التفاصيل	المنهاج الزمني	نسبة الانجاز المخططة
١	اجراء المراجعة والتدقيق على المبالغ المصروفة في عقود جولات التراخيص من خلال ممثلي القسم في لجنة المراجعة المركزية.	سنوي	١٠٠٪
٢	تدقيق خطابات الضمان والاعتمادات المستندية لحسابات الخطة الاستثمارية .	سنوي	١٠٠٪
٣	مراجعة وفحص التقارير الفصلية لأقسام الرقابة الداخلية .	سنوي	١٠٠٪
٤	تقويم وتقييم اداء اقسام الرقابة الداخلية .	سنوي	١٠٠٪
٥	اجراء اعمال التفتيش المالي للقضايا التي تتطلب ذلك والاشتراك في اللجان التدقيقية والتحقيقية حسب مقتضيات العمل.	سنوي	١٠٠٪
٦	متابعة تصفية الملاحظات الواردة في تقارير ديوان الرقابة المالية الموجهة الى الشركات النفطية	سنوي	١٠٠٪
٧	الادارة والاشراف على ورش اقسام الرقابة الداخلية الفصلية وتقييمها في التشكيلات النفطية .	سنوي	١٠٠٪
٨	القيام بالاعمال التي يكلف بها القسم وحسب الاختصاص.	سنوي	١٠٠٪

هـ خطة قسم التفتيش

ت	تفاصيل الخطة	المنهاج الزمني	نسبة الانجاز المخططة
١	متابعة تحققات الإنتاج في الشركات النفطية ومستوى تنفيذ الخطط الإنتاجية.	سنوي	١٠٠٪
٢	متابعة الواقع البيئي في القطاع النفطي وتقييم مدى التزام الشركات العالمية والوطنية بالتنفيذ والالتزام بمعايير الصحة والسلامة والبيئة .	سنوي	١٠٠٪
٣	متابعة تنفيذ برامج الحفر المنفذة من قبل شركة الحفر العراقية.	سنوي	١٠٠٪
٤	متابعة ومراقبة خزين المواد الكيمياوية وآليات الخزن والتداول .	سنوي	١٠٠٪
٥	متابعة ومراجعة تقارير اجتماعات لجان الادارة المشتركة للحقول المشمولة بجولات التراخيص.	سنوي	١٠٠٪
٦	تقييم الاداء الفني لعدد من التشكيلات النفطية		١٠٠٪
٧	مراقبة تنفيذ نصب وإنشاء معدات ومستلزمات القياس في الشركات النفطية	سنوي	١٠٠٪
٨	متابعة مصادر تجهيز النفط الخام ورفع القدرات للمصافي العاملة والمخطط تنفيذها.	سنوي	١٠٠٪
٩	متابعة الفروقات في تداول ونقل النفط الخام والمشتقات النفطية ومطابقة الكميات .	سنوي	١٠٠٪
١٠	متابعة حصص وانسيابية توزيع المنتجات النفطية في المحافظات وتجهيز المنتجات غير البيضاء للقطاع الخاص والدوائر والشركات الحكومية وتحديد الجيود في التنفيذ.	سنوي	١٠٠٪
١١	متابعة تطوير المنافذ التوزيعية (محطات ومستودعات ومعامل غاز) في كافة المحافظات.	سنوي	١٠٠٪
١٢	متابعة الحوادث والتجاوزات الحاصلة في دوائر وشركات القطاع النفطي والتي تشمل (حوادث السرقة والاعتداء والتخريب والتجاوزات)	سنوي	١٠٠٪
١٣	متابعة آلية تجهيز زوارق الصيد بالوقود والمشاركة في لجان تجهيز الوقود	سنوي	١٠٠٪
١٤	متابعة تنفيذ خطط تطوير الحقول المشمولة بجولات التراخيص .	سنوي	١٠٠٪
١٥	متابعة تنفيذ واعتماد منظومات القياس في حقول جولات التراخيص وآليات حسم الفروقات	سنوي	١٠٠٪
١٦	متابعة ومراقبة المصادر المشعة والمواد الكيمياوية ذات الاستخدام المزدوج في الشركات النفطية	سنوي	١٠٠٪
١٧	متابعة تقييم اداء وحدات المعالجة الصناعية في شركات القطاع النفطي	سنوي	١٠٠٪
١٨	متابعة مشاريع استثمار الغاز المصاحب في الحقول النفطية	سنوي	١٠٠٪
١٩	استلام البلاغات والشكاوى والتحري عنها	سنوي	١٠٠٪

٢٠	متابعة موضوع تصدير النفط الخام والمنتجات واستيراد المشتقات النفطية .	سنوي	٪١٠٠
٢١	متابعة مواصفات النفط الخام والمنتجات النفطية وتشخيص الانحرافات واقتراح الحلول المناسبة ورفع تقاير بشانها .	سنوي	٪١٠٠
٢١	متابعة حالات ازالة التجواز بالاشتراك مع الجهات الامنية والحكومات المحلية	سنوي	٪١٠٠

و. خطة قسم تقييم الأداء

ت	التفاصيل	المنهاج الزمني	نسبة الانجاز المخططة
١	تقييم اجراءات التشكيلات النفطية لتقليص الهياكل التنظيمية وفق توجهات الوزارة وبما يتوافق مع نظامها الداخلي.	سنوي	٪١٠٠
٢	متابعة تنفيذ قرار الامانة العامة لمجلس الوزراء المرقم (٣٦٦) لسنة ٢٠١٥ من قبل الوزارة وتشكيلاتها.	سنوي	٪١٠٠
٣	تقييم نسب انجاز خطط التشكيلات النفطية لعام ٢٠١٥ ومقارنتها بسياسة وخطط الوزارة.	سنوي	٪١٠٠
٤	تقييم اداء دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة من ناحية فاعليتها في متابعة خطط التشكيلات النفطية السنوية ومدى مساهمة تقاريرها في تحسين وتطوير خطط التشكيلات النفطية.	سنوي	٪١٠٠
٥	تقييم اداء التشكيلات النفطية وفق منظور الاصلاح الاداري.	سنوي	٪١٠٠
٦	تقييم اجراءات التشكيلات النفطية وفروعها التي لها تماس مباشر مع المواطنين وحسب فقرات دليل سير المعاملات.	سنوي	٪١٠٠
٧	تدقيق مخرجات الدائرة الادارية لمعرفة مدى مساهمتها في تنفيذ التشريعات النافذة.	سنوي	٪١٠٠
٨	تقييم ادارة الوقت في اجابات الدائرة الادارية والقانونية والرقابة الداخلية.	شهري	٪١٠٠
٩	متابعة ملئ استمارات كشف المصالح المالية للمكلفين بها بالتنسيق مع هيئة النزاهة والتركيز على مدراء المشاريع	سنوي	٪١٠٠
١٠	التحري عن الشكاوى الواردة الى القسم	سنوي	٪١٠٠
١١	اقامة دورات تدريبية ادارية لمنتسبي المكتب.	سنوي	٪١٠٠
١٢	تقييم اداء الوحدات المعنية بـ(تقييم الاداء) في التشكيلات النفطية/ المنطقة الوسطى ومدى مساهمتها في رفع كفاءة الاداء الوظيفي والمنظمي.	سنوي	٪١٠٠
١٣	ابداء الرأي والمشورة واعداد التقارير للوزير المختص والجهات الاخرى الخاصة بالامور الادارية.	سنوي	٪١٠٠

ز. خطة قسم مراقبة المشاريع

ت	التفاصيل	المنهاج الزمني	نسبة الانجاز المخططة
١	متابعة مشاريع الخطة الاستثمارية وإجراء الزيارات الميدانية المتعلقة بتطوير الحقول وزيادة إنتاج النفط الخام في شركاتنا الاستخراجية والمتمثلة بربط أنابيب الجريان للآبار المحفورة وإيصالها إلى المحطات الحقلية والخزانات وربطها بالأنابيب الواصلة الى المستودعات النفطية للخام مما ينعكس على زيادة طاقات الخزن والتصدير.	سنوي	٪١٠٠
٢	متابعة مشاريع الخطة الاستثمارية وإجراء الزيارات الميدانية لها والمتعلقة بزيادة طاقات التصفية للنفط الخام في شركات التصفية.	سنوي	٪١٠٠
٣	متابعة مشاريع نصب الخزانات وربط شبكات الأنابيب الرابطة لها في مستودعاتنا بهدف خزن وضخ النفط الخام.	سنوي	٪١٠٠
٤	متابعة مشروع مستودع الفاو النفطي بما فيه من فعاليات إضافة الى مشروع زيادة الطاقات التصديرية بمراحله الثلاث.	سنوي	٪١٠٠
٥	متابعة مشاريع مد الأنابيب الناقلة للنفط الخام والغاز والتي تحقق زيادة ومرونة في الطاقات التصديرية.	سنوي	٪١٠٠

٦	متابعة مشاريع النقل والتوزيع والتعبئة لشركاتنا النفطية (التوزيع,خطوط الأنابيب النفطية,تعبئة الغاز).	سنوي	١٠٠٪
٧	حضور الاجتماعات المتعلقة بالمشاريع النفطية المتابعة من قبل كوادرنا وحسب توجيهات السيد المفتش العام اضافة الى متابعة تقارير تقدم العمل الشهرية للتشكيلات النفطية.	سنوي	١٠٠٪
٨	استمرار التحري عن الشكاوى والبلاغات الواردة إلى القسم.	سنوي	١٠٠٪
٩	الاستمرار بتنفيذ فعالية تقييم الأداء لشركاتنا النفطية (الحفر العراقية ,الاستكشافات النفطية,مركز البحث والتطوير النفطي).	سنوي	١٠٠٪
١٠	متابعة اية مشاريع نجدها مهمة والمتعلقة بالموازنات التشغيلية للشركات النفطية.	سنوي	١٠٠٪
١١	استمرار التنسيق والمتابعة مع الشعب التابعة للقسم فنيا في المناطق الشمالية والجنوبية بهدف تغطية متابعة المشاريع فيهما...	سنوي	١٠٠٪
١٢	تشخيص الظواهر السلبية التي تتكرر في اكثر من موقع عمل للمشاريع واعداد الاعمامات بخصوصها توجه الى كافة تشكيلاتنا النفطية بهدف حثها على تجاوز هذه الظواهر.	سنوي	١٠٠٪
١٣	التركيز على زج كوادر القسم بالدورات التدريبية والتطويرية لقدراتهم في مجال متابعة المشاريع.	سنوي	١٠٠٪

ثانيا: خطة الأقسام الساندة

أ .خطة قسم ادارة الموارد البشرية

ت	التفاصيل	المنهاج الزمني	نسبة الانجاز المخططة
١	التركيز على استخدام البرامج في تنظيم وأتمتة شؤون الأفراد والمالية.	سنوي	١٠٠٪
٢	إقامة ورش تدريبية خاصة لموظفي المكتب لتعزيز قدراتهم باستخدام برامج وانظمة الحاسوب والانظمة الحديثة	سنوي	١٠٠٪
٣	تقييم البرامج التدريبية التي يشارك فيها موظفي المكتب لاختيار الأفضل من البرامج والمراكز التدريبية بما يتناسب وطبيعة عمل مكتب المفتش العام	سنوي	١٠٠٪
٤	اقامة الندوات لتطوير مهارات العاملين في اقسام المكتب بالاستفادة من خبرات الموظفين المشاركين في الدورات التدريبية الخارجية	سنوي	
٥	استمرار شعبة التدريب بانجاز الأعمال الروتينية من إصدار أوامر الإيفاد ومتابعة البرامج التدريبية وشؤون المتدربين مع الدوائر ذات العلاقة وإدامة النظام الخاص بالبرامج التدريبية في الحاسوب	سنوي	١٠٠٪
٦	تقديم التقارير الشهرية والفصلية الخاصة بنشاط القسم في مجال التدريب والأفراد.	سنوي	١٠٠٪
٧	قيام شعبة التدريب بترشيح موظفي المكتب المشمولين بالتدريب ، في الدورات التدريبية والتطويرية التي تقيمها المراكز التدريبية في الداخل وخارج العراق	سنوي	١٠٠٪
٨	استمرار الشعبة المالية في انجاز الأعمال الروتينية المتعلقة بإعداد الموازنة التقديرية للمكتب وتأمين التمويل الشهري ومسك السجلات وإصدار الجداول الشهرية والمطابقات وإعداد الحسابات الختامية وصرف المستحقات المالية لموظفي المكتب وادامة نظام السيطرة على الموجودات.	سنوي	١٠٠٪
٩	استمرار شعبة الإدارة والخدمات في انجاز الأعمال الروتينية للشعبة من استلام وتسليم البريد وتوزيعه على أقسام وشعب المكتب, و التسجيل في سجلات الوارد والصادر وإدامة نظام المتابعة والتوثيق بالحاسوب للبريد الوارد والصادر ومتابعة احتياجات المكتب من خدمات الإدارية.	سنوي	١٠٠٪
١٠	استمرار شعبة الأفراد بانجاز الأعمال الروتينية من حفظ وتوثيق بريد الشعبة وإدامة مواقف الإجازات بأنواعها وإصدار الأوامر الإدارية المختلفة وإدامة نظام الأفراد بالحاسوب وإصدار الأوامر الإدارية بالعلاوات وتغيير العناوين الوظيفية لموظفي المكتب.	سنوي	١٠٠٪
١١	المشاركة باللجان الوزارية واللجان الخاصة بعمل المكتب التي تنسجم واختصاص قسم الموارد البشرية.	سنوي	١٠٠٪
١٢	استمرار ادارة القسم باعداد الدراسات والبحوث وتقديم الرأي كلما تطلب الامر	سنوي	١٠٠٪

التقرير السنوي لعام ٢٠١٥

ب- خطة قسم التخطيط

ت	التفاصيل	المنهاج الزمني	نسبة الانجاز المخططة
١	توحيد خطط العمل لأقسام المكتب لعام ٢٠١٥ وإعداد الخطة النهائية.	سنوي	١٠٠٪
٢	تحديد ومتابعة نسب الانجاز لخطط الأقسام.	سنوي	١٠٠٪
٣	متابعة اعداد التقارير الفصلية والتقرير السنوي وتقرير الشفافية ونشرها على الموقع الالكتروني الرسمي للمكتب.	سنوي	١٠٠٪
٤	استكمال متابعة الإجراءات الخاصة بمسودة الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد للاعوام (٢٠١٤-٢٠١٨) بعد أعداد مسودة خاصه بقطاع الطاقة و إرسالها إلى هيئة النزاهة.	سنوي	١٠٠٪
٥	تزويد المكتب بالبحوث والدراسات وإكمال اعمال تصميم نظام المكتبة المركزية الذي يحتوي على مجموعة أنظمة من ضمنها: • نظام الدراسات • نظام التعاميم • نظام الخدمات (المتمثل بنسخ الكترونية من الإجازات الاعتيادية والمرضية، استمارة الإيفاد، استمارة الصيانة ...الخ)	سنوي	١٠٠٪
٦	متابعة استمرارية عمل الحواسيب و الأجهزة الملحقة بها (طابعات، ماسحات ضوئية، و أجهزة أخرى) من خلال الاستجابة لطلبات الصيانة المادية و البرمجية و إجراء أعمال الصيانة الدورية لها.	سنوي	١٠٠٪
٧	متابعة عمل برنامج مكافحة الفيروسات وتبديل رخصة البرنامج عند نفاذها و تحديث البرنامج بصورة دورية لديمومة حماية الحواسيب.	سنوي	١٠٠٪
٨	استمرار العمل على تقديم الدعم او الإسناد الفني في مجال الشبكات و الانترنت من خلال: ▪ متابعة عمل أجهزة الخوادم (SERVERS) الخاصة بالمكتب و إجراء أعمال الصيانة الدورية عليها. ▪ متابعة عمل جهاز الخزن المركزي (NAS-STORAGE) و إجراء أعمال الصيانة الدورية عليه. ▪ متابعة استمرارية خدمة الانترنت من خلال متابعة عمل جهاز (MIKROTEK) و إجراء أعمال الصيانة الدورية عليه. ▪ متابعة استمرارية عمل أجهزة الاتصال اللاسلكي (ACCESS POINTS) في المكتب.	سنوي	١٠٠٪
٩	بناء منظومة بريد الكتروني محلي (خاص بالمكتب) يستفاد منه في إرسال الاعمامات الداخلية و ذلك بالاستفادة من جهاز الخادم (SERVER) القديم.	سنوي	١٠٠٪
١٠	ربط حواسيب شعبة الخط الساخن في الطابق (١٢) مع شبكة المكتب الداخلية من خلال اجهزة اتصال لاسلكية.	سنوي	١٠٠٪
١١	فصل شبكة حواسيب المكتب عن شبكة الوزارة.	سنوي	١٠٠٪
١٢	فصل خدمة الانترنت الخاصة بالمكتب عن خدمة انترنت الوزارة	سنوي	١٠٠٪
١٣	متابعة تقييم أداء مركز تقنية المعلومات وأقسام تقنية المعلومات في التشكيلات النفطية.	سنوي	١٠٠٪
١٤	الإسهام في عمل اللجان المختلفة و التي تنسجم و اختصاص قسم التخطيط.	سنوي	١٠٠٪
١٥	متابعة العمل على أرشفة كافة المراسلات الصادرة و الواردة الكترونيا.	سنوي	١٠٠٪
١٦	ديمومة العمل على إدامة وتحديث الموقع الالكتروني الخاص بالمكتب واستلام شكاوى المواطنين	سنوي	١٠٠٪

ج- قسم ادارة المكتب

ت	التفاصيل	المنهاج الزمني	نسبة الانجاز المخططة
١	التحري عن البلاغات التي ترد الشعبة واتخاذ مايلزم بصددها	سنوي	١٠٠٪
٢	تكثيف الزيارات التفتيشية لمناقذ التوزيع (المحطات،الساحات،معامل الغاز والمولدات الحكومية والاهلية في بغداد والمحافظات	سنوي	١٠٠٪
٣	استلام الطلبات والشكاوى والتظلمات واحالتها الى الجهات ذات العلاقة ومتابعتها وتبليغ مقدمي الطلبات بالاجابة	سنوي	١٠٠٪
٤	اتباع السياق الاتي بصدد المخالفات الحاصلة في تشكيلات القطاع النفطي :	سنوي	١٠٠٪

التقرير السنوي لعام ٢٠١٥

	أ. فحص وفرز البلاغات والشكاوى الواردة	سنوي	١٠٠٪
	ب .احالة القضايا التي تنطوي على الفساد الاداري والمالي الى دوائروشركات القطاع النفطي لاجراء التحقيق فيها حسب الاختصاص والصلاحية واعلام المكتب بها	سنوي	١٠٠٪
	ج . احالة القضايا التي تنطوي على مخالفات جسيمة وخطيرة والتي تنطوي على فساد مالي كبير (جرائم منصوص عليها في قانون العقوبات) الى هيئة النزاهة حسب الاختصاص	سنوي	١٠٠٪
	د. الاشتراك في اللجان التحقيقية المشكلة في المكتب	سنوي	١٠٠٪
	هـ. متابعة الظواهر السلبية في كافة المجالات .	سنوي	١٠٠٪
	و . احالة المخالفات المرصودة من قبل شعبة البلاغات والخط الساخن الى شركات القطاع النفطي ذات العلاقة لغرض اتخاذ الاجراءات القانونية بحق المخالفين .	سنوي	١٠٠٪
٥	المتابعة والتنسيق لعقد المؤتمرات والندوات وورش العمل في مجال التدقيق والرقابة والتحقيق وتقويم الاداء	سنوي	١٠٠٪
٦	متابعة النشاطات الاعلامية ونشر المطبوعات والنشرات الخاصة بمكافحة الفساد	سنوي	١٠٠٪
٧	تنظيم مقابلات السيد المفتش العام ومتابعة الشكاوي والتظلمات الواردة الى المكتب مع الاقسام المعنية	سنوي	١٠٠٪
٨	تغطية جولات وزيارات المفتش العام للدوائر والشركات وتنظيم اللقاءات وتقديم التقارير الالكتروني للمكتب ونشرها على الموقع	سنوي	١٠٠٪

الفصل الثالث عشر
موازنـــــــة المكتـــب

بلغت موازنة المكتب لعام /٢٠١٥ (٤,٨٢٤,٨١٨,٤٣٢) اربعة مليارات وثمانمائة واربعة وعشرون مليون وثمانية عشر الف واربعمائة واثنان وثلاثون دينارا عراقيا، وبلغ المصروف الفعلي (٤,٣٩٥,٨٦٨,٥٨٣) اربعة مليارات وثلاثمائة وخمسة وتسعون مليون وثمانمائة وثمانية وستون الف وخمسمائة وثلاثة وثمانون دينارا عراقيا، اي بنسبة صرف كلية (٩١٪).

جدول رقم () موازنة مكتب المفتش العام / لعام٢٠١٥

ت	البيان	الاعتماد المخصص (دينار)	المصروف الفعلي (دينار)	نسبة الصرف
١	تعويضات الموظفين	٤,٤٢٦,١٧٩,٠٠٠	٤,٠٥٨,٤٦٩,٩٢٣	٪ ٩٢
٢	المستلزمات الخدمية	٢٣٠,١٢٥,٠٠٠	١٩١,٢٩٨,٤١٠	٪ ٨٣
٣	المستلزمات السلعية	٦٩,٠٠٠,٠٠٠	٦٤,٩٨٨,٦٥٠	٪ ٩٤
٤	صيانة موجودات	٦٥,٠٠٠,٠٠٠	٥٣,٢٣٣,٦٠٠	٪ ٨٢
٥	النفقات الرأسمالية	٢٥,٥١٤,٤٣٢	١٩,٣٣٣,٠٠٠	٪ ٧٦
٦	المصروفات الأخرى	٩,٠٠٠,٠٠٠	٨,٥٤٥,٠٠٠	٪ ٩٥
	المجمـــوع	**٤,٨٢٤,٨١٨,٤٣٢**	**٤,٣٩٥,٨٦٨,٥٨٣**	**٪ ٩١**

الفصل الرابع عشر
نتائج أعمال التدقيق المالي

أولا: عدد المعاملات المدققة

بلغ عدد المعاملات المدققة من قبل المكتب خلال عام/٢٠١٥ (٦٣٤) معاملة من المعاملات المالية، قدرت مبالغها (٢٠.٢٩٢.٨٠٤.٢٢٨) دينارا عراقيا و(١٤٠.٦١٦.٩٦٣) دولارا امريكيا و(٥٠.٧٩٢.٤٠٢) يورو اوروبي و(٦٠٧.٤٩٤) جنيها استرلينيا.

ثانيا: نتائج التدقيق وأهم الملاحظات

ت	الجهة المرسل إليها والموضوع	نتائج التدقيق
١	شركة تعبئة الغاز (استمارات فحص نفاذية خطابات الضمان)	الطلب من الشركة استبدال (١٤) خطاب ضمان صادر من مصرف الاقتصاد للأستثمار والتمويل كأجراء احترازي لضمان استحقاقات الشركة كون ذلك المصرف عليه وصاية البنك المركزي في الوقت الحالي .
٢	ديوان الرقابة المالية (استمارات فحص نفاذية خطابات الضمان)	تدقيق استمارات خطابات ضمان عدد (٥) عائدة لشركة المشاريع النفطية وبمبلغ اجمالي قدره (٦٣٢,٨٨٧) دولار امريكي (٣٥٨,٥٢٣) يورو
٣	شركة الحفر العراقية (اعتماد الكفالات المصرفية)	اوضح كتاب مصرف الاتحاد العراقي بانه قام بتسديد خطاب الضمان بمبلغ اجمالي قدره (٢٢٥.٠٠٠) دولار .
٤	ديوان الرقابة المالية (استمارات فحص نفاذية خطابات الضمان)	تم تدقيق استمارات خطابات الضمان عدد (٨) عائدة الى شركة توزيع المنتجات النفطية وبمبلغ اجمالي قدره (١٩١.٧٦٤) دولار و (١.٥٨٧.٣٠٠) يورو و(١٩.٨٤٤.٠٠٠) دينار عراقي .
٥	ديوان الرقابة المالية (استمارات فحص نفاذية خطابات الضمان)	تدقيق استمارات خطابات ضمان عدد (١١) عائدة الى شركة نفط الشمال وبمبلغ اجمالي قدره (٢٤٨,٧٦٨,٠٠٠) دينار عراقي و (٦٢٦.٢٩٤,٧٠) يورو و(٢٠,٨٣٥) دولار .
٦	ديوان الرقابة المالية (استمارات فحص نفاذية خطابات الضمان)	تدقيق استمارات خطابات الضمان عدد (٢٨) منها (١٠) عائدة الى شركة نفط الشمال و (٨) لشركة نفط ميسان و (١٠) لشركة توزيع المنتجات النفطية بمبلغ اجمالي قدره (١,٠١٨,١٥٨,٠٠٠) دينار عراقي و (١,٠٨٥,٩٥٨,٦) يورو و(١,٩٣٥,١٥٨,٧٤) دولار .
٧	ديوان الرقابة المالية (استمارات فحص نفاذية خطابات الضمان)	تدقيق استمارات خطابات ضمان عدد (٢) عائدة الى شركة توزيع المنتجات النفطية وبمبلغ اجمالي قدره (٤١,٩٧٦) دولار امريكي و (٨٣,٠٠٠,٠٠٠) دينار عراقي
٨	شركة غاز الجنوب (خطابات ضمان)	استحصال مبلغ خطاب الضمان العائد الى شركة غاز الجنوب البالغ (٤٧.٣٠٠) دولار.
٩	ديوان الرقابة المالية (استمارات فحص نفاذية خطابات الضمان)	تدقيق استمارات خطابات ضمان عدد (٦) عائدة الى شركة المشاريع النفطية وبمبلغ اجمالي قدره (٣,٣٩٤,٧١٨) دولار امريكي و(٣٧٦,٨٦٦) يورو.
١٠	ديوان الرقابة المالية (استمارات فحص نفاذية خطابات الضمان)	تدقيق استمارات خطابات ضمان عدد (٢٤) عائدة الى شركة نفط الشمال وبمبلغ اجمالي قدره (٢,٢٠٠,٠٠٠) دينار عراقي و (٣٦٩,٠٣٥,٠٥) يورو و(١٢,٨٧٤,٢١٦,٦٥) دولار و (٥١٤,٠٠٠) جنيه استرليني .
١١	ديوان الرقابة المالية (استمارات فحص نفاذية خطابات الضمان)	تدقيق استمارات خطابات الضمان عدد (٣) عائدة الى شركة توزيع المنتجات النفطية وبمبلغ اجمالي قدره (٢٥.٦٩٢) دولار امريكي و(١٥٢.٠٢٣) يورو
١٢	ديوان الرقابة المالية (استمارات فحص نفاذية خطابات الضمان)	تدقيق استمارات خطابات ضمان عدد (١٥) منها(١٣) عائدة الى شركة نفط الشمال و (٢) عائدة الى شركة توزيع المنتجات النفطية وبمبلغ اجمالي قدره

		(٣٩,٧٠٠,٠٠٠) دينار و (٨٠,٠١٩,٦٧١,١) دولار و (٤٦,٧٤٧,٨٣) باون استرليني .
١٣	ديوان الرقابة المالية (استمارات فحص نفاذية خطابات الضمان)	تدقيق استمارات خطابات ضمان عدد (٧) منها (٢) عائدة لشركة نفط الشمال و(٣) عائدة لشركة مصافي الجنوب و (٢) عائدة لشركة توزيع المنتجات النفطية وبمبلغ اجمالي قدره (٥٦,٩٠٥,٠٠٠) دينارا.
١٤	ديوان الرقابة المالية (استمارات فحص نفاذية خطابات الضمان)	تدقيق خطابات ضمان عدد (٣٧) منها (١٨) عائدة الى شركة تعبئة الغاز و(١٨) عائدة لشركة توزيع المنتجات النفطية و (١) عائدة الى الدائرة الادارية بمبلغ اجمالي قدره (١,٢٨١,٥٨٤,٤٨٦) دينار ا
١٥	ديوان الرقابة المالية (استمارات فحص نفاذية خطابات الضمان)	تدقيق استمارات خطابات ضمان عدد (٤٣) منها (٣٧) عائدة الى شركة نفط ميسان و(٤) الى شركة توزيع المنتجات النفطية و (٢) الى شركة نفط الشمال وبمبلغ اجمالي قدره (٤.٥٢٠.١١٣,٣٦) دولار (٣.٣٧٠,٥٩) يورو و(١.١٢٧.٦٥٩.٠٠٠) دينار .
١٦	ديوان الرقابة المالية (استمارات فحص نفاذية خطابات الضمان)	تدقيق استمارات خطابات ضمان عدد (١٦) منها (١٤) عائدة لشركة نفط الشمال و (٢) لشركة توزيع المنتجات النفطية وبمبلغ اجمالي قدره (٥٦.٩٦٠.٩٦٧) دينار و (٤١٨.٨٨٨) يورو و (٣٩٠.٨٠١,٦٥) دولار .
١٧	ديوان الرقابة المالية (استمارات فحص وتدقيق خطابات الضمان)	تدقيق استمارات خطابات الضمان عدد (٤١) استمارة منها (١٥) تخص شركة نفط الشمال و (٢٨) تخص شركة نفط ميسان و (٦) تخص شركة التوزيع و (٢) تخص شركة الحفر وبمبلغ اجمالي قدره (٥٣٩,٠٥٩,٠٠٠) دينار عراقي و (٦٨٢,٢٩٤,٩) يورو و (٣,١٢٦,٠٤٥,٠٣) دولار امريكي
١٨	ديوان الرقابة المالية (استمارات فحص وتدقيق خطابات الضمان)	تدقيق استمارات خطابات الضمان عدد (٢٥) عائدة الى شركة توزيع المنتجات النفطية وبمبلغ اجمالي قدره (٢,٠٩٨,١٨٧,٥٠٠) دينار و (٣٧١,٢٢٥) دولار و (٢٤٩,٩٥٧) يورو
١٩	ديوان الرقابة المالية (استمارات فحص وتدقيق خطابات الضمان)	تدقيق استمارات خطاب ضمان عدد (٦) عائدة الى شركة نفط الشمال وبمبلغ اجمالي قدره (٢٤,٠٦٨,٨٠) يورو و (٤٧,٤٩٦) دولار امريكي
٢٠	ديوان الرقابة المالية (استمارات فحص وتدقيق خطابات الضمان)	تدقيق استمارات خطاب ضمان عدد (٦٦) استمارة عائدة الى شركة نفط الشمال (١) الى شركة توزيع المنتجات النفطية و (٢٩) عائدة الى شركة نفط ميسان وبمبلغ اجمالي قدره (١١,٧٦٨,٧٢٤,٩٨) دولار امريكي و (٢٨٢,٥٩٢,٢٢) يورو (١,٤٠٤,٦٧٠,٠٠٠) دينار عراقي
٢١	دائرة الرقابة الداخلية (تدقيق مصاريف مكتب فريق دعم الرميلة RST	وجود مبلغ قدره (٣٦٣.٥٢٤.٩٧٠) دولار يمثل كلف مكتب دعم واسناد الرميلة في لندن (RST) منذ لحظة تفعيل عقد الخدمة ولغاية الفصل الرابع / ٢٠١٤ مازال غير محسوم بشكل نهائي مما يتطلب حسمه بما يضمن عدم تدويره
٢٢	ديوان الرقابة المالية (استمارات فحص نفاذية خطابات الضمان)	تدقيق (١٦) استمارة خطاب ضمان منها (١٤) عائدة لشركة تعبئة الغاز و (١) لشركة لشركة توزيع المنتجات النفطية و (١) لشركة مصافي الجنوب وبمبلغ اجمالي قدره (٤٤٦.٧١٢.١٥٠) دينار عراقي في (٣٩٦.٨٢٥) يورو اوروبي
٢٣	ديوان الرقابة المالية (استمارات فحص نفاذية خطابات الضمان	تدقيق (٣٨) استمارة خاصة بخطابات الضمان عائدة الى شركة نفط ميسان وبمبلغ اجمالي قدره (٥.٢٥٠.٧٩٣,٦٣) دولار امريكي و (٤١٣.١٨٣) يورو (١.٠٤٢.٩٣٦.٠٠٠) دينار عراقي
٢٤	ديوان الرقابة المالية (استمارات فحص نفاذية خطابات الضمان	تدقيق استمارات خطاب ضمان عدد (١١)، منها (٩) عائدة الى شركة توزيع المنتجات النفطية و(٢) عائدة الى شركة نفط الشمال وبمبلغ اجمالي قدره (٧١٥.٢١٣.٠٠٠) دينار عراقي و (٧١.٨٢١) دولار امريكي و (٤٦.٧٤٧) باون استرليني
٢٥	ديوان الرقابة المالية (استمارات	تدقيق استمارات خطاب ضمان عدد (٢٢) منها (٩) عائدة الى شركة نفط

	فحص نفاذية خطابات الضمان)	الشمال و (١٢) الى شركة توزيع المنتجات النفطية و (١) الى شركة مصافى الجنوب وبمبلغ اجمالي قدره (٧٦٢.٢٩٢) دولار امريكي و (٥٠.٥٠٦.١٨)يورو و (٤.٦٦٢.٩٨٦.٠٠٠) دينار.
٢٦	ديوان الرقابة المالية (استمارات فحص نفاذية خطابات الضمان)	تدقيق (٦) استمارات خطاب ضمان عائدة الى شركة توزيع المنتجات النفطية وبمبلغ اجمالي قدره (١٩٧.٧٦٢) يورو و(٣٧٥.١٢٣) دولار امريكي.
٢٧	ديوان الرقابة المالية (استمارات فحص خطابات الضمان)	تدقيق استمارات خطاب ضمان عدد (٤٧)، منها (٣١) عائدة الى شركة نفط ميسان و (١٦) استمارة خاصة لنفط الشمال ومبلغ قدره (٤.٤٦٩.٤١٣.٩٦٥) دولار (٦٩١.٤٨٣) يورو(٨١٤.٥١٦.٠٠٠) دينار عراقي
٢٨	ديوان الرقابة المالية (استمارات فحص خطابات الضمان)	تدقيق استمارات خطاب ضمان عدد (٦) استمارات عائدة الى شركة المشاريع النفطية بمبلغ اجمالي قدره (١.٠٤٨.٤٠٨) يورو (٣٣١٠٠٠) دولار امريكي
٢٩	ديوان الرقابة المالية (استمارات فحص خطابات الضمان)	تدقيق استمارات خطابات الضمان عدد (٣) عائدة الى شركة توزيع المنتجات النفطية و (١) الى شركة مصافى الجنوب وبمبلغ اجمالي قدره (١٥٥٧٣٤) يورو
٣٠	ديوان الرقابة المالية (استمارات فحص خطابات الضمان)	تدقيق استمارات خطابات الضمان عدد (٤) عائدة الى شركة التوزيع وبمبلغ اجمالي قدره (٥٨٣٢٥٢) يورو (٧٢.٠٠٠.٠٠٠) دينار عراقي
٣١	ديوان الرقابة المالية (استمارات فحص خطابات الضمان)	تدقيق استمارات خطابات ضمان عدد (٤٧) عائدة منها (٢١) الى شركة نفط الشمال و (٢٥) لشركة نفط ميسان و (١) لشركة مصافى الجنوب وبمبلغ اجمالي قدره (٢.٥٥٩.٠٤١) دولار و (٦٩٨.٥٩٩,٤) يورو (٥٨.٠٦٥٠.٠٠٠) دينار
٣٢	ديوان الرقابة المالية (استمارات فحص خطابات الضمان)	تدقيق استمارات خطابات ضمان عدد (٣٦) عائدة منها (٢٧) لشركة نفط ميسان و (٥) لشركة نفط الشمال و (٤) لشركة التوزيع بمبلغ (٧.٢٠٩.٥٩١) دولار و (١.١٦٣.١٨٣) يورو و (٦٠٦.٧٨١.٣٧٧) دينار
٣٣	ديوان الرقابة المالية (استمارات فحص نفاذية خطابات الضمان)	تدقيق (١٤) استمارة خطاب ضمان (٧) منها عائدة الى شركة نفط الشمال و(٤) عائدة الى شركة غاز الشمال و(٣) عائدة الى شركة توزيع المنتجات النفطية وبمبلغ اجمالي قدره (٣٣٩,٣٩١,٥) دولار (٢٥,٣٢٨,٦٧) يورو (٥١٤,٥١٧,٦٢٥) دينار

الفصل الخامس عشر

التنسيق مع الأجهزة الرقابية الأخرى

التزاما بتحقيق التكامل والتفاعل ما بين الجهات الرقابية المتعددة في الحكومة العراقية في سبيل تحقيق الهدف الاستراتيجي والاسمى لتلك الجهات وهو محاربة الفساد الادارية بكافة انواعه، فكان لمكتبنا الدور الفاعل في التنسيق مع تلك الجهات وبمختلف المواضيع (شكاوى، تدقيق، تحري، تحقيق، صحة صدور..الخ)، وادناه بعض الاعمال التي قام بها المكتب بالتنسيق مع الجهات المذكورة.

أولاً: ديوان الرقابة المالية

من خلال الأهداف المشتركة بين مكاتب المفتشين العموميين وديوان الرقابة المالية في مكافحة الفساد وحماية المال العام وتقويم أداء المؤسسات الحكومية، يقوم المكتب بمتابعة التقارير الصادرة عن ديوان الرقابة المالية والتي تخص وزارة النفط وتشكيلاتها والمتعلقة بنتائج إعمال الرقابة والتدقيق التي يقوم بها الهيئات العاملة في تشكيلات القطاع النفطي وما يتمخض عنها من ملاحظات، ويتمثل ذلك بثلاث محاور:

المحور الأول: متابعة ملاحظات ديوان الرقابة عن أداء الوزارة وتشكيلاتها وما يتمخض عنها من توصيات.

المحور الثاني: رصد ديوان الرقابة المالية لمخالفات التشكيلات النفطية في كافة الجوانب والتي يتطلب تشكيل اللجان التحقيقية للتحقيق في اسباب تلك المخالفات وتحديد المقصرين.

المحور الثالث: متابعة تقارير ديوان الرقابة المالية بخصوص وجود موظفين في القطاع النفطي يتقاضون رواتب من جهتين مختلفة سواء أكانت من حكومية بصفة أصلية، أو تقاضي رواتب من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية/ مديرية الرعاية الاجتماعية كمنح او قروض إضافة الى راتبه ...الخ.

المحور الرابع: ويتعلق بالتقارير الصادرة من الديوان عن نتائج الرقابة والجودة في أداء مكتب المفتش العام، وما تمخض عنها من ملاحظات يتم تصفيتها وإعداد إجابة مفصلة عن تلك الملاحظات.

ثانياً: هيئة النزاهة

إما التنسيق والتعاون بين مكتب المفتش العام وهيئة النزاهة فكانت من خلال احالة الشكاوى والبلاغات التي ترد الى الهيئة، وإحالة بعض القضايا التحقيقية التي تنطوي على فساد، وتنفيذ مقتضيات الحملة الوطنية لمكافحة الرشوة، وملئ كشف المصالح المالية للمكلفين ...الخ، فضلا عن ذلك فقد قام المكتب بمخاطبة الهيئة لشمول مدراء المشاريع الاستثمارية ودائرة العقود والتراخيص البترولية بملئ استمارة كشف المصالح المالية نظرا لاهمية تلك المشاريع التي تنفذها وزارة النفط وتشكيلاتها وما قد يرافق ذلك من فساد اداري، بدءا من تنفيذ المشروع ولغاية انتهاءه، وقد وافقت هيئة النزاهة بكتابها المرقم (١٣٥٨) في ٢٠١٥/١٠/٢٠ على المقترح، وتم اعمامه على التشكيلات النفطية لغرض التنفيذ بدءا من عام/٢٠١٦.

ثالثاً: وحدة التنسيق المشترك لمكاتب المفتشين العامين

يقوم المكتب بتزويد مكتب المنسق بانجازاته الناتجة من خلال التقارير الفصلية والسنوية المتعلقة بنشاطات المكتب إحصائيا، والتقارير الخاصة بانجاز المكتب في معالجة الظواهر السلبية الواردة في الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (٢٠١٠-٢٠١٤) والتي تتعلق بنشاط القطاع النفطي.

رابعاً: مكاتب المفتشين العموميين

كما يقوم المكتب بالتنسيق مع مكاتب المفتشين العموميين في باقي الوزارات ذات العلاقة لانجاز بعض المهام التي يتطلب العمل:

١. وزارة التربية/مكتب المفتش العام، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي/مكتب المفتش العام: بشأن صحة صدور الوثائق الدراسية وتقييم الدراسات العليا.
٢. وزارة الصناعة والمعادن/ مكتب المفتش العام: بشأن التلكؤ في تنفيذ العقود الموقعة من قبل وزارة الصناعة والمعادن مع التشكيلات النفطية.
٣. وزارة الاسكان والاعمار/ مكتب المفتش العام: بشأن المشاريع التي تقوم وزارة الاسكان والاعمار بتنفيذها في وزارة النفط.
٤. وزارة الداخلية/ مكتب المفتش العام: بشأن صحة صدور هوية الاحوال المدنية او شهادة الجنسية العراقية او الاطلاع على دخول وخروج بعض الموظفين من المنافذ الحدودية للعراق كلما تطلب الامر ذلك.
٥. جميع مكاتب المفتشين العموميين في الوزارات: بشأن التدقيق المتقاطع.

الفصل السادس عشر
نتائج أعمال التفتيش

استنادا الى مضامين المادة (٢/٥) من امر سلطة الائتلاف المؤقتة المنحلة رقم (٥٧) لسنة ٢٠٠٤ والمتضمنة فحص ومراجعة جميع سجلات الوزارة وكل ما تقوم به من نشاط بغية ضمان النزاهة والشفافية والكفاءة في عملياتها، ونتيجة للزيارات الميدانية المتكررة وبغية توفير المعلومات لاتخاذ القرارات، ومن ثم تقديم التوصيات المناسبة المتعلقة بتحسين برامج الوزارة وسياساتها واجراءاتها ونتائج التدقيق التي يقوم بها منتسبوا المكتب بغيت اكتشاف حالات التجاوز ووضع الحلول المناسبة لمعالجتها في الوقت المناسب، نتج عنها مجموعة من الاجراءات والتوصيات.

اولا: التفتيش الفني

١. اهم الملاحظات الفنية لعقود الخدمة لجولتي التراخيص الاولى والثانية:

أ. جولة التراخيص الأولى: تم إحالة حقول (الرميلة، غرب القرنة ١، الزبير وميسان/حقول عملاقة مطورة) الى ائتلاف شركات عالمية رصينة، وقد كان سقف إنتاج الذروة واجور الربحية معياري الترجيح الرئيسيين في الإحالة والتعاقد كما تم اعتماد السياق ذاته في إحالة عقود جولة التراخيص الثانية التي شملت حقول (غرب القرنة ٢، مجنون، حلفاية،(حقول عملاقة غير مطورة) وحقلي نجمة وقيارة والغراف) وبالتالي اعتمد هذين المعيارين في بناء الموديلات الاقتصادية والجيولوجية وفي بناء خطط التطوير النهائية، فضلا عن خطط التطوير الأولية وكان الأجدر بالوزارة واعتمادا على دراسات مكمنية وجيولوجية سابقة ان تقوم بتخمين سقف إنتاج الذروة لكل حقل وجعل أجور الربحية المعيار الأساسي للترجيح والبحث عن معايير أخرى غير سقف الإنتاج وقد تبين لنا لاحقا كيف أن سقف إنتاج الذروة المستهدف أصبح مؤثرا في تعديلات العقود من خلال تثبيت أرباح المقاولين المتوقعة عند إجراء التعديلات على سقوف الإنتاج (الافتراضية) يضاف إلى ذلك إن سقوف إنتاج الذروة العالية وقصر فتراتها يحتم على الشركات العالمية المقاولة بناء منشآت سطحية لمعالجة النفط والغاز ومنشآت أخرى لحقن الماء سيتم الاستغناء عن جزء كبير منها بعد انتهاء فترة إنتاج الذروة وانخفاض معدلات الإنتاج.

ب. حدد سقف الإنتاج الأولي **base line production** لجميع حقول جولة التراخيص الأولى من خلال آلية تم الاتفاق عليها مباشرة بعد تفعيل العقود وبحسب المادة (٢.٢-a.i) يلتزم المقاول بتحقيق الإنتاج الأولي المستهدف Initial Production Target (زيادة الإنتاج بنسبة لا تقل عن ١٠٪ من سقف الإنتاج الأولي) كلما كان ذلك ممكنا بعد المصادقة على خطة التأهيل واعتبر تحقيق هذا الهدف شرطا لبداية موديل استرداد الكلف النفطية (المباشرة بصرف المستحقات الرأسمالية والربحية للمقاولين في حقول جولة التراخيص الأولى) الأمر الذي حدا بجميع الشركات المقاولة القيام بإجراءات فنية غير جوهرية وبنفقات رأسمالية وتشغيلية محدودة لبلوغ هذا الهدف كما هوا لحال في حقول/ الرميلة، الزبير وغرب القرنة ١/ وخلال فترات قصيرة لم تتجاوز العام لكن لا توجد في العقد فقرة تلزم المقاول بالحفاظ على معدل الإنتاج الأولي المستهدف او زيادته بشكل تصاعدي ومستقر حيث تم ملاحظة تذبذب و انخفاض الانتاج في حقل الرميلة دون هدف الانتاج الأولي بعد فترة قصيرة من تحقيق هذا الهدف مع الاستمرار بصرف المستحقات المالية للمقاول بموجب موديل الاسترداد المنوه عنه في أعلاه إضافة الى الخسائر غير المحسوبة والمتكبدة نتيجة لانخفاض الإنتاج دون مستوى سقف الانتاج الاولي Base line production في بعض هذه الحقول بعد مضي مدة قصيرة جدا على دخول هذه العقود حيز التنفيذ حيث استمر هذا الانخفاض لفترة غير قليلة.

ج. إن عدم تحديد سقف زمني في عقد الخدمة لنصب مصانع معالجة الغاز المصاحب المنتج من حقول جولة التراخيص الثانية والكلف العالية لإنشاء هذه المصانع وعدم سماح الوزارة للمشغلين باستخدام تقنية حقن الغاز لزيادة الاستخلاص حدا بالشركات المقاولة العمل على تأخير المباشرة بإعداد التصاميم الهندسية وبالتالي تأخر نصب هذه المصانع والاستمرار في حرق كميات كبيرة من الغاز المصاحب قد تستمر إلى سنة ٢٠١٩.

د. ان اغلب المشاريع الكبيرة تنفذ حاليا بأسلوب EPC (تصاميم ، مشتريات وإنشاءات) ويكون دور الشركة المقاولة هو الإشراف والادارة وفي بعض الأحيان وخاصة في المشاريع المعقدة يتم الإشراف والادارة من خلال عقد مقاول إدارة المشروع (EPC) لكن تم ملاحظة قيام شركة اكسون موبيل باحالة عقد EPCM (إدارة التصاميم والمشتريات

والانشآءات) الى شركة فلور الأمريكية لكل المشاريع الكبيرة وبمبلغ ٨٥١ مليون دولار ولمدة ثلاث سنوات ولم تحصل موافقة الوزارة عليه في حينه لاعتراض المكتب على الأسلوب والكلفة العالية، وبناءا عليه وبعد الحاح مشغل حقل غرب القرنة/ ١ تم تخفيض حجم العمل والكلفة الى ٢٥٠ مليون دولار ولمدة سنتين ليكون مبلغ الاحالة بحدود صلاحيات الوزارة المالية ثم مدد العقد سنة اخرى بمبلغ ١٢٠ مليون دولار .

ه. من خلال مراجعة خطط التطوير الاولية لحقول جولتي التراخيص الأولى والثانية ومتابعة تحققات الانتاج فيها يتبين لنا مدى الانحراف عن الخطط الموضوعة التي نالت استحسان ومصادقة الشركات الاستخراجية والوزارة عليها ولا زال الانحراف واضحا حتى بعد المباشرة بتنفيذ خطط التطوير المحسنة للجولة الأولى والخطط النهائية للجولة الثانية، حيث يفترض أن يكون معدل الإنتاج خلال سنة ٢٠١٤ قد تجاوز عتبة ٢٧٥٠ ألف برميل /يوم من حقول جولة التراخيص الأولى فقط في حين إن الإنتاج الفعلي من هذه الحقول لم يتجاوز في أحسن حالاته سقف ١٩٥٠ ألف برميل / يوم أي بانحراف مقداره أكثر من ٨٠٠ ألف برميل / يوم .

و. مجموعة عوامل أساسية مؤثرة ساهمت في تدهور إنتاج حقل الزبير بشكل حاد يمكن تلخيصها بعدم وجود إستراتيجية واضحة لدى المشغل (شركة ايني) في إدارة العمليات النفطية والتخبط في تحديد الأولويات، عدم وجود بيئة عمل مناسبة وتفاهمات بين الكوادر القيادية لمنتسبي هيئة التشغيل حيث تم تبديل الجانب الايطالي لأكثر من مرة ، تأخر المصادقة على خطة التطوير المحسنة حيث قدم المشغل عدة سيناريوهات لم تتم المصادقة على احدها الا بعد تعديل العقد وفق الصيغة الحالية، التراجع الكبير في عمليات الحفر والاستصلاح خلال الفترة السابقة، شحة في مياه الحقن ونتيجة لهذه التداعيات بداء المشغل يطالب بإلغاء عقود مشاريع كبرى أو تعليقها لعدة سنوات لحين تشغيل مشروع ماء البحر المشترك في سنة ٢٠١٨حسب تقديرات نفط الجنوب وفي سنة ٢٠٢٢ حسب تقديرات شركة ايني مشغل الحقل ومن هذه المشاريع عقود EPC لمحطتي العزل N و S المحالتين على شركتي سامسونك و دايو ومطالبة المشغل باعتبار كل النفقات المترتبة على إنهاء العقدين كلف نفطية مستردة والمقدرة بحدود ١٣٥ مليون دولار في حالة إنهاء العقدين خلال سنة ٢٠١٤ واعتبار ان أي تأخير في الإنهاء سيزيد من كلف إنهاء العقود بمبلغ لا يقل عن ٣٥ مليون دولار شهريا حسب العرض الذي قدمه المشغل أثناء توضيح مبررات الإنهاء في اجتماع لجنة الإدارة المشتركة المنعقد خلال شهر تشرين أول ٢٠١٤ .

ز. بعد مرور أكثر من ثلاث سنوات على تفعيل عقود الخدمة ودخول معظم هذه العقود في مراحل التطوير النهائي وكنتيجة للمعوقات والمشاكل التي رافقت مراحل التطوير وأهمها تأخر الشركات في تنفيذ مشاريع الحفر والاستصلاح، ضعف الدعم المكمني الناشئ عن ضعف إدارة مشاريع مياه الحقن (تلكؤ تنفيذ مشاريع ماء الحقن وخاصة مشروعي كرمة علي والمصب العام) وكذلك تأخر تنفيذ مشروع ماء البحر المشترك وبالتالي عجز الشركات العالمية المقاولة عن تحقيق معدلات الإنتاج السنوية المعتمدة في خطط التطوير ولعل ماذكر في اعلاه بخصوص حقل الزبير، جانب مهم منها دفعها إلى المطالبة بتعديل سقوف انتاج الذروة ووضع توقيتات جديدة وبناءا على ذلك تم التفاوض مع اغلب هذه الشركات لتعديل العقود وفق سيناريوهات تطوير وموديلات اقتصادية مبنية على سقوف الذروة الافتراضية بشكل أساسي .

ح. ان ازدياد الخزين الاصلي للنفط OIIP حسب دراسات مكمنية محدثة، حاجة البلد الى كميات كبيرة من الغاز المصاحب لتجهيز محطات الطاقة الكهربائية والاستهلاك المحلي، قدرة بعض المكامن على تحقيق معدلات الانتاج المحددة وفق خطط التطوير النهائية لبعض الحقول، وجود خطط لبناء مصافي جديدة، قيام الوزارة بتنفيذ مشاريع طموحة لزيادة الطاقات الخزنية والتصديرية رغم تاخر تنفيذ البعض منها ومد أنبوب جديد للتصدير يربط حقول ميسان والحلفاية بمستودع الطوبة بطاقة مليون برميل يوميا كلها مزايا توفر الفرصة للوزارة بادارة مفاوضات تعديل العقود وفق صيغة متلائمة مع هذه المعطيات مع ملاحظة ان جميع المؤشرات المتوفرة تشير الى عدم قدرة مشغلي حقول (الرميلة، الزبير وغرب القرنة /١) في بلوغ معدلات انتاج الذروة فضلا عن معدلات الانتاج المقترحة فعلى سبيل المثال تضمنت خطة تطوير الرميلة المحسنة اربع سيناريوهات لإنتاج الذروة اقلها ٢١٠٠ الف برميل/يوم وان كل هذه السيناريوهات يتضمن تحقيق معدل انتاج يومي بحدود ١٥٠٠ الف برميل/يوم مع بداية منتصف ٢٠١٣ وحفر ١٢٠-٢٤٠ بئر سنويا واستصلاح عدد اكبر من الابار المنتجة وتطوير محطة كرمة علي لانتاج ١٣٠٠ الف برميل ماء حقن يوميا كمرحلة اولى الا ان انتاج هذه المحطة وبعد مرور خمس سنوات على تطوير الرملية لا يتجاوز ٤٥٠ الف برميل /يوم

وعدد الآبار الإنتاجية الجديدة لايتجاوز ١٢٠ بئر منذ تفعيل العقد و لغاية اب ٢٠١٤ وبالنتيجة فان معدل انتاج حقل الرميلة لم يتجاوز ١١٩٣ الف برميل/ يوم خلال ٢٠١٤سنة .

ط. ان تعويض الشركات المقاولة وفق صيغة عقود الخدمة المعدلة الحالية يعتبر غير عادل بلحاظ ما تمت الاشارة اليه في أعلاه إضافة إلى ان الموديلات الاقتصادية الجديدة بنيت على فرضية إمكانية تحقيق معدلات انتاج الذروة قبل التعديل لتكون هذه التعديلات ضامنة لحقوق الشركات المقاولة بنفس الارباح، لذا تم اللجوء الى زيادة مدة إنتاج الذروة المخفض وإلغاء معامل الاسترداد RF وتخفيض نسبة الشريك الحكومي بشكل كبير وزيادة معامل الاستنزاف لبعض الحقول .

ي. من خلال مراجعة قوائم حسابات الشركات المقاولة والنفقات الاستثمارية الاجمالية لحقول الجولة الأولى يتبين لنا مدى التباين بين النفقات الرأسمالية والزيادة في الانتاج حيث بلغت هذه النفقات منذ تفعيل هذه العقود ولغاية نهاية ٢٠١٤ حوالى ٢٢٨١١ مليون دولار يقابلها زيادة في الانتاج بحدود ٣٥٠ الف برميل يوميا في حالة إغفال معامل الاستنزاف و٦٤٠ إلف برميل في حالة احتساب معامل الاستنزاف والذي حدد (٥٪) من الإنتاج الاولي سنويا بمعنى أخر ان الكلفة الراسمالية لإنتاج برميل إضافي من حقول جولة التراخيص الاولى وبحسابات بسيطة ستكون اضعاف ما ذكر في تقرير افاق الطاقة في العراق IEA الذي اعد ضمن كتاب توقعات الطاقة في العالم من قبل وكالة الطاقة الدولية حيث اشار الى ان تكلفة رأس المال اللازمة لتوسعة حقول عملاقة في جنوب العراق طبقا لمعايير دولية تتراوح بين ٧٠٠٠ ـ ١٢٠٠٠ دولار/برميل وكلفة تشغيلية بحدود ٢ دولار لكل برميل بلحاظ عدم وجود تعقيدات جيولوجية نسبيا عند مقارنتها مع مشروعات عالمية مستمرة في أماكن أخرى من العالم .

٢. الاجراءات المتخذة للحفاظ على المال العام ومنع حدوث الفساد الاداري والمالي:

أ. اعد المكتب دراسة عن الوقود المجهز الى محطات توليد الكهرباء الى وزير النفط تضمنت العديد من الاستنتاجات والتوصيات التي يمكن لها ان تساهم في السيطرة على كميات المنتجات النفطية وتقليل الهدر فيها والوصول الى تحقيق اعلى معدلات في انتاج الطاقة.

ب. تم تشكيل فريق عمل لتقييم واقع النقل في شركة الحفر والاليات المتوفرة والكادر العامل عليها لتشخيص السلبيات والمعوقات التي تجبر الشركة الى اللجوء الى اسلوب النقل بواسطة المقاولين

ج. استحصال موافقة وزير النفط على تشكيل لجنة مشتركة مع وزارة الدفاع للتوصل الى اتفاق تضمن القيام بحفر آبار نفطية ضمن السياج الامني للقاعدة الجوية في الكوت والاستفادة من الاحتياطي من النفط الخام في الموقع وبالتالي زيادة بالانتاج وتعظيم الموارد.

د. لتحسن تجهيز الكهرباء الوطنية في بعض المحافظات وللحد من عمليات التهريب في المشتقات النفطية من خلال حصص دوائر الدولة قدم المكتب مقترحا لتخفيض حصص دوائر الدولة بنسبة ٢٠٪ وحصلت موافقة وزير النفط على المقترح في اجتماع غرفة عمليات الوزارة.

ه. المشاركة في ضبط صهريج في محطة الادريسي مع كوادر هيئة النزاهة وتم حجز الصهريج واعتقال سائقها واجراء التحقيق في المكتب بشأن الفروقات المرصودة لمنتوج زيت الغاز داخل ساحة المحطة اعلاه.

و. الغاء عقد (شركة كنترول لنكس) الخاص بمنصة القياس بين حقل الاحدب ومحطة كهرباء الزبيدية كون الشركة ليست من ضمن الشركات المتخصصة التي اعتمدتها الوزارة لتنفيذ طلبيات القياس اضافة لى كونها شركة مجهزة وليست مصنعة .

ز. استحصال موافقة وزير النفط على اعادة النظر ببروتوكول قياس الانتاج الموقع مع شركة نفط الجنوب وشركة BP المشغل لحقل الرميلة لكون البروتوكول الحالي للانتاج يؤدي الى خسارة الوزارة في دفع اجور ربحية اكثر من الاستحقاق الفعلي كما انه يبقي طريقة قياس الانتاج بواسطة الذرعة الغير دقيقة وهو عامل مؤثر في حساب كميات الانتاج لحقل الرميلة واعطاء المشغل فترة ١٥ يوم لاعادة الآبار الضعيفة الى الانتاج بعد التقليص .

ح. الغاء فقرات تنضيج العروض والتدريب خارج العراق لعقود الفاحص الثالث لموانئ تصدير النفط الخام الجنوبية وميناء خور الزبير لاستيراد المشتقات النفطية والاستعاضة عن الدورات خارج العراق بدورات داخلية او ورش في مواقع العمل.

ط. مراعاة للوضع المالي الذي يمر به البلد ولغرض الضغط على النفقات قدم المكتب مقترحا الى الوكيل الوزارة الاقدم بالغاء المشاركة في الاولمبياد الخاصة بالاطفاء في ايران وحصلت الموافقة.

ي. بعد استحصال موافقة وزير النفط تم عقد اجتماع لمناقشة موضوع نقل وتجهيز الوقود الى شركات التراخيص والمقاولين الثانوين العاملين معها ووضع آلية للنقل من خلال مجموعة من الشركات كما هو معمول بها في شركة التوزيع لغرض زيادة قاعدة التنافس وعدم احتكار النقل على شركات محددة .

ك. تشخيص عدد من الملاحظات في سوء ادارة مشروع K٤٤ التابع لشركة نفط الجنوب والتخبط في اتخاذ القرارات وحصلت الموافقة على تشكيل لجنة وزارية لتقييم مراحل التنفيذ واتخاذ اجراءات مناسبة بخصوصه .

ل. تقديم تقييم لعملية استثمار الغاز المحروق في المنطقة الجنوبية واداء شركة غاز البصرة متضمنا الملاحظات والتوصيات لتقليل الهدر في كميات الغاز وتوفير الموارد.

م.تقديم الملاحظات بخصوص دراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع استثمار غاز غرب القرنة ٢/ المقدم من شركة (شل)، حيث تمت اعادة احتساب الكميات والمبالغ المترتبة عليها بما يحقق اعلى فوائد مالية متوقعة ورفع هذه الملاحظات الى وكيل الوزارة.

ن. دراسة طلب وزارة الدفاع حول تجهيز ذخيرة واطلاقات بنظام المقايضة بالنفط الاسود من خلال تشكيل لجنة برئاسة المكتب والجهات المعنية في الوزارة وقدمت اللجنة مجموعة من المقترحات صادق عليها وزير النفط.

س. قيام شركة مصافي الوسط بتحوير سيارة على الرغم من وجود اعطال كثيرة فيها ولضمان الجدوى الاقتصادية من تحويرها قدم المكتب اقترحات الى الشركة باجراء دراسة مستفيضة ومجدية قبل الشروع بتصليح وتحوير السيارات لضمان الجدوى الاقتصادية والفنية.

ع. الايعاز الى شركة المعدات الهندسية بتشكيل لجنة فنية لدراسة فشل الحديد المجهز اثناء عملية التصنيع واجراء التحقيق الاداري لتحديد المقصرين كون الموضوع سبب هدرا بالمال العام.

ف.لغرض ديمومة وتطوير وتحسين اداء المحطات التي خصصت لتجهيز البنزين الممتاز بدرجة اوكتين عالي قدم المكتب مجموعة مقترحات صادق وزير النفط على اعتمادها منها (وضع لوحات ضوئية في مداخل المحطات يثبت فيها سعر المنتوج والعدد الاوكتاني، ارتداء عمال المحطات زي نموذجي يختلف عن باقي المحطات، فتح محطات حكومية اضافية لتجهيز منتوج البنزين الممتاز).

ص.اجراء كشوفات دورية ومفاجئة لمحطات البنزين ذي العدد الاوكتاني العالي واخذ عينات واجراء الفحوصات المطلوبة في مختبرات شركة مصافي الوسط ورفع تقارير الى وزير النفط.

ق.اجراء كشوفات دورية ومفاجئة لمحطات البنزين ذي العدد الاوكتاني العالي واخذ عينات واجراء الفحوصات المطلوبة في مختبرات شركة مصافي الوسط ورفع تقارير الى وزير النفط.

ر. اقتراح ايقاف دورات اللغة الانكليزية التي تقام في بريطانيا واقامتها في داخل العراقي من خلال التعاقد مع المؤسسات الموجودة في الداخل . كما اقترح المكتب ايقاف جميع الدورات خارج العراق اذا كان المحاضرين والمشاركين من العراق.

ش.بالنظر لما يمثله الغاز الطبيعي من مورد مهم من موارد القطاع النفطي وما يتطلبه التعامل مع متغيرات هذا المورد الاقتصادية والفنية ولغرض زيادة معلومت العاملين في هذا المجال اقترح المكتب اقامة دورات تدريبية في المجال المذكور آنفا وحصلت الموافقة على اقامتها .

ت.استرجاع مبلغ (١,١٨٠,٠٠٠) مليون ومائة وثمانون الف دولار من قيمة تنفيذ عقد المسح الزلزالي ثلاثي الابعاد 3D من قبل شركة BGP الصينية لصالح شركة الواحة الصينية المستثمرة لحقل الاحدب كون مبلغ العقد كبير جدا مقارنة بالعقود المنفذة في حقول التراخيص الاخرى

ثانيا: مراقبة المشاريع

١. الاجراءات المتخذة لمتابعة اعمال الشركات النفطية :

أ. تقييم أداء شركتي (نفط الوسط والمعدات الهندسية الثقيلة) من ناحية الربح والخسارة (تقييم أداء اقتصادي وفني) وتم رفع تقاريرها الى وزير النفط.

ب. توجيه الاعمامات إلى التشكيلات النفطية بخصوص أي ظاهرة يتم رصدها ويتكرر حدوثها.

ج. حضور الاجتماعات المتعلقة بالمشاريع النفطية.

د. تحديد عدد من الشركات المقاولة المتلكئة والتوصية بسحب العمل منها وعدم التعامل معها مستقبلا وإدراجها ضمن قائمة الشركات المتلكأة.

ه. متابعة تقارير تقدم العمل الشهري الصادرة من الشركات والمعاهد النفطية كافة ومتابعة نسب الانجاز والمعوقات الحاصلة فيها.

و. العمل على وضع قاعدة معلومات عن كافة المشاريع التي تنفذ في القطاع النفطي وتحديث المعلومات المتعلقة بتنفيذ هذه المشاريع.

ز. الوصول الى توضيح حالات المشاريع للمسؤولين في الوزارة بشكل حيادي وشفاف.

ح. نتيجة للاجراءات المتخذة من قبل المكتب والمتابعة المستمرة يتضح حصول تحسن في نسب انجاز المشاريع وحث الشركات النفطية لإيجاد مخرج من المشاكل المعيقة لأعمال التنفيذ.

٢. النتائج المتعلقة بالحفاظ على المال العام والاجراءات الوقائية

أ. من خلال متابعتنا لتنفيذ المشاريع الاستراتيجية الكبيره في الوزارة اتضح ان هذه المشاريع تنفذ بمرحلتين متتاليتين تكمل احداهما الاخرى, المرحلة الاولى تتمثل باعداد الدراسة الاولية للمشروع (FEED) والمرحلة الثانية تتمثل باعداد التصاميم وشراء المواد ونصبها (EPC) وكانت وزارتنا قد انجزت المرحلة الاولى من المشروع اما المرحلة الثانية لم يتم المباشره للعمل بها ،ومن اجل استثمار المبالغ المصروفة في المرحلة الاولى قدم المكتب توصياته الى وزير النفط بضرورة تشكيل لجنة وزارية عليا للنظر بالمبالغ المصروفة (المبينة في الجدول ادناه) وعرضها على لجنة قرار التصفية في الوزارة لاتخاذ اللازم علما ان اللجنة المشار اليها ماضية باعمالها وكان من اول اجراءات اللجنة اتخاذها قرارها بقيام الدائرة الاقتصادية بايجاد طريقة لاسترجاع الاموال المصروفة على مشروع وحدة تحسين البنزين في شركة غاز الشمال واسترجاعها من المستثمر.

اسم المشروع	الطاقة التصميمية الف برميل /يوم	الشركة المنفذة وتاريخ التعاقد	المبالغ المصروفة على المرحلة الاولى		الملاحظات
			مليون دينار	مليون دولار	
مصفى ميسان	١٥٠,٠٠٠ برميل / يوم	Shaw البريطانية بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/١٤	٦٣٠,٤٤٠ ستمائة وثلاثون مليون واربعمائة واربعون الف دينار	١٤٨.٦ مائة وثمان واربعون مليون وستمائة الف دولار	تم احالة المشروع الى شركة استثمارية هي شركةSATAREM
مصفى كركوك	١٥٠,٠٠٠ برميل / يوم	SHAW البريطانية بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٤	٢,٠٥٧ مليارين وسبعة وخمسون مليون دينار	٨٤.٢ اربعة وثمانون مليون ومئتا الف دولار	تم تنفيذ المرحلة الاولى من قبل شركة مصافي الشمال ولم يتم تنفيذ المرحلة الثانية منه
مصفى الناصرية	٣٠٠,٠٠٠ برميل / يوم	فوستر ويلر البريطانية خلال عام ٢٠١٠	١٠,٠٤٩,٠٠٠عشرة مليار وتسعة واربعون مليون دينار	١١٠ مائة وعشرة مليون دولار	لم يتم تنفيذ المرحلة الثانية من هذا المشروع وذلك بسبب تغيير سياسة الوزارة باحالته ضمن جولات التراخيص على الرغم من انجاز المرحلة الاولى في عام/ ٢٠١٢
وحدة تحسين البنزين /غاز الشمال	١٥٠٠ م٣/ يوم	SICON OIL & GAS الايطالية تاريخ التعاقد عام ٢٠٠٨/	مليار دينار عن اعمال نفذتها شركة المشاريع النفطية	مليون ومائة الف دولار	احيل المشروع على مستثمر (شركة البرهم) وتم توقيع العقد معها

وحدة RFCC مصافي الوسط	٣٠الف برميل / يوم	UHDE SHEDDON	—	٤١,٩٥٦ واحد واربعون مليون وتسعمائة وستة وخمسون الف دولار	لم يتم تنفيذ المرحلة الثانية لاسباب فنية ومالية مع وجود موافقات في الوزارة تؤيد ذلك.
وحدة تحسين البنزين /مصفى ذي قار	٣٠الف برميل /يوم	شركة سيسكو الامريكية تاريخ التعاقد عام /٢٠٠٨	١١٠٠٠ احد عشر مليون دينار	٧,٩ سبعة ملايين وتسعمائة الف دولار	تم سحب العمل من الشركة المقاولة لتلكؤها وبذلك فان المبالغ المصروفة على المرحلة الاولى قد تم صرفها دون الاستفادة منها.
المجموع الكلي للمبالغ		بالعملة المحلية	١٣,٧٥٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار عراقي		
		العملة الاجنبية	٣٩٣,٠٠٠,٠٠٠ دولار		

ب. من خلال الزيارة الميدانية لموقع حقل شرقي بغداد في شركة نفط الوسط ومتابعة تنفيذ مشروع تأهيل هذا الحقل تبين عدم قيام شركة نفط الوسط استلام المضخات المجهزة عن طريق شركة المشاريع (كونها الشركة المنفذة للمشروع) على الرغم من وصولها قبل سنوات عديدة وعدم خزن عدد منها بشكل نظامي ...وعليه اوضح المكتب بضرورة الاسراع بحسم موضوع التسليم والاستلام وادخالها للخدمة ،الجدول ادناه يتضمن مبالغ المضخات وعددها .

ت	رقم العقد	مبلغ العقد	عدد المضخات	سنة التجهيز
١	٦١/٥٣٣٢/QR/٠٣A/٢٠٠٩	١,١٦١,٧٣٤ يورو	(٥٣)	٢٠١١-٢٠١٢
٢	٦/٥٣٣٢/QR-٠٥/٢٠١١	١,٢٤٤,٥٠٠ دولار	(٨) مضخات ومواد احتياطية	٢٠١٢
٣	٢٥/٢٠١١	٧٠٨,٠٠٠,٠٠٠ دينار	(٨) مضخات وعدادين	٢٠١٢-٢٠١٣

ج. قام المكتب بمتابعة مشروع الغاز الطبيعي المضغوط للسيارات (CNG) حيث كان هناك تنسيق بين شركة نفط الوسط ومركز البحث والتطوير لتنفيذ المشروع اعلاه وتم التوصل الى نتيجه عدم جدوى بتنفيذ المشروع .

د. مشروع التوليد الذاتي لشركة نفط الوسط: عدم جدوى تنفيذه من الناحية الاقتصادية وتوجيهات رئاسة الوزراء وعليه تم الاقتراح على شركة نفط الوسط بدراسة المشروع مع الجهات المعنية في الوزارة وعرض القرار على السيد وكيل الوزارة لاتخاذ القرار المناسب وكان نتيجه ذلك ايقاف العمل بتنفيذ المشروع علما ان كلفه طلبية شراء المولدات بلغت (٣٨) مليون دولار .

هـ. مشروع نصب خزانات في حقل نفط خانة /شركة نفط الوسط : يتضمن المشروع نصب الخزانات المبينة في ادناه :

- تشييد خزان بسعة ٢٢٢٢م٣ للنفط الخام: على الرغم من اكمال نصب الخزان واستلامه استلاما اوليا بتاريخ ٢٠١٤/٢/١٣ وبكلفة اجمالية مقدارها ٤٠٠ مليون دينار عراقي الا ان شركة نفط الوسط لم تقم بالتهيئة لاكمال اعمال شبكة الانابيب الرابطة وربط الخزانات وادخالها للخدمة للاستفادة منها مع ملاحظة انتهاء فترة الصيانة الممنوحة واستلام الخزان استلاما نهائيا.
- تشيد خزانات عدد ٣ سعة (٣٠٠٠, ١٠٠٠٠, ١٥٠٠٠)/ احيلت على شركة المعدات الهندسية الثقيلة بفترة تنفيذ ١٤/ شهر تبدء من ٢٠١٣/٥/١٦ وبمبلغ (٢,٥٦٠) مليار دينار وقد تم استلام الخزانات استلاما اوليا من قبل شركة نفط الوسط بتاريخ ٢٠١٥/٢/١٨ الا ان شركة نفط الوسط لم تقم بالتهيئة لاكمال اعمال شبكة الانابيب الرابطة وربط الخزانات وادخالها للخدمةوقد اوصى المكتب بضرورة اكمال الربوطات والاستفادة من الطاقات الخزنية اعلاه.

و. قام المكتب بمتابعة مشروع بحث لانشاء منظومة ريادية لتحويل الغاز المصاحب الى مشتقات نفطية حيث كان هنالك تنسيق بين شركة غاز الجنوب ومركز البحث والتطوير لتنفيذ هذا المشروع ومن خلال متابعاتنا مع الجهات المعنية في الوزارة تم التوصل الى نتيجه عدم جدوى تنفيذ مثل هكذا مشروع لعدم توفر الماده المغذيه للمشروع .

ز. قيام شركة المشاريع النفطية باكمال نصب خزان سعة (١٠٠٠٠) م٣ لصالح شركة خطوط الانابيب واستلام الخزان المذكور استلاما اوليا في اذار /٢٠٠٥ الا انه لم يتم ادخال هذا الخزان للخدمه لحد الان وكان لالمكتب جهد ومتابعه مستمره مع الشركات المذكوره لادخال الخزان في الخدمه وقد تم تشكيل لجنة تحقيقية بالموضوع.

ح. قيام شركة نفط الجنوب بمد انبوب الخط الستراتيجي (٢٤) عقده غاز جاف بطول كلي (٣٣٩) كم كمرحلة اولى والمرحلة الثانية بطول (٧٢) كم ليمتد من محطة (GTU) في الرميلة الشمالية الى محطة (PS٣) وتبين عدم غلق نهايات المقاطع وتركه مفتوح مع وجود مياه بداخلة وهذا يعرض الانبوب للتاكل وتاخر الاستفاده منه عند اكماله وقد تم توجيه شركة نفط الجنوب باتخاذ الاجراءات اللازمه للمحافظه على الانبوب والان المشروع وصل الى مراحل متقدمه .

ط. من خلال متابعة مشروع منظومة الاتصالات والقابلو الضوئي لمشروع انبوب المنتجات النفطية ١٤ عقده (شعيبة – كرخ) والذي يتم تنفيذه من قبل شركة المشاريع النفطية فقد تم التعاقد مع الشركة التركية (uskom) لتصميم وتجهيز منظومات الاتصالات والقابلو الضوئي بمبلغ (٢,٩٩٧) مليون دولار وقامت الشركة المقاولة بتجهيز المواد في عام /٢٠٠٩ الا انه لم يتم الاستفادة منه وحتى تاريخ زيارة كوادر المكتب خلال شهر تشرين الاول من عام /٢٠١٥ وعليه قام المكتب بتشخيص هذه الحالة والطلب من شركة خطوط الانابيب النفطية بيان امكانية الاستفادة من هذه المواد في تنفيذ المشروع وتبين لنا عدم الاستفادة من المواد المصروفة .

ي. مشروع انشاء ثلاث معامل تصليح الاسطوانات/شركة تعبئة الغاز: تم التعاقد مع شركة كفانيا خلال النصف الثاني من عام /٢٠٠٩ لانجاز (تصاميم, تجهيزالمواد ,الاشراف على التشغيل) للمشروع وبكلفة مقدارها (٢٠,٦٤٠,١٤٤) (عشرون مليون وستمائة واربعون الف ومائة واربعة واربعون) يورو وبفترة تجهيز (٢٤٠) يوم من تاريخ فتح الاعتماد وقد تبين ان معمل تصليح الاسطوانات في الرصافة لم يحقق الطاقة الانتاجية والبالغة (٣٠٠ اسطوانة/ساعة) حيث ان الانتاجية لم تصل الى ٥٠٪ من الطاقة الانتاجية المثبت في عرض الشركة عليه اكد المكتب على ضرورة توفير كل متطلبات تشغيل معمل تصليح الاسطوانات في موقع الرصافة للوصول الى الطاقة الانتاجية للمعمل المذكور وحسب ما متعاقد عليه (٣٠٠ اسطوانة/ساعة)وقد تم تشكيل لجنة تحقيقية بالموضوع.

ك. مشروع مد انبوب النفط الخام (٤٨) عقده زبير ١ – فاو: يتم تنفيذ المشروع اعلاه من قبل شركة المشاريع النفطية لصالح شركة نفط الجنوب ومن ضمن تخصيصات الموازنة الاستثمارية لشركة المشاريع النفطيةوعلى الرغم من ادخال الانبوب للخدمة في شهر شباط عام/٢٠١٢ الا ان شركة نفط الجنوب ترفض استلام الانبوب بشكل رسمي اصوليا لكون الانبوب غير محمي بمحطات حماية كاثودية كافية، وعليه اوصى المكتب بالاسراع بتنفيذ منظومة الحماية الكاثودية وتشكيل لجنة تحقيقية بالموضوعوقد تم تشكيل لجنة تحقيقية بالموضوع.

ثالثا: التدقيق الأداري

منذ تأسيس المكتب صدرت عدة قوانين وقرارات تنظم الخدمة المدنية فضلا عن قانون الخدمة المدنية رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠ المعدل والتعليمات الملحقه به النافذة المفعول، والتي ادت الى بروز تحديات للمكتب في التدقيق والتفتيش والتحري عن مدى التطبيق السليم لتلك التشريعات من قبل القطاع النفطي استنادا الى مهام وواجبات المكتب التي حددها الامر (٥٧) لسنة ٢٠٠٤ والتي تتضمن (المراجعة والتدقيق على عمليات الوزارة ومهامها من منظور حسن تدبير المصروفات وكفاءة وفعالية الاداء والمراجعة على اي من انظمة الوزارة بغية قياس الاداء)، لاسيما وان تعليمات تنفيذ القانون او القرار يصدر بعد فترة زمنية طويلة من صدور التشريع، ادى ذلك الى:

١. تكثيف جهود المكتب في الزيارات الميدانية للتشكيلات النفطية واجراء التدقيق والمراجعة على الاعمال الادارية المختلفة واعداد التقارير عن المخالفات ان وجدت.

٢. الدخول في كافة اللجان بصفة مراقب كأجراء وقائي لضمان سير الاعمال وفق القرارات المتخذة من قبل تلك اللجان وحسب التشريعات.

٣. الزام التشكيلات النفطية باعداد قواعد بيانات ترسل الى المكتب فصليا لغرض التدقيق وفق جداول معدة لهذا الغرض تتضمن التعيينات واعادة التعيين والترقيات والنقل والتنسيب والايفادات والاحالة على التقاعد، والتعاقد....الخ.

٤. الزام التشكيلات النفطية بارسال نسخ من كافة مراسلاتها مع الدائرة الادارية في الوزارة والتي تتعلق باستفساراتهم عن تنفيذ فقرة او مادة من تشريع ما لغرض المتابعة مع الجهة اعلاه في الاجابة وتقويمها من قبل المكتب.

٥. ابداء الرأي والمشورة التي تتعلق بالامور الادارية ومتابعة تنفيذها.

٦. اصدار التعاميم التي تتضمن توجيهات والتزام بالتشريعات، .....الخ والمتعلقة بالامور الادارية.

٧. تشكيل اللجان من الدوائر المختصة في الوزارة (الدائرة الادارية، الدائرة القانونية، دائرة الرقابة الداخلية، مكتب المفتش العام) لحل المشاكل التي تتعلق في تنفيذ التشريعات.

٨. اعداد ادلة عمل توضح فيه الكيفية التي يمكن تنفيذ التشريعات.

٩. اقتراح تشكيل اللجان التحقيقية اذا ظهر من خلال التدقيق والتحري والتفتيش وجود فساد اداري او مخالفات جسيمة.

١٠. اعداد التقارير المفصلة للسيد الوزير عن مدى تنفيذ التشكيلات النفطية للتشريعات المنظمة للعمل الاداري، ومتابعة مدى تنفيذ الملاحظات الواردة فيها.

وقد تم اجراء عملية تفتيش وتدقيق لـ(٥٠٩) حالة والتي شملت: (حالات التعيين واعادة التعيين، حالات تغيير العنوان الوظيفي، الهياكل التنظيمية، تحديد الرواتب والمخصصات، الالتزام بالصلاحيات، حالات التقاعد، حالات النقل، احتساب الفصل السياسي، الانتساب والتفرغ، التدقيق المتقاطع، تضارب المصالح، التقييم السنوي، منح العلاوات، شمول المنتسبين بقانون المساءلة والعدالة، المكافآت والحوافز، احتساب الشهادات الدراسية، الوثائق الدراسية، الاجازات بانواعها، تطابق الوصف الوظيفي...الخ)، والشكل التالي يوضح عدد التدقيقات والتقارير الصادرة عن الزيارات الميدانية خلال السنوات السابق.

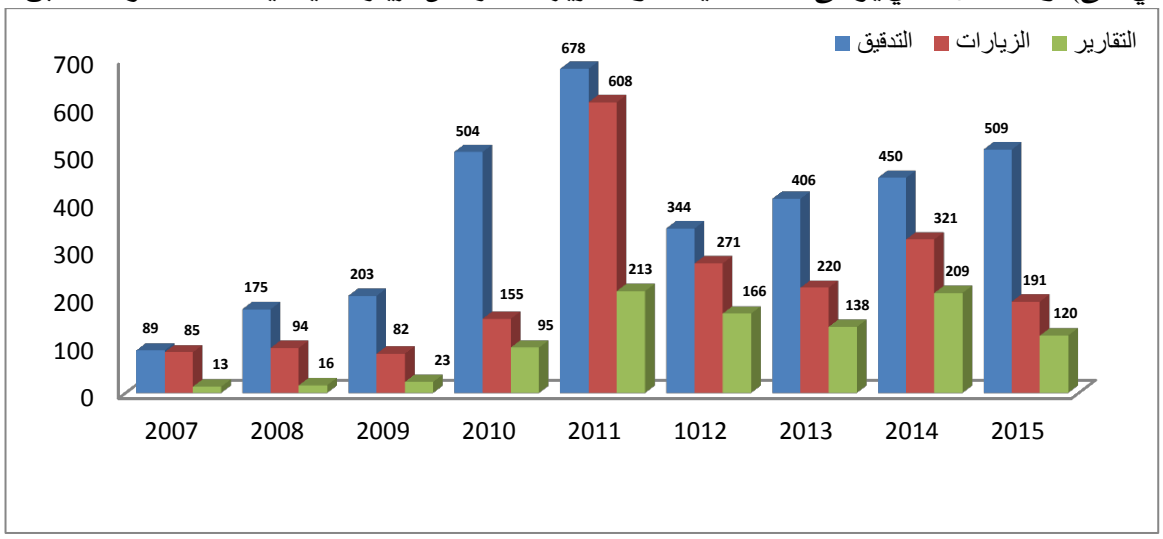

ونتيجة لمتابعة المكتب المستمرة لاجراءات التشكيلات النفطية في تطبيق التشريعات النافذة فقد تمخضت عن:

١. التزام كافة التشكيلات النفطية بتحديد الرواتب وحسب قانون رواتب موظفي الدولة رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٨ والقانون رقم (١٠٣) لسنة ٢٠١٢.

٢. التزام كافة التشكيلات النفطية بتحديد المخصصات الممنوحة حسب قانون رواتب موظفي الدولة رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٨ والقرارات الملحقة به.

٣. التزام كافة التشكيلات النفطية بضوابط التعيين واعادة التعيين وبما يتطابق مع الوصف الوظيفي.

٤. التزام كافة التشكيلات النفطية بالنصوص القانونية التي تنظم عملية تغيير العنوان الوظيفي والنقل والانتساب والتفرغ ومنح الاجازات بانواعها وحالات التقاعد واحتساب الفصل السياسي والتدقيق المتقاطع وتضارب المصالح والتقييم السنوي ومنح العلاوات السنوية على اساس ذلك وتدقيق الوثائق الدراسية.

٥. التزام كافة التشكيلات النفطية بما يصدر من تعليمات من الهيئة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة ومن مكتب المعلومات والتصاريح الامنية.

٦. والتزمت كافة التشكيلات النفطية بالصلاحيات الممنوحة لها.

٧. كما نود ان نشير الى ان المكتب، وخلال عام/ ٢٠١٥، قام بمتابعة والزام موظفي القطاع النفطي المشمولين بالتدقيق المتقاطع بتسديد ما بذمتهم من مبالغ الى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية نتيجة اقتراضهم او تقاضيهم مبالغ من شبكة الحماية الاجتماعية اثناء وظيفتهم او الى الوزارات الاخرى نتيجة تقاضيهم رواتب من جهتين حكومية مع اتخاذ الاجراءات القانونية بحقهم، حيث بلغ مجموع المبالغ المسترجعة الى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ما مقداره (١٦٢.٤٦٧.٦٨٩) دينار خلال عام/٢٠١٥ والى وزارة الدفاع مبلغ (٩٧.٨٤٨.١١٦) دينار.

رابعا: التدقيق القانوني

بلغ عدد محاضر اللجان التحقيقية المدققة من قبل المكتب (٤٢٤) محضر، ندرج في ادناه نتائج بعض اعمال تلك تدقيق:

١. شركة ناقلات النفط العراقية

محضر التحقيق: التجاوز الحاصل على مدير قسم الملاحين في الشركة

أسباب النقض: لم تأخذ اللجنة التحقيقية بنظر الاعتبار في استنتاجاتها توحيد الشكاوى واغفلت اللجنة التحقيقية تسبيب العقوبة الانضباطية في توصياتها .

٢. شركة نفط الجنوب

محضر التحقيق: الفحوصات المختبرية

أسباب النقض : اغفلت اللجنة تحديد قيمة الاضرار الحاصلة بالمال العام او المواد التي تم استلامها من الحصى والرمل على انها مطابقة للموصفات واسباب التأخر في اجراء التحقيق كون المخالفة مرتكبة عام ٢٠٠٧، وكذلك اغفلت اللجنة تحديد الموظفين المسؤولين عن المخالفة من خلال جمع الادلة والتعمق بالتحقيق.

٣. شركة توزيع المنتجات النفطية

محضر التحقيق: فقدان كمية (٣٢٥٠٠) لتر زيت الغاز بذمة احدى الشركات الناقلة لعام ٢٠٠٤

أسباب النقض : وجود تقصير واضح من قبل الموظفين مما يستوجب تحديدهم واتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة ضدهم، كما اغفلت اللجنة بيان اسباب التأخير في حسم الموضوع كون الكمية موقوفة منذ عام ٢٠٠٤ .

٤. شركة نفط الجنوب

محضر التحقيق: اللجان التحقيقية الدائمية المشتركة لهيئة حقول ذي قار لعام ٢٠١٤ .

أسباب النقض: ان نصب الصمام منذ فترة طويلة يدل على وجود اهمال وتقصير واضح في عمل الحراس او الموظفين او حماية شرطة النفط المسؤولة على الانبوب مما يستوجب تحديدهم واتخاذ الاجراءات القانونية الملائمة .

٥. شركة توزيع المنتجات النفطية

محضر التحقيق: اصابة احد السواق لدى قسم نقل المنتجات

أسباب النقض: لم يتم التطرق الى ان سبب انقلاب العجلة هو لوجود تعرجات ومطبات حادة وهذا يتباين مع ما ورد ذكره في استنتاجات اللجنة التحقيقة.

٦. شركة توزيع المنتجات النفطية

محضر التحقيق: مخالفة احد السواق

أسباب النقض: من خلال الكشف على السيارات المشابة للسيارات موضوع التحقيق تبين ان حلقات الصندوق تم عملها بصورة نضامية ومحكمة وغير قابلة للفتح في حال فتح السيل مما يستوجب معالجة الخلل لمنع تكرار المخالفة مستقبلا.

٧. شركة نفط الجنوب

محضر التحقيق: تزوير وثيقة لاحد منتسبي الشركة

أسباب النقض: ان ما جاء بأعمام الامانة العامة لمجلس الوزراء المرقم (ق/٢/٥/٢٧/٣٤٢٨٠) في ٢٠١٤/١١/١٠ هو الية تطبيق قرار رقم (٢٥٠) لسنة ٢٠١٠ ولم يلغي منطوقه الذي نص بصورة واضحة على اقصاء الموظفين الذين تم تعيينهم بناءا على شهادات دراسية مزورة كما ان الموما اليه انتفى منه شرط التعيين .

٨. شركة مصافي الوسط

محضر التحقيق: الملابسات الحاصلة بموضوع طلبية الشراء المرقمة (٢٠١٤/٨٠٠٥)

أسبابالنقض: اغفلت اللجنة التحقيقية التوصية بأتخاذ الاجراءات الانضباطية بحق الجهة الفنية التي قامت بتأييد العروض الفنية المقدمة من قبل المجهزين .

٩. شركة نفط الشمال

محضر التحقيق: التوقف الحاصل للطاقة الكهربائية لـ (٢٨) دار من دور عرفة الثالثة بتاريخ ٢٠١٤/٨/١٦ .

أسبابالنقض:- ان الفعل المرتكب من قبل المتجاوزين يمثل سرقة تسببت بأحداث اضرار على بقية دور الشركة مما يستوجب توجيه العقوبات الانضباطية لهم.

١٠. شركة خطوط الانابيب النفطية

محضر التحقيق: تعرض احدى السيارات نوع ميتسوبيشي /بيك اب والمخصصة لاستخدامات وحدة السلامة والاطفاء في مستودع الكرخ الى حادث ضرر بسيط.

أسباب النقض: كان على اللجنة التحقيقية شرح كافة تفاصيل القضية وبيان كافة ادلة الاثبات والنفي التي لديها في استنتاجاتها لدعم توصياتها لتكون التوصيات واضحة ودقيقة للوصول للغاية التي تشكلت من اجلها وان يتضمن المحضر كافة التفاصيل المتعلقة بالموضوع وليس الاشارة الى وجودها في الاوليات فقط .

١١. شركة مصافي الشمال

محضر التحقيق: حريق بناية وحدة الانتاج في مصفى كركوك .

أسباب النقض: لم تتطرق اللجنة في اجابتها الى العقوبات المفروضة على الموظفين ومدى تناسبها مع الفعل المرتكب من قبل الموظفين واعلامنا المراحل التي الت اليها الدعوى الجزائية المقامة بصدد الموضوع بعد ان تم نقض قرار الافراج الصادر عن المحكمة.

١٢. شركة نفط الجنوب

محضر التحقيق: تزوير كتاب معادلة شهادة لاحد الموظفين في الشركة .

أسباب النقض: ان ما ورد بأعمام الامانة العامة لمجلس الوزراء المرقم (ق/٣٤٢٨٠/٢٧/٥/٢) في ٢٠١٤/١١/١٠ هو تحديد اليه تطبيق القرار (٢٥٠) لسنة ٢٠١٠ ولم يلغي منطوقه الذي نص وبصورة واضحة على اقصاء الموظفين الذين تم تعيينهم بناءا على شهادات دراسية مزورة ولم يتطرق الى مسألة ايقاف الاجراءات القانونية علما ان الحالة المشار اليها في اعلاه لاينطبق عليها القرار ٢٥٠ وانما خاضعة لقانون انضباط موظفي الدولة النافذ وبعقوبة متناسبة مع الفعل المرتكب .

١٣. شركة خطوط الانابيب النفطية

محضر التحقيق: قيام موظفي الحاسبة بادخال سائق حوضية للتحميل في مستودع الرصافة.

أسباب النقض: اغفلت اللجنة التحقيقية تسبيب العقوبة الانضباطية استنادا الى نص المادة (١٠/ثانيا) من قانون انضباط موظفي الدولة النافذ لكي لاتكون عرضة للنقص من الناحية الشكلية كما اغفلت اللجنة التحقيقية بيان مصير الكمية التي تم تجهيزها لسائق الحوضية وفيما اذا تحقق ضرر بالمال العام من عدمه .

١٤. شركة خطوط الانابيب النفطية

محضر التحقيق: صرف كميات من رغوة الاطفاء للفترة من ٢٠١٢/١/٢ ولغاية ٢٠١٣/٥/٤ لاعمال ممارسة اطفاء الحرائق الوهمية واعمال ترشيح الخزانات وكذلك غسل الانابيب قبل اعمال اللحام.

أسباب النقض: وجود سوء بالتخزين لكمية (٢٠٠٠) لتر من رغوة الاطفاء ادت الى انبعاج براميل هذة المادة ولم تبين اللجنة اسباب سوء الخزن ولم تحدد الكمية الطبيعية المستهلكة المستخدمة من قبل وحدة السلامة والاطفاء ولم تحدد المقصرين وتوجيه احد العقوبات الانضباطية الملائمة مع الحالة المعروضة .

١٥. شركة توزيع المنتجات النفطية

محضر التحقيق: اسباب التأخير بعدم قيام فرع الديوانية بالمعادلة الوزارية لتعديل بدلات الايجار للمحطات المؤجرة للأعوام (٢٠٠٩, ٢٠١٠) .

أسباب النقض:غفلت اللجنة التحقيقية البيان فيما اذا تم ضبط افادة الموظف المخالف من عدمة كون ذلك يجعل التوصية معرضة للنقض، وكذلك عدم تناسب العقوبة الموجه للموما اليه مع الفعل المرتكب من قبله ولم تبين اللجنة مصير الفرق في بدلات الايجار والالية التي سيتم معالجتها بها وكذلك عدم بيان مدى مسؤولية اعفاء لجنة احتساب بدلات الايجار .

١٦. شركة توزيع المنتجات النفطية

محضر التحقيق: وجود فساد اداري ومالي في المنتجات النفطية في احد مستودعات هيئة الفرات الاوسط

أسباب النقض:ان ما جاء بأحد فقرات الاستنتاجات غير دقيق حسب ما موضح بأحد كتب الهيئة مما يتطلب التعمق في التحقيق ومعرفة نوع السيلات المستخدمة في تسيل الصهريج المضبوط ولم تبين اللجنة التحقيقية عائدية المادة المحملة

بالصهريج المضبوط وكذلك الذي تم اصدار استمارة (١٥) له من قبل لجنة الزيت التالف لتسهيل مهمة مروره عبر السيطرات لاتخاذ الاجراءات اللازمة بحق صاحب المعمل العائد له .

١٧. شركة توزيع المنتجات النفطية

محضر التحقيق: تعرض احدى السيارات الى حادث انقلاب في منطقة الشوملي

أسباب النقض: نصت المادة (٢) من قانون التضمين رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٦ على توالي اللجنة الوزارية المختصة بنظر في قضايا المسؤول عن احداث الضرر وبالتالي فأنما ورد بالفقرة (٢) من توصيات اللجنة (مدار البحث) والتي حددت بموجبه نسبة التضمين جاءت مخالفة لنص المادة اعلاه .

١٨. شركة مصافي الشمال

محضر التحقيق: المخالفة المنسوبة احد الموظفين

أسباب النقض: لم تبين اللجنة فيما اذا كانت الشركة اعلمت مصرف الشرق الاوسط بأسم الموظف المخول والتعليمات الصادرة وكان على اللجنة ايضا تثبيت عبارة (تأكيد على عقوبة الانذار) حسب ما جاء بالفقرة (١) من التوصيات كونها صدرت مخالفة للمادة (١٠) من قانون انضباط موظفي الدولة لصدورها قبل تشكيل اللجنة مع بيان اجراءات القسم القانوني بأقامة الدعوى القضائية ضد المصرف كما ان العقوبة الموجه لاتتناسب مع حجم المخالفة المرتكبة من قبل الموما اليه ولم تقم اللجنة التحقيقية بأحالة الموضوع الى اللجنة التحقيقية الوزارية الخاصة بقضايا التضمين لتضمين الموما اليه قيمة الاضرار التي ستلحق بالمال العام .

٢٧.شركة نفط الشمال

محضر التحقيق: التجاوز الحاصل على الانابيب النفطية لشهر ايار /٢٠١٢ .

أسباب النقض: اسباب عدم وجود حماية على خطوط الانابيب النفطية على الرغم من عدم حماية الانبوب من قبل مديرية شرطة نفط الشمال.

٣١. شركة توزيع المنتجات النفطية

محضر التحقيق: السيارات المسروقة والمفقودة من مستودع نفط ديالى .

اسباب النقض: لم تبين اللجنة سبب التأخر بالبت بالموضوع كون حالة الفقد حصلت منذ سنة ٢٠١٣ مع بيان السند القانوني لغلق التحقيق واعتبار السيارات المفقودة والمسروقة خسائر حرب .

٣٢. شركة خطوط الانابيب النفطية

محضر التحقيق: ا انشاء مقلع للرمل داخل المحرمات النفطية وعلى خطوط انابيب شرطة نفط الجنوب .

اسباب النقض: ان توصيات اللجنة التحقيقية يشوبها النقص من الناحية الموضوعية حيث ان المخالفة المرتكبة من قبل اللجنة المكلفة بأنشاء طريق الخدمة الخاص بتغيير مسار انبوب (١٠) عقدة (شعيبة ـ مفتية) المتمثلة بعدم الالتزام بشروط السلامة والامان وحسب ما جاء بأحد فقرات التوصية وهذا يستوجب توجيه احدى العقوبات الانضباطية كون التنبية ليس بعقوبة انضباطية ولا يترتب عليها اثار قانونية .

٣٣. شركة نفط الجنوب

محضر التحقيق: الشجار الحاصل بين الموظفين .

اسباب النقض:عدم قيام اللجنة بتسبيب العقوبة الانضباطية الموجهة للموما اليهم الى المادة (١٠) الفقرة (ثانيا) من قانون انضباط موظفي الدولة النافذ مما يجعلها عرضة للنقض من الناحية الشكلية .

٣٤. شركة نفط الجنوب

محضر التحقيق: اعادة التحقيق بأحدى طلبيات الشراء .

اسباب النقض:لم تراعي اللجنة الملاحظات المثبتة من المكتب علما ان هناك تناقض بأستنتاجات اللجنة التحقيقية ووجود تقصير واضح في عمل الموظفين وبين ما جاء بتوصياتها المتضمنة غلق التحقيق وكان على اللجنة ان تدعم توصياتها بأستنتاجات تكون مترابطة بأدلة مقنعة .

٣٥. شركة نفط الشمال

محضر التحقيق: توقف جهاز الحفر الذي يعمل على بئر صفية ـ٤٧ .

اسباب النقض: لم يرد في محضر التحقيق اسباب تأخر اجراء مديرية شرطة نفط الشمال وكان من المفترض وجود متابعة مستمرة واتصالات متكررة في اليوم الواحد من كلتا الجهتين لتوفير الحماية ومن الطبيعي في مجال اعمال ابراج الحفر الاستصلاح والكمال معرفة التأخير المتوقع لتجهيز مواد معينة او موعد وصول فرقة معينة وكان على اللجنة تحديد المقصرين واتخاذ الاجراءات اللازمة بحقهم وحسب مقتضيات الحالة المعروضة .

٣٦. مركز البحث والتطوير

محضر التحقيق: استخذام مادة (فوسيد الالمنيوم) بشكل عشوائي وبنسب اعلى من المقبول في قسم بحوث الاستخراج .

اسباب النقض: اغفلت اللجنة التحقيقية تحديد قيمة الضرر الحاصل بالمال العام نتيجة للاستخدام غير المدروس كما اغفلت اللجنة التحقيقية توجيه احد العقوبات الانضباطية بحق المقصرين كون التنبيه ليس بعقوبة انضباطية ولا يترتب عليها اي اثر قانوني .

٣٧. شركة نفط الجنوب

محضر التحقيق: حادث الاعتداء وقطع الطريق المؤدي الى البئر غراف ٤٥ من قبل مجموعة من الموطنين بضمنهم الحارسين الوقتين

اسباب النقض : اغفلت اللجنة التحقيقية مخاطبة القوة التي قامت بالتظاهر وما هي الادلة المتوفرة لديهم بصدد اشتراك الموما اليهم بالمظاهرات ولم تبين اللجنة فيما اذا حصل ضرر بالمال العام من عدمه نتيجة الاعتداء.

٣٨. شركة توزيع المنتجات النفطية

محضر التحقيق: وجود نقص في المنتوج البنزين في محطة الكوت الجديدة التابعة لفرع واسط .

اسباب النقض: لم يتم تثبيت الكميات من قبل لجنة الجرد الشهري وحسب ما جاء بأحد مذكرات الفرع وكان على اللجنة التحقيقية تحديد النقص المثبت من قبل لجان التفتيش وتحديد المقصرين من قبل موظفي لجنة الجرد الشهري وكتبة المحطة لاتخاذ الاجراءات اللازمة بصددها .

٣٩. الشركة العامة للمعدات الهندسية الثقيلة

محضر التحقيق: منح احد الموظفين سلفة وقتية بمبلغ (٥٠٠٠٠٠٠) دينار .

اسباب النقض: بالرغم من وجود مخالفة مرتكبة من بعض الموظفين متمثلة بأعدادهم امر اداري يتضمن صرف مبالغ مالية بدون استحصال موافقات اصولية الا ان اللجنة اعلاه لم تحدد مقصريتهم عن تلك الحالة واتخاذ الأجراءات القانونية الملائمة .

٤٠. شركة التوزيع :

محضر التحقيق: السيارات المفقودة والمسروقة من مستودع نفط ديالى للأعوام (٢٠٠٣ ، ٢٠٠٤ ،٢٠٠٧) .

اسباب النقض: ان اعتبار فرع ديالى في حينها مكتب لا يمنع من اتخاذ الأجراءات اللازمة مما يستوجب بيان الاسباب التي حالت دون ذلك بالأضافة الى عدم بيان السند القانونية لغلق التحقيق واعتبار السيارات المفقودة والمسروقة خسائر حرب .

٤١. شركة توزيع المنتجات النفطية

محضر التحقيق: الشكوى المقدمة من قبل احد منتسبي كادر محطة الشطرة الحكومية

اسباب النقض: من الضروري ان يكون رئيس واعضاء اللجنة التحقيقية من جهات خارجية وليس من الهيئات او الأقسام التي حدثت معها المخالفة او المشكو منها لضمان حياديتها وسلامة اجراءاتها منعا لحصول الطعن في توصياتها حيث ان الحيادية من الضمانات الرئيسية التي يجب كفالتها في الأجراءات الأنضباطية ضمانا" لتحقيق الطمأنينة والعدالة من خلال منع الجمع بين اعمال التحقيق والأتهام وسلطة توقيع الجزاء .

٤٢. شركة نفط الشمال

محضر التحقيق: قيام موظفة بأستلام مبلغ قدره (٢٨٠٠٠٠) دولار امريكي من المدير المفوض لشركة بيابان للمقاولات للمشاركة بمناقصة تنفيذ دور سكنية لمنتسبي الشركة.

اسباب النقض: ان توصيات اللجنة التحقيقية يشوبها النقص من الناحية الموضوعية من حيث، لم تبين كيفية قيام الموظفة بتزوير الكتب الواردة ذكرها في الفقرة (٣) من الأستنتاجات والموظفين المسؤولين عن الختم وتحديدهم وأتخاذ الأجراءات اللازمة ضدهم لوجود تقصير واضح في عملهم متمثل بعدم المحافظة على الأختام واستعمالها من قبل موظفي الشركة، ولم تبين اللجنة ما جاء برأي مدير قسم التكاليف والموازنة الموقعة للكتب المزورة وحسب ما جاء بالفقرة (٥) من الأستنتاجات. كما ان الفعل المرتكب من قبل الموما اليها المتمثل بالنصب والأحتيال والأنتفاع من الوظيفة وتزوير كتب بأسم الشركة يجعل بقائها مضرا" بالمصلحة العامة حيث ان العقوبة المفروضة من قبل اللجنة غير متناسبة وضعيفة جدا" مما يستوجب على

اللجنة التحقيقية توجيه عقوبة متناسبة مع ما ورد من مخالفات والمذكورة في اعلاه بالأضافة الى عدم دقة تسبيب العقوبة الموجهة للموما اليها وكان على اللجنة ذكر السبب حسب ما اسند اليها من مخالفات، فضلا عن ان اغفلها لاتخاذ الأجراءات القانونية ضد المدير المفوض للشركة اعلاه لقيامه اعطاء رشاوى الى موظفي الشركة بالأضافة الى مخالفته ما جاء بنص المادة (٤/ اولا) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ المتضمنة (مراعاة ان تتسم الأجراءات بالعمومية والتنافسية والعدالة والشفافية والعلنية).

٤٣. شركة المشاريع النفطية .

محضر التحقيق: المخالفات المرتكبة من قبل مدير حسابات

اسباب النقض: لم تبين اللجنة التحقيقية مصير المبالغ التي يتم استلامها من قبله واستقطاعها من الموظفين وحسب ما ورد بالفقرات (ب ، جـ ، و)من الأستنتاجات، ولم تبين اللجنة التحقيقية السند القانوني الذي يجيز للموما اليه بالحصول على موافقة مدير الهيئة بأستقطاع نسبة ١٠٪ عند استبدال الأوراق النقدية التالفة، كما ان العقوبة الانضباطية غير مناسبة مع الفعل المرتكب من قبله والمخالفات المنسوبة اليه الواردة بأستنتاجات اللجنة التحقيقية وكذلك عدم دقة تسبيب العقوبة الواردة في التوصيات، كما اغفلت اللجنة التحقيقية تحريك الشكوى الجزائية بالموضوع ضمن توصياتها كون ما جاء بأستنتاجات اللجنة التحقيقية يمثل جريمة تستوجب احالتها للمحاكم المختصة .

٤٤. شركة نفط الشمال

محضر التحقيق: تعرض الحفارة المرقمة (٥٢/ أسطول) نوع فولفو إلى أضرار جراء الحريق في محطة حقل خباز

اسباب النقض: إغفلت اللجنة التوصية بإحالة الموضوع إلى لجنة التضمين لوقوع ضرر بالمال العام متمثلا" بقيمة الأضرار التي أصابت الحفارة أعلاه كون لجان التضمين لها صلاحيات مستقلة رسمها قانون التضمين النافذ في تحديد مبلغ التضمين والمسؤول عن أحداث الضرر وما إذا كان الخطأ المرتكب عمديا أم غير عمدي .

٤٥. شركة تعبئة الغاز

محضر التحقيق: عدم وجود تنافس بين الشركات المتقدمة للأحالة الخاصة بالصيانة لمحطة الغاز بسبب وجود توقيع متشابه للشركات الاهلية عند تقديم العروض وبهذا الصدد

اسباب النقض: ان ما جاء بالفقرة ثانيا" من استنتاجات اللجنة التحقيقية المتضمنة وجود صلة بين ثلاث شركات متقدمة للأحالة الخاصة بالصيانة للمحطة اعلاه من حيث التخويل في سحب العروض يعد دليل واضح على وجود صلة بين هذه الشركات بالأضافة الى ما ورد بالفقرتين (٣ ،٤) من الأستنتاجات مما يستوجب اتخاذ الأجراءات القانونية اللازمة بصدد الموضوع وليس غلق التحقيق والذي يعتبر مخالف لما جاء بنص المادة (٤/ اولا") من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١ لسنة ٢٠٠٨) المتضمنة (... مع مراعاة ان تتسم الأجراءات بالعمومية والتنافسية والعدالة والشفافية والعلنية) .

٤٦. شركة خطوط الأنابيب النفطية

محضر التحقيق: انشاء مقلع رمل داخل المحرمات النفطية وعلى خطوط انابيب شركة نفط الجنوب وبدون موافقات رسمية.

اسباب النقض: من خلال الكشف الموقعي الذي قام به المكتب لمرتين الأولى برفقة موظفي الشركة والثانية برفقة شعبة المتابعة في البرجسية التابعة الى قسم حماية المنشآت النفطية / شركة نفط الجنوب والتي تم توثيقها بالصور المرفقة طيا تبين انشاء مقلع للرمل بعلم ودراية الشركة / هيئة عمليات الجنوب حيث وجدت اللجنة قيام تريلات محملة بعشرات الأطنان من الرمل تسير على الأنابيب وأن موقع الخلط كان قريبا جدا، بالأضافة الى بيع الرمل لجهات اخرى دون استيفاء الاجور لصالح الخزينة العامة .

٤٧. شركة نفط الشمال :

محضر التحقيق: توقف جهاز الحفر الذي يعمل على بئر صفية – ٤٧ ليلة ٢٠ـ ٢٠١٤/٤/٢١

اسباب النقض: ان توصيات اللجنة يشوبها النقص من الناحية الموضوعية حيث هنالك تقصير واضح من قبل الجهات المعنية بمتابعة الموضوع في استحصال الموافقات اللازمة لأجراء الكشف على البئر اعلاه قبل فترة مناسبة من الموعد .

٤٨. شركة مصافي الوسط

محضر التحقيق: طلبية الشراء

اسباب النقض: اغفلت اللجنة التحقيقية بيان اسباب خروج عضو واحد لشراء المواد دون بقية اعضاء اللجنة كون ذلك يمثل مخالفة يستوجب بصددها تحديدهم واتخاذ الأجراءات اللازمة بالأضافة الى انه ورد بأفادة احد الموظفين بأن اللجنة لا تخرج

بجميع اعضائها بتوجيه من قبل رئيس اللجنة . كما ان ما جاء بالفقرة (٤) من استنتاجات اللجنة التحقيقية يمثل مخالفة يستوجب تحديد المقصرين واتخاذ اللازم بحقهم المتعلقة بأستلام المواد من الجهة الطالبة قبل الموافقة على زيادة الكلفة التخمينية .

٤٩. شركة مصافي الجنوب

محضر التحقيق: الاطلاقة الموجودة عند باب غرفة السيد مدير قسم التدقيق الداخلي بتاريخ ٢٠١٥/٢/١٩

اسباب النقض: ان كتابة محضراللجنة وحسب ما جاء بنص المادة (١٠/ ثانيا) من قانون انضباط موظفي الدولة النافذ والذي يجب ان ينظم المحضر تنظيما دقيقا ومفصلا يشمل القضية (مدار البحث) والأجراءات التي اتخذتها بقصد الكشف عن المخالفة والأدلة المستحصلة واستنتاجاتها المدعمة بالأثباتات والأسانيد القانونية بشكل متسلسل ومنطقي واعتماد الوضوح في العرض مع توصياتها المسببة وفي حال غلق التحقيق يتم الأستناد الى النص القانوني في ذلك وحسب ما جاء بنص المادة اعلاه.

٥٠. شركة نفط الجنوب :

محضر التحقيق: اخراج آلية نوع كرين عملاق العائد لشركة (ليك شور) المحجوز على اموالها وموجوداتها حجزا قضائيا

اسباب النقض: كان على اللجنة التحقيقية ان توصي بأحالة موضوع تقصير ضابط الخفر الى الجهة التي ينتسب اليها بعد ان تبين تقصيره في استنتاجاتها ليكون اتخاذ الأجراءات من قبل دائرته وحسب الضوابط والتعليمات الخاصة بهم منعا لتعرض التوصيات للنقض من الناحية الشكلية .

٥١. شركة مصافي الجنوب .

محضر التحقيق: حادث نضوح انبوب الغاز الجاف (٨) عقدة المغذي للشركة

اسباب النقض: اغفلت اللجنة بيان مقدار قيمة الاضرار الحاصلة نتيجة الحادث والجهة التي تحملت تلك القيمة وكذلك اغفالها اتخاذ الأجراءات القانونية بحق سائق المعدة التي تسببت بالحادث .

٥٢. شركة نفط الجنوب .

محضر التحقيق: قيام احد منتسبي الشركة بأستلام مبالغ مالية كمدير فني وأداري في النادي البحري

اسباب النقض: اغفلت اللجنة التوصية بأسترداد المبالغ المستلمة خلافا للقانون والتي كان يتقاضاها من النادي البحري وحسب ما جاء بكتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء المرقم (٢٧٣٢٦ في ٢٠٠٩/٩/٧).

٥٣. شركة نفط الجنوب .

محضر التحقيق: التحقيق بالكتب الواردة من الجهات الرقابية.

اسباب النقض: ان توصيات اللجنة التحقيقية يشوبها النقص من الناحية الموضوعية من حيث اغفالها التوصية بأدراج الشركتين (موضوع التحقيق) في القائمة السوداء استنادا لما جاء في الفقرة (اولا) من ضوابط تعليق وادراج المناقصين او المتعاقدين المخلين بالتزاماتهم التعاقدية مع الجهات التعاقدية الحكومية في القائمة السوداء والصادرة بموجب كتاب وزارة التخطيط ذي العدد (٥٣٦٠/٧/٤ في ٢٠١٣/٣/٧).

٥٤. شركة الحفر العراقية

محضر التحقيق: حادث التواء سكة مانعات الأنفجار لجهاز الحفر (٣٧) درل مك

اسباب النقض: ان محضر اللجنة التحقيقية لم يحدد مدى مسؤولية مدير القسم المعني بالرغم من قيامه بأعداد فريق متخصص بتولي عملية نصب الأبراج موضوع التحقيق الأمر الذي ادى الى حدوث ارباك واخطاء من قبل فريق العمل وحسب ما هو موضح بالفقرة اولا) من الأستنتاجات .

٥٥. شركة نفط الجنوب

محضر التحقيق: التحقيق بسرقة الكرفانات التابعة الى سواق السيارات المؤجرة للنقل الجماعي .

اسباب النقض: أن اللجنة قد ذكرت في اجراءاتها باستدعاء احد الموظفين المخالفين مع بقية الأسماء الواردة فيها في حين اغفلت ذكره في التوصيه الخاصة بتوجيه عقوبة (لفت النظر) .

٥٦. الشركة العامة للمعدات الهندسية الثقيلة

محضر التحقيق: سريب برميل زيت محركات البنزين

اسباب النقض: اغفال اللجنة التوصية بأحدى العقوبات الأنضباطية للموظفين المقصرين الذي سبب اهمالهم ضرر بالمال العام .

٥٧. شركة مصافي الجنوب :

محضر التحقيق: الحريق الذي حصل في حزمة الأنابيب المحاذية لقسم الطاقة .

اسباب النقض: ان ما جاء بالفقرة رابعا" من استنتاجات اللجنة التحقيقية يدل على وجود تقصير من قبل الجهة التي قامت بتحوير دفع المضخات (AIB٩٥١) الى قنوات المجاري بدلا" من الأنبوب (٨) عقدة وكذلك عدم بيان اسباب التحوير مما يستوجب تحديدهم واتخاذ الأجراءات اللازمة ضدهم .

٥٨. شركة توزيع المنتجات النفطية .

محضر التحقيق: الزيادة البالغة (١٠٧٣٥) لتر بنزين على المحطة المشيدة التابعة لفرع واسط

اسباب النقض: اغفال اللجنة التحقيقية اتخاذ الأجراءات اللازمة بصدد استمرار تجهيز البنزين على المضختين (١ ،٢) بالرغم من عدم ختم العدادات السرية لها والتي تم تثبيتها من قبل اللجنة التفتيشية وتأييد كاتب المحطة لها .

٥٩. شركة توزيع المنتجات النفطية .

محضر التحقيق: التحقيق مع وكلاء المحطات الاهلية

اسباب النقض: ان الفعل الصادر من قبل القائمقام بالأستيلاء على حوضيات عدد (٦) وتفريغها بالقوة وحسب ما جاء بالفقرة (٢) من الأستنتاجات يعتبر تدخل واضح في عمل الشركة والأمور التجهيزية وتجاوز لصلاحياته المقررة بموجب قانون المحافظات غير المنتظمة بأقليم رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨ المعدل المادة (٤) منه مما يستوجب مفاتحة الجهات ذات العلاقة لأجراء التحقيق بالموضوع مع القائمقام اعلاه . كما ان تقدير الأوضاع الأمنية في المناطق يكون من اختصاص الجهات الأمنية وليس كما ورد في الفقرة (٦) من الأستنتاجات حيث كان على الفرع مخاطبة الجهات الأمنية في المحافظة قبل ارسال الحوضيات للتأكد من سلامتها وليس الأعتماد على المجلس المحلي لقضاء الخالدية وتغيير وجهة السيارات وحسب ما جاء بالفقرة (٢) من الأستنتاجات مما يستوجب تحديد المقصرين واتخاذ الأجراءات القانونية اللازمة بحقهم .

٦٠. شركة خطوط الانابيب .

محضر التحقيق: حادث السرقة وتخريب اجهزة البصمة في مستودع الشعيبة

اسباب النقض: ان ما جاء بالفقرة (٦) من النتيجة التي توصلت اليها اللجنة التحقيقية يدل على قيام المتهم بعدة امور ومنها كسر الأبواب والشبابيك دون ملاحظة اي شيء من قبل الشرطة المكلفين بحماية المستودع والذي من صميم واجباتهم الحفاظ على الدائرة من اي سرقات او حوادث مما يستوجب على اللجنة التحقيقية التوجيه بمفاتحة مديرية شرطة النفط لتشكيل مجلس تحقيقي بالموضوع بالأضافة الى عدم بيان عدد الأفراد المكلفين بحماية المستودع، ولم تبين اللجنة التحقيقية وقت خروج السيد الموظف المعني و بيان واجبه في المستودع وعدد الموجودين معه.

٦١. شركة مصافي الوسط .

محضر التحقيق: تلوث شارع (D)

اسباب النقض: ان المخالفة المرتكبة من قبل الموظف المقصر تدل على وجود تقصير واضح في عمله مما يستوجب توجيه احدى العقوبات الأنضباطية المنصوص عليها في قانون انضباط موظفي الدولة النافذ كون التنبيه ليس بعقوبة ولا يترتب على فرضها أي آثار قانونية .

٦٢. شركة توزيع المنتجات النفطية .

محضر التحقيق: الكلف التخمينية للأجهزة المختبرية لفرع ديالى

اسباب النقض: لم تبين اللجنة تاريخ طلب المواد وكذلك تاريخ اعداد الكلفة التخمينية بالأضافة الى عدم ذكر الجهة التي قامت باعداد الكلفة التخمينية والأسس التي اعتمدت عليها، وسبق وان تم اصدار اعمام من قبل المكتب الى الشركات والدوائر النفطية المتضمن ان يتم اعداد الكلف التخمينية من قبل جهة فنية مختصة كفوءة وان يتم مراعاة تحديث الكلفة قبل الاعلان عن طلبيات المشاريع مع مراعاة تغير الأسعار محليا" ودوليا" وتم تأكيد ذلك من قبل المكتب باتخاذ الأجراءات اللازمة باعداد الكلفة التخمينية بشكل دقيق ومحدث والمرفق طيا". كما اوجبت المادة (٣/ اولا"/ب) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١ لسنة ٢٠٠٨) بضرورة وجود دراسة محدثة عن الكلف التخمينية للمشروع او العقد المطلوب تنفيذه بالأضافة الى ما جاء بالمادة (٢/ اولا"/د) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢ لسنة ٢٠١٤) بضرورة وجود كلفة تخمينية علنية محدثة معدة من جهة فنية مختصة حيث ان عدم مراعاة ما ورد في اعلاه يدل على وجود مخالفة واضحة للتعليمات يستوجب بصددها اتخاذ الأجراءات اللازمة على الموظفين المقصرين بعد تحديدهم من قبل اللجنة التحقيقية .

٦٣. شركة توزيع المنتجات النفطية .

محضر التحقيق: المخالفات الحاصلة في احدى المحطات والمتضمنة ضبط كمية (٥٠٠٠ لتر) من منتوج البنزين داخل صهريج السيارة المرقمة (٤٢٠٠٦ / حكومي) .

اسباب النقض: عدم قيام اللجنة بالتحقيق في موضوع قيام مديرية الاسايش باستلام كمية (١٠٠٠٠) لتر من منتوج البنزين بواسطة الصهاريج الحكومية العائدة للشركة في ضوء الإثباتات المدونة في الأوراق التحقيقية والمشار إليها في الفقرة (١٤،٦) من الاستنتاجات، و لم يتم التوصية بفسخ عقد الوكالة الجوالة المبرمة مع الوكيل بالرغم من وجود أدلة دامغة عن قيامه بإعداد موضع لتخزين المنتجات النفطية واستلامه للكميات المجهزة من قبل المحطة بواسطة خزانات عدت للغرض المذكور، كما نؤكد على ضرورة قيام الممثل القانوني بمتابعة الدعوى الجزائية المقامة بحق المتهمين بالواقعة أعلاه وصولا إلى مراحلها النهائية لأهمية الموضوع .

٦٤.شركة مصافي الجنوب

محضر التحقيق: موضوع أسباب تساقط معظم صواني هوائي البرج (٧٠١ـ E) لوحدة التقطير الفراغي في مصفى الدهون

اسباب النقض: إن ماجاء باستنتاجات اللجنة التحقيقية يدل على وجود تقصير واضح من قبل الإدارة العليا وإدارة القسم المعني بالموضوع بصدد إيقاف الوحدة وعدم الضغط على المعدات لأنتفاء الحاجة الماسة لتشغيل الوحدة لانخفاض الطلب على منتجاتها في الفترة الأخيرة والبدء بعملية الصيانة وهو ماكان سيجنب إلحاق الضرر الحالي بالبرج .

٦٥. شركة نفط الجنوب

محضر التحقيق: حادث حريق احد أبراج الحراسة داخل موقع حقل الغراف النفطي وتلف موجدات البرج.

اسباب النقض: لم تبين اللجنة فيما إذا يوجد أضرار بشرية نتيجة الحادث وحسب ما جاء بالفقرة (ثالثا) من إفادة الشهود، كما أغفلت اللجنة بيان الجهة المسؤولة عن تدريب الكوادر على مطافيء الحريق ومدى صلاحيتها واتخاذ الإجراءات المناسبة بصددهم .

٦٦. شركة توزيع المنتجات النفطية

محضر التحقيق: وجود فساد مالي وأداري في فرع البصرة

اسباب النقض: لم تبين اللجنة نتيجة المضاهاة التي تم إجراءها لتوقيع احد السواق بالإضافة الى إن ما جاء بالفقرة أولا" من الاستنتاجات بأنه لا عبرة لتوقيع السائق ليس بعذر لينفي التوقيع نيابة عن الموما إليه كونها تعتبر جريمة تزوير يستوجب بضوئها في حال التأكد من صحتها اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة ، وكذلك لم تبين اللجنة فيما إذا كان الموما إليه متواجد أثناء تصليح السيارة من عدمه بتاريخ ٢٠١٣/١٠/١٣ من خلال مراجعة استمارات الحضور أو الواجب .... الخ. كما لم تتأكد اللجنة التحقيقية من وجود الموما اليه في الدوام الرسمي ليوم ٢٠١٣/١٠/١٣ لنتبين صحة ما ورد في إفادة احد الشهود من أن السائق المذكور آنفا غير متواجد في ذلك اليوم الذي تم تصليح السيارة فيه، حسب ما مذكور في الفقرة أولا من الاستنتاجات، وقد أشارت اللجنة التحقيقية بالفقرة رابعا من الاستنتاجات بعدم وجود إرادة تنظيمية من قبل إدارة قسم النقل لمواجهة وحل المشاكل دون أن توصي بمحاسبته أو تغييره أو إيجاد حل لتلك الحالة المعروضة، وأغفلت اللجنة الحقيقية تحديد الجهة المسؤولة عن مخالفة دليل حسابات نظام المحاسبين الموحد ومخالفة تعليمات حسابات المخازن والجرد المفاجئ حسب ما هو مثبت بالفقرة ثانيا" من الاستنتاجات .

٦٧. شركة توزيع المنتجات النفطية

محضر التحقيق: المخالفات الحاصلة في محطة زين القوس والمتضمنة ضبط كمية (٥٠٠٠) لتر من منتوج البنزين داخل صهريج السيارة المرقمة (٤٢٠٠٦/ حكومي).

اسباب النقض: كان على اللجنة التحقيقية تحريك الشكوى الجزائية بحق كتبة المحطة استنادا" لنص المادة (٢٤) من قانون انضباط موظفي الدولة النافذ كون الفعل المرتكب من قبلهم يتضمن عنصر جزائي متمثل بتهريب المشتقات النفطية. توصيات اللجنة غير مستوفية حيث ان الفعل المرتكب من قبل المحال الى التحقيق يمثل اخلالا بالثقة العامة وبالمتاجرة بالمشتقات النفطية وهذا ما تم بيانه بأستنتاجات اللجنة التحقيقية .

٦٨. شركة نفط الشمال

محضر التحقيق: قيام احد موظفي قسم حسابات الأفراد بأستلام صكوك ارباح لعدد من موظفي الشركة وسحبها لأمره من مكتب صيرفة القلعة.

اسباب النقض: اغفلت اللجنة التحقيقية تحديد المقصرين من موظفي قسم حسابات الأفراد لتكليف الموما اليه باستلام احد صناديق صرف رواتب الموظفين وحسب ما جاء بالفقرة ثانيا" من الأستنتاجات بالرغم من وجود توجيه من السيد المدير العام بعدم تسليمه ذمة مالية وحسب ما جاء بالفقرة (٦) من الأستنتاجات، كما ان العقوبة الموجهة للموظف لا تتناسب مع الفعل

المرتكب من قبله وحسب ما جاء بالفقرة اولا من التوصيات كون الفعل يعتبر مضر بالمصلحة العامة بالأضافة الى انه سبق وأن تم معاقبته لأشتراكه في تزوير مذكرة تثمين جهود وكذلك ما جاء بالفقرة (٦) من الأستنتاجات المتضمنة عدم نزاهته . ولم تبين اللجنة التحقيقية اجراءات الشركة بصدد انقطاعه عن الوظيفة وتركه الدوام وحسب ما جاء بالفقرتين (٤ ،٥) من الأستنتاجات .

٦٩. شركة توزيع المنتجات النفطية

محضر التحقيق: الحك والشطب والتلاعب بمستند التحميل المرقم (٢١٦١١٢٠) الصادر من مستودع الشعيبة

اسباب النقض: اغفلت اللجنة التحقيقية التوصية بتحريك الشكوى الجزائية لوجود عنصر جزائي بالموضوع كونه ينطوي على جريمة تزوير وتلاعب بمستند رسمي وحسب ما جاء بأستنتاجات اللجنة التحقيقية حيث ان اللجنة التحقيقية تكون ملزمة بذلك استنادا" الى ما جاء بنص المادة (٢٤) من قانون انضباط موظفي الدولة النافذ .

٧٠. شركة توزيع المنتجات النفطية

محضر التحقيق: ضبط وكر للتهريب في محافظة النجف الأشرف.

اسباب النقض: اغفلت اللجنة التحقيقية تحريك الشكوى الجزائية بحق مختار منطقة السراي في قضاء المناذرة لتقديمه معلومات كاذبة الى فرع النجف وحسب ما جاء بأستنتاجات اللجنة التحقيقية استنادا" الى نص المادة (٢٤) من قانون انضباط موظفي الدولة النافذ.

خامسا: التدقيق المالي

١. شركة نفط الجنوب (مصاريف حقل الزبير / الفصل الثالث /٢٠١٤)

أ. هنالك تجاوز على الحدود المسموح بها للمواصفات النوعية للنفط الخام بلغت كميتها (٧٢٣,٥٤٩.٧٣) برميل الأمر الذي يتطلب متابعتها وتسويتها وبما يتوافق مع عقد الخدمة.

ب. متابعة موضوع استقطاع المبلغ الخاص برواتب الموظفين والبالغ (١٨,٥٨٢,٦٥٥.٢٧) دولار الذين تم إجلاؤهم خارج العراق وبما يتوافق مع عقد الخدمة و يحقق مصلحة شركتكم.

٢. شركة نفط الجنوب (مصاريف حقل غرب القرنة المرحلة الثانية الفصل الثالث /٢٠١٤)

أ. ليس هنالك إفصاح كافي عن قيمة المبالغ المختلف عليها ما بين شركتكم والمشغل الأمر الذي يتطلب توثيق هذه الاعتراضات بشكل قانوني من خلال كتب رسمية انسجاما لما جاء بالمادة (٢٠) و (٣٧) من عقد الخدمة.

ب. مازالت تسويات حساب الفائدة على الكلف الإضافية الموصى بها ضمن الفصل الثاني /٢٠١٤ غير منجزة الأمر الذي يتطلب انجازها.

ج. هنالك عمليات تقليص بالإنتاج خلال شهري (تموز ، أب) مقدارها (٩١٢,٥٤٥) برميل يتطلب تلافيها وبما يحقق مصلحة شركتكم.

٣. شركة نفط الجنوب (مصاريف حقل الرميلة الفصل الثالث / ٢٠١٤)

أ. استقطاع المبلغ الخاص برواتب الموظفين الذين تم إجلاؤهم خارج العراق.

ب. هنالك عمليات تقليص بالإنتاج خلال شهري (تموز ، أب) يتطلب تلافيها وبما يحقق مصلحة الشركة.

ج. تسوية نقاط الخلاف الحاصلة بموضوع القياس بطريقة الذرعة ونصب العدادات.

د . متابعة موضوع عمليات التلوث الحاصلة في المخالفات الحاصلة من قبل المقاول في محطة (DS5).

٤. شركة نفط الوسط (قائمة حساب مشغل حقل بدرة للفصل الثالث والرابع / ٢٠١٤

ان المبالغ المتنازع عليها بلغت (١٤٠٣٤٢٢٤٦٢) دولار في حين ان كشف التفاصيل ورد ذكرها بمبلغ (١٧٠٦٤١٨٥٣) دولار.

٥. شركة نفط الجنوب (قائمة حساب حقل مجنون الفصل الرابع / ٢٠١٤)

وجود مبالغ موقوفة ومدورة وغير محسومة بمبلغ (١٥٨٨٥٢٥٦٦) دولار تعود لسنوات سابقة حيث ينبغي توثيق اعتراضات الشركة بشكل قانوني انسجاما مع المادتين (٢٠,٣٧) من عقد الخدمة.

٦. دائرة العقود والتراخيص البترولية (قائمة حساب مشغل حقل الحلفاية الفصل الرابع /٢٠١٤

بخصوص الكلف البترولية لهذا الفصل والبالغة (٥١١ ٨٣٣ ٢٦٥) دولار ،حيث تم اعلام المشغل بانه في حالة كانت الكلف التخمينية لشهري تشرين الثاني وكانون الاول اعلى بنسبة ١٠٪ من الكلف الحقيقية فسيتم حساب فائدة على المبلغ الاضافي بنسبة (١٪+LIBOR) عند تسوية قائمة حساب الفصل الرابع ٢٠١٤/. في حين ان نص المادة في عقد الخدمة رقم ٧/١٩/د/الكلف ,الكلف الاضافية والبترولية والربحية تبين على ان الارصدة غير المسددة لجميع الكلف الاضافية تحمل فائدة لايبور زائد١٪.

٧. شركة نفط الوسط/ الجلسة (٢٤) للجنة الادارة المشتركة

ارتفاع رسوم الكمارك والغرامات التأخيرية وتراكمها بشكل كبير مع توضيح المبررات التي دعت الى اعتبار تلك المبالغ كلف بترولية مستردة رغم معارضة دائرة العقود والتراخيص البترولية واستفسارات المكتب ودائرة الرقابة الداخلية بشأن الموضوع، كما ينبغي توضيح الاسباب التي ادت الى بعض الاخفاقات والتجاوزات في تنفيذ موازنة عام ٢٠١٤/ وكذلك انخفاض معدلات الانتاج الفعلية عن المخطط مما ادى الى تقليل الواردات، وضرورة التنسيق و التباحث مع المتعاقد بشان ضغط النفقات غير المباشرة نتيجة تدهور اسعار النفط و انسجاما مع توجهات الحكومة بترشيد المصاريف .

٨. شركة مصافي الوسط (الاعتمادات المستندية للخطة التشغيلية)

خلافا لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ المادة/١٦ الغرامات التأخيرية والتحميلات الادارية/ثانيا-/الغرامات التاخيرية/ والمادة/١٨/حظر التعاقد/اولا-، لوحظ ان الاعتمادات ادناه منتهية نفاذيتها ضعف فترة التجهيز في حين ان المواد لغاية تاريخه لم يتم تجهيزها بما يؤيد كونها مستلمة ومطابقة للمواصفات الفنية المطلوبة.

ت	رقم أمر الشراء وتاريخه	المبلغ بالدولار	رقم الاعتماد المستندي	تاريخ النفاذية	فترة التجهيز	الملاحظات
١	(D/٤١٨) ٣١/٨/٢٠١١	٧٢٠٧١٠	١٦٠١٧٦/٢٠١١	١٥/١٢/٢٠١٤	٣٦ اسبوع	تم تقديم مستندات الشحن لدى المصرف
٢	(D/٦٠٥) ٦/٤/٢٠١٢	٢٩٩٩٢٤	٢٢٠١٢٥/٢٠١٢	١٥/١٢/٢٠١٤	٤٨ اسبوع	تم تقديم مستندات الشحن لدى المصرف
٣	(D/٨٣٤) ٢٧/١١/٢٠١٣	٥٤٨٩٨	٢١٠٠٥٢/٢٠١٤	١٣/٣/٢٠١٥	٩ اشهر	ـــــ

وخلافا- للتعليمات أنفا- المادة ٩/الاعتمادات المستندية/سابعا-وتنص(تهيئة المعدات ومستلزمات التداول في المخازن لغرض أكمال أجراءات النفاض والتسلم الاولي للمواد الواصلة وبدون تأخير مع مراعاة تثبيت حالة البضاعة الواصلة لاغراض ضمان حقوق التأمين) وثامنا- وتنص (متابعة أكمال أجراءات الفحص الهندسي للمواد المستلمة وأصدار شهادة الفحص والقبول خلال الفترة المحددة في العقد ومن تاريخ تسلم المواد) لاحظنا حصول تأخير في أجراءات الفحص والمطابقة للمواد الواصلة منذ وصول الموادولحدالان حيث لم يتم أصدار شهادة الفحص والقبول لغاية تاريخه بما يؤيد كونهامطابقةللمواصفات الفنية المطلوبة وكما يلي :

ت	رقم أمر الشراء وتاريخه	المبلغ بالدولار	رقم الاعتماد المستندي	تاريخ النفاذية	الملاحظات
١	(D/٦٩١) ٢٩/٥/٢٠١٢	٦١٥٠٠٩	٢٣٠١٣٩/٢٠١٢	١٧/٦/٢٠١٤	استلمت المواد
٢	(D/٧٤٥) ٢٩/٤/٢٠١٣	٢٣٢٨٤٦	٥٠٤٢٩/٢٠١٣	٢٦/١١/٢٠١٤	المواد واصلة الى ميناء ام قصر
٣	(D/٨٠١) ٢٢/٧/٢٠١٣	٣١٠٥٦٠	١٦٠٢٧٠/٢٠١٣	٤/١١/٢٠١٤	استلمت المواد في ٢٠١٤/١١/٢٧
٤	(D/٨١٤) ٢٦/١١/٢٠١٣	٣٥٣٩٦٩/١٠	٥٠٤٣٨/٢٠١٣	١٤/٨/٢٠١٣	استلمت المواد في ٢٠١٤/١١/٢٧
٥	(D/٩٠٦) ٤/٣/٢٠١٤	٣٦١٥٣٣/٦٧	٥٠٤٧٨/٢٠١٤	٣١/٣/٢٠١٤	المواد واصلة الى مطار بغداد

٩. شركة المشاريع النفطية (تدقيق خطابات الضمان)

تم تدقيق خطابات الضمان ادناه وتبين تمديد نفاذيتها ضمن الفترة المحددة في خطاب الضمان

ت	رقم خطاب الضمان	المبلغ	تاريخ النفاذية
١	IGT١٥٢٦٤٤٤DRE	٦١,٤٢٠ دولار	٢٠١٦/٢/٢٣
٢	IGT١٤٢٣٣٠٩DRE	٩٦٠,٤٦٣.٦٥ يورو	٢٠١٥/٦/١٠
٣	IGT١٤٢٥٣١٩DRE	١٦,٧٦٠,٢٤٠ دينار	٢٠١٥/٦/٣٠
٤	IGT١٢١٩٣٤٨DRE	١٣٤,٣٩٩.٢٢ دولار	٢٠١٥/٩/٣٠

٥	IGT١١١٦٠٤٨DRE	٢,٢٥٠,٩١٦.٥٠ دولار	٢٠١٥/٣/٣٠
٦	IGT٠٩٠٦٥٩٤DRE	١,٦٤٥,٠٢٥ دولار	٢٠١٥/٥/٣١
٧	٤٢ / مصرف الرافدين	٢٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار	٢٠١٥/٥/١٧
٨	٩٠٢٤٩٢١/ مصرف الشرق الاوسط	١٧,٨٠٠,٠٠٠ دينار	٢٠١٥/٦/٤
٩	٢٠١٠/٩٧٨/٩٠٠١١٧٦مصرف الشمال	١٧,٧٠٠,٠٠٠ دينار	٢٠١٥/٣/٣١
١٠	٠٤٢١١/٩٩٩ مصرف الاتحاد العراقي	١٤,٧٠٠,٠٠٠ دينار	٢٠١٥/٩/١١
١١	٠٢٠/LG/٢٠١٣/٥٦٨ مصرف دار السلام للاستثمار	٢٨,٠٠٠,٠٠٠ دينار	٢٠١٥/٥/١٩

كما لوحظ وجود خطابات ضمان عدد (٥) صادرة من مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل (٣) منها بمبلغ (٦٤,٤٥٠) دولار و (٢) بمبلغ (١٠١,٠٠٠,٠٠٠) دينار وتم مفاتحة الشركات المجهزة لاستبدال خطابات الضمان ولم يتم ذلك لحد الان، كما ان خطاب الضمان المرقم (١٠/٥٤٠٨/QR/٠٢/٢٠١٢) الصادر من مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل البالغ قيمته (٤٩,٨٠٠) دولار والمقدم من قبل شركة (GOG) حيث لم يقم المصرف اعلاه بمصادرة خطاب الضمان نتيجة لاخلال الشركة المجهزة بالتزاماتها التعاقدية وعلى الرغم من المطالبات العديدة من قبل الشركة وكذلك رفع دعوى قضائية بحق المصرف حيث تم اجراء عقد تسوية بين الشركة ومصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل يتضمن قيام المصرف بتسديد مبلغ خطاب الضمان اعلاه. كما لاحظنا وجود خطابات ضمان انتهت نفاذيتها وقد تم المطالبة من قبلكم بتمديد نفاذيتها الا ان المصارف المصدرة لخطابات الضمان لم تقم بذلك لغاية اعداد التقرير . اما بشأن خطاب الضمان المرقم (IGT/١٠١٢٣٩٤DRE) الصادر من المصرف العراقي للتجارة وبقيمة (٦,٧٧٨,٢٩٠) دولار والمنتهي نفاذيته بتاريخ ٢٠١٤/٥/١٦ فقد تم المطالبة بتمديد نفاذيته من قبل الشركة لعدة مرات الا ان المصرف اعلاه لم يقم بذلك علما ان الشركة المجهزة (MAN) لم تقم بتنفيذ التزاماتها التعاقدية وتم اعتبارها ناكلة .

١٠. معهد التدريب النفطي /بغداد (فحص و تدقيق الاعتمادات المستندية)

نتيجة لتدقيق الأعتمادات المستندية من عام ٢٠١١ ولغاية عام ٢٠١٤ وبمبلغ اجمالي قدره (٢٣٣٣٥٥٦) دولار، يتضح ان الاعتماد المستندي ادناه انتهت فترة تجهيزه الاصلية اكثر من الضعف دون اتمام انجازه بالكامل فضلاً عن أنتهاء فترة التجهيز المحددة تعتبر احد المعايير الاساسية عند المفاضلة لاغراض الاحالة وأيضاً تسبب في تعطيل رأس المال العامل للمعهد وتأخر تنفيذ المشروع الذي لاجله تم طلب تجهيز المواد، كما لوحظ وجود اعتمادات المستندية تم تجهيز بعض موادها والبعض الاخر غير منفذ بالرغممنانتهاءفترة التجهيز المحددة بالاعتماد.

١١. شركة توزيع المنتجات النفطية (نتائج اعمال الرقابة والتفتيش للأعتمادات المستندية للموازنة التشغيلية)

نتيجة لاعمال التدقيق لكشف اعتمادات الخطة التشغيلية والاستثمارية للسنوات من ٢٠٠٥ ولغاية ٢٠١٤ وبمبلغ اجمالي قدره (٣٨٥٥٠٠٠٠) دولار و (١١٧٧٨٥٠٠٠) يورو، لوحظ وجود (٣) اعتمادات تم تجهيز موادها وكانت غير مطابقة للمواصفات وبالرغم من انتهاء فترة التجهيز الا انه لم يتم استبدال المواد الغير مطابقة او التعويض عنها اي لم يف بألتزاماته التعاقدية ولم تتخذ الشركة الاجراءات القانونية بحق المجهز، كما لوحظ تأخر الهيئة العامة للضرائب بالاجابة على مراسلات شركاتنا النفطية حول منح المقاولين المتعاقدين مع الشركات النفطية عراقيا ام اجنبيا براءة الذمة او الموافقة على اعادة الامانات اليه او اطلاق كفالته الا بموافقتها سواء كان خاضعا للضريبة او معفي منها الامر الذي يؤدي الى عدم تصفية وغلق الاعتمادات المستندية لسنوات طويلة دون اتخاذ اجراءات حولها وهذا يعني بقاء الارصدة مدورة وموقوفة دون حسمها، فضلا عن عدم وجود نظام متابعة للاعتمادات المستندية على الحاسبة بشكل محدث ذو معلومات دقيقة يمكن الاعتماد عليها كون الكشوفات التي حصلنا عليها تضمنت معلومات غير محدثة ولايعول عليها وفيها الكثير من النواقص كما لم يتبين لنا تاريخ تفعيل الاعتماد واخر موعد للشحن وكذلك التمديدات المتتالية التي مدد بعضها ضعف فترة التجهيز.

١٢. شركة خطوط الانابيب النفطية (نتائج اعمال الفحص والتدقيق والتحليل المالي للحسابات المالية للسنوات ٢٠١٢,٢٠١٣,٢٠١٤ والاعتمادات المستندية لشركتكم لمشاريع الخطة الاستثمارية والتشغيلية

أ. وجود انخفاض كبير في صافي الإرباح المتحقق خلال عام ٢٠١٣ و ٢٠١٤ مقارنة بعام ٢٠١٢ حيث تجاوزت نسبة الانخفاض نسبة (٥٠٪) مابين عام ٢٠١٢ وعام ٢٠١٤. الأمر الذي يؤشر وجود انخفاض في أداء الشركة خلال عام ٢٠١٣ و ٢٠١٤ الأمر الذي قد ينعكس تأثيره على أداء الشركة خلال السنوات اللاحقة . وبالرغم من زيادة إجمالي المصاريف خلال عام ٢٠١٣ و ٢٠١٤ مقارنتها بعام ٢٠١٢ الا ان هذه الزيادة لم تنعكس اثرها على زيادة اجمالي الايرادات في عام ٢٠١٣ و ٢٠١٤ . الامر الذي يؤشر الى

وجود زيادات بالمصاريف قد ترهق كاهل الشركة على الامد البعيد نظرا لعدم مساهمتها في تحقيق زيادة في اجمالي الايرادات .

ب. ان جميع نتائج تحليل نسب الربحية تظهر وجود انخفاض تدريجي خلال السنوات ٢٠١٣ و ٢٠١٤ الامر الذي قد يؤدي الى تحقيق خسارة على الامد البعيد، كما ان انخفاض النسب هو مؤشر على انخفاض اداء الشركة خلال السنوات ٢٠١٣ و ٢٠١٤، وأنخفاض نسب الربحية نتيجة انخفاض ايرادات النشاط الجاري بشكل كبير .

ج. بالرغم من زيادة حساب الاحتياطيات في عام ٢٠١٤ مقارنته بعام ٢٠١٢ و ٢٠١٣ الا انه لم تستغل في زيادة حساب رأس المال المدفوع للشركة، حيث إن اغلب هذه الزيادات الحاصلة في حساب الاحتياطيات كانت نتيجة ارتفاع حساب (احتياطي التوسعات) الذي كان يفترض من ادارة الشركة استغلاله في زيادة رأس مالها المدفوع وموجوداتها من خلال مراعاة ماجاء بتعليمات النظام المحاسبي الموحد .

د. هنالك زيادة في حساب المدينون لعام ٢٠١٤ عما علية خلال عام ٢٠١٢ و ٢٠١٣ ومن خلال مراجعة تفاصيل حساب المدينون يتبين لنا ان سبب الزيادة ناتجة عن ارتفاع المبالغ المستحقة تجاه عملاء الشركة والمتمثلة بعملاء (مدينون قطاع عام).الامر الذي يؤشر الى وجود ضعف في استحصال حقوق الشركة أتجاه عملائها. كما توجد زيادة في حساب الدائنون لعام ٢٠١٤ عما علية خلال عام ٢٠١٢و ٢٠١٣ ومن خلال مراجعة تفاصيل حساب الدائنون يتبين لنا ان سبب الزيادة ناتجة عن ارتفاع التزامات شركة الخطوط اتجاه الغير (مجهزون قطاع عام)، الامر الذي قد يتطلب متابعة تلك الالتزامات وجدولتها بالشكل الذي لايرهق كادر الشركة .

هـ. لوحظ تمديد الاعتمادات المستندية المدرجة ادناه لاسباب لم يتم ذكرها مما ادى الى تأخر تجهيز المواد المتعاقد عليها والتي لازالت في ميناء ام قصر قيد الاستلام مما يتطلب بيان اسباب تأخر المجهز في التجهيز والاجراءات المتخذة بحقه والتي منها (الغرامات التأخيرية) . وخلافا للمادة (تاسعا/ العيوب والفقدان والاضرار / ب) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ لوحظ وجود اعتماد مستندي لم يتم تجهيز مواده بشكل كامل حيث تبين وجود ضعف في إجراءات تجهيز المواد وهذا أدى إلى تأخر أنجاز الاعتماد المستندي.

١٣. شركة نفط الجنوب، شركة نفط ميسان، شركة نفط الوسط (قائمة حساب الفصل الاول /٢٠١٥ لمشغلي الحقول النفطية الرميلة , الحلفاية , غرب القرنة ٢, الاحدب)

أ. استنادا الى عقد الخدمة المادة ٣٦/ مكتب المقاول في جمهورية العراق والذي يبين على مشغل المقاول تأسيس مكتب في بغداد لوحظ قيام بعض المشغلين بفتح مكاتب خارج العراق من غير المكتب الرئيسي للشركة الام لمشغل المقاول وهذا يترتب عليه مصاريف ايجار وتم تسديدها استثناءا من عقد الخدمة وانتهى الاستثناء في ٢٠١٥/١/١ . مما ينبغي ملاحظة ان معدل اجر الساعة للعاملين في المكاتب الخارجية انفا قد يتضمن الايجار او الاندثار لأثاث هذه المكاتب (اي تبويبها كفقرة ضمنية وليس مستقلة لغرض قبول صرفها) حيث ان تغيير تبويبها لا يمكن ان يكون مسوغا لقبول صرفها وهذا ما ايدته المادة ٢٩/ القوانين والتعليمات والتي تلزم المشغل بالتعليمات العراقية .

ب. استنادا الى عقد الخدمة/الملحق ج/ الفقرات (٢-١/أ – ٢-٥/ج) وتنص على تقديم خدمات ومواد خاصة وبالكلفة وبدون ربح وتكون مؤيدة بموجب الملحق / ج/ الفقرة ١٣/ شهادة مدقق الحسابات الخارجي/ حيث توجد عقود تدخل فيها الشركة الشقيقة (الفرعية) الواقعة ضمن ائتلاف المقاول وبشكل دعوة مباشرة وتكون غير مشمولة بالضريبة كونها بالكلفة وبدون تحقيق هامش ربح عليها وعقود اخرى بأسلوب تنافسي مشمولة بالضريبة كونها تحقق ارباح، مما ينبغي تدقيق هذه الحالات واعلامنا نوعية الخدمات والمواد المقدمة في الاسلوب التنافسي ومدى شمولها بالخدمات الخاصة من عدمه.

ج. اما بخصوص البيانات المالية والحسابات الختامية السنوية المتعلقة بالحقول النفطية والمعدة من قبل شركة تدقيق محلية وفق اساس الاستحقاق والنظام المحاسبي الموحد حيث لم يتم اعلامنا عن نتائج النشاط الواردة في هذه الحسابات المذكورة ومدى مطابقتها مع الحسابات المعدة من قل المدقق العالمي وفق الاساسين (النقدي و الاستحقاق) فضلا عن مطابقتها مع حسابات الشركات الاستخراجية المصادق عليها من قبل مقر هذه الوزارة (بخصوص الارباح والضرائب) حيث لحد تاريخه لم تزود تلك الشركات مشغل المقاول بايصال رسمي عن دفع الضريبة استنادا للمادة ٦/٢٣ / الضرائب من عقد الخدمة .

١٤. شركة نفط الجنوب (قائمة حساب حقل غرب القرنة ١/ الفصل الرابع /٢٠١٤ وقائمة حساب الفصل الاول ٢٠١٥

من خلال اعمال التفتيش المالي لتلك لاقائمة تبين هنالك ملاحظات مؤجلة وبمبلغ اجمالي قدره (٢٤٩٤٩٧٨٥) دولار مما يتطلب حسمها بشكل نهائي وعدم تدويرها .

١٥.شركة المشاريع النفطية (مزايدة بيع اليات ومعدات في شركة المشاريع النفطية)

يتطلب ألأخذ بنظر الاعتبار القيمة الدفترية لكل معدة أو إلية وموديل المعدات والآليات من حيث كونها قديمة أو متضررة أو بها أجزاء نقص في المحرك عند تحديد تقييم وتثمين المعدات والآليات المعدة للبيع بالشكل الذي يقارب المصلحة العامة وواقع الحال.

١٦. شركة نفط الجنوب، شركة نفط ميسان (قوائم حساب الفصل الثاني / ٢٠١٥ للحقول النفطية (غراف , حلفاية , مجنون , زبير, غرب القرنة , حقول ميسان)

أ. لوحظ هنالك ارتفاع في الكلف البترولية (الراسمالية والتشغلية) للحقول النفطية مقارنة بما تم انتاجه من كميات النفط الخام والذي بدوره لا يتناسب مع عمليات انخفاض أسعار بيع النفط الخام ، الأمر الذي ينبغي المراجعة الفنية والاقتصادية والمالية والتدقيقية والعقدية لعمليات المصادقة على الموازنات السنوية وبرامج العمل وعمليات الصرف الفعلي من قبل شركاتكم ولجان الادار ة المشتركة لتلافي حالات ارتفاع كلف عمليات انتاج النفط الخام مقارنة باسعار بيعه.

ب. لوحظ هنالك عمليات تقليص بالإنتاج قد يتطلب تلافيها بما يحقق مصلحة الشركات.

ج. فيما يتعلق بعمليات احتساب الضريبة السنوية، الوارد ذكرها بعقد الخدمة المادة (٣/٢٣ /الضرائب) حيث لازال المكتب يرى ان الضريبة السنو ية والبالغة ٣٥ ٪ تشمل (اجر الربحية او اي دخل ناشئ بموجب هذا العقد في اية فترة ضريبية خلال فترة هذا العقد والتي منها كفوائد الكلف الإضافية و١٪ التحميلات الإدارية وإرباح تبادل العملة وأية إيرادات أخرى) وليس اجر الربحية فقط وبذلك قد استبعدت مصادر أخرى من الدخل (الإيرادات الأخرى) والتي ينبغي إن لا تكون معفاة من الضريبة باي حال من الاحوال في الميزانية السنوية المقدمة للهيئة العامة للضرائب وفق اساس الاستحقاق والنظام المحاسبي الموحد، الأمر الذي قد ينبغي أخذها بنظر الاعتبار عند استقطاع الضرائب السنوية للمقاول بالتنسيق مع الهيئة المذكورة .

١٧. وزارة الكهرباء / مكتب المفتش العام (موقف الديون المترتبة بذمة وزارة الكهرباء في ٢٠١٥/٨/٣١)

ضرورة حث الجهات المعنية في وزارة الكهرباء لتسديد مستحقات وزارة النفط والبالغة (٥٢٢٢٩٥٤٥٢٥) دينار المترتبة بذمة وزارة اكهرباء والتي تمثل قيمة المنتجات المجهزة للمحطات الكهربائي مع اجور نقلها .

١٨. الملاحظات المالية والتدقيقية على عقود جولات التراخيص البترولية

أ. عدم اجراء مطابقة للحسابات الختامية السنوية رفقة تقريرالمدقق العالمي مع قوائم الحساب المصادق عليها من قبل الشركة الاستخراجية والوزارة، مما ينبغي قيام المشغل باعتماد قوائم الحساب المصادق عليها من قبل الوزارة عند اعداد الحسابات الختامية السنوية والمصادق عليها من قبل المدقق الخارجي .

ب. ان الحسابات الختامية المعدة من قبل المدقق الخارجي المحلي لا تفصح عن اجور الربحية المستحقة ومن ثم لا يمكن للهيئة العامة للضرائب احتساب الضريبة الواجبة الاستقطاع لغرض تاييد براءة الذمة المالية للمقاول من عدمه وحسب بنود العقد. مما يستدعي ضرورة مفاتحة الهيئة العامة للضرائب لغرض توحيد الالية بخصوص معالجة الضرائب عن الدخل الوارد في الحسابات الختامية السنوية.

ج. لم يتم خصم ضريبة الدخل على شركات النفط الاجنبية المتعاقدة للعمل في العراق وفق القانون رقم (١٩) لسنة ٢٠١٠ والبالغة نسبتها ٣٥ ٪ من اجور الربحية للاعوام (٢٠١٠ , ٢٠١١ و ٢٠١٢) وفق اساس الاستحقاق المحاسبي (لحقل الزبير). مما ينبغي تعديل اما نص المادة العقدية الخاصة بالضرائب او تعليمات الاستقطاع الضريبي ليكون التحاسب على اساس الاستحقاق المحاسبي وان يتم توضيح الاستقطاع الضريبي عن التحاسب الضريبي.

د. عدم قيام بعض اقسام التدقيق با نجاز تدقيق عام (٢٠١٢+٢٠١٣) مما يعني انتهاء فترة السنة المحددة للتدقيق حسب نص المادة من عقد الخدمة (٧/٢٠) بالنسبة لعام ٢٠١٢ فضلا عن الشركات الشقيقة للمقاول مرة تنفذ عقد دعوة مباشرة بالكلفة وبدون ربحية ومرة تنفذ عقد على اساس مناقصة و يحسب اجر ربحية . عليه ينبغي تعديل نص المادة العقدية المذكورة لتصبح اكثر من سنة لغرض احكام الرقابة والتدقيق على قوائم الحساب الفصلية وان يوضح المقاول ماهي العقود التي ينفذها باسلوب الدعوة المباشرة والاسلوب التنافسي بالنسبة للشركات الشقيقة.

ه. لازال المشغل يعتبر الضرائب على رواتب العمالة الاجنبية سواء العاملة داخل وخارج العراق كلفا مستردة ,فضلا عن عدم الافصاح عن الرواتب بما فيه الكفاية وعدم وجود برتوكولات للموارد البشرية خاصة برواتب العمالة الاجنبية مصادق عليها من قبل لجنة الادارة المشتركة في الحقول النفطية. لذا من الضروري التاكيد على المشغل باعداد بروتوكولات للموارد البشرية خاصة برواتب العمالة الاجنبية ومصادق من JMC وفق بنود عقد الخدمة ليتم اعتماده ويقدم تفاصيله وتكون كلفه معقولة و الزام المشغل بتوفير الاوليات المعززة للصرف وفق بنود العقد وبخلافه قد يتطلب احالة الموضوع للتحكيم.

و. عدم قيام المشغل باستقطاع ضريبة الدخل عن المدقق العالمي(PWC) المتعاقد كمدقق مستقل منذ تفعيل العقد ولغاية تاريخه ,وكذلك المدقق ارنست ويونغ، عليه ينبغي الزام المشغل باستقطاع ضريبة الدخل كامانات للهيئة العامة للضرائب قبل دفع الاجور المستحقة للمدقق العالمي كونه استلام الاجور من قبل الاخير وان كان خارج العراق فانه يعتبر من قبيل (غسيل الاموال).

ز.قيام المشغل باعتبار تكاليف الخدمات الاجتماعية والبالغة (١٢٠٠٠٠٠) دولار لغاية تاريخه تكاليف مستردة خلافا للملحق ج ٥/١٠/ والذي يعتبر هذه الخدمات غير مستردة فضلا عن قيام بعض المشغلين بتوسيط جهات ومراكز دولية مثلا (المركز الدولي للضرائب / مراكز تعيين دولية) ومن ثم المطالبة بكلفها والتحميلات الادارية عليها من الجانب العراقي خلاف بنود العقد حيث لاحاجة لتوسيط جهات معينة بين طرفي العقد، مما يتطلب الزام المشغل ببنود عقد الخدمة وعدم القيام باي عملية صرف من قبيل الترويج والدعاية للمصالح المالية للمقاول.

ح. عدم وجود تدقيق داخلي للحقل سابق للصرف من قبل المشغل حيث يقتصر التدقيق من قبل شعبة تدقيق حقل الحلفاية لشركة نفط ميسان على التدقيق اللاحق للصرف وهذا خلاف للمادة العقدية رقم (١٧/٩), مما يحد من الرقابة الصارمة والشفافية لقوانين و انظمة محاربة الفساد فضلا عن ان التدقيق يتم على شكل عينة وليس شامل وتفصيلي. ووفق اجراءات الرقابة الصارمة والشفافية وانظمة مكافحة الفساد المالي والاداري ينبغي على المشغل ان يعدل هيكليه التنظيمي بما يتوافق مع هذه المعطيات في عقد الخدمة لتشكيل شعبة الرقابة الداخلية المناطة بالحقل النفطي.

ط. تعدد عقود الايجار لمكاتب المقاول حيث وجد له مكتب في دبي فضلا عن مكتبه في بغداد وهذا خلاف لنص المادة (٣٦) من عقد الخدمة من غير مقر عمله الرئيسي في داخل البلد. بالنسبة للمكاتب الخارجية للمقاول عدا مكتب الشركة الام ,ينبغي على المشغل الافصاح الكامل عن تفاصيل مبالغ هذه المكاتب ليتم استقطاعها بالكامل او من خلال الاستعانة بمدقق خارجي (تكليف خاص) لتدقيق مصاريف المكاتب الخارجية وضمن اي بند يتم دمجها لتلافي استقطاعها.

ي. خلافا للمادة A/١/٨ /١١١انهاء العقد ,عندما يفشل المتعاقد جوهريا بالالتزام بالخطط وبرامج العمل والموازنات المصادق عليها ,لاحظنا ان بعض المتعاقدين تجاوزا بعض بنود الموازنة التخطيطية المصادق عليها من خلال تجاوز الصرف على بعض البنود فضلا عن انه لم يخصص تخصيص لبنود اخرى وقام بالصرف عليها الا انه لم يحصل تجاوز للمبلغ الاجمالي للموازنة السنوية (اي حصل تجاوز ضمني). وخلاف المادة (٣/١٢) التي اشارة الى ضرورة استحصال موافقة مسبقة وليس لاحقة لعملية الصرف او التجاوز فضلا عن ضرورة الافصاح الكافي عن تفاصيل كل بند من بنود الموازنة وعدم الاكتفاء بمبالغ اجمالية.

ك. عدم قيام قسم تدقيق جولات التراخيص في شركة نفط الجنوب باجراء التدقيق الالكتروني على الانظمة المالية الممكننة مما يحد من عملية الرقابة والتدقيق. عليه ينبغي تدريب كادر المالية والتدقيق على الانظمة المالية الممكننة المعتمدة للمشغل وبخلافه فان المشغل يتحمل جزء من المسؤولية التقصيرية عن اي خلل في القوائم المالية الفصلية.

ل. عدم تقديم ملخص باللغة العربية عن دفاتر الحسابات والسجلات الحسابية الى شركة نفط الجنوب استنادا لما جاء بالمادة (٢/٢٠) وعدم توفير كافة الوثائق الاصلية (العقود) الداعمة للصرف في مكتب المقاول في العراق . لذا من الضروري قيام المشغل بالالتزام ببنود عقد الخدمة بخصوص تقديم ملخص باللغة العربية عن دفاتر الحسابات والسجلات المحاسبية وفق المادة المذكورة و يلاحظ ان بعض الحقول النفطية اولياتها الاصلية غير متوفرة في موقع العمل الرئيسي (الحقل) وهذا خلاف بنود عقد الخدمة وان هذا الخلل في التدقيق يتحمله المشغل.

م.قيام المشغل باختيار المدقق الخارجي العراقي على اساس مناقصة خلافا للتعليمات النافذة الخاصة بممارسة مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات في العراق وعدم وجود شهادة تاسيس للمدقق العالمي رغم وجود استثناء من مجلس المهنة بالعدد ١٢٧ في ٢٠١٤/٧/٢٦ وحتى نهاية عام ٢٠١٥. عليه ينبغي على المشغل الالتزام بتعليمات مجلس مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات بخصوص اختيار المدقق الخارجي المستقل ومطالبته بالاسراع باجراءات الحصول على شهادة التاسيس لشركة التدقيق قبل نهاية السنة الحالية وبخلافه لا يمكن اعتماد الحسابات الختامية المصدقة من قبله.

الفصل السابع عشر
نتائـــج اعمـــال التحقيـــق

بلغ عدد اللجان التحقيقية المشكلة في المكتب (عدا شعبة الخط الساخن) لعام/٢٠١٥ (٢٥٨) لجنة تحقيقية ناتجة عن التدقيق والتفتيش والتحري والبلاغات الواردة الى المكتب والمحالة من كافة الجهات (خارجية، داخلية)، بضمنها (٣) قضايا خاصة بشعبة الخط الساخن بعد تحويل نشاط التحقيق منه الى قسم الشؤون التحقيقية، وقد تم انجاز (١٦٠) قضية خلال عام ٢٠١٥ من ضمنها (٤٧) اعلان من اللجان التحقيقية للسنوات السابقة، وتم تدوير (١٤٥) قضية الى عام ٢٠١٦ لاسباب بعضها امنية واخرى تتعلق بأجراءات اللجان. كما يتم متابعة تنفيذ التوصيات المصادق عليها من قبل السيد الوزير ، سواءا الاجراءات الاحترازية او الاجراءات العلاجية ومنها فرض العقوبات الانضباطية بحق الموظفين المقصرين أو الاحالة الى المحاكم المختصة او الاحالة الى هيئة النزاهة او الى لجان التضمين، علما بلغ عدد القضايا المحالة الى هيئة النزاهة (٣٢) قضية، فيما بلغ عدد القضايا المحالة الى المحاكم المختصة (١١) قضية، وبلغ عدد القضايا المحالة الى لجان التضمين (٨) قضية... وادناه الشكل التالي يوضح عدد العقوبات التي فرضت على الموظفين نتيجة المخالفات التي ثبتت عن طريق اللجان التحقيقية.

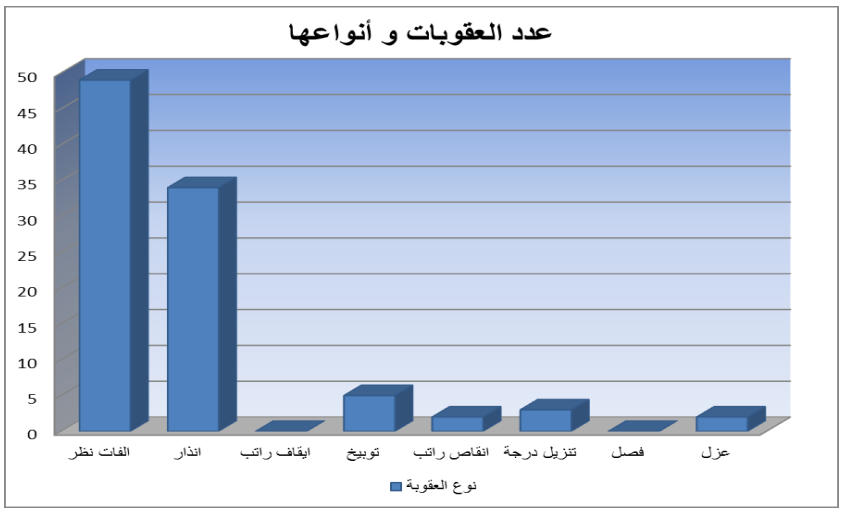

اما الشكل التالي فيوضح الاجراءات الادارية المتخذة بحق الموظفين المخالفين.

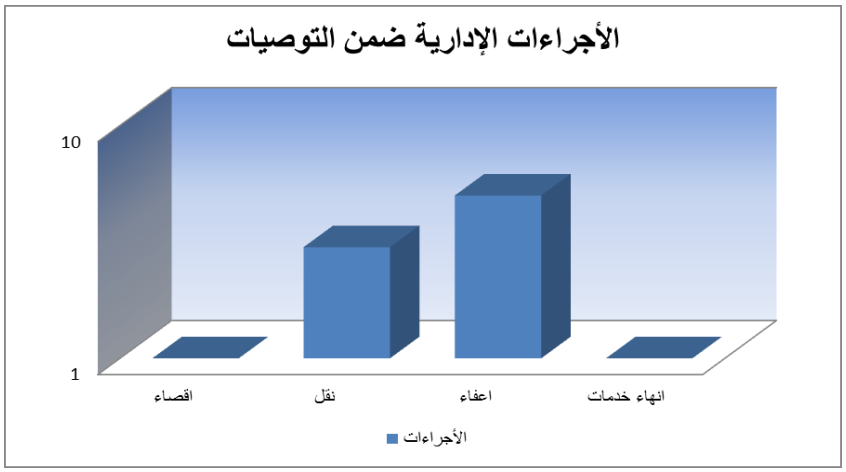

اولا: المبالغ المستردة خلال عام ٢٠١٥

بلغ اجمالي المبالغ المستردة من منتسبي القطاع النفطي والشركات المتعاقدة مع التشكيلات النفطية بناءأ على توصيات اللجان التحقيقية المشكلة في المكتب (٤٣٧,٥٨٤,٥٦٠) دينارا عراقيا و(١,٦٦٢,٥٤٢,٠٠) دولارا امريكيا.

ثانيا: القضايا المحالة الى هيئة النزاهة والقضاء

جدول رقم (١٨) توضح اهم القضايا المحالة على هيئة النزاهة والقضاء

ت	رقم الاعلان	الاحالة الى	القضية	اهم التوصيات
١.	١٧٢٢	قضاء	عدم استقطاع رسم الطابع وضريبة الدخل ورسم اعمار العراق للعقود المنفذة على حسابات التمويل الذاتي. وقبول الشركة بتوقيع العقود قبل استلام خطابات الضمان عن كفالة حسن التنفيذ البالغة نسبتها (٥٪). وعدم قيام الشركة باستبدال خطابات الضمان الصادر من مصرف ايلاف على الرغم من ادراجة بالقائمة السوداء ... ومخلفات اخرى بالعقود ١ـ المرقم(٢٠١٢/٢٠)في ٢٠١٢/٨/١٣ ٢ـ المرقم(٢٠١٢/١٧) في ٢٠١٢/٧/١ ٣ـ المرقم (٢٠١٢/٢٤) في ٢٠١٢/١٠/٢ ٤ـ المرقم (٢٠٠٥/٢١٦٨/٤٥)	١ـ الالتزام بتنفيذ تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة ٢٠١٤ بالنسبة للعقود اللاحقة. ٢ـ ضرورة تحديد المناشئ في العقد بصورة دقيقة للحد من حالات اختلاف المنشأ او عدم مطابقة المواد بالنسبة للجهات الطالبة. ٣ـ توخي الدقة والحذر من قبل لجان المطابقة والاستلام عند فحص المواد وان تتم المطابقة بالاعتماد على العرض التجاري والفني المقدم من قبل المجهز. ٤ـ توجيه قسم التدقيق الداخلي بمراعاة عدم اهمال اي مستند مالي حيث يتطلب ختم جميع المستندات بختم التدقيق الداخلي. ٥ـ يتطلب التزام الشركات المتعاقدة ببنود العقد من ناحية شهادة الشركة الفاحصة وعدم فحص المواد من قبل شركات تم الغاء التعامل معها. ٦ـ قيام شركة المشاريع النفطية بتحديد قيمة الضرر الحاصل بالمال العام لتغطية قيمة الضرر الذي لحقه المجهز (HYDRO CARBON). ٧ـ قيام شركة المشاريع النفطية بأتخاذ كافة الاجراءات القانونية والقضائية وفق التعليمات النافذة بحق المجهز (HYDRO CARBON) بسبب اخلاله بتنفيذ التزاماته التعاقدية.
٢.	١٧١٤	قضاء	مخالفات شركة نفط الجنوب في عقد تشغيل وتزويد خدمة الانترنت (VOIP) لموقع باب الزبير شركة نفط الجنوب.	١ـ تطبيق ما جاء في الفصل السابع (تسوية المنازعات) المادة ٨ (أولا , ثانيا , ثالثا) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة ٢٠١٤ وكذلك المادة (١٠ الية فض المنازعات بعد توقيع العقد) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ وحسب ما جاء في (البند الرابع / أحكام عامة الفقرة ٣) من العقد المرقم (١٠٠/ب/٢٠١٢) الخاص بالموضوع. ٢ـ التأكيد على الجهات الفنية عند اعداد مناقصات تخص تجهيز خدمة (انترنت و VSAT) ان تشكل لجنة من الجهات المعنية بالامر لغرض اعداد اصل الطلب وتحليل العطاءات فنيا , وان يذكر في العقد بان يكون الاستلام لكل موقع على حده. ٣ـ ضرورة التزام اللجان المشكلة بالمهام المكلفة بها ضمن الامر الداخلي. ٤ـ التأكيد على قسم القانوني بإرسال مسودة العقد الى الجهات المستفيدة قبل توقيع العقد لغرض تثبيت كافة الامور الفنية التي تخدم

				الشركة قبل توقيع العقد . ٥ـ اتخاذ الاجراءات القانونية بحق شركة الباصرة المتعهد السابق لعدم تنفيذه الفقرة (٤) من العقد موقع معه حول تزويد شركة نفط الجنوب بكلمات المرور عند انتهاء مدة العقد . ٦ .التأكيد على تشكيل لجنتين منفصلتين (لجنة اشراف و لجنة استلام) عند تنفيذ مثل هذه العقود وبيان طبيعة عمل كل لجنة .
٣.	١٧٤٢	القضاء	مخالفات شركة نفط الشمال في العقد المرقم (SOM ٥٨-١١-٥٠٠٥-٠١) المبرم مع شركة (EMERSON BETTiS CORPATION) الامريكية الخاص بتجهيز مواد احتياطية لصمامات الغلق الاضطراري .	تحريك شكوى جزائية ضد مدير قسم المشتريات الخارجية السابق في شركة نفط الشمال . توجيهات الى الشركة
٤.	٢٠٢١	القضاء	قيام موظفة في شركة نفط الشمال / قسم المخازن بأستلام مبلغ قدرة (٢٨٠،٠٠٠) مائتان وثمانون الف دولار امريكي من المدير المفوض لشركة (بيابان) للمقاولات مقابل احالة مناقصة بناء دور سكنية لمنتسبي الشركة على الشركة اعلاه .	ـ توجيه عقوبة انضباطية. ـ تحريك شكوى جزائية ضد الموظف. ـ احالة شركة (مجموعة شركاة بيابان /شركة سات للمقاولات /شركة بيرة) الى القائمة السوداء
٥.	١٧٨٦	القضاء	مخالفات اللجنة التحقيقية المشكلة في شركة نفط الجنوب بموجب الامر الاداري المرقم (١٣٨٠٩) في ٢٠١٣/٣/٦ بخصوص عدم قيامها بالتوصية بتحريك الشكوى الجزائية بحق عدد من موظفي الشركة اعلاه لتقديمهم وثائق مزورة .	١. عقوبات انضابطية بحق الموظفين المخالفين . ٢. إحالة الموظف الى المحاكم المختصة.
٦.	١٨٤٦	القضاء	مخالفات شركة نفط الشمال الحاصلة في ترويج الطلبية المرقمة (SOM : ٥٤-٠٦-٩٠٤٢-٠١) بالاضافة الى التسهيلات المالية المقدمة للشركة المجهزة (مندريسي) .	تحريك شكوى جزائية ضد موظف سابق محال على التقاعد
٧.	١٩٩١	القضاء/النزاهه	التحقيق في موضوع مخالفات شركة نفط الشمال في الطلبية المرقمة (SOM:٠١-١٣-٩٠١٤-٠١) الخاصة بتجهيز (٦٠,٠٠٠) الف متر من الانابيب قياس (١٦) أنج الحالة بعهدة شركة (HAPATS) المتمثلة .	ـ الأحالة الى هيئة النزاهة. ـ تحريك شكوى جزائية لدى المحاكم المختصة. ـ الاحالة الى التضمين. ـ إسترجاع مبالغ. ـ مصادرة تأمينات قانونية. ـ عقوبات انضباطية.

جدول رقم ( ) يوضح أهم القضايا الاخرى التي تم التوصية باحالتها الى لجان التضمين

ت	رقم الاعلان	القضية	اهم التوصيات
١	١٦٦٧	اعادة التحقيق في موضوع مخالفات شركة مصافي الجنوب في عقدها المرقم (٤٩٥٤) المبرم مع شركة (GSA) الامريكية لتجهيز مراجل بخارية عدد (٢)	١ـ مفاتحة شركة مصافي الجنوب لغرض اتخاذ الاجراءات الاتية :ـ أ ـ استكمال الاجراءات القانونية المترتبة جراء عدم تنفيذ العقد وعقد الاعتماد المستندي من قبل شركة (GAS) استنادا لما جاء بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ . بـ اتخاذ الاجراءات اللازمة لغرض استحصال خطابات الضمان لـ (كفالة حسن التنفيذ) من المصرف المتحد للاستثمار . تـ اجراءات وقائية وعلاجية اخرى. ٢ـ احالة موضوع قيام المصرف العراقي للتجارة بصرف مبالغ الاعتماد المستندي لصالح شركة (GSA) خلافا للأعتماد المستندي الى لجنة التضمين المركزية في وزارتنا وتأثير ذلك في عرقلة تنفيذ الالتزامات العقدية للمشروع اعلاه وما ترتب عليه من ضرر لحق بالمال العام بسبب السلوك غير المسؤول من قبل المصرف العراقي للتجارة وشركة (GSA) ٣ـ أعلام هيئة النزاهة بنتائج التحقيق ليتسنى للهيئة اتخاذ اللازم بما يلي :ـ أ ـ بخصوص التجاوز الحاصل من قبل المصرف العراقي للتجارة والمصرف المتحد للاستثمار وشركة (GSA) المتمثلة بعدم الالتزام بـــ (العقد , الاعتماد المستندي , خطاب الضمان)،وبخصوص الدعوة القضائية المرفوعة بـ بخصوص البنك المركزي العراقي فيما يتعلق بمصادرة خطابات الضمان (كفالة حسن التنفيذ) من مصرف المتحد لصالح شركة مصافي الجنوب نتيجة قيام بعض المصارف باصدار خطابات ضمان تفوق قيمة المبالغ المصرح بها من قبل البنك المركزي العراقي وذلك بصفته الجهة القطاعية المختصة والجهة الرقابية على المصارف الاهلية . أذ ان أصدار خطابات ضمان بدون غطاء مالي من قبل مصارف اهلية لأمر شركة مصافي الجنوب بعد مخالفة قانونية ومالية يتطلب تصحيحة ومتابعة من قبل البنك المركزي العراقي .
٢	١٨٢٠	سرقة لابتوب عدد (٢) من قسم المناهج والامتحانات في معهد التدريب النفطي / بغداد	١. توجيه عقوبات انضباطية للموظف المخالف. ٢. تنبيه (مدير المعهد) بسبب توقيعه الكتاب المرقم (٣٦٠١) في ٢٠١٥/٦/٢١ المعنون الى مركز شرطة نفط الوسط. ٣. احالة الموضوع الى لجنة التضمين لتحديد قيمة الضرر . ٤. توجيه شرطة النفط باتخاذ كافة الاجراءات الامنية اللازمة لحماية المواقع النفطية وحفظ المال العام . ٥. اعلام مجلس القضاء الاعلى / رئاسة محكمة استئناف بغداد / الرصافة الاتحادية / محكمة تحقيق الاعظمية بنتائج التحقيق .
٣	١١٥٩	سقوط الجهتين الامامية والخلفية للجدار الخارجي المحيط بمصفى ميسان الجديد نتيجة خطأ في التصميم	ـ توجيه عقوبات انضباطية. ـ إحالة الموضوع الى لجنة تضمين .

		الانشائي والتنفيذ	
٤	١٧٧٩	أعادة التحقيق في موضوع مخالفات شركة نفط الجنوب المتمثلة بالاتي :ـ ١ـ وجود أسلاك لحام غير مطابقة للمواصفات الفنية وأعطاءها رقم رمزي جديد ولم يتم السحب منها لغاية هذا التاريخ علما أنه تم أستلامها في ٢٠٠٨/١٢/١٨ . ٢ـ وجود (٣٩٩٧) حجر كوسرة تالف من أصل (٥١٩٧) في ٢٠٠٨/٢/٢٤ ولم تتخذ الشركة أي اجراء بخصوصها .	إحالة الموضوع الى لجنة تضمين .
٥	١٤٦١	مخالفات شركة الحفر العراقية/ هيئة العمليات الثانية المتمثلة بالشراء من مجهزين محددين من بينهم المجهز (علي فنش). وتجاوز مشتريات المجهزين في الشهر الواحد اكثر من (٥٠) مليون دينار عراقي عن طريق لجان المشتريات خلافا للتعليمات النافذة.	١. عقوبات انضباطية . ٢. اعفاء ونقل موظفين. ٣. إحالة الموظوع الى لجنة تضمين .
٦	١٨٣٤	وجود فساد مالي وداري المتمثل بفقدان مستندات شراء مولدات عدد (٤) بناء على طلب قسم التشييد في هيئة مشاريع.	١. عقوبات انضباطية . ٢. اعفاء ونقل موظفين. ٣. إحالة الموظوع الى لجنة تضمين . ٤. تحريك شكوى جزائية بشأن فقدان مستندات .
٨	١٩٩١	تم الأشارة اليها في الجدول (١٧) الفقرة (٧) اعلاه	

الفصل الثامن عشر
معلومات عن الأداء العام للوزارة

من اجل وضع الخطوط العامة بشكل صحيح نحو تحقيق الهدف الاستراتيجي لوزارة النفط بما يحقق رؤيتها المستقبلية من خلال تطوير الواقع الحالي والتوسع المستقبلي، فقد شرعت القيادة العليا في وزارة النفط منذ استلام مهام الوزارة بتحديد الفجوة بين الواقع الحالي المتمثل بالكثير من الاختناقات والمشاكل والحيد عن الخطة الانتاجية المطلوبة والتي يتطلب تصحيحها وتطويرها وتعكس الواقع البيئي الصحيح والتحديات المستقبلية للقطاع النفطي من خلال جعل الاتجاهات السلبية منها الى اتجاهات ايجابية مع تطوير الاتجاه الا يجابي واستثمار الطاقات القصوى العملية الممكنة.

فضلا عن ذلك فقد تم تشخيص مجموعة من الاسباب التي حالت دون بلوغ وزارة النفط لطاقاتها الاستراتيجية والمطلوب منها وتصنيفها الى معوقات اساسية كالادامة والمشاكل الفنية والنقل والتحميل وسوء الادارة والعقود والالتزامات المالية...ألخ، والى معوقات اخرى كالتطوير والتدريب والطاقات البشرية والقوانين التي لم تشرع والعلاقات بين الوزارات واللامركزية في الادارة.

هذه الرؤية من قيادات القطاع النفطي، جعلت من الامكانيات والكفاءات المتاحة فيها تستثمر بالطاقة القصوى الممكنة من خلال حل الاختناقات التي كانت موجودة وايجاد الحلول المناسبة لسوء التوقيتات المشتركة بين اطراف كل عملية، وتذليل الصعوبات التي واجهتهم خلال الفترة السابقة ضمن الصلاحيات المحددة لها.... ادت تلك الجهود الى زيادة الانتاج من النفط الخام المصدر منه والمحال الى شركات التصفية في ظل تناقص اسعار النفط بشكل تدريجي، منجهة ومواجهة الاعمال الارهابية من جهة اخرى.

وكان لمكتب المفتش العام دورا مؤثرا في تلك الجهود لما قدم العديد من الملاحظات سعيا منه ودعما للشركات النفطية من زيادة صادرات العراق النفطية وكما اوضحته فصول التقرير. وبالتالي فعلى القيادات الادارية في كافة التشكيلات النفطية السعي الى تقديم مجهودات اكثر وحسب طبيعة عملها بتقديم رؤى واضحة المعالم وخطط واقعية يمكن تنفيذها من اجل المساهمة في تحسين الوضع المالي للبلد من خلال ضغط النفقات والاستفادة القصوى من التخصيصات المتوفرة لها والخبرات المتراكمة لديها وتقليل فرص انتهاز المفسدين في الاستفادة الشخصية الدنيئة من الوضع الحالي للبلد.